آراء حول الخليج

العدد 196
أبريل 2024

ملف العدد:

الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي: المنطلقات _ الأهداف _ الجهود المشتركة

- الرؤية الخليجية تسد فجوة مبادرة ايران "هرمز للسلام" وتراجع دور أمريكا
- ٣ قيود تمنع أمريكا من استخدام خيارات عسكرية فعالة لتأمين البحر الأحمر
- ثلاثة مهددات للأمن الإقليمي الخليجي ومطلوب إيجاد هيئة لفض المنازعات
- ٩ دول تمتلك ١٤ ألف رأس نووي و٣٠ دولة قادرة على صناعة القنبلة الذرية

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

23 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

آراء
حول الخليج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان مارديني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

افتتاحية العدد 4

الجهود الخليجية للأمن الإقليمي
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية 6

تفاصيل رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي
عرض مدير التحرير

دراسة العدد 10

اقتراح هيئة فض المنازعات كان مطروحًا عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي
أ. د. محمد الرميحي

قضية العدد 16

٣ صراعات عالمية رئيسية تحمل مخاطر نووية
أ.د. يسري أبو شادي

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

رقم الإيداع 8509/1443 ISSN: 1658-9262 العدد (24)

ملف العدد

د. طلال صالح بنّان 22
د خالد بن نايف الهباس 27
العميد الركن م/ سعد سليمان الشهري 33
د. هادي بن علي اليامي 38
أ.د. أحمد سليم البرصان 42
د. إحسان الشمري 48
د. عبد الله با حجاج 54
د. ظافر محمد العجمي 60
د. الصادق الفقيه 65
د. عبد الرزاق غراف 71
يوسف كامل خطاب 78
أ. د. ديفيد دي روش 84
د. غانم علوان الجميلي 87
د. كريستيان كوخ 92
د. ن. جاناردهان 97
أ.د. جودت بهجت 102
د. خالد ميار الإدريسي 107
د. مروة صبحي منتصر 112
د. محمد عباس ناجي 119
د. إيمان زهران 124
د. خديجة عرفة 128
لواء د. محمد علام سيد 133
لواء اح د. محمد قشقوش 139
سامح راشد 146
أ . د . سمير صالحة 152
أ.د. محمد البنا 157
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي 163
د. محمد عبد الرؤوف 170
د. أشرف محمد كشك 174

وقفة

179
الرؤية الخليجية للأمن والاستقرار والبناء
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٩٦) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من أبريل (٢٠٢٤)، يطرح قضية مهمة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية والعالم كله، وهي قضية " قراءة في الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي: الأسباب ـ الأهداف ـ القدرة" وجاءت دراسات ومقالات العدد توضح أهمية هذه الرؤية التي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في دورته رقم (١٥٨) بتاريخ ٣ ديسمبر الماضي وكشفت عنها وزارة الخارجية السعودية في ٢٦ يناير من العام الحالي، والتي استندت إلى عدة أسس هي: ـ النظام الأساسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ اتفاقية الدفاع المشترك ـ مبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون ـ أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وعليه فإن الرؤية تسعى إلى: ـ حل الخلافات عبر التفاوض والحوار وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ـ تكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ـ تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله ـ دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ـ تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية ـ إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي، وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون ـ تعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

وتهدف الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي للحفاظ على: ـ الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة ـ ازدهار الدول وشعوبها ـ تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

وجاءت دراسات ومقالات العدد لشرح أهمية هذه الرؤية ومنطلقاتها ومرتكزاتها وأهدافها وتوقيتها، وأوضحت المخاطر والتهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون سواءً القائمة أو المحتملة، ووضعت لها توصيفات وأطر دقيقة، ونبهت إلى ما يمكن أن تؤدي إليه وكيف يمكن مواجهتها، وذهبت إلى أن الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي قادرة على مواجهة هذه المخاطر والتحديات، ودعت إلى ضرورة التنسيق الخليجي الكافي ووضع مظلة أمنية مشتركة، وركزت على أهمية الاعتماد على الذات في تنفيذ هذه الرؤية، ثم الشراكات مع الأصدقاء والشركاء من جميع دول العالم حيث يساعد الاعتماد على الذات مع تطوير الإمكانيات وتنويع الشراكات في تحقيق أهداف الرؤية وتحصين الأمن الخليجي وتحقيق الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط الذي تقع منطقة الخليج في موقع القلب منه.

وأشاد المشاركون في العدد بتنويع أهداف الرؤية وشموليتها حيث تناولت توصيف جميع المخاطر بدقة، وأنها تبنت حل الخلافات عبر التفاوض لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب، ودعت لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وتفعيل مبادرة السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وركزت على تطوير الذات وتعميق الشراكات، وتبنت تعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم

ودعا المشاركون في العدد، دول العالم بما فيها الدول الإقليمية والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي إلى دعم الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي لتثبيت أركان الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ونزع فتيل التوترات وتحقيق التعايش السلمي بين دول الجوار والقضاء على الإرهاب ونزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريحها على أن تكون الدول هي المهيمنة على الأمن والاستقرار لضمان عدم العبث بمقدرات الدول والشعوب، ومن ثم الانطلاق نحو التنمية والبناء من أجل رفاهية الشعوب بعيدًا عن الحروب والصراعات

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (١٩٧) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر مايو المقبل (٢٠٢٤م) في الملف الرئيسي (الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب الروسية ـ الأوكرانية: فرص التسوية أو التصعيد)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه العشرين من كل شهر.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليس باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الانترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

الجهود الخليجية للأمن الإقليمي

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رؤيـة دول مجلـس التعاون لـدول الخليج العربيـة للأمن الإقليمي التـي اعتمدهـا المجلس الـوزاري الخليجـي في دورته رقـم ١٥٨ في ٣ ديسـمبر الماضي وكشـفت عنها وزارة الخارجية السعودية في ٢٦ يناير مـن العـام الجاري، جـاءت في وقت دقيـق للغاية نظرًا للظـروف التي يشـهدها الأمن الإقليمي في منطقة الشـرق الأوسـط، وتشـابك هذه الظـروف مـع المتغيرات العالميـة والصراع على تشـكيل النظام الدولي الجديـد وما يترتـب عليه من إعـادة تموضع القوى العالميـة التقليدية والصاعـدة في عالم متغير ومضطرب، مـع إدراك دول مجلس التعاون لهـذه المتغيـرات وسـعيها الدائـم لتثبيـت اسـتقرار المنطقـة العربية وإقليم الشـرق الأوسط.

إن اهتمـام دول مجلـس التعـاون الخليجـي بالأمـن الإقليمـي ليـس وليـد هـذه الفترة ـ رغـم خطورتها ـ ولكنه ظل هاجسـها منذ زمـن بعيـد، ومـن أجـل ذلك تأسـس مجلـس التعـاون لـدول الخليج العربيـة في عـام ١٩٨١م، وكان في مقدمـة أهدافه تثبيـت أمن منطقة الخليـج، الأمـن بمفهومه الشـامل الـذي يتجـاوز التعريـف التقليدي بحيث يشـمل الأمـن العسـكري، الاجتماعـي، الاقتصـادي، الفكري، السـيبراني، والوقائـي، أو غيـر ذلـك. حيـث أدركـت دول المجلـس منـذ زمـن الزعمـاء الذين أسسـوا هـذا الكيـان الخليجـي أن الأمن هـو صنوان الاسـتقرار والتنميـة، فلا يوجد تنميـة ونهضة إلا في ظل الاسـتقرار الأمنـي والابتعـاد عـن الصراعات، وإزاحة شـبح الحروب والنزاعـات، أو في ظـل وجـود أحلاف عسـكرية تـؤدي إلى عسـكرة المنطقـة وتسـمح بالتـدخلات الأجنبيـة التـي لها أجندات ليسـت في صالـح دول وشـعوب المنطقة.

و المفهـوم الخليجـي للاسـتقرار الإقليمي أنه جـزء لا يتجزأ عن الأمـن العالمـي، وأنـه حلقـات متصلـة ومتداخلـة، و يتجـاوز الحدود الجغرافيـة ويتخطـى الإقليمية فما يحـدث في أي منطقـة من العالم يؤثـر في أماكـن كثيـرة حتـى وإن كانـت بعيـدة جغرافيًـا، وليس أدل علـى ذلـك من تأثيـر الحـرب الروسـية / الأوكرانية علـى الاقتصاد

والاستقرار العالميين، وكذلك امتداد تأثير الحرب الإسرائيلية على غزة الذي وصل إلى البحر الأحمر وبحر العرب والقرن الإفريقي، وزاد من تأثير هذه التداعيات تشابك المصالح الاقتصادية وتطور الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وزيادة حدة الاستقطاب العالمي والرغبة الجامحة للقوى الصاعدة في تقاسم النفوذ والمشاركة الفعالة في النظام العالمي الجديد.

ولتقليل مخاطر تداعيات الأحداث العالمية والإقليمية، وفي محاولة لتحجيم تأثيراتها السلبية تساهم المملكة العربية السعودية في الاستقرار العالمي، وقدمت العديد من المبادرات والمقترحات، واستضافت الأطراف المتنازعة وصناع السياسات من شتى دول العالم لإنهاء الحروب واحتواء الصراعات ليس في المنطقة فقط، بل شملت التوترات والصراعات في مناطق عديدة من العالم، ومن هذا المنطلق قادت المملكة مبادرات للسلام بين روسيا وأوكرانيا، ومن قبل قادت جهودًا للمصالحة الأفغانية/ الأفغانية، واللبنانية/ اللبنانية، والفلسطينية / الفلسطينية، والسودانية / السودانية، واليمنية / اليمنية وغيرها ؛ من منطلق الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، واستضافت العديد من القمم وأبرمت الشراكات مع الكثير من الدول والتكتلات. كما عملت على التهدئة في الإقليم وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات السعودية / الإيرانية من أجل نزع فتيل الصراع الإقليمي والتفرغ لبناء المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة في إطار من الاحترام المتبادل والعيش المشترك في إقليم واحد، وهدفها النهائي يرمي لبناء الإنسان ورفاهيته وتحسين مستوى معيشته، هذا الإنسان المقصود هو الإنسان أينما كان في العالم، أي شمولية رؤية التنمية؛ ولتحقيق ذلك قدمت المملكة مساعدات بأكثر من ١٠٨ مليارات دولار استفادت منها ١٦٩ دولة ومولت ٦٨٣٤ مشروعًا في ٤٤ قطاعًا.

ورؤية دول الخليج للأمن الإقليمي تركز على عدة مجالات أمنية رئيسية تأتي منسجمة مع الاستراتيجية الخليجية للأمن الشامل وتتسق مع السلوك الخليجي المدرك للتحديات وتتفق مع الجهود المبذولة منذ زمن، فجاءت هذه الأهداف كما يلي: حل الخلافات عبر التفاوض والحوار وتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ــ المحافظة على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ــ تفعيل مبادرة السلام العربية وحل القضية الفلسطينية ــ تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية. إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون. تعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم. وهذه المرتكزات توضح أهمية المنطلقات الخليجية وشموليتها وانسجامها مع السياسية الخارجية لدول مجلس التعاون، ويتطلب تفعيلها وتنفيذ بنودها عدة أدوات تبدأ بتوحيد الجهود الخليجية عبر آلية داخل جهاز الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع الخطط المرحلية لتنفيذ الاستراتيجية في مجملها، وكذلك التعاون الإقليمي والدولي مع الدوائر الأقرب فالأبعد تبدأ من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي وتجمعات الآسيان والبريكس ومنظمة شنغهاي، والأمم المتحدة لأن الأهداف التي جاءت في الرؤية تستهدف مشاركة أطراف إقليمية ودولية حتى تمضي في طريقها لحل الخلافات بالتفاوض، ودعم المبادرة العربية للسلام، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، وتحديات التغير المناخي وغيرها من الأهداف التي تتطلب التعاون الإقليمي والدولي، و استندت هذه الرؤية إلى عنصرين مهمين لضمان النجاح وهما "تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات "، وبالفعل بدأت دول الخليج بتطوير القدرات الذاتية ولكن أعتقد أن الوقت حان لتطوير القدرات الجماعية الخليجية بما يعزز تنفيذ هذه الرؤية لأن الأخطار المحدقة بالمنطقة تستهدف جميع دول الإقليم وليس دولة واحدة ،ومواجهتها تتطلب جهودًا مشتركة وآليات عمل جماعية وتوزيع الأدوار. ومن حيث تعميق الشراكات، فقد اتخذت دول التعاون خطوات كبيرة على هذا الطريق وفتحت أبوابها للتعامل مع جميع دول العالم دون استثناء من أجل تنويع الشراكات لتوطين التكنولوجيا وتوسيع القاعدة الاقتصادية وهو ما يتفق مع الرؤى التنموية الخليجية .. ويتبقى أن تستجيب الدول الإقليمية لهذا النهج وأن تشارك في صناعة الاستقرار والسلام الإقليميين، وأن تتعاون من أجل البناء والتنمية وتتوقف الحروب والصراعات، وأن يتم نزع أسلحة الميليشيات المسلحة، وتتوقف الحروب بالوكالة، وألا تكون منطقة الشرق الأوسط ساحة لتصفية حسابات دولية ، وأن تتعاون الدول الكبرى مع دول الخليج بدون أجندات خفية لتحقيق الرؤية الأمنية الإقليمية من أجل مستقبل عالم يسوده السلام والبناء.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

تفاصيل رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي

١٥ مرتكزًا للجهود الخليجية المشتركة لتعزيز الأمن وتحويل التحديات إلى فرص للتنمية والازدهار

صدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الشؤون السياسية والمفاوضات ـ توضيحًا وشرحًا لرؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي، وتضمن هذا التوضيح مقدمة ـ المبادئ ـ الدوافع ـ المنطلقات ـ الأهداف ـ الجهود المشتركة لتعزيز الأمن الإقليمي، وتضمن الجهود المشتركة ١٥ بندًا.

عرض مدير التحرير

المبادئ:

وجاء في المبادئ، أن مبادئ ورؤية دول مجلس التعاون ورؤيتها ترتكز على النظام الأساسي لمجلس التعاون وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبادئ حُسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

الدوافع:

مكانة دول مجلس التعاون الدينية والثقافية وأهميتها الجيوسياسية واقتصادها المحوري، وموقعها المركزي الذي يتوسط أهم الممرات البحرية، ودورها الريادي في حل الأزمات السياسية والاقتصادية إقليميًا ودوليًا.

المنطلقات:

أمن دول مجلس التعاون كلٌ لا يتجزأ لا سيما في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من عدم استقرار، ويرتبط أمن دول المجلس بمبدأ المصير المشترك استنادًا إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك التي تنص على "أن أي اعتداء على أي رمنها هو اعتداء عليها جميعًا وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعًا"، حيث تقوم دول المجلس بتعزيز قدراتها لردع أي خطر أو مصدر لتهديد أمنها وسلامة أراضيها والتصدي لأي اعتداء على أي منها باعتباره اعتداء عليها جميعًا، كما أنها تقوم بدور محوري في دعم أمن دول الجوار واستقرارها سياسيًا واقتصاديًا، والاضطلاع بدورها في ضمان الأمن والسلم الدوليين.

الأهداف:

الحفاظ على الأمن الإقليمي واستقرار دول المنطقة وازدهار شعوبها وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، عن طريق معالجة التحديات التي تواجه المنطقة وتحويلها إلى فرص للتنمية والازدهار وصناعة المستقبل من خلال تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وإيجاد حلول توافقية تضمن احترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف والنأي عن محاولات الاستقطاب، وبناء علاقات استراتيجية وشراكات إقليمية ودولية لمعالجة مصادر التهديد والتوتر في المنطقة والعالم، بما في ذلك دورها في ضمان أمن لإمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط، وتعزيز الأمن البحري

المنطلقات: أمن دول مجلس التعاون كلٌ لا يتجزأ والمصير المشترك استنادًا للنظام الأساسي لمجلس التعاون

وحرية الملاحة البحرية، وحرصها على منظومة عدم الانتشار، والتصدي الجماعي لتحديات المناخ، لتحقيق الأمن البيئي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستكشاف المخاطر المستقبلية لمنع الأزمات قبل وقوعها، بالإضافة إلى تأمين مواردها الاقتصادية الحيوية والدفاع عنها، وتهيئة فرص استثمارها لتعزيز قدراتها لتحقيق التنمية والتطور لشعوبها، والقيام بمشاريع طموحة وخلاقة عبر شراكات استراتيجية متنوعة للتعاون والتكامل في مختلف المجالات وبما يعود بالنفع على تحقيق الأمن والسلم المستدام والرفاه إقليميًا ودوليًا.

الجهود المشتركة لتعزيز الأمن الإقليمي:

١ ـ البناء على جهود دول المجلس في حل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها حرصًا على أمن المنطقة واستقرارها وللمحافظة على مسيرة التنمية لدول مجلس التعاون.

٢ ـ تكثيف الجهود للاستمرار في القيام بدور ريادي فاعل لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الأزمات الإقليمية، وبذل المساعي الحميدة ودعم جهود الوساطة، والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمحافظة على سيادة ووحدة وأمن دول المنطقة، والتصدي للتدخلات الخارجية التي تسعى إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتفتيت مؤسسات الدولة وعرقلة الإصلاحات اللازمة.

٣ ـ دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقًا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة والانسحاب لحدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، والوقف الفوري لمحاولات التغيير الديموغرافي وطمس الهوية العربية وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستمرار ممارسة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حاسمة، والتحذير من أن استمرار انسداد آفاق الحل يعد عاملاً أساسيًا لزعزعة الاستقرار في المنطقة ومسوغًا لنشر التطرف والكراهية والعنف إقليميًا ودوليًا.

٤ ــ دعم الجهود الدولية والإقليمية للمحافظة على منظومة عدم الانتشار، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك عبر مطالبة الدول الإقليمية بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار والالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار، والتأكيد على أن معالجة المخاطر في المنطقة أمر أساسي لاستتباب أمن المنطقة ومنعها من الوقوع في سباق نووي.

٥ ــ دعم ضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية والالتزام بمعايير الأمان النووي والاستعداد للتعاون والتعامل بشكل جدي وفعال مع دول الجوار الإقليمي لتعزيز الأمن والأمان النوويين بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة. ٦ ــ تعزيز القدرات الذاتية وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية ودعم آليات التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مفهوم ربط المصالح الاستراتيجية في سبيل الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية والتصدي للأنشطة التي تهدد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ومكافحة عمليات التهريب بأنواعها ومساراتها وضمان تنسيق الجهود الإقليمية والدولية.

٧ ــ تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وحث بقية الأطراف الإقليمية والدولية باعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي لا يرتبط بعقيدة أو شعب أو عرق، واتباع النهج المبني على التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

٨ ــ العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة تمويله، والمشاركة مع بقية الأطراف الإقليمية والدولي ة في تطوير المنظومات التشريعية والممارسات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

٩ــ المطالبة بتجريم جميع الجماعات التي تقوم بأعمال إرهابية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو المذهبية أو ارتباطها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم المليشيات الإرهابية والجماعات الطائفية وتمويلها وتسليحها، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، وتكثيف العمل

الأهداف: الحفاظ على الأمن الإقليمي واستقرار دول المنطقة والازدهار لشعوبها وتعزيز الأمن والسلم الدوليين

الجهود: البناء على جهود دول المجلس لحل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار

مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع وصول الأسلحة والذخائر وتكنولوجيا الصواريخ وأنظمة الطائرات المسيرة إلى الجماعات من غير الدول، وتقوية الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة منتهكي القرارات الأممية ذات العلاقة.

١٠ ـ رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية التي تعتبر من أهم التحديات الأمنية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة.

١١ ـ تعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في أمن المنطقة واستقراراها وبما يحفظ الأمن والسلم الدوليين.

١٢ ـ العمل المكثف لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

١٣ ـ تكثيف العمل لإيجاد حلول فاعلة مع تحديات التغير المناخي بواقعية ومسؤولية ونهج متوازن، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتطوير استراتيجيات طويلة المدى.

١٤ ـ تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعزز تطوير وتوظيف مصادر طاقة متجددة والاستخدام الأمثل للمواد الهيدروكربونية من خلال التقيات النظيفة.

١٥ ـ تكثيف العمل لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي واحتمالية تفاقمها.

*اعتمدت بقرار المجلس الوزاري في دورته (١٥٨) بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٣م، في مدينة الدوحة بدولة قطر.

اقتراح هيئة فض المنازعات كان مطروحًا عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي

٣ عناصر تهدد الأمن الإقليمي الخليجي إقليمية ودولية وداخلية وإيران في صلبها

أثناء التحضير لإنشاء مجلس التعاون في بداية الثمانينات من القرن الماضي وكنت أحد كتاب الأوراق الأولى، و برغبة من أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح ـ رحمه الله ـ أشار إلى أهمية أن يكون للمجلس المقترح هيئة (فض المنازعات)، وكان الدافع لذلك الاقتراح ما كانت تشهده الساحة العربية من خلافات حادة نشأت من عدد من الصراعات طوال العقود الثلاثة السابقة منها الحرب العربية الباردة في ستينات و سبعينات القرن، ومنها الحرب العراقية / الإيرانية، والتي قسمت العرب تقريبًا إلى قسمين، وأيضًا تاريخ من الصراعات طويلة الأمد بين الأنظمة العربية، وفعلاً تم تضمين وثائق المجلس مقترح لتلك الفكرة، إلا أنه بعد التشاور ظهر أن الأفضل أن تكون الهيئة (اختيارية) بين الأطراف التي يقع بينها الاختلاف، و أيضًا يتوجب أن يقبل بها الطرفان، فكان ذلك حلاً توافقيًا وقتها عند قيام مجلس التعاون في مايو ١٩٨١م.

أ.د. محمد الرميحي

التجربة الأولى والقاسية كانت عندما أثيرت قضية جزيرة حوار المتنازع عليها بين البحرين و قطر ، وطرح الموضوع في قمة الدوحة عام ١٩٩١م، تلك القمة التي كانت تشهد أحداث احتلال العراق للكويت، و كان وقتًا عصيبًا، و بدى أن الطرفان (البحرين و قطر) غير متفقين على تحكيم محلي، مما اضطر القادة بعد عناء أن ينصحوا بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية، و بعد سنوات من بذل الجهد و المال من الطرفين، حكمت محكمة العدل بحكم كان استشاريًا و غير ملزم ، إلا أن الطرفان استحسنا ذلك الحكم و نزلا على قراره، ذلك كان درسًا قاسيًا لطريقة حل الخلاف بين الأشقاء.

بعد تلك الحادثة نشأ عدد من الخلافات البينية بين بعض دول مجلس التعاون وسببت جروح في الجسم الخليجي، ومن ثم تمت معالجتها، إلا أنها مرة أخرى تركت شيئًا من المرارة وكان للتدخل الشعبي (التلقائي أو الموحى به) من بعض النشطاء بمثابة صب الزيت على النار، مما أورث لفترة كراهية استهجنها العقلاء في عموم الخليج.

لذلك كان لا بد من تفكير جدي في إقامة كيان متفق عليه لحل المنازعات بين الأشقاء متى ما ظهرت حفاظًا على كرامة الأوطان والمواطنين وأيضًا حفظًا للأمن الإقليمي المهدد من قبل عدد من العناصر الخارجية، وحتى الداخلية المرتبطة بالخارج.

عاد مجلس التعاون للاهتمام المشترك بالفكرة و تنظيمها، فأصدر مجلس الوزراء الخليجي (مكون من وزراء الخارجية) وثيقة سماها (رؤية دول الخليج للأمن القومي) كشف عنها في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، مستندًا على أربع وثائق سابقة، النظام الأساسي للمجلس، اتفاقية الدفاع المشترك، مبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون، وأن أمن مجلس التعاون كل لا يتجزأ، و هذه القواعد أو الخلفيات تؤمن بها دول و شعوب المنطقة ، وتفاصيل الوثيقة هي حل الخلاف بالتفاوض، المحافظة على عدم انتشار الأسلحة الذرية، تعزيز مكافحة الإرهاب، تفعيل مبادرة السلام العربية، تطوير القدرات الذاتية والحفاظ على الأمن البحري و الممرات المائية، التعامل مع تحديات التغير المناخي، والوثيقة مسهبة في بيان الضرر من تفاقم الخلافات وتحديد الأهداف المرجوة للوصول إلى توافق، إلا انها خطوة، تحتاج إلى مأسستها من خلال تكوين (لجنة دائمة) لتفادي تفاقم الخلافات .

مصار تهديد الأمن الخليجي:

كتب الكثير عن مصادر تهديد الأمن القومي للخليج وهناك سرديات تفصيلية من وجهة نظر الكتاب أو المؤسسات التي تناولت الموضوع، وتتلخص تلك التهديدات في عناصر ثلاث وهي (الإقليمية والدولية والداخلية).

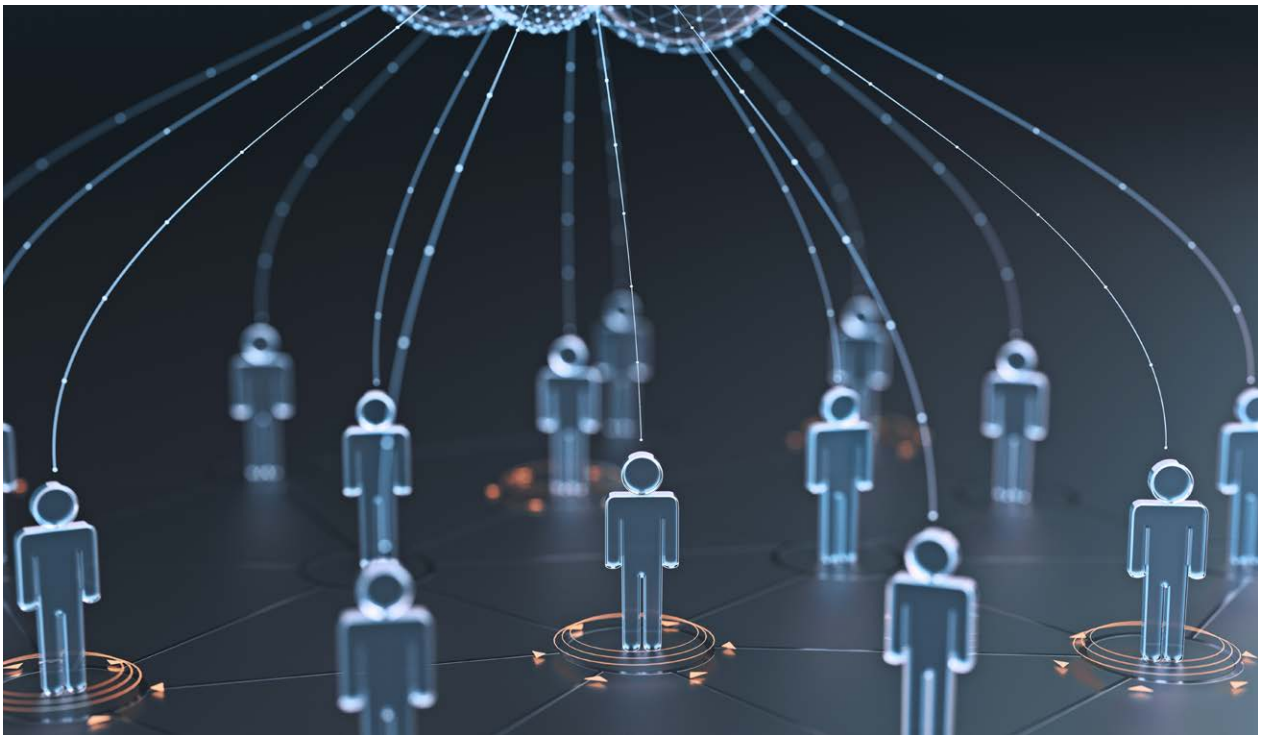

الوثيقة الخليجية تؤكد ضرر تفاقم الخلافات وهي خطوة تحتاج مأسستها من خلال تكوين (لجنة دائمة) لتفادي تفاقم الخلافات

التهديد الإيراني: هناك الكثير من الكتابات تناولت هذا الموضوع بالتفصيل بعضها تكهنات والأخرى حقائق، تشير إلى التهديد الإيراني الأمني لدول الخليج، إلا أنه بين يدينا الآن وثيقة لا مجال لإنكارها وهي الكتاب الذي صدر في بيروت بالعربية، وربما كتب بالفارسية قبل الإصدار العربي، الكتاب بعنوان (صبح الشام) والمؤلف ليس غير الدكتور حسين أمير عبد اللهيان، هو الوزير الحالي للخارجية الإيرانية (صدر بالعربي عام ٢٠٢٣م) و ربما قبلها بالفارسية . يقول السيد اللهيان من ضمن ما يقول : (إن الربيع العربي هو ليس ربيع عربي بل ربيع إسلامي، استمد زخمه من أفكار و تعاليم السيد الخميني)!

ويذهب التحليل إلى أن وجود إيران ونفوذها في سوريا هو بسبب موافقة أمريكية ضمنية للوصول إلى اتفاق في الملف النووي! كما يذهب بوضوح إلى القول إن (البحرين هي جزء من الجمهورية الإيرانية، ارتكب النظام البهلوي خطيئة التفريط بها) ولا يترك الغمز فيبين نظرة الإيرانيين الدونية إلى العرب، فيقول في مكان آخر (إن إيران جمعت المعارضة السورية التي تؤمن بالحل السياسي في طهران، ولكن (المشاجرات العصبية ذات الطابع العربي أخذت قسمًا كبيرًا من الوقت)! والإشارة هنا إلى (الطابع العربي) لها معناها!

فالتهديد الإيراني ليس متخيل ولا مضخم، هو حقيقة تظهر في العراق وفي سوريا وفي لبنان وفي اليمن، وأيضًا في غزة الفلسطينية، فهناك من القوى المسلحة في تلك البلاد من يناصر (المشروع الإيراني)، حتى على مصالح وطنه، كما أن هذا المشروع يستخدم الأرض والموارد العربية للدفاع عن وجوده وضد (الاستكبار الدولي) كما يصفه، أي الدفاع عن إيران في المناطق البعيدة عنها مستخدمًا حزمة من الأيديولوجيا والمال والشعارات لتنفيذ ذلك.

المثال هو ما حدث ويحدث في غزة، والحال واضح فيما نتج عن أحداث ٧ أكتوبر في غزة، وما تلاها من حرب شعواء على الشعب الفلسطيني، وهي برمتها خصصت لخدمة المشروع الإيراني، وإرباك العرب وتعطيل التنمية في دولهم.

المراد من عملية ٧ أكتوبر إيرانيًا هو:

١- قطع الطريق على اتفاق سعودي/ أمريكي / إسرائيلي، كان يمكن من خلاله بحث الخروج بدولة فلسطينية، على الخطوط العريضة لاتفاقية أوسلو.

٢- قطع الطريق على الفكرة الاستراتيجية، وهي المحور

اللوجستي الذي اتفق عليه في لقاء مجموعة العشرين، سبتمبر ٢٠٢٣م، (الهند / الإمارات/ إسرائيل ثم أوروبا) بمباركة من الولايات المتحدة.

الفكرة (تحقيق استراتيجية إيران وهي حرب العدو دون الاشتباك معه)! (سون تزو) منها الاشتباك المحدود في جنوب لبنان، إثارة المناصرين في العراق ضد الوجود الأمريكي، ومحاولة خنق التجارة العالمية في باب المندب!

١/الشواهد على ما تقدم كثيرة منها:

١- تصريح إسماعيل هنية لتلفزيون الجزيرة (موجود على اليوتيوب) حيث قال (نحارب إسرائيل لإلهائها عن إيران) يمكن اعتبار ذلك التصريح للمتشككين (زلة لسان)!

٢- تصريح المتحدث باسم الحرس الثوري رمضان شريف في ٢٧ ديسمبر قال إن (طوفان الأقصى رد على مقتل سليمان) نفى ذلك التصريح بسبب الإحراج، ويمكن اعتباره زلة لسان!

٣- ما كتبته الصحافة وما أذيع في المحطات التلفزيونية الرسمية الإيرانية هو الذي يعتد به ومنه ...

٤- كتبت صحيفة جوان التابعة للحرس الإيراني في ٨ أكتوبر (بعد يوم واحد فقط من بدء العمليات الحربية في غزة): تزامن هذه العملية مع كلام المرشد خامنئي الواضح في ٣ أكتوبر هو (مؤشر واضح على علم المرشد بالغزو) !! فقد قال المرشد (إن الحكومات التي تتخذ من مغامرة التطبيع مع الكيان الصهيوني نموذجًا لها ستخسر، والخسارة في انتظارها، وكما يقول الأوربيون إنهم يراهنون على الحصان الخاسر)!

٥- عزت ضرغامي وزير التراث والصناعات اليدوية في الجمهورية الإسلامية يقول (ذهبت إلى المنطقة (غزة) بصفتي المسؤول عن إنتاج الصواريخ .... وهذه هي نفس الأنفاق التي يقاتلون فيها اليوم، قضيت بعض الوقت داخل هذه الأنفاق .... حيث كنت أذهب لأعطيهم دورة تدريبية حول كيفية استخدام الصواريخ، لقد كانت واحدة من أنجح الدورات (تليفزيون أفق الحكومي الإيراني ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م).

٦- (العميد قاسم قرشي، نائب قائد منظمة الباسيج التابعة للحرس الثوري الإيراني)، في كلمة له أمام قوات الباسيج: يقول: حزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في غزة واليمنيون والرجال السوريون الأحرار يسترشدون بأفكاركم وتدريباتكم وتعليماتكم وتوجيهات القائد .... (تلفزيون قم الحكومي ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م)

٧- العميد محمد تقى أصانلو (أحد قادة الحرس الثوري، (قناة إشراق التابعة للنظام ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م) يقول (اليوم خنادقنا تبعد الفي كليو من حدودنا، وهم يقاتلون في اليمن، وقد أخذ المحاربون الأفغان والباكستانيون والعراقيون والسوريون يقاتلون في اليمن ولبنان وسوريا وفلسطين، هذه الحرب التي بدأناها لا تنتهي ستستمر وتتطور !!

٨- قال وزير خارجية إيران الحالي عبد الحسين اللهيان في مقابلة تلفزيونية (موقع ديدبان الإيرانية ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م)، (إذا لم ندافع عن غزة اليوم، فسنضطر غدا إلى التعامل مع القنابل الفسفورية في مدننا)

٩- ما تقدم هو غيض من فيض من تصريحات قادمة من مصادر إيرانية وقد نوه عن مكانها وتاريخها وقائلها، وبعضها كان متعجلاً، قبل أن يأخذ المسار الرسمي الإيراني تراجعًا من خلال الإعلان (النأي بالنفس) كما هو معلوم.

١- بل إن إيران في وقت ما طلبت أن يكون تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل في طهران !!!

تلك هي الشواهد والأدلة على واحدة من ملفات التهديد الإيراني في المنطقة، وهي إثارة الفوضى، تحت شعارات يمكن أن يستهلكها رجل الشارع العادي العربي، ولأن القضية الفلسطينية لديه هي قضية مركزية، إلا أن كل الدلائل تشير إلى تدخل إيراني خبيث، حيث منع حزب الله اللبناني التابع لها من التدخل النشط (ولو حصل لتغيرت ربما المعادلة) ولكن إيران تريد الحفاظ على قوة الحزب لاستخدامه في زعزعة الأمن في المنطقة متى ما قررت !!

التهديد الدولي: على الرغم من الوفاق بين دول الخليج والولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة تسعى بشكل طبيعي لتحقيق مصالحها، ومتى ما تعارضت تلك المصالح فإنها يمكن أن تضحي بمصالح دول الخليج، وكما قال لنا عبد اللهيان في كتابه المشار إليه سلفًا، إنه في سبيل الوصول إلى حلول في الملف الإيراني النووي، تركت سوريا للنفوذ الإيراني! لذلك فإن التواصل مع القوى الدولية بشكل محايد، وتعظيم المصالح بينها وبين دول الخليج ربما وثيقة تأمين من نوع ما من النزعات التي قد تصيب القرار في الدول الكبرى.

أما التهديدات الداخلية، فهي نابعة من نفس المصدر الإيراني، أي تلك المجاميع التي تتبع الأيدلوجية الإيرانية ومن خلال (تعظيم المذهبية البغيضة) للإضرار بالأوطان، مع التأكيد أن ليس كل من يتبع المذهب هو موالي لإيران، إلا أن البعض منهم يفعل ذلك، وترغب إيران أن تشيع أن كل من يتبع المذهب هو تابع لها، من هنا يتوجب أن تبذل الجهود الإية والتوعوية لفصل الخبيث عن الطيب!

مجلس التعاون مطالب بمغادرة الدبلوماسية الحذرة والمجاملات الاجتماعية والخطو نحو توافق الراغبين بدلًا من انتظار إجماع لا يأتي

تأثير الفوضى في الإقليم على الأمن في الخليج

كيف نظرنا إلى موضوع (الإجرام السائد) وتشجيع الاضطراب وراعيه الإيراني، سوف نرى بؤرته في سوريا وآثاره في العراق ومفاعيله في اليمن، ونتائجه في غزة، ويكمن انفجاره أساسًا في ضعف تناول الدولة (في العراق وفي سوريا وحتى في اليمن) لشؤون مواطنيها بشكل عقلاني وسليم، ووقوف نخبتها الحاكمة أمام استحقاقات العصر دون حراك إلى الأمام، فقط لتحقيق مطامحهم الشخصية أو الحزبية، تلك جذور كل هذه الفوضى التي تستفيد منها إيران بل تعمقها. تزايد ذلك في خلل في المنظومة الدولية، الذي سهل انتشار الإرهاب، فالولايات المتحدة ليست راغبة أو حتى قادرة أن تقوم بواجب (الدولة الكبرى) في العالم، ولا روسيا تستطيع أن تفعل الكثير، هي أي روسيا ترسل طائرات في الجو لحرب جيوب الإرهاب كما تسميه في سوريا، ولكن بانتقائية شديدة، وأيضًا بعدم قدرة على الحسم!

فشل بناء دولة عراقية حديثة بعد عام ٢٠٠٣م، وحتى اليوم، سبب من أسباب انتشار الإرهاب في المنطقة وتغول النفوذ الإيراني، فالمجموعة الحاكمة الحالية وبالتحديد التي سبقتها كانت مصابة بالعمى الطائفي ومهمومة بالسلطة، ونقص ضخم في الخبرة السياسية، قاد في نهاية المطاف إلى هذا الاحتراب الأهلي الذي أوصل بدوره إلى أعمال الإرهاب. إضافة إلى فشل الدولتين (العراق – سوريا) في معالجة تحديات المطالب السياسية الحديثة وتغيراتها السريعة، زاد من جهة أخرى التدخل الإيراني من التهيئة لحواضن الإرهاب.

هذا المربع الخطر، الخلل في المنظومة الدولية، وفشل الدولة (العراق وسوريا إلى اليمن) وتشرذم القوى الفلسطينية في المعالجات السياسية، التدخل الإقليمي السلبي، وقصور كل ذلك قاد الأحداث لتكوين بيئة صالحة لنمو الإرهاب في الإقليم، ومن يعتقد أن استمرار هذا الجو الموبوء لن يصيبه بأذى فهو بالتأكيد واهم. لقد أصيبت حتى الآن دول الإقليم ودول كبرى برذاذ هذا الإرهاب المتطاير أو تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، كما ضربت التجارة الدولية والعلاقات بين الشعوب في مقتل، كما يحدث في البحر الأحمر وتغول الحوثي على التجارة الدولية.

حقيقة الأمر أن الإقليم بكامله يعيش في فترة (الفرص الضائعة) البعض يعتقد أنه فقط باستخدام القوة المفرطة يمكن محاربة الإرهاب، وهو واهم من جديد، فالإرهاب مرض له أسبابه الظاهرة أو الخفية، وكأي مرض إن لم تتعرف على تشخيصه على وجه قريب من الدقة، لن يسهل علاجه، بل وقد تقدم له وصفات تفاقم المرض لا تشفيه.

لقد أجج الصراع الدائر في كل من سوريا والعراق إطلاق موجات من الكراهية بين المكونات الاجتماعية في تلكم البلدين، زاد شحنة الكراهية التدخل الإيراني في كلاهما، فانتقلت الكراهية إلى الإقليم المجاور ، تعاطفًا أو نصرة، هنا اختلط الأمر على الجميع، فذهب بعض المتحمسين من أبناء الخليج إلى ساحات القتال، لأنها بالضرورة جاذبة، فالإنسان كما المادة ينجذب إلى أماكن الفراغ، ظهر ذلك في الحرب الأهلية الإسبانية قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩م) كما ظهر في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، حيث تدفق عدد من أبناء الخليج (للجهاد) كما يظهر اليوم في كل من العراق و سوريا بل وحتى اليمن ! وأخيرًا الصراع المميت في غزة.

التشخيص الصحيح يقود إلى العلاج الصحيح، فما دامت الساحة السورية نازفة وموقف مؤيدي نظامها (كل لأسبابه الخاصة) متعنت، ولا يريد أن ينظر إلى النزاع بمنظور عقلاني، كما هو موقف السلطات العراقية في تهميش بعض المكونات الوطنية، أو استيلاء مجموعة مسلحة على البلد كما في اليمن، كما أخذت حماس مغامرة غير محسوبة، يدفع ثمنها باهظًا الشعب الفلسطيني، سوف تستمر هذه الساحات تنبت أشكالاً نعرفها اليوم من الإرهاب، وأشكالاً أخرى حتى الآن لا نعرفها، قد تكون أسوأ في المستقبل يجب التحوط لها.

الخلل في علاقات المنظومة الدولية لن يعالج بالسرعة التي يرغب أهل الإقليم فيه. عض الأصابع بين الولايات المتحدة و رسيا الاتحادية سوف يستمر، فالساحة الهشة هي الشرق الأوسط ودماء العرب هي المكان الأهون للاشتباك، كلٌ يعتقد أن الآخر سوف يصرخ أولاً، أوروبا تعاني من مشكلات داخلية، والخلل في بيئتها السياسية واقع لا محالة، وتواجه صعوبات اقتصادية تخرج من أزمة تدخل في أخرى، مع بدأ عملية الخروج البريطاني، والأخيرة سوف تواجه مشكلات اقتصادية تجعلها عاجزة عن الفعل الدولي أو مقيدة اليدين على الأقل، فرنسا بجانب تردي وضعها الاقتصادي عاجزة عن التأثير، الولايات المتحدة تشهد تنافسًا حرجًا بين قطبين سياسيين، لا يختلفان في الجوهر في نظرتهما بالنأي بالنفس عن مشكلات الشرق الأوسط أو المزايدة حول قضاياه، بقي منظمتان إقليميتان على التوالي

رغم الوفاق الخليجي ـ الأمريكي إلا أن واشنطن يمكن أن تضحي بمصالح دول الخليج متى ما تعارضت مع مصالحها

هي الجامعة العربية التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات مصيرية، أهمها تخطي العمل بالأغلبية والذهاب إلى توافق الراغبين ، وهو أمر يحتاج الأمين العام أن يفكر فيه بشجاعة وهو احتمال شخصي لا أركن إلى تفعيله على ضوء الاستقطاب الحاد في المنظومة العربية، ولكن لا بد من تجربته!

والمنظومة الثانية المرشحة أن تفعل شيئًا مختلفًا لمواجهة المتغيرات، هي منظومة مجلس التعاون، إلا أن الأخيرة عليها مغادرة الدبلوماسية الحذرة والمجاملات الاجتماعية والخطو نحو توافق الراغبين أيضًا في مواجهة هذا الاضطراب الكبير، بدلاً من انتظار الإجماع الذي لن يأتي. لا أعتقد أن الأمن الداخلي في الخليج مهدد بتلك الخطورة من تداعيات الإرهاب في الجوار، فالنسيج الخليجي الاجتماعي والسياسي في أغلبه متماسك، وهذا لا يمنع من شذوذ قلة، كما لا يمنع العمل الجاد على جبهتي الإ والثقافة والتوعية، إلا أن أعمال الإرهاب تستنزف مجهودات الدولة وبعض طاقتها، خاصة أن أسبابه قادمة في جلها من الخارج، كما لا أستبعد أن المضي في الإصلاحات المأمولة في دول الخليج قد تطلق أفكارًا متشددة مضادة، تستفيد من الفوضى الحاصلة في الإقليم للعبث بالأمن وإشاعة الخوف في الداخل.

ليس جديدًا الحديث عن تداعيات ما يحدث في الجوار الخليجي وتحليل مدخلاته السلبية على الأمن الخليجي، وليس صحيحًا أيضًا أن هناك مناعة لأي من الوحدات السياسية في الخليج أن يضربها الإرهاب، كما ليس جديدًا المطالبة بتجفيف منابع الإرهاب الثقافية والمالية، إلا أن أولويات العمل هي في النظر إلى إقالة عثرة الدول الفاشلة عن طريق إقناع المشاركين الدوليين، أن ذلك الفشل سوف يصل إلى عقر دارهم إن عاجلاً أو آجلاً، وعلى رأس ذلك فلسطين وسوريا و لبنان واليمن، و العمل الجماعي ما أمكن لتغيير العقد الاجتماعي القائم في كل من البلاد الموبوءة بالحروب الأهلية، حيث لن يُصلح الأمر من أفسده، ففاقد الشيء لا يعطيه، وليس أكثر من منظومة مجلس التعاون أن تكون رأس الجسر الذي يبني ذلك التوجه ربما بمساعدة الراغبين في منظومة الجامعة العربية التي وجب إقالة عثرتها.

الاهتمام بالمناعة الفكرية كطريق للأمن الإقليمي

دائمًا ما يسبق العمل الإنساني فكر من نوع ما، الفكر هو الذي يبرر السلوك ويقوده، سوا أكان سلوكًا صالحًا أو طالحًا. وتتوجه الشعوب دائمًا إلى تكوين رأى عام في القضايا المختلفة من خلال الأفكار التي تسود في المجتمع وغالبًا ما تنشأ تلك الأفكار، إما من المنزل أو المدرسة أو الجيرة أو الفضاء العام مثل وسائل الاتصال المسموع والمقروء وأخيرًا شبكة التواصل الاجتماعي أو من مجموع تلك الحزمة المتداخلة، من المؤسسات والأدوات. وكُلما قل مخزون المناعة الفكرية لدى الشخص، كلما زادت قابليته للانصياع لما يسمع أو يقرأ أو يشاهد. هنا لدينا معادلة تتكون من جانبين، ما يمكن أن يسمى (البث) من طرف و (الاستيعاب) من طرف آخر، ويعمد على طرفي تلك المعادلة تكوين رأى عام شامل أو محدود، ناقص أو مكتمل لدى المتلقي. قطبي البث والاستيعاب يتأثران أيضًا بالمدى الزمني والظروف المحيطة، فإن كثر البث باتجاه واحد وبأفكار متقاربة ومتعاظمة، فإننا نبقى أمام (شيء من التصلب) الفكري لكثرة ترديدنا لفكرة أو مجموعة أفكار على المتلقي التي تبقى ثابتة في ذهنه، خاصة إن ارتبطت بمقدسات ما، حقيقية أو متصورة، فمن الصعوبة تغيير آراء أو أفكار أشخاص لهم أحكام مسبقة ونهائية ويخضعون لتصورات ذهنية صارمة المراهنة هنا هي القدرة على تغيير الآراء المسبقة، وتلك (عملية طويلة الأمد) وتحتاج أولاً إلى إرادة وثانيًا إلى منهجية وبدائل متعددة.

الإشكالية في العلاقة بين الفكر والوحدة الوطنية

المعضلة التي تواجه شعوبنا اليوم هي الموازنة بين الرأي لجماعة معينة في موضوع معين، وبين التشبث بهذا الرأي إلى درجة تهميش الآخر، أكان الرأي سياسيًا أو اجتماعيًا أو حتى له علاقة بالدين. وتسعى المجتمعات لحل تلك المعضلة بالحديث عن (وجوب أن يكون الجوهري والعام والمشترك) من الأفكار متقاربة في المجتمع الواحد، مع عدم الحجر على الاجتهادات الأخرى المكونة للنسيج الاجتماعي. فالحقيقة يمكن أن يصل إليها بالنقاش الحر العقلاني، كما أن اختلاف الرأي في الفضاءات الجانبية (الاقتصادية والثقافية والفكرية) هو طريق سليم للوصول إلى المشترك العام في المجتمع الواحد. وتتوجه الشعوب في الغالب لتكوين رأي عام في القضايا الجوهرية بأن

يكـون مقـارب ومشـترك يحميها من التفـرق والاحتـراب والتنافر، حيـث أن الشـعوب تدخـل مرحلة الخطر وتتعـرض للعطب في حال (تفـرق) الكلمـة في القضايـا الجوهريـة، الذي قد يـؤدي ذلك إلى توتـرات اجتماعيـة، ومـن جهـة أخـرى فليـس مـن العقـل ولا من الطبيعـة البشـرية أن تُصـب المكونـات الاجتماعيـة في أي مجتمع في (قالـب) واحـد، وإلا انتفت الصفة البشـرية عـن هكذا جماعة، وأصبحـت تتصـرف كـ (قطيع ماشـية).

المجتمعـات الحديثـة قننت الاخـتلاف بأدوات وقيم وسـلوك، يسـمح مـن جانب بالاخـتلاف، ويتيح مـن جانب آخـر التوافق.

إلا أن تلـك المجتمعـات البشـرية تـكاد تكـون مجمعـة علـى (ثوابـت) وطنيـة يؤطرهـا قانـون أو قـوانين مرضاه مـن الجميع، تؤكـد المسـاواة في الشـؤون العامـة بين المواطـنين، كمـا تؤكد على رفـع شـأن القانـون الـذي يفصـل في خلافاتهـم و تحـرص على (قيـم وطنيـة) مشـتركة، الخروج عنهـا هو خـروج عن الصف وعلـى الثوابـت الوطنيـة، فالدولـة الوطنيـة لا تقـوم إلا علـى قيم مشـتركة بين جميـع الفئات المكونة للمجتمـع، في بعض الدول يعتبر القانـون العـام (الدسـتور) هـو الـذي يحمل تلـك القيـم وبعضها يشـرع قانون أساسـي، يضبط القـوانين الفرعية، وبصـرف النظر عـن الشـكل، فـإن الدولـة الحديثـة لا بـد لها مـن قيم مشـتركة تؤسـس عليها شـرعيتها.

الأفكار لا تنفذ نفسها تحتاج إلى رجال لتنفيذها

مـن كل مـا تقـدم نجـد أن هنـاك علاقـة وثيقـة بين (الفهـم الفكـري الصحيـح وبين أمـن الوطـن والمواطـن) وأننـا كعرب نمر مع الأسـف باللحظة المريضـة في تاريخنا الحديث، لحظة يسـيطر عليهـا الفهـم الخاطـئ والتصـورات المشوشـة، ولا يجـوز أن نضع كل مـا نعانـي مـن مشـاكل في هـذه اللحظـة المريضة علـى عامل واحـد أو أكثـر، فهنـاك عوامـل عديـدة شـاركت في وصولنـا إلى هـذه اللحظة التي يطلب بعـض أبنائنا (التجانس القسـري) وحتى المرضـي كجماعات الإرهـاب والطائفية والعرقيـة وفي تصورهم أن ذلـك خـروج من اللحظـة المرضية .. مثـل هذه اللحظـة تدعو إلى (التشـبيك الثقـافي) بدلاً من (التشـكيك الثقـافي) وتطوير مهارات الانصهـار وقبول الآخـر في الوطن وخارجه، وأن هـذا العالم جميل بتعدديتـه لا بفرديتـه وانعزالـه وأن الاجتهـاد في الأمـور الحياتيـة وحتـى الدينيـة واجـب العـقلاء، والتوافق كمثـل الصـراع، طبيعة اجتماعيـة، لا يمكن الوقـوف أمامها وإلا توقف الكـون، وعلينا أولاً الاعتـراف بهـا ومن ثم إيجـاد الوسـائل والآليـات لتنظيمها.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

ثلاث أسلحة للدمار الشامل ..والقنابل النووية ٧ أنواع

٣ صراعات رئيسية تحمل مخاطر نووية وحل المعضلة الإيرانية بالتفاهمات لا العقوبات

كشفت وزارة الخارجية السعودية في ٢٦ يناير الماضي عن الرؤية التي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في دورته الأخيرة. واستندت هذه الرؤية على عدة أسس وأهداف كان من بينها "تكثيف الجهود للمحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل". هذا الهدف يعد من الأهداف الهامة المنشود تطبيقها في العالم أجمع وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج بصورة خاصة حيث تزداد فيها الصراعات الإقليمية وأحيانًا الأحداث الدامية التي تصل لحد الإبادة الجماعية كما يحدث في غزة.

أ. د. يسري أبو شادي

وحتى نحلل الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف بإخلاء منطقه الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، من المهم أن نستعرض أولاً تقنية أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها ومدي تأثيرها على البشرية، ثم دور المعاهدات والمنظمات الدولية المناهضة لأسلحة الدمار الشامل خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق هذا الهدف وكذا حجم الصراعات والحروب الدولية والإقليمية واحتمالات التهديدات النووية في المنطقة خاصة من جانب إسرائيل وإيران وفي النهاية نقدم توصيات لتحقيق الأمن الإقليمي لدول الخليج.

أسلحة الدمار الشامل

تشمل الأسلحة القادرة على إحداث إبادة جماعية لآلاف من البشر وتدمير وسائل الحضارة الحديثة والضرر الجسيم بالبيئة. وتأتي الأسلحة النووية على رأس أسلحة الدمار الشامل خاصة بعد استخدامها في هيروشيما وناجازاكي من قبل أمريكا عام ١٩٤٥م، لتدمير المدينتين اليابانيتين وقتل ما يقرب من نصف مليون إنسان.

الأسلحة النووية

هي أشرس وأخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل والإبادة الجماعية. تمتلك حاليًا ٩ دول ما يقرب من ١٤ ألف رأس نووي من أنواع مختلفة كافيه لتدمير الحضارة البشرية الحديثة عدة مرات. وتأتي روسيا على قمة الدول المالكة لنصف هذه الأسلحة يليها الولايات المتحدة الأمريكية و٧ دول أخرى بأعداد أقل (بريطانيا – فرنسا – الصين – إسرائيل – الهند – باكستان – كوريا الشمالية). وهناك أكثر من ثلاثون دولة أخرى تملك قدرات نووية ربما تكون قادرة في المستقبل على صناعة أسلحة نووية إذا اضطرتها الظروف لذلك.

وهناك عدة أنواع من الأسلحة النووية سنذكرها بترتيب قدرتها التدميرية

١. **القنابل الهيدروجينية** (Hydrogen or Thermonuclear Bombs):

تعد هذه القنابل الأكثر تدميرًا من أي أسلحة تدميرية أخرى. وهي مصنعه من مواد خفيفة كالهيدروجين ونظائره وتعتمد في عملها على نظرية الاندماج النووي لأنوية المواد الخفيفة مثل ما يحدث في الشمس. وحتى يتوفر شرط الاندماج فلابد أن تصل درجة الحرارة لأكثر من مليون درجه مئوية ولهذا فلابد من وجود

قنبلة نووية انشطارية بداخلها للوصول لهذه الدرجة الحرارية. وتصل قدرة التدمير لهذه القنبلة عدة ملايين من الأطنان من ماده ال TNT المتفجرة. وفجرت أول قنبلة هيدروجينية في التاريخ في كاسيل برافو في الولايات المتحدة في أول مارس ١٩٥٤م، وكانت قوتها تعادل ١٥ ميجا طن من مادة TNT.

ويمثل هذا النوع حوالي ٨٠٪ من القنابل النووية المدمرة.

٢. **القنابل الذرية / النووية الانشطارية** Fission (Atomic Bombs)

هي أول قنابل صنعت في تاريخ البشرية وتعتمد على انشطار أنوية البلوتونيوم أو اليورانيوم العالي التخصيب (من نظير ٢٣٥). وتم تفجير أول قنبلة منها في ١٦ يوليه ١٩٤٥م، من مادة البلوتونيوم كأول اختبار لها في صحراء نيو مكسيكو بالولايات المتحدة والتي استخدمت أول قنبلة نووية ضد البشر من اليورانيوم العالي التخصيب (little boy) على مدينة هيروشيما اليابانية يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥م، وبلغت قدرتها التدميرية حوالي ١٥ ألف طن من مادة TNT وأعقبتها بإلقاء قنبلة نووية أخرى من البلوتونيوم (Fat man) على مدينة ناجازاكي اليابانية وبلغت قدرتها التدميرية لحوالي ٢٠ ألف طن من مادة TNT. ونتج عن استخدام القنبلتين خسائر بشرية فادحة على مدى سنوات لأكثر من نصف مليون شخص بخلاف التدمير البالغ للمدينتين.

٣. **القنابل النيوترونية** (Neutron Bombs):

هي نوع خاص من القنابل النووية تتميز بإطلاق كمية كبيرة من النيوترونات دون إطلاق طاقة كبيرة مدمرة للمنشآت. وتستخدم لإبادة البشر دون تدمير المباني أو البنية التحتية. وحتى الآن لم تستخدم هذه القنابل ولكن احتمال استخدامها وارد إذا أرادت دولة احتلال دوله أخرى بإخلاء البشر منها دون تدمير منشآتها للاستفادة منها.

٤. **قنابل اليورانيوم المنضب** (Depleted Uranium Bombs)

هي قنابل لا انشطارية ولا اندماجية ولا نيوترونية ولكنها تصنع من اليورانيوم المحتوي على نسبة من النظير ٢٣٥ أقل من نسبته في الطبيعة (نسبته في الطبيعة تصل ل ٠,٧١٪ أما اليورانيوم المنضب فنسبته أقل) وينتج أغلبه من عملية تخصيب اليورانيوم وكذا عملية معالجة الوقود النووي المستهلك لاستخلاص البلوتونيوم. ويستخدم هذا اليورانيوم كجزء هام من الصواريخ ذات القدرة الكبيرة على الاختراق وأيضًا الرصاص في الأسلحة الفردية لاختراق أجسام البشر. كما أن الاشعاعات الناتجة من اليورانيوم رغم محدوديتها مقارنة بالأسلحة النووية الأخرى إلا أنها تأثر على البشر والأجنة على المدى البعيد. وحسب تصنيف أسلحة الدمار الشامل فإن أسلحة اليورانيوم المنضب تعد أحد أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدمت في العديد من الحروب الحديثة منها استخدام الولايات المتحدة لها في حروبها في العراق واستخدام إسرائيل لها في لبنان وفلسطين وأيضًا حديثًا في الحرب الأوكرانية / الروسية.

٥. **القنابل القذرة** (Dirty Bombs):

هي أسلحة تقليدية يثبت فيها مواد عالية الإشعاع ناتجة من الفضلات النووية المختلفة خاصة من الوقود النووي المستهلك من المفاعلات النووية أو النظائر المشعة المستخدمة في المستشفيات وغيرها من الفضلات المشعة. وتهدف إلى تلويث المنطقة المستهدفة بالإشعاع. ويطلق أحيانًا على هذه القنبلة أنها قنبلة الفقراء لأنها لا تحتاج لإمكانيات ضخمة. وهناك عدد من الدول فكرت في هذا النوع واستخدامه في صواريخ عادية أو إلقائها في الأنهار لإحداث الرعب والدعاية الإية المؤثرة. ولكن حتى الآن لم يعرف رسميًا استخدامها ولكنها تعتبر تهديدًا نوويًا محتملاً.

٦. **القنابل النووية التكتيكية**:

هي أسلحة نووية صغيره الحجم والقدرة وأغلبها قنابل انشطارية وتستخدم في ميدان الحروب الإقليمية المحدودة المساحة لتدمير أهداف استراتيجية. ولا تصل الإشعاعات الناتجة عنها للدول المجاورة.

٧. **القنابل الاستراتيجية**:

هي قنابل نووية ضخمة أغلبها هيدروجينية محملة على صواريخ باليستية أو صواريخ عابرة للقارات أو طائرات خاصة أو سفن أو غواصات. وهي قادرة على إحداث تدمير هائل للمدن والمنشآت والبشر مثل قنبلتي هيروشيما وناجازاكي

الأسلحة الكيماوية المدمرة

هي أسلحة تستخدم مواد كيماوية سامة للقتل والحرق أو الإصابة الخطيرة للبشر والأضرار الكبيرة للبيئة. وهي تشمل الغازات السامة كالسارين والكلور والخردل والمواد السائلة

٩ دول تمتلك حوالي ١٤ ألف رأس نووي من أنواع مختلفة كافية لتدمير الحضارة البشرية الحديثة عدة مرات

كالفوسيجين والـ VX والمواد الصلبة كالريكترتيل. وتعتبر قنابل النابالم الحارقة والمكونة من البنزين والنفتالين وباليتات الصوديوم والألمونيوم أحد أسلحة الدمار الشامل والمحرمة دوليًا لأنها تسبب حروقًا شديدة للأشخاص وتدمر الأنسجة وتصل للعظام. وعلى مدى التاريخ فقد استخدمت هذه الأسلحة الكيماوية المدمرة في العديد من الحروب كالحرب العالمية الأولى وحرب فيتنام وإسرائيل (خاصة لإجهاض المقاومة الفلسطينية) والعراق (الحرب ضد الأكراد) وذكر أيضًا أنها استخدمت من قبل المهاجرين للولايات المتحدة ضد الهنود الحمر. وهناك حديثًا ادعاءات باستخدامها في سوريا.

الأسلحة البيولوجية المدمرة

هي أسلحة تستخدم كائنات حية أو فيروسات أو سموم مشتقة منها لتسبب أمراضًا مدمرة للبشر والحيوانات والنباتات والبيئة. ومن مكونات هذه الأسلحة بكتريا الجمرة الخبيثة وفيروس الجدري والطاعون والكوليرا. وقد استخدمت هذه الأسلحة منذ قرون خاصة في تسميم الأنهار. وذكر محاولات لألمانيا لنشر وباء الطاعون في روسيا أثناء الحرب العالمية الأولى وكذا محاولة إسرائيل لنشر وباء الكوليرا في مصر عام ١٩٤٦م، وحديثًا ذكر أن وباء الكوفيد الذي تسبب في أضرار بالغة في العالم من ٢٠٢٠م، ومازال سببه أحد الدول الكبرى ولكن لم تثبت صحة هذه المعلومة حتى الآن.

دور المعاهدات والمنظمات الدولية المناهضة لأسلحة الدمار الشامل

١. **منظومة منع الأسلحة النووية:**

في ٥ مارس عام ١٩٧٠م، دخلت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT حيز التنفيذ وأصبح عدد الدول الموقعة والمصدقة عليها ١٩٢ دولة منها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (أمريكا– روسيا – بريطانيا – فرنسا – الصين) والتي وقعت كدول تملك أسلحة نووية. كما وقعتها أيضًا دولة فلسطين وتايوان. وبما أن المعاهدة كانت اختيارية لكل الدول فكان هناك ٣ دول لم توقع عليها هي الهند وباكستان وإسرائيل، وكذلك دولة وقعت ثم انسحبت هي كوريا الشمالية.

وجنوب السودان لم توقع، لكنها أقرت بالتزامها بكافة المعاهدات الدولية التي وقعتها السودان قبل الانفصال ومنها هذه المعاهدة. وتشترط المعاهدة على الدول الخمس الكبرى أن تتخلص من أسلحتها النووية ولكن ومع الأسف لم تحدد المعاهدة الفترة الزمنية القصوى للتخلص من هذه الأسلحة. وقد جددت هذه المعاهدة في ١١ مايو ١٩٩٥م، لتصبح سارية إلى ما لانهاية. وعند هذا التجديد وبسبب قلق دول الشرق الأوسط بسبب عدم توقيع إسرائيل على هذه المعاهدة وتملكها لأسلحة نووية غير معلنة فإن شرطًا إضافيًا وضع عند تجديد المعاهدة بخلاف التخلص من كافة الأسلحة النووية في العالم وهو ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة الأسلحة النووية (وأضيف لها وكافة أسلحة الدمار الشامل). وحتى الآن لم ينفذ هذا القرار ومازالت إسرائيل تملك عشرات إن لم يكن مئات من الأسلحة النووية ولا تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات وتفتيش مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأسندت مهمة التأكد من التزام الدول المصدقة على معاهده منع انتشار الأسلحة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي منظمة دولية مستقلة ضمن منظومة الأمم المتحدة ويبلغ عدد الدول المشاركة فيها ١٧٨ دولة ومنها جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. وتوجد هذه الوكالة في العاصمة النمساوية فيينا وبها قسم كبير هو قسم الضمانات النووية وبه أكثر من ٢٠٠ موظف للتفتيش على المنشآت النووية في كافة الدول الموقعة على المعاهدات النووية المختلفة خاصة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة لهذه المعاهدة الشاملة فتقوم الوكالة أيضًا بالتفتيش على بعض المنشآت النووية لعدد محدود من الدول منها الدول الخمسة الكبرى والهند وباكستان وإسرائيل طبقًا لاتفاقيات خاصة. ولعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأدوار هامة لكشف مخالفات لبعض الدول في تطبيق اتفاقياتها النووية منها دول أوروبية غربية ودول في الشرق الأقصى والشرق الأوسط. ورغم الضغوط السياسية على الوكالة فإنها مازالت تحاول تنفيذ دورها بحيادية فنية.

٢. **منظومة حظر الأسلحة الكيماوية:**

في ٢٩ أبريل من عام ١٩٩٧م، دخلت معاهده حظر الأسلحة الكيماوية المدمرة CWC حيز التنفيذ وأصبح عدد الدول الموقعة والمصدقة عليها ١٩٣ دولة (بالإضافة لتايوان) ووقعت إسرائيل على المعاهدة ولكنها لم تصدق عليها في حين امتنعت ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة هي مصر وكوريا الشمالية وجنوب السودان عن التوقيع حتى الآن. وخلافًا لمعاهدة منع الانتشار

النووي فإن المعاهدة الخاصة بالحظر الشامل لكافة أسلحة الدمار الشامل الكيماوية تطبق بكافة بنودها على جميع دول العالم المصدقة على المعاهدة دون استثناء للدول الكبرى.

وأسندت مهمة التأكد من التزام الدول المصدقة على المعاهدة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومقرها في مدينه لاهاي في هولندا وعدد الدول المشاركة فيها ١٩٣ دولة ومنها جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. وعلى عكس الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنوط بها نظام الضمانات النووية كجزء من عملها بالإضافة لأنشطة أخرى هامة في التطبيقات النووية السلمية والأمان النووي وغيرها فإن دور منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ينصب فقط على التأكد من تنفيذ الدول المصدقة لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية المدمرة. وتضم هذه المنظمة أيضًا حوالي ٢٠٠ موظف للتفتيش على المنشآت المرتبطة بأنشطة كيماوية مشاركة أو يمكن مشاركتها في الأسلحة الكيماوية المحظورة. ولعبت أيضًا هذه المنظمة أدوار هامة في التأكد من تخلص عديد من دول العالم من مخزوناتها من المواد المشاركة في الأسلحة الكيماوية المدمرة. وقد شاركت هذه المنظمة في التأكد من استخدام عدد من الدول لأسلحة كيماوية محظورة خاصة في الشرق الأوسط وإن كان هناك من يتهم المنظمة بتأثر بعض استنتاجاتها الفنية لضغوط سياسية.

٣. **منظومة حظر الأسلحة البيولوجية:**

في ٢٦ مارس ١٩٧٥م، دخلت معاهده حظر الأسلحة البيولوجية BWC حيز التنفيذ وأصبح عدد الدول الموقعة والمصدقة عليها ١٨٥ دولة كانت أحدثها جمهورية جنوب السودان. وهناك ١٠ دول لم توقع أو تصدق على هذه المعاهدة منها إسرائيل. والمنظمة المسؤولة عن هذه المعاهدة هي منظمة حظر الأسلحة البيولوجية المدمرة ومقرها في جنيف وعدد أعضائها حاليًا ١٨٥ دولة ولكن بسبب افتقار المعاهدة لبنود تتيح لموظفي المنظمة بالتفتيش المباشر على الدول الأعضاء أسوة بمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية فإن دور هذه المنظمة يقتصر على تشجيع الدول الأعضاء على الامتثال بالمعاهدة وتقديم تقارير دورية وفي حالة الاشتباه لأي مخالفة فتقوم المنظمة بالتحقيق فيها وتقييم النتائج. وبسبب افتقار المنظمة لأدوات التفتيش فهي لم يكن لها دور واضح حتى الآن في اكتشاف مخالفات للمعاهدة رغم الانتشار الإي لعديد من الادعاءات الغير مؤكدة مثل انتشار فيروس الكوفيد حديثًا.

أهم الصراعات العالمية والإقليمية وتأثيرها على الأمن في منطقة الخليج العربي

١. **الحرب الروسية / الأوكرانية:**

تعتبر هذه الحرب هي من أخطر الصراعات الحالية لأنها تشمل روسيا وهي أكبر دولة تملك أسلحة نووية في العالم، وأوكرانيا المدعمة من الغرب ودول حلف الناتو ذات القدرات النووية الفائقة. وقد بدأت أحداث هذه الحرب في فبراير ٢٠١٤م، عندما قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم ثم دعمت روسيا انفصال جمهوريتي دنيستك ولوهانسك عن أوكرانيا ثم بدأت الحرب العسكرية المباشرة بين البلدين من يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، واستطاعت القوات الروسية تحقيق العديد من الانتصارات وضم ٤ ولايات لجمهورية روسيا الاتحادية. كما استولت روسيا على موقع تشرنوبيل شمال أوكرانيا بما فيه من كميات ضخمة من الوقود النووي المستهلك والحاوي على كميات كبيرة من البلوتونيوم. وفي الجنوب استولت القوات الروسية على أكبر موقع للطاقة النووية في أوروبا وهو موقع محطة زابوروجيا وبه ٦ مفاعلات روسية الصنع وهي تمثل أكثر من ٥٠٪ من قدرات المحطات النووية في أوكرانيا أو حوالي ٢٠٪ من كهرباء أوكرانيا الكلية. والموقف هناك غاية في الخطورة حتى الآن خاصة مع الدعم الكبير من الغرب لأوكرانيا مع وجود احتمال ضم أوكرانيا لحلف الناتو أو إنشاء قواعد عسكرية نووية في أوكرانيا وهو ما دعا روسيا للتهديد باستخدام أسلحتها النووية التكتيكية في هذه الحالة. وأثناء هذه الحرب توافرت معلومات بمد الدول الغربية لأوكرانيا بأسلحة اليورانيوم المنضب مما دعا روسيا أيضًا للتهديد باستخدام هذا السلاح. وقد صرح حديثا الرئيس الروسي بوتين بانه قد تم تحديث ٩٥٪ من القوات النووية الاستراتيجية الروسية. الحرب الروسية الأوكرانية لها تداعيات كبيرة على الأمن العالمي وكذا الأمن الإقليمي الخليجي والذي يرتبط بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية والاقتصادية مع الطرفين.

٢. **الصراع الهندي/ الباكستاني:**

بسبب النزاع على إقليم كشمير دارت عدة حروب بين البلدين والمالكتين لأسلحة نووية مدمرة. ومازالت أسباب هذا الصراع قائمة حتى الآن مما يشكل تهديدًا أمنيًا خطيرًا خاصة للأمن الإقليمي لدول الخليج المجاورة. وينضم للصراعات في هذه المنطقة في بعض الفترات مشاكل على الحدود الأفغانية / الإيرانية وكذا توترات عسكرية بين إيران وباكستان.

٣. **الصراعات الإسرائيلية / الفلسطينية:**

وهي القضية الأولى للعرب وأكبر مصدر مقلق للأمن العربي الخليجي من عشرات السنين. وجاءت الحرب الأخيرة في غزة

٣٠ دولة تملك قدرات نووية ربما تكون قادرة في المستقبل على صناعة أسلحة نووية إذا اضطرتها الظروف

والتي تجاوزت فيها إسرائيل كل مبادئ الإنسانية وارتكبت جرائم إبادة جماعية للفلسطينيين بما فيهم من أطفال ونساء وشيوخ لتظهر أهمية الوصول لحل عادل لهذه القضية. قد يكون هذا الصراع هو الأخطر لأمن الخليج للدعم التاريخي لشعوب ودول الخليج والدول العربية الأخرى للقضية الفلسطينية منذ بدايتها عام ١٩٤٨م. وعلى مدى سنوات عديدة وعلى لسان عدد من المسؤولين في إسرائيل عن تملك إسرائيل لأسلحة نووية مدمرة ومنها تصريح أحد وزرائها حديثًا عن إمكانية استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية في الحرب في غزة ولعدم وجود توازن في قوى السلاح النووي في المنطقة ورفض إسرائيل المستمر بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط غير الموقعة مما قد يؤدي إلى تطوير دول أخرى برامجها النووية للوصول لأسلحة نووية مثل إيران وغيرها لتحقيق هذا التوازن النووي المفقود من عشرات السنين.

٤. الدور الإيراني في المنطقة:

بالقطع إيران بتاريخها العسكري القديم والحديث لها دور هام في الأمن الإقليمي لمنطقه الشرق الأوسط خاصة الأمن الإقليمي لدول الخليج. إيران مشاركة في العديد من الصراعات الإقليمية الحديثة منها الحرب مع العراق ١٩٨٠ – ١٩٨٨م، ثم دعمها لبعض الفصائل في الصراعات في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن وغيرهم. وقد آثار برنامج إيران النووي القلق والشكوك القوية لدى العديد من دول العالم في سلمية هذا البرنامج. والحق إنه لم يكتشف حتى الآن أدلة فنية قوية على وجود برنامج نووي عسكري في إيران رغم أنها استطاعت الوصول لتكنولوجيا نووية عالية في مجالات متعددة خاصة في التخصيب مما يؤهلها وبسهولة من تغيير برامجها النووية السلمية إلى إنتاج الأسلحة النووية في حالة اتخاذها القرار بذلك. في آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ٢٠٢٤م، ذكرت الوكالة أن إيران تمتلك أكثر من ١٢٠ كيلوجرام من اليورانيوم عالي التخصيب بدرجة ٦٠٪ وأكثر من ٥ طن من اليورانيوم المخصب بدرجات تخصيب متفاوتة هو يعني أن إيران يمكنها في حالة اتخاذها للقرار أن تحول هذه المادة لأكثر من ٣ قنابل نووية خلال أسابيع وقد تصل لست قنابل خلال شهرين. ومن هنا يجب عدم تجاهل قدرات إيران النووية والحذر في التعامل معها. وقد كانت اتفاقية ٢٠١٥م، بين دول الخمسة زائد واحد مع إيران هي الاتفاقية الأفضل لكل الأطراف قبل تعاظم القدرات والمواد النووية الهامة في إيران الآن ولكن ومع الأسف تم الانسحاب منها عام ٢٠١٨م، من قبل الرئيس الأمريكي ترامب ومن هنا أصبحت إيران غير مقيدة في برنامجها النووي رغم استمرار الوكالة الذرية في مهامها التقليدية والمحدودة للتأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني. وفي تقديري أن إنهاء القلق من البرنامج النووي الإيراني لن يكون عن طريق العقوبات أو التهديد بالتدخل العسكري –خاصة من قبل إسرائيل–بل يكون بالوصول لاتفاقيات معها تدعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التأكد من سلمية برنامج إيران النووي وكذا التفاهم السياسي حول إنهاء الدعم الإيراني لعدد من الفصائل المشاركة في الصراعات الداخلية لبعض دول المنطقة.

بخلاف هذه الصراعات فهناك صراعات في مناطق أخرى مثل الشرق الأقصى (خاصة بسبب التهديدات النووية لكوريا الشمالية) وإفريقيا وغيرها. وقد يكون لهذه الصراعات تداعيات على الأمن الإقليمي لدول الخليج وباقي الدول العربية خاصة الصراعات في العراق وسوريا واليمن والسودان وليبيا وغيرهم مما يدعو للاهتمام والمشاركة في حل هذه القضايا.

توصيات اجتهادية لتحقيق الأمن الإقليمي لدول الخليج:

التوصيات المقترحة هنا تعبر عن وجهة نظر شخصية من واقع خبرتي في مجال العمل الدولي في منظومة الأمن النووي العالمي لعشرات السنين

١. التقدم في البرامج النووية السلمية خاصة في مجال توليد الطاقة الكهربية وتحلية المياه وكذا إنتاج النظائر المشعة المستخدمة في الطب والصناعة والزراعة وغيرها من التطبيقات والاهتمام بالتصنيع النووي خاصة صناعة وقود اليورانيوم وتخصيبه ومعالجته وهذه الأمور تؤدي لتحقيق العديد من الأهداف خاصة في مجال البيئة والاقتصاد وتطوير المجتمع بخلاف الأمن.

٢. تأهيل كوادر شابة متخصصة في المجال النووي وكذا في مجالات مناهضة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل المختلفة.

٣. الإعداد لتجهيزات فنية في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل – خاصة الأسلحة النووية – مثل إنشاء المخابئ والمباني المحصنة والمستشفيات المتخصصة وأدوات إزالة الإشعاع والتلوث الإشعاعي والكيماوي والبيولوجي.

٤. بالتعاون مع بقية الدول العربية ودول منطقة الشرق

استخدمت أمريكا اليورانيوم المنضب في حرب العراق واستخدمته إسرائيل في لبنان وفلسطين وفي الحرب الأوكرانية / الروسية

الأوسط ودول العالم الثالث التهديد بالانسحاب من معاهده منع انتشار الأسلحة النووية ووقف التفتيش على كافة منشآتها النووية إذا استمرت إسرائيل في رفضها الالتحاق بهذه المعاهدة وهو الشرط الذي بناء عليه وافقت هذه الدول على مد توقيعها للمعاهدة إلى ما لانهاية.

٥. ربط تحسين العلاقات مع إسرائيل بإيقاف برنامجها النووي العسكري والتخلص من كافة أسلحتها النووية.

٦. التوازن في العلاقات السياسية الدولية بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة روسيا والصين لتفادي الانحياز لأي طرف لو حدث نزاع نووي عسكري بين الكتلتين خاصة بسبب أزمتي أوكرانيا وتايوان.

٧. إعادة النظر في تراخيص القواعد العسكرية على أراضي دول الخليج وتحديد دور أقوى لسلطة استخدام هذه القواعد لمنع استخدامها في الصراعات الإقليمية الدائرة في المنطقة.

٨. التعامل مع دول الجوار خاصة إيران من منظور تحقيق الأمن للجميع والوصول لتفاهمات لإيقاف الصراعات الإقليمية المخلقة من بعض الكيانات الكبرى.

٩. المساهمة في الوصول لحل لأهم قضية في الشرق الأوسط وهي قضية الشعب الفلسطيني وحقه في الحياة في سلام على أراضيه سواء عن طريق تحقيق دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة أو الدمج العادل مع الشعب الإسرائيلي في كيان واحد على كافة الأراضي التاريخية لفلسطين في دولة ديمقراطية ومتاح فيها كل الديانات ولكل مواطنيها نفس الحقوق والواجبات وفي هذه الحالة وأسوة بتجربة جنوب إفريقيا عندما وافق النظام العنصري فيها على مشاركة الأفارقة ذو البشرة السوداء في حكم البلاد مما أدى لتفكيك أسلحتها النووية وإلغاء برنامجها النووي العسكري.

* كبير خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية ـ رئيس قسم الضمانات وكبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا ـ أستاذ ورئيس قسم الهندسة النووية سابقًا.

أمن دول الخليج العربية... تنافس داخلي ومخاطر خارجية

التكامل الخليجي فرصة لبناء صرح تكاملي تجعل الإقليم منطقة صناعيــة وتكنولوجية متقدمة

تعتبر قضية الأمن، هاجس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاستراتيجي الأول. بدايةً: كان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥ مايو ١٩٨١م)، لدواعٍ أمنية، ذات أبعاد استراتيجية خطيرة وناجزة، حفزها اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، التي عرفت بحرب الخليج الأولى، التي استمرت لثمانَ سنوات (٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ – ٢٠ أغسطس ١٩٨٨م). قد لا يكون اندلاع تلك الحرب مفاجأة لدول المجلس، فكل الدلائل كانت تشير أن منطقة الخليج مقدمة على مرحلة عدم استقرار خطيرة، نتيجة لاندلاع الثورة الإسلامية، بزعامة الخميني، في إيران (٧ يناير ١٩٧٨ – ٢١ فبراير ١٩٧٩م).

د. طلال صالح بنّان

أخذ الأمر قرابة السنة لاقتلاع نظام الشاه والإتيان بنظام الملالي بزعامة الخميني، بأجندة الأخير الخطيرة والمنذرة بقدوم موجة عنف عارمة، ما شهدته إيران خلال اشتعال جحيم الثورة من سقوط أعتى أنظمة الحكم تطلعاً للهيمنة الإقليمية، في المنطقة، قد لا يُقارن بما قد يحدث للمنطقة من عدم استقرار عنيف، لن يقف عند منطقة الخليج العربي، قد يتعداه إلى منطقة الشرق الأوسط، شرق السويس، من تركيا شمالاً إلى باكستان جنوباً، وقد يعبر قناة السويس إلى منطقة شمال إفريقيا، حتى سواحل المحيط الأطلسي، غرباً.

لم يخف شاه إيران أطماعه التوسعية، في منطقة الخليج العربي، حتى أنه أطلق على نفسه وسَوقَ لنظامه بأنه: ضابط شرطة منطقة الخليج العربي، كما لم يخف صلاته القوية بالدول الاستعمارية التقليدية، بالذات زعيمة ما يسمى بالعالم الحر، في عهد نظام الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية). الأخطر، وما له علاقة بأمن دول الخليج العربية، وبالأمن القومي العربي بصورة عامة، علاقة الشاه الوطيدة بإسرائيل. كانت إيران، في عهد الشاه أول دولة إسلامية تعترف وتقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ١٩٥٠م، إلا أنها أغلقت سفارتها في تل أبيب، عام ١٩٦٠م، وأغلقت كل صلاتها بإسرائيل، قبيل نجاح الثورة (١٩٧٩م). إلا أن العلاقات توطدت بين البلدين، طوال فترة حكم الشاه، ولم تقتصر على المستويات الدبلوماسية، بل تعدتها إلى مستويات اقتصادية وعسكرية متقدمة. كانت إيران المصدر الرئيس للنفط لإسرائيل، بل وصل التعاون العسكري بين البلدين لبناء صناعة عسكرية مشتركة، لإنتاج صاروخ إيراني إسرائيلي مشترك.

قطع نظام الملالي بعد الثورة كل علاقاته مع إسرائيل، واحتضن القضية الفلسطينية، وجرى استقبال كبير لياسر عرفات في طهران بعد انتصار الثورة، بستة أيام! وإن كان أبو عمار مفرطًا بتفاؤله بالتحول الذي حدث في إيران الثورة، وتوج بتحويل مقر السفارة الإسرائيلية في طهران مقراً للتمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في طهران. سرعان ما تدهورت العلاقات بين طهران الملالي وياسر عرفات، عندما انحاز الأخير للعراق في حربه مع إيران.. وعندما عارضت طهران مساعي منظمة التحرير الفلسطينية التوصل لاتفاقات سلام مع إسرائيل، عندها تحول تأييد طهران لمنظمة التحرير الفلسطينية للفصائل الإسلامية، وفتح أبواب خلفية للولوج إلى دهاليز القضية الفلسطينية، بما يتجاوز التعبير عن الغضب من ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى الإصرار المباشر، بالأمن القومي العربي.

كان أخطر ما جاءت به ثورة الخميني المسماه بالإسلامية، ما أطلق عليه، حينها: مبدأ تصدير الثورة. بمعنى: إيران

أخيراً، أفصحت، بما لم يكن يجرؤ عليه شاه إيران، بإحياء التطلعات التوسعية لنظام الملالي في طهران، عن طريق محاولة تصدير الثورة لمجتمعات جيرانها العرب. الأخطر، من الناحية الاستراتيجية هنا، في مبدأ تصدير الثورة الذي رفعت رايته ثورة الملالي في طهران، أنه كان إحياءً لإرثٍ تاريخي للفرس ضد العرب، باستخدام عباءة الإسلام للتستر وراءها، لإحداث أمرين كلاهما جلل من الناحية الاستراتيجية. الأول: تطبيق استراتيجية توسعية في المنطقة، تخترق الحدود الطبيعية والجغرافية والتاريخية، من البوابة الشرقية للعالم العربي، وصولاً لمنطقة العمق الحرجة للأمن القومي العربي، شرق السويس، لتلتقي في تلك النقطة الأطماع التوسعية الإيرانية والإسرائيلية في أرض العرب ومواردهم. الثاني: تحقيق حلم الثأر من العرب، الذي ظل يقض مضاجع الفرس، لأربعة عشرة قرناً، عندما قوض العرب إمبراطورية آل ساسان، ليدخلوا الإسلام إلى قلب أهل فارس، قبل أن يفتحوا بلاد الفرس. لم ينس ملالي الثورة الخمينية معركة القادسية الحاسمة، بقيادة سعد بن أبي وقاص، التي سبقتها انتصارات خالد بن الوليد عند فتح العراق.

المخاطر الخارجية على أمن الخليج

لو نظرنا إلى خريطة منطقة الخليج العربي، خاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نجدها لوجستياً محاطة بتضاريس جغرافية وعرة، بل لنقل، من الناحية الاستراتيجية (عدائية). حرب الخليج الأولى كانت تعكس خطراً استراتيجياً، ذا طبيعة ثقافية وتاريخية خاصة جداً ودقيقة، بل وحتى ناجزة. العربُ تاريخياً، لم يكونوا يأمنون لجيرانهم، في الشرق. حتى بدخول الإسلام في مجتمعات الشرق، بالذات الفرس. كان الشرقُ يمثل تاريخياً واستراتيجيًا الخاصرة الرخوة لعرب شبه الجزيرة العربية، حتى منطقة الهلال الخصيب وجنوب الأناضول، وصولاً لشرق السويس ومنطقة شرق المتوسط، بل إلى ما وراء ذلك في العمق العربي السني، مروراً بالشمال الإفريقي وبلاد الساحل في منطقة الصحراء الكبرى، وحتى الشمالية الشرقية للمحيط الأطلسي.

في الشرق نشأت فرق الخوارج والمعتزلة، وتمترست طوائف الشيعة المتعددة. ومن الشرق دخلت العناصر غير العربية، إلى بلاط الخلافة العربية، بالذات في عهد الخلافة العباسية. ومن الشرق دخل التتار، وأسقطوا الخلافة العباسية، ولم تعد بعد سقوط بغداد في أيدي التتار الخلافة الإسلامية للعرب، أبداً. مع ذلك صمد حمى العرب الإسلامي السني، شرق الفرات، حتى المحيط الأطلسي، بطول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، بدايةً من مصر وحتى المغرب العربي، مروراً بليبيا وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.. وجنوباً بعمق شبه الجزيرة العربية.

لكن لم تكن هذه المنطقة، با تساعها، في العصر الحديث آمنة، بالنسبة للدول العربية المطلة على الساحل الغربي للخليج العربي، بالذات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. التحولات الجيوسياسية، بخلفياتها الأيدلوجية، شكلت تحديات أمنية، حقيقية ومحتملة، بدايةً من القرن الماضي. أكبر كيان سياسي، يعود الفضل لتأسيسيه، لقيادة سياسية فذة لرجل

تطلعات خليجية طموحة لتكامل إقليمي فاعل وكفء يعزز أواصر التعاون بينهم ويدعم قوة الردع الجماعي ويضمن استقرارًا مستدامًا لمجتمعاتهم

واحد هو: جلالة الملك عبد العزيز بين عبد الرحمن آل سعود. الملك عبد العزيز، بنفاذ بصيرة فذة، رأى حركة التاريخ تنطوي أمامه، معطيةً له الفرصة التاريخية السانحة، ليكون آخر الفاتحين العظام، منشئًا المملكة العربية السعودية، بمساحةٍ تزيد عن ثلثي مساحة شبه الجزيرة العربية.

الملك عبد العزيز فطن إلى أن التحديات الأمنية لمملكته الفتية، لم تأت من تواجد القوى الاستعمارية، في المنطقة، خاصةً تلك المحيطة بجنوب شبه الجزيرة العربية والركن الجنوبي الغربي من الخليج العرب، بل كانت بؤرة التحدي الرئيسية تأتي من الشمال، بالذات من منطقة بادية الشام والعراق. حكام الحجاز من أشراف مكة، تم إخراجهم من شبه الجزيرة العربية، إلا أنهم استقروا على حدود المملكة العربية السعودية، شمال شبه الجزيرة العربية، مفعمين بمرارة الخروج المذل، طامعين في العودة، متى سنحت لهم الفرصة من ذلك.

غزو العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، كان بمثابة ثوران البركان الذي كان يعتمل في المنطقة، من بداية القرن الماضي، حتى جاءت ساعة ثورانه، ونفث حممه، بغزو الكويت، وما كان له أن يقف، بدون تدخل أممي حاسم.

التحدي الثاني، الذي واجهته منطقة الخليج العربي، ولم تتشكل معالم دوله، بعد، هو: تحدي أيدلوجي في المقام الأول من تداعيات عهد الحرب الباردة، بدعوى التقدمية والتمدين، ضد ما أسموه الرجعية والتخلف! كان المد القومي، في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، هو التيار الغالب في النظام الإقليمي العربي، على المستويين الرسمي والشعبي. جاء الخطر هذه المرة من الجنوب، لا من الشمال. ما يسمى بثورة اليمن (سبتمبر ١٩٦٢م)، كانت بمثابة تعويضًا عن فشل المد القومي، في الشمال، بفشل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ – ١٩٦٠م). اليمن لم يكن نقطة الحدود الرخوة لدفاعات منطقة الخليج العربي، في تلك الفترة فحسب، بل استخدم لاحقًا، من قبل ملالي طهران، مستغلين البعد الطائفي للصراع، ليعيدوا سيناريو استراتيجيتهم التوسعية، هذه المرة من الجنوب، امتداداً لتوسعهم، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣ م)، في العراق وسوريا، ليطبقوا كالكماشة على منطقة الخليج العربي، من الشمال والجنوب معاً.

باختصار الخطر الخارجي على منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، محيطٌ بهم، بإحاطة الخليج العربي، شمالاً، بامتداد حدود شبه الجزيرة العربية الشمالية.. وشرقاً بوجود الجار الطامع في أرضهم وثرواتهم مدفوعاً بثارات تاريخية يصعب عليه نسيانها، وجنوباً بجبهة اليمن، التي لطالما كانت تهديدًا للعرب، من خصومهم وأعدائهم الإقليميين، من قبل الإسلام، وحتى اليوم. ولا ننسى، في هذا المجال، إسرائيل، التي تحاول تحقيق أطماعها التوسعية في المنطقة، ما فشلت تحقيقه بالقوة. التطبيع مع إسرائيل في المرحلة القادمة، يشكل أكبر خطر واضح وناجز على أمن دول الخليج العربية والأمن القومي العربي، انطلاقًا من إجراءات التطبيع، التي بدأت فعلاً من خلال دولة عضو في المجلس.

التنافس داخل أعضاء المجلس

في حقيقة الأمر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا يواجهون فقط تحديات أمنية خارجية، بأبعاد استراتيجية ممتدة وخطيرة، فقط... بل أيضاً يواجَهون بتحديات داخلية، لا يمكن الاستهانة بخطورتها الأمنية على الجميع، إذا ما استمرئ تجاهلها.. والقفز عليها، والاستهانة بخطورتها السياسية والأمنية.

ليس فقط الهاجس الأمني لدول المجلس، الذي حفز إنشاء تجمعهم الإقليمي، فحسب... بل هنك تطلعات طموحة لتكامل إقليمي فاعل وكفء، يعزز من أواصر التعاون بينهم.. ويدعم من قوة الردع الجماعي لديهم، ويضمن استقراراً مستداماً لمجتمعاتهم.. وازدهاراً ونفوذاً لدولهم.

أكثر من أربعين عاماً مضت على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مضت، ولم تنشأ بينهم بعد، مؤسسات إقليمية تكاملية، تعضد من أواصر التعاون بينهم، دعك من دفعهم للاقتراب من صيغ أكثر تقدماً للتكامل الإقليمي الفاعل بينهم، ولا نقول الانتقال من مرحلة التعاون، إلى الاتحاد، لتظل صيغة الوحدة بين دولهم بعيدة المنال.

هناك قيم ومصالح مشتركة بين دول المجلس توفر الأرضية الصلبة لتعاون وتكامل إقليمي فاعل، في شتى النواحي الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والتنموية. سياسياً: دول مجلس التعاون تشكل فيما بينها تكتلا إقليمياً، يحظى بتجانس سياسي بين أنظمة الحكم، لا يتوفر في أي تكتل إقليمي آخر، نجحت بين أعضائه صيغة التكامل الإقليمي، بمستويات متقدمة، حتى أنها قضت على بؤر الصراع التاريخي في داخلها، حتى أصبح اللجوء إلى الحرب، من رابع المستحيلات، في تسوية الخلافات فيما

بينها، مثل ما هو الحال في تجربة دول الاتحاد الأوروبي.

دول المجلس تحكم مجتمعاتها مَلَكيات تقليدية مستقرة، تتمتع بشرعية داخلية، تحكمها قيم اجتماعية وقبلية ودينية وطائفية إلى حدٍ كبير، توفر استقراراً مطلوباً لمتطلبات التنمية والنمو، بما لا يتوفر في أي تجمع تكاملي إقليمي آخر، في المنطقة، حتى على مستوى النظام العربي.

دول المجلس، تتمتع أيضاً مجتمعاتها بمستويات اقتصادية وتنموية عالية، تجد في تجربة التكامل الإقليمي، فرصاً واعدة لبناء صرح تكاملي إقليمي، بقيم مضافة هائلة، تجعل من إقليمهم منطقة صناعية وخدمية وتكنولوجية متقدمة، تجتذب رؤوس أموال أجنبية ضخمة، للاستثمار في قطاعات عريضة من التنمية، تساهم بصورة إيجابية واعدة في تعدد مصادر الدخل، بعيداً عن الاعتماد الكلي على موارد الطاقة الإحفورية، التي لابد أن يأتيها وقت لتنصب. هناك فرص توسع للدخل القومي للجميع، في مجالات الصناعة والخدمات والسياحة والتكنلوجيا، وحتى الزراعة، رغم الطبيعة القاسية للمناخ، في هذه الدول.

التعاون، لا يعني غياب التنافس. نقصد بالتنافس الحميد، وليس التنافس الضار. التكامل الاقتصادي، هو في النهاية تحفيز لآلية وقيمة التنافس، بما يفيض بالفائدة العميمة على الجميع. كل عضو في المجلس، لابد أنه يتمتع بميزة تنافسية عن الأعضاء الآخرين، في أوجه التكامل الإقليمي المختلفة. هذا التنافس، فيما يخص الميزات التنافسية التي يتمتع بها كل عضو من أعضاء المجلس، هي في نفس الوقت تكمل نقصاً ما عند الأعضاء الآخرين. فالميزات التنافسية، بين أعضاء المجلس، عن طريق صيغة التكامل الإقليمي، تتكامل فيما بينها، لتنتج في النهاية تكتلاً تكاملياً يستفيد استفادة قصوى من الموارد المتاحة (الحقيقية والمحتملة) عند الجميع، وفقاً لما يتمتع به كل عضو من ميزانية تنافسية لا تتوفر عند الجميع.

حتى على مستوى الاستثمارات في الخارج، يجب أن تقوم على مبدأ الميزات التنافسية لكل عضو في المجلس، ليحدث التكامل على مستوى استثمارات الأعضاء الخارجية، ليسهم في النهاية بزيادة ثروة التجمع الإقليمي، ككل. حتى في محاولة جلب الاستثمارت الخارجية، يجب أن تعتمد، بصورة أساسية على الميزة التنافسية لكل عضو في قطاعات التكامل المختلفة.

لكن التنافس في المجالات الاقتصادية والتنموية، يجب ألا يمتد إلى القضايا السياسية، خاصة الشائكة منها، حتى لا تتحول إلى صراع يبطء من حركة التكامل الإقليمية، إن لم يوقفها. بدايةً: يجب أن تقوم صياغة التكامل الإقليمي، بما تتضمنه من تنسيق أمني على مبادئ وأسس سياسية مشتركة وواضحة ومجمعٌ عليها.

مع احتفاظ كل عضو، بحقوقه وامتيازاته السيادية، كدولة مستقلة ذات سيادية، يجب ألا تتطور أي صيغة تكاملية، لأي مجموعة من الدول، إلى ما من شأنه الانتقاص من سيادة العضو في إدارة سياسته الداخلية والخارجية، بما يتوافق مع حقه بممارسة السيادة المطلقة، فيما يتخذه من قرارات أو سياسات، ذات صبغة سيادية. لكن هذا لا يعني أن تكون هناك خطوط عريضة للتعامل مع القضايا الأمنية والسياسية، خاصةً على مستوى حركة السياسة الخارجية، تقوم أساساً على مبادئ عامة ملزمة للجميع.

على سبيل المثال: لا يجب أن يفهم من أي صيغة للتكامل الإقليمي، على أنها إجازة للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو، على مستوى مؤسسات التكامل الإقليمي، ولا على مستوى الأعضاء الآخرين، مهما بلغ ثقلهم في معادلة التكامل الإقليمي. كما أنه فيما يخص القضايا الكبرى، التي تلتزم بها الدول الأعضاء، ويرون أنها وثيقة الصلة بمصالحهم وأمنهم القومي،

يجب أن يتُعامل بها ومعها بصيغة التعاطي الجماعي، ولا تترك لاجتهادات كل عضو على حدا.

كما أن صيغة التكامل الإقليمي، لا تعني زوال الخلافات بين الدول الأعضاء، بل تعني الاعتراف وحتى القبول بتطور الخلافات بينها حول القضايا الجماعية أو البينية أو القومية، بأشكالها ومسمياتها المختلفة، لكن لابد في مثل هذه الحالات النزول إلى ما تقول به مؤسسات التكامل الإقليمي، بدايةً بالنظام الأساسي وما تم الاتفاق عليه من آليات التعامل مع هذه الخلافات، إن نشأت، مع الابتعاد لدرجة التحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، وتعظيم دور آلية التفاوض والنقاش والقبول بمبدأ التسويات، بعيداً عن أيةِ إجراءات عنيفة. هذه النقطة مهمة جداً وقد أشارت إليها (رؤية دول الخليج للأمن الإقليمي)، التي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في دورته (١٥٨). لعل وزراء خارجية دول المجلس عند مناقشتهم واعتمادهم لرؤيتهم الأمنية، كان في ذهنهم ما عرف بأزمة مقاطعة قطر (٥ يونو ٢٠١٧ – ٥ يناير ٢٠٢١م) وكانوا مصممين على عدم تكرارها.

تحديات الأمن وإمكانات الردع

دول مجلس التعاون الخليجي، يواجهون تحديات خارجية وداخلية، تصب في الأضرار بأمن دولهم.. ورفاهية شعوبهم، واستقرار منطقتهم، ذات الاستراتيجية الكبرى، بالنسبة للمنطقة والعالم. إلى حد الآن صمدت دول المجلس، منذ إنشائه أمام أخطار إقليمية أحاطت بهم، إحاطة السوار بالمعصم، لأكثر من أربعة عقود، حتى قبل أن ينشئوا كيانهم الإقليمي، بصورة رسمية. لكن التحديات الخارجية، رغم خطورتها الاستراتيجية، لم تهدد بصورة مباشرة دول المجلس، بقدر ما هددته تجربة المقاطعة، التي كادت تعصف بتجربتهم التكاملية، في أزمة يونيو ٢٠١٧م، واستمرت لقرابة الأربع سنوات. كانت، تلك السنوات الأربع، بالفعل سنوات عجاف، كادت أن تفرط عقد تكتلهم التكاملي الإقليمي، لو الحكمة السياسية، التي سادت دول المجلس، تصدت من خلالها لتلك "الفتنة" الإقليمية، إن جاز تسميتها بالفتنة.

لكن التصميم، الذي أبداه قادة المجلس، بألا تتعدى تلك "الفتنة" حدود ومحاذير الغاية السياسية والأمنية، من إنشاء مجلسهم، أسفر عن نجاح منقطع النظير، لإصرارهم مواصلة المسيرة.. والعمل على تجاوز تلك الفتنة، والتعهد، بعدم تكرارها، تأكيداً لمبدأ المصير المشترك.. وتحقيقاً لرؤية دول المجلس للأمن الخليجي، الذي يبدأ من تحييد المتغيرات السلبية، التي تعترض مسيرة المجلس، خاصةً تلك التي قد تتطور من داخل أروقة ودهاليز المجلس، نفسه.

كما أنه في غياب وجود قوة ردع فاعلة لحماية حمى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بإمكانات ردع ذاتية، إلا أن تعامل دول المجلس مع حروب الخليج المتتالية، بما فيها حرب غزو العراق للكويت، حيث توجت جهودهم في النهاية بتحرير الكويت، وعودتها لعضوية المجلس وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، لهو إنجازٌ يظهرُ عن إمكانات ردع كامنة، باستخدام قدرات ردع حاسمة اشترك فيها العالم بأجمعه، لاستعادة الهوية الدولية لدولة الكويت. إمكانات الردع لا تعني، في النهاية، توفر قدرات قتالية ذات إمكانات ردع فاعلة، بموارد ذاتية خالصة، لكن قوات الردع هذه يمكن الحصول عليها من قبل أشقاء وأصدقاء، يمكن الاعتماد عليهم والاستثمار في صداقتهم، لاستدعائها عند الضرورة، وإن كان ذلك لا يعني ضروة وجود إمكانات ردع ذاتية، نابعة من موارد المجلس وقدرات شعوبه.

قوة الردع الذاتية :هناك بنى تحتية سياسية واستراتيجية ومؤسساتية يمكن تسخير مواردها لإنشاء قوة ردع خليجية كفوء وفاعلة. بموجب تفعيل اتفاقات الدفاع المشترك، التي تحدثت عنها الرؤية الأمنية الأخيرة، يمكن بناء قوة ردع كفوء وفاعلة، لمواجهة تطورات أمنية، قد تطرأ في أي لحظة، أو حتى ردعها، حتى لا تتفاعل بصورة طائرة، بل وحتى تكون كافية لردع الأعداء والخصوم الإقليميين، من مجرد التفكير في العبث بالأمن الإقليمي، لدول المجلس.

كما هناك إمكانية عقد اتفاقات أمنية، ذات طبيعة استراتجية، مع أصدقاء إقليميين ودوليين، تستثمر من خلال قنوات التعاون المصلحي المشترك مع تلك الجهات لخلق شكل من أشكال المصلحة المشتركة الحفاظ على أمن دول المجلس، ضد أية تهديدات حقيقية أو محتملة لأمن دول المجلس.

أمن منطقة الخليج العربية، بالذات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذو أهمية استراتيجية عليا، ليس فقط لأمن المنطقة، بل أمن واستقرار وسلام العالم، بأسره. هذه حقيقة استراتيجية وتاريخية، يعيها العالم بأسره. هذه المنطقة التي تعرف في أدبيات الاستراتيجيات الحديثة، بأنها عنق العالم، الذي يتنفس منها العالم، والتي يمكن أن يخنق بها العالم، أيضاً. طالما نعمت هذه المنطقة بالأمن والاستقرار والسلام، نعم العالم، بأسره، بالأمن والاستقرار والسلام.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

أهمية الشراكات الفاعلة مع القوى الدولية لدعم الاستقرار الإقليمي

مظلة الأمن الجماعي والربط العضوي للتصدي للتهديدات المحتملة والقائمة في الخليج

يعتبر تحقيق الأمن والاستقرار الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه جميع دول العالم، وذلك في ظل التحديات الجمة التي تفرضها طبيعة السياسة الدولية، حيث تتحكم اعتبارات المصلحة والقوة بسياسات الدول بشكل رئيسي، في ظل الفوضوية التي تصبغ النظام الدولي، كما يؤكد على ذلك أساتذة العلاقات الدولية. أي في مثل هذه الحالة يصبح تحقيق الأمن هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه جميع الدول، لكن الثابت في الأمر أن قدرة الدول على تحقيق ذلك تتفاوت بناء على ما تملكه من موارد القوة، كما تختلف مصادر التهديد من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.

د خالد بن نايف الهباس

تعتبر منطقة الخليج أحد أكثر مناطق العالم في عدم الاستقرارا في العقود الماضية. فالبرغم من المصالح المتبادلة والتاريخ المشترك بين الدول المطلة على الخليج إلا أنها لا تزال تبحث عن إيجاد نظام للأمن الإقليمي، فهذه المنطقة بمعناها الواسع عانت من غياب آلية فاعلة للتعايش السلمي بين دولها في غالب الوقت. وشهدت أكثر الحروب دمويةً بعد الحرب العالمية الثانية، وأكثرها تكلفة مادية أيضاً، وأصبح الهاجس الأمني هو المسيطر على صناع القرار، في ظل تباين الأولويات واختلاف السياسات وتقاطع الملفات. وأوجد هذا الوضع الأمني فرصة للتدخل الأجنبي في شؤونها بشكل أكبر مما كان عليه الأمر في بداية عقود الاستقلال أو نشأة الدول. ومع أن المتغير الأجنبي ساهم في أحيان كثيرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي، إلا أنه أيضاً ينظر له من البعض بقدر من الريبة والشك، فيما لا يمكن إنكار أن القوى الدولية تبحث أيضاً عن مصالحها في المنطقة وخارجها. في مثل هذه الوضعية أصبح الأمن في منطقة الخليج يعاني لردح من الزمن مما يصدق تسميته بـ "المعضلة الأمنية" Security Dilemma بحيث أصبح الشك والريبة وغياب إجراءات بناء الثقة السمة الغالبة على سلوك الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة.

وحيث أن عدم الاستقرار أو التوتر في العلاقات الإقليمية يؤثر سلباً على عملية التنمية في المجتمعات ذات الصلة، فقد كان لزاماً البحث في مسببات عدم الاستقرار الإقليمي أو كيفية معالجة ذلك، كي تستطيع دول المنطقة التركيز على مشاريعها التنموية وتحقيق الازدهار والرفاه الاقتصادي لشعوبها. وأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق دول المنطقة لإيجاد حلول لبعض القضايا العالقة التي تعيق مزيدًا من التعاون السياسي والاقتصادي، مع أهمية التعاون مع المجتمع الدولي لهذا الغرض نظرًا للارتباط الوثيق بين الأمن الخليجي والأمن الدولي.

مضمون رؤية دول الخليج العربية للأمن الإقليمي

يبدو أنه من هذا المنطلق أتت رؤية دول الخليج العربية للأمن الإقليمي التي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في الدورة (١٥٨) في ديسمبر ٢٠٢٣م، والتي استندت إلى المبادئ العامة التي قام عليها مجلس التعاون وتم التعبير عنها من خلال نظامه الأساسي وكذلك من خلال المواثيق والاتفاقيات ذات الصلة. والتي يغلفها منظور شمولي يأخذ في الاعتبار أن مصير دول الخليج مشترك وأن أمنها كل لا يتجزأ. وإذا كانت هذه هي المبادئ الرئيسية التي ارتكزت إليها الرؤية الأمنية الخليجية،

فإنها هدفت إلى تعزيز أمن واستقرار المنطقة وتحقيق التنمية والازدهار لشعوبها، وأن أمن الخليج هو جزء من الأمن الدولي ولا يمكن فصله عن أهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين، بل أن تعزيز الأمن في منطقة الخليج يؤثر ويتأثر بالأمن الدولي.

أما من ناحية الآليات التي تسعى من خلالها الرؤية الأمنية إلى تحقيق أهدافها فقد ركزت على: (أ) ضرورة حل الخلافات عبر التفاوض والحوار، وتضافر الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب، وما يترتب عليها من آثار مدمرة لمستقبل المنطقة واستنزاف لمواردها وإعاقة لخططها التنموية؛ (ب) تكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ (ت) تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله؛ (ث) دعم جهود مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؛ (ج) تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية؛ (د) وأخيراً إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي، وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

مهددات الأمن الإقليمي

إن أولى الخطوات في التعامل مع الظاهرة الأمنية يتمحور حول تحديد مصادر التهديد وكيفية التعامل معها. وكذلك معرفة الأهداف أو القيم التي هي عرضة للتهديد، مثل مكونات الدول أو مقدراتها الوطنية أو نسيجها الاجتماعي أو استقرارها السياسي ..الخ. ولا يقل أهمية عن ذلك تحديد مستويات التهديدات والمخاطر الأمنية، فمنها ما يستهدف المكونات الوطنية أو الاستقرار الإقليمي أو يكون له بعد دولي كما في أمن الممرات البحرية على سبيل المثال، وإن كانت هذه المتغيرات والعوامل على تداخل كبير ولا يمكن الفصل بينها بسهولة في كثير من الأحيان، وخاصة على صعيد صنع السياسات الأمنية للدول.

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة المنظور الشمولي الذي ارتكزت عليه الرؤية الأمنية الخليجية، سواءً فيما يتعلق بأهدافها أو آليات تحقيق ذلك، وعلى ارتباط وثيق بذلك كله مصادر التهديد التي لا تبدو خافية على المراقب وصانع القرار، وتتجاوز الأمن الوطني إلى الإقليمي والدولي أيضاً، ولا تقتصر على قضايا الأمن التقليدية المتمثلة بالتهديد العسكري والسياسي لمقدرات الدول، بل أيضًا ركزت الرؤية على الجوانب غير التقليدية لمفهوم الأمن بشكل عام، كما في الإشارة إلى مسائل التغير المناخي وتنفيذ النهج الدائري للكربون. وكان التأكيد جلياً، من ناحية أخرى، على أهمية التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي لإيجاد حلول للقضايا والملفات التي تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، سواءً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو عدم الانتشار النووي أو الأمن البحري من خلال خلق شراكات تدعم القدرات الذاتية لدول المنطقة في هذا الصدد.

الاستقرار الإقليمي وسياسات دول الجوار

لقد كان التردي في العلاقات بين دول الخليج والعراق سابقاً، وكذلك إيران منذ الثورة عام ١٩٧٩م، -بشكل أوضح -أحد المسببات الرئيسية للتوتر في المنطقة. وتظل العلاقات مع إيران في الوقت الراهن العامل الأهم في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة من عدمه. ولا يخفى أن الخلافات الخليجية بشكل عام مع إيران ترتكز على عوامل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية وتوظيف الاعتبارات المذهبية لهذا الغرض، وسياسة خلق المليشيات الطائفية في بعض الدول العربية وما لها من دور في تردي الأوضاع في هذه الدول، واستخدام إيران سياسة الوكلاء لتنفيذ أجندتها التوسعية في المنطقة والإمساك بأوراق للضغط واستخدامها للمساومة في علاقات إيران المتردية مع المجتمع الدولي، ومع دول المنطقة في فترة أو أخرى. هنا يمكن الإشارة إلى الملف اليمني والملف السوري وكذلك لبنان والعراق وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وما لإيران من صلات معهما أثرت بشكل سلبي على إيجاد حلول لهذه الملفات من ناحية، وساهمت من ناحية أخرى في التأثير على القرار السياسي داخل هذه الدول أو التنظيمات المسلحة أوالمليشيات لغرض لا يخدم بالضرورة المصلحة الوطنية لدول المنطقة ولا يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

كما يتوجب الإشارة إلى مسائل عدم الانتشار النووي، وأهمية إخلاء المنطقة من السلاح النووي سواءً ما يتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية أو البرنامج النووي الإيراني الطموح وما يدور حوله من ات استفهام. والموقفين الخليجي والعربي في هذا الشأن ثابت لجهة أهمية التقيد بنظام منع الانتشار النووي والعمل مع المجتمع الدولي من خلال المنابر المخصصة لهذا الغرض للتأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني وكذلك إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأعتقد أن الجهود الخليجية تتضافر في هذا الشأن مع الجهود العربية وغير العربية من خلال مؤتمر المراجعة الدوري وكذلك من خلال مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكيد على الموقف الخليجي العربي الثابت في هذا الشأن. وإيران مطالبة

الرؤية الأمنية الخليجية تهدف لتعزيز أمن واستقرار المنطقة وتحقيق التنمية والازدهار لشعوبها وأمن الخليج جزء من الأمن الدولي

في هذا الشأن بالتعاون من أجهزة الرقابة الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من سلمية برنامجها النووي وكذلك الأمور المتعلقة بالضمانات النووية والسلامة النووية نظراً لقرب مفاعلاتها، وخاصةً مفاعل بوشهر، من دول الخليج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقارير الفصلية التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني تضمنت عدم الرضا حول تعاون إيران في هذا الشأن، ناهيك عن زيادة إيران لنسب التخصيب من اليورانيوم والماء الثقيل بعد انسحاب واشنطن عام ٢٠١٨م من الاتفاق النووي الذي توصلت إليه القوى الدولية مع إيران في منتصف ٢٠١٥م. ولعل من المهم أن يكون لدول الخليج دور ورأي في أية مناقشات مستقبلية تتم حول هذا الأمر في الإطار الدولي وألا يتم استثناؤها بحكم أهمية الموضوع وتداعياته بالنسبة لها.

وإذا كان لا يزال هناك الكثير من الملفات التي تنتظر الحل على الصعيد الإقليمي، والتي لإيران دور فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن المصالحة التي تمت بين السعودية وإيران بوساطة صينية والاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في مارس ٢٠٢٣م، وما تلي ذلك من انفراجة في العلاقات بين البلدين من المؤمل أن تساهم في حلحلة بعض الملفات العالقة وتساهم في تقليل حدة التوتر على الصعيد الإقليمي. مع ضرورة الإشارة إلى أن إيران ما فتئت في توظيف استراتيجية شراء الوقت والمناورة والتي تجيدها جيداً.

الأمن البحري في المنطقة

لقد أصبح أمن الممرات البحرية جزءًا لا يتجزأ من الأمن الدولي. ويزداد هذا الإدراك أهمية كلما زادت الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة. وتمتلك دول الخليج العربية أكثر من ثلث احتياطيات النفط المثبتة عالميًا، وتنتج أكثر من ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي. وإذا ما أضيف إليها العراق وإيران فإنها

الخلافات الخليجية / الإيرانية ترتكز على التدخل في الشؤون الداخلية وتوظيف المذهبية والميليشيات ووكلاء تنفيذ أجندة طهران التوسعية

تمتلك أكثر من ٥٥٪ من احتياطيات النفط العالمية ونحو ٤٠٪ من احتياطيات الغاز في العالم. وهذا بلا شك يعطي لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية في ظل أهمية الوقود الأحفوري لنمو الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك الممرات البحرية في الخليج والبحر الأحمر، والتي تعتبر شرياناً هاماً للتجارة الدولية، ما يعزز من الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة ويجعل أمنها بشكل عام جزءًا هامًا من منظومة الأمن الدولي.

وكما في غياب نظام أمن إقليمي فاعل، يمكن القول إن أمن الممرات البحرية هو الآخر لم يكن أحسن حظاً بالرغم من محوريته لجميع الدول في المنطقة. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة من الحرب العراقية / الإيرانية حرب الناقلات الذي دفع بعض دول المنطقة لطلب النجدة من القوتين العظميين آنذاك ورفع أعلامها على الشاحنات النفطية. وكذلك في الفترات الأخيرة تعرضت بعض الناقلات في مياه الخليج أو مضيق عدن، وحالياً في البحر الأحمر لتهديد خطيرة أثر على سلامة ومسار الملاحة في هذه المنطقة الهامة من العالم. وقد رأينا مؤخرًا إعلان بعض الدول الأجنبية عن تشكيل قوة بحرية لحماية الملاحة في البحر الأحمر في ظل الهجمات التي تشنها الميليشيات الحوثية بدعم إيراني ضد سفن النقل الأجنبية بحجة ما يحدث من حرب في غزة. وقد أحجمت دول المنطقة تقريباً عن المشاركة في هذه القوة لاسيما في ظل عدم وجود غطاء شرعي أممي لها يحدد مهامها وأهدافها...الخ. بجانب التغاظي الدولي عن مسببات مثل هذه التحديات والمخاطر وعدم معالجتها. أي أهمية معالجة المسببات وليس فقط الأعراض. وفي هذا الإطار شددت الرؤية الأمنية الخليجية على ضرورة بناء القدرات الذاتية لدول المنطقة للقيام بدور فاعل في هذا الصدد، دون إغفال أهمية التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي للحفاظ على أمن الملاحة البحرية.

وقد يكون من المهم أيضاً في هذا السياق تفعيل التنسيق بين القوى العربية المعنية للحفاظ على أمن الممرات البحرية، وخاصةً في البحر الأحمر في ظل التحديات التي تشهدها تلك المنطقة حالياً. هنا يمكن الإشارة إلى ضرورة تفعيل مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (والذي يتكون من سبع دول عربية بالإضافة إلى أريتريا) من خلال عقد

من المهددات ما يستهدف المكونات الوطنية أو الاستقرار الإقليمي أو يكون له بعد دولي كما في أمن الممرات البحرية

القمة الأولى التأسيسية لهذا التجمع الهام. وقد أشارت المادة (٢) من ميثاق المجلس إلى أهداف المجلس والتي من بينها "توثيق التعاون الأمني بين دول المجلس للحد من المخاطر التي يتعرض لها البحر الأحمر وخليج عدن، بما يعزز أمن وسلامة الملاحة الدولية فيها. ومنع ما يهددها ويعرضها للخطر...".

السلام في الشرق الأوسط

يظل الصراع العربي / الإسرائيلي من المسائل التي تهدد الاستقرار في المنطقة، ويظل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً للمرجعيات الإقليمية والدولية المتعارف عليها، بما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، ووفقاً لمبدأ حل الدولتين محل إجماع من قبل الدول الخليجية والعربية والإسلامية، وكذلك غالبية المجتمع الدولي. ولا يخفى على الجميع انسداد آفاق الحل خلال السنوات الماضية وغياب فعالية الآليات الدولية المتعارف عليها، مثل الرباعية الدولية، وتوقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عقد من الزمن في ظل التعنت والصلف من قبل الحكومات اليمينية المتطرفة في إسرائيل وعدم إيمانها بالسلام والمفاوضات.

ولا تزال الدول العربية تؤكد على أهمية مبادرة السلام العربية التي طرحتها المملكة واعتمدتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، بالرغم من عدم القبول الإسرائيلي بها. كما أن عقد مؤتمر دولي للسلام أمر غاية في الأهمية، خاصةً في ظل إسقاطات الحرب في غزة وما نتج عنها من تداعيات بشرية ومادية، وكذلك سياسية، بجانب خطورة الوضع والضرر الذي يحدثه الجمود في عملية السلام. ويمكن الإشارة هنا إلى أن الرؤية الأمنية الخليجية لم تغفل أهمية القضية الفلسطينية وضرورة العمل مع المجتمع الدولي للدفع بآفاق الحل السلمي لها. وقد سعت الدول الخليجية بشكل مستمر إلى التأكيد على موقفها الثابت في هذا الشأن وسعت لإبرازه في كافة المحافل والمنابر والاجتماعات الإقليمية والدولية. كما في القمة الخليجية مع رابطة دول الآسيان التي عقدت بالرياض في أكتوبر ٢٠٢٣م.

ولعل من الآليات الهامة التي يمكن من خلالها تحريك عجلة السلام مبادرة السلام التي تم إطلاقها من قبل السعودية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع مصر والأردن في سبتمبر ٢٠٢٣م، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث عقد اجتماع وزاري حضره أكثر من ٥٠ وزير خارجية من مختلف دول العالم لهذا الغرض. وترتكز عناصر المبادرة الرئيسية على الحفاظ على حل الدولتين واحترام القانون الدولي والحفاظ على قرارات الأمم المتحدة والحفاظ على الوضع القانوني للأماكن المقدسة وتعظيم المكاسب المشتركة من السلام الشامل. وهذا بطبيعة الحال يتطلب إجراء مفاوضات ذات مصداقية ووضع حد للإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تقوض من حل الدولتين.

ولابد من الإشارة هنا إلى الأهمية البالغة للانتخابات الأمريكية المرتقبة وما ستفضي إليه نتائجها النهائية في شهر نوفمبر القادم، وذلك نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تملك التأثير الأكبر على إسرائيل. وإذا كان من السابق لأوانه الحديث عن هذا الأمر إلا أن غياب دور أمريكي فاعل في هذا الصدد قد يشكل عائقاً كبيراً في أي تحرك إيجابي على صعيد القضية الفلسطينية. وقد رأينا الدور السلبي الذي أحدثه استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل واشنطن على محاولات التوصل إلى هدنة إنسانية في غزة. بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الخليجية والعربية، بل والإسلامية، من خلال اللجنة الوزارية المنبثقة من القمة العربية الإسلامية التي عقدت في شهر نوفمبر الماضي في الرياض برئاسة المملكة.

سبل تعزيز الأمن الإقليمي

نخلص مما سبق إلى القول بأهمية التعامل مع التهديدات والمخاطر الأمنية في منطقة الخليج من خلال ما يعرف بمظلة الأمن الجماعي Collective Security التي تقوم على ترابط الأمن العضوي لمجموعة من الدول وإمكانية التصدي من خلال ذلك لمصادر التهديد المحتملة أو الفعلية. هذا يتطلب تعزيز دول الخليج لقدراتها الذاتية في كافة المجالات من ناحية، وتوظيف

أولى خطوات التعامل الأمني تحديد مصادر التهديد وكيفية التعامل معها ومعرفة الأهداف أو القيم المعرضة للتهديد

ركزت الرؤية على جوانب غير تقليدية لمفهوم الأمن كالتغير المناخي والنهج الدائري للكربون والتعاون الدولي لحل القضايا

العمل الدبلوماسي للوصول إلى تفاهمات فاعلة مع الدول الإقليمية المعنية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى زيادة التنسيق الأمني مع القوى الدولية الصديقة، للتعامل مع مصادر التهديد التي تتجاوز القدرات والإمكانيات العسكرية لدول الخليج. مع الأخذ في عين الاعتبار أن عسكرة المنطقة وتزايد التواجد الأجنبي لا يخدم قضايا الاستقرار الإقليمي لأنه مبني حسب الشواهد على مقتضيات المصلحة الوطنية لهذه القوى الدولية دون مراعاة واضحة لمقتضيات الاستقرار الإقليمي. وأن يكون هذا التعاون في إطار مؤسسي كما في التعاون الخليجي الأمريكي وتفعيله بشكل يخدم المصلحة الخليجية. كما يتطلب الأمر تبني سياسات أمن تعاونية Cooperative Security مع القوى الإقليمية ترتكز على تعزيز إجراءات بناء الثقة، وإيجاد آليات للحوار والحد من سياسات التسلح بما يجنب المنطقة سباق تسلح في مجال الصواريخ البالستية أو التسلح النووي. وكذلك تفعيل الدبلوماسية لحل الخلافات الإقليمية، وتعزيز التعاون الأمني الاقتصادي في أطر مؤسسية بين جميع الدول المطلة على الخليج. وقد يبدو من المهم أيضاً الدخول في شراكات فاعلة مع القوى الدولية الأخرى وتفعيل هذه الشراكات لدعم الاستقرار الإقليمي كما تم من خلال الدور الصيني في المصالحة السعودية الإيرانية، خاصةً وأنه بالرغم من أهمية المظلة الأمنية الأمريكية وفاعليتها إلا أن التغير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الماضية يجب أن يشكل جرس إنذار حول مدى موثوقيتها وديمومتها، في ظل تبلور بعض الخيارات مع القوى الدولية الأخرى ولو بشكل مبدئي.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

٣ ركائز سعودية لخفض التهديدات وتقليل الأزمات:

جهود سياسية لدعم الاستقرار وبناء تحالفات إقليمية ودولية وبناء القدرات البحرية

حين نتأمل في الأسباب التي بناء عليها تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية نراها أسباباً منطقية وبالتالي فكل قمة من قمم قادة دول مجلس التعاون وكل اجتماع وزاري على مستوى أمانة المجلس وكل فعل أو رد فعل يعبر عنه المجلس كل ذلك يقربنا من الأهداف النهائية لإنشاء المجلس ويرينا بأن ما بني عليه المجلس كان ضرورة قائمة ليس لها إلا تعاون هذه الدول والمضي قدماً نحو تعزيز التعاون والتضامن حتى الاتحاد. فقد تضمنت ديباجة النظام الأساسي للمجلس ما يلي (إدراكًا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعًا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية

العميد الركن م/ سعد سليمان الشهري

واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها وتمشيًا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيهًا لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

المتأمل للأوضاع الجيوسياسية للمنطقة خلال القرنين الماضيين يجد أنها لم تسلم من الأطماع الدولية وبرغم سطوة الجفاف وقلة الموارد فقد نال المنطقة ما نالها من الاستعمار الأجنبي وخاصة السواحل فضلاً عن السيطرة العثمانية على مناطق مختلفة لكنها أيضاً لم تشأ بسط النفوذ على كل منطقة الجزيرة العربية وإنما كان التركيز على المناطق ذات العوائد الاقتصادية مثل المناطق الخصبة والمناطق الساحلية ومنطقة الحجاز حاضنة الحرمين الشريفين رمز الشريعة الإسلامية ذلك الوقت.

كانت الأنماط السياسية في الخليج متشابهة فالأسر الحاكمة تحظى بشرعية محلية لها جذور تاريخية وبرغم الظروف التي أشرنا لها سابقاً فقد ظلت أنماط القيادة والحكم بيد تلك الأسر وسط رضا وتأييد شعبي.

شهد القرن العشرين إعادة توحيد المملكة العربية السعودية ابتداء من بدايات القرن ونهاية بمنتصفه كما تتابعت حركات الاستقلال لبقية دول الخليج من منتصف القرن العشرين إلى آخره.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا هذا كانت الأحداث الدولية والإقليمية المحيطة بدول الخليج العربية ذات تأثير ظاهر ومقلق للاستقرار الذي كانت تنشده دول الخليج العربي واتضح جلياً بأن الاستقرار الداخلي والتوجه للتنمية قد لا يكون وحده كافياً لتحقيق الأمن والاستقرار لتلك الدول فالتأثيرات الخارجية الإقليمية تلقي دائماً بظلال كثيفة على دول المنطقة وهي ذات تأثيرات عابرة للحدود أحياناً تتسبب في اختلالات واضحة في الأوضاع الأمنية الداخلية.

حجم التشابه في مكونات أنظمة الحكم وتركيبة الشعوب وأنماط التهديدات الخارجية جعلت من الحكمة التحرك لإنشاء هذا المجلس، وفي كل حدث أو أزمة تقع خلال السنوات التالية لإنشائه حتى الآن تذكر بأهمية هذا الصرح والمحافظة عليه بداية من الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات ثم الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ م، وإعادة تحرير الكويت ١٩٩١م، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وظاهرة الإرهاب التي انتشرت بدايات القرن الجديد ثم ظاهرة ما سمي بالربيع العربي وتأثيراتها اللاحقة.

لـم يسـلم مجلس التعاون من سـهام النقد ولم تسـلم مسـيرته مـن المصاعب والتعثـرات ولكن الوضع بالمجمـل كان يتجه للأفضل برغـم كل المعوقـات، وكان يحقق سـنة بعد سـنة درجـات عالية من التجانـس والوفـاق بمـا يخـدم دول المجلـس قيادات وشـعوباً وبما يقـدم مـن آثار إيجابيـة في البيئة المحيطة التي تتسـم بالاضطراب وعدم الاستقرار.

لعـل من أبـرز ثمار العمل الخليجي المشـترك التوصل إلى رؤية موحـدة مـن قبـل دول مجلـس التعـاون الخليجي للأمـن الإقليمي اعتمدهـا المجلـس الـوزاري الخليجـي في الـدورة (١٥٨) بتاريخ ٣ ديسـمبر الماضـي. اسـتندت هـذه الرؤية علـى عدة أسـس أهمها النظـام الأساسـي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربية واتفاقيـة الدفاع المشـترك ومبـادئ المصير المشـترك لدول المجلس وأن أمـن كل دول المجلـس كل لا يتجـزأ.

وتهـدف هـذه الرؤيـة إلى تحقيـق الأمـن الإقليمي واسـتقرار المنطقـة وازدهـار الدول وشـعوبها وتعزيز الأمن والسـلم الدوليين.

تركيبـة دول الخليـج العربيـة وأنظمـة الحكم لديهـا تقوم على أن وظيفـة الدولـة وظيفـة بنـاء ورخـاء وتنميـة لمواطنيهـا أولاً ثم ينعكـس ذلـك علـى محيطها وهو مـا تحقق فـعلاً خلال الخمسين سـنة الماضيـة حيـث قفـزت دول الخليـج العربيـة قفـزات جبارة علـى مسـتوى الاقتصـاد والتنميـة قياسـاً بـدول العالـم المختلفة وليـس ذلـك بفعل الاكتشـافات البتروليـة وتصدير وتكريـر النفط والصناعـات البتروكيماويـة والتـي تـدر على خزائن الـدول عوائد مجزيـة فحسـب وإنمـا بفعل حسـن إدارة واسـتثمار تلـك الموارد.

وامتـدت آثـار موجة المـد العالية مـن التنمية إلـى محيط دول الخليـج من حيـث اسـتقطاب الكفاءات مـن جميع الـدول العربية وتوظيفهـم في مشـاريع التنميـة المختلفـة مع ما يعود علـى بلدانهم مـن آثار اقتصاديـة إيجابية نتيجـة تيار الحوالات المتدفـق بالعملة الصعبـة إضافة إلى برامج الإعانـات الاقتصادية التي تقدمها هذه الـدول مـن وقت لآخـر بهدف تنميـة وإنعـاش اقتصاديـات الدول المسـتفيدة ودعم استقرارها.

الاقتصـاد والسياسـة والأمـن ثالوث مهـم في اسـتقرار الدول والقيـام بوظائفهـا والاقتصـاد في دول الخليـج العربيـة قـد نمـا وازدهـر علـى مـدار السـنوات الماضيـة إلا أن عـدم الاسـتقرار السياسـي في الـدول المحيطـة لـه تأثيـر مباشـر علـى أمـن دول مجلـس التعـاون وعلـى التنميـة واسـتدامتها.

وقـد شـاءت الأقـدار ألا تكـون البيئـة المحيطة بـدول الخليج العربيـة بيئـة مسـتقرة فقد مـرت بالعديد مـن الأحـداث الكبرى ابتـداء بالثورة الإسلامية في إيـران ١٩٧٩م، وما تلاها من الأحداث التي سـبق الإشـارة اليها وتحسـباً لتلك الإشـكالات فقد سعت كل دولـة مـن دول المجلـس منفـردة إلى تعزيـز قدراتهـا الدفاعية بما تـراه حـد الكفايـة لأمنها مع مراعـاة التوازنـات في اقتصاديات كل بلـد مـن حيث التوسـع في الإنفـاق العسـكري أو التضييق في ذلك.

تهديـدات الملاحـة في بـاب المنـدب وخليـج عـدن مـن الحوثييـن المدعوميـن مـن إيـران خلفهـا أيـدٍ خفيـة سيكشـف عنهـا يومًـا مـا

كانـت فكرة إنشـاء قـوات درع الجزيرة فكرة رائـدة تهدف إلى دمـج وتوحيـد الجهود العسـكرية من أجـل تحقيق اتفاقيـة الدفاع المشـترك وتعزيـز مبدأ المصير المشـترك لـدول المجلـس وأن دوله كل لا يتجـزأ ورغبـة في أن يكـون الجهد الجماعي مسـانداً للجهود الفرديـة المتفرقة لـكل دوله.

وبعيـداً عـن التفاصيـل الفنيـة لتشـكيل قـوات درع الجزيـرة وتكوينهـا فقد مـرت خلال السـنوات التي تلت تشـكيلها بتجربتين مهمتين على الأقل وهما المشـاركة في حرب تحرير الكويت ١٩٩١م، والتدخـل بناء على طلـب الحكومة البحرينية لتعزيـز الأمن إبان ما سـمي بالربيع العربي ٢٠١١م.

تضمنـت رؤيـة دول الخليـج العربيـة للأمـن الإقليمـي علـى مجموعـة مـن البرامج والاسـتراتيجيات التـي يراد عنـد تنفيذها تحقيـق غايـات هـذه الرؤية.

ولعـل أهـم تلـك الاسـتراتيجيات تطويـر القـدرات الذاتيـة وتعميـق الشـراكات للحفـاظ علـى الأمن البحـري وأمـن الممرات المائية.

بطبيعـة الحال فـإن دول مجلس التعاون الخليجـي دول بحرية تطـل على الخليـج العربي أما المملكة العربية السـعودية فهي تملك إطلالـتين طويلـتين على البحـر الأحمر والخليج العربـي فيما تطل عمـان على الخليج العربـي وخليج عمـان والبحر العربي.

بطبيعـة الحال فـإن نمط الحياة السـاحلية جـزء لا يتجزأ من تركيبـة الشـعوب المطلة علـى الخليج العربي والبحـر الأحمر وهذا النمـط يمتـد إلـى أدوار الحكومات مـن حيث التجارة والاسـتيراد والتصديـر والإدارة والأمن والحماية.

هـذه السـواحل الممتـدة والمـدن القائمـة عليهـا والموانـئ هي مصـدر قوة أو مكمن ضعف تسـتوجب الحمايـة. فلا بد من تعزيز أمـن السـواحل والموانئ بقوات بحريـة أو برمائية مناسـبة لطبيعة التهديـدات القائمـة ولا بـد من وضع قـوات ردع تبقـي التهديدات والمخاطـر بعيداً.

لـكل دولـة مـن دول الخليـج العربـي إرثهـا الخاص بها فيما

أهم استراتيجيات الرؤية الأمنية تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية

يتعلق بالبحر والأنشطة القائمة عليه ولذلك فقد كان لكل دولة من دول الخليج العربية جهدها الخاص في بناء قوتها البحرية على حده، لكن ومع إنشاء مجلس التعاون بدأت ترتيبات توحيد المفاهيم ودمج الجهود بين القوات العسكرية المتماثلة بين دول المجلس وقد تبع إنشاء قوات درع الجزيرة مجموعة من الأعمال والترتيبات لتنسيق وتوحيد جهود القوات البحرية لدول المجلس وقد تم إجراء عدد من التمارين البحرية المشتركة بين دولتين أو أكثر خلال السنوات الماضية.

توج ذلك بإنشاء مركز العمليات البحري الموحد للقوات البحرية الخليجية في عام ٢٠١٦م، في البحرين ويهدف هذا المركز إلى تنسيق العمليات البحرية لقوات دول المجلس التي تستهدف حماية المياه الإقليمية وضمان حرية الملاحة.

عند إلقاء نظرة فاحصة على نوع وتوزيع القوات البحرية في الممرات المائية الحيوية التي تقع عليها دول مجلس التعاون وهي الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي والبحر الأحمر بما فيها مضيقي هرمز وباب المندب الحيويين نجد بأن الكفة راجحة بشكل واضح للقوات البحرية الإيرانية مقابل دول الخليج العربية مجتمعة برغم أن سواحل إيران على الخليج العربي وخليج عمان ليست الأطول قياساً بسواحل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وبرغم العدد الكبير للقطع البحرية الإيرانية فإنه يغلب على جزء منها التقادم والحاجة إلى التجديد فيما تمتلك عدداً من الغواصات وهو ما لا تمتلكه الدول الخليجية.

تعتبر إيران خلال العقود الماضية هي مصدر القلق البحري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة وتهديداتها التي لا تتوقف عن إغلاق مضيق هرمز وهذا الممر يعد القصبة الهوائية للعالم حيث أن شحنات النفط التي يتم تصديرها من دول الخليج وشحنات الغاز تعبر من خلال هذا الممر الهام. فضلاً عن تلك التهديدات هنالك شواهد حاضرة منها الاعتداءات على الناقلات في الثمانينات الميلادية إبان الحرب العراقية الإيرانية.

كما أن تهديدات الملاحة في باب المندب من خلال الاعتداءات على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن من قبل الحوثيين وهم المدعومين عقدياً وعسكرياً من إيران وإن لم تصرح بذلك إلا أن كل الشواهد تشير إلى دور خفي سيكشف عنه يومًا ما.

يتطلب الوضع من قبل دول الخليج العربية إيجاد قوات ردع مكافئة للقوات الإيرانية ليس بالضرورة عددياً وإنما يمكن التعويض بأسلحة وقطع بحرية نوعية تردم الفجوة وتقرب التوازن بين الكفتين. ودول الخليج لا تحتاج ذلك من أجل تصعيد لا مبرر له ولا إلى خوض حروب لا تحتاجها إنما تحتاج إلى تأمين الحد الكافي الذي يحمي اقتصاداتها ونهجها نحو التنمية والبعد عن الحروب.

يمكن لدول الخليج العربية وهو معمول به بطريقة أو بأخرى التعويض عن نقص الإمكانات في الوقت الراهن ببناء التحالفات الصلبة القائمة على المصالح المتبادلة وليس على الخضوع مقابل الحماية، وهنالك قوى إقليمية ذات علاقات إيجابية وتكاملية مع دول مجلس التعاون وتحظى بمكانة ممتازة من حيث تكوين قواتها البحرية مثل باكستان ومصر. علماً بأنه يوجد تعاون وثيق بين القوات البحرية السعودية والباكستانية تشمل التدريب وتبادل الخبرات ولعل آخرها تمرين نسيم البحر ١٤ الذي اختتم مؤخراً وهو امتداد لكثير من التمارين والمناورات البحرية المشتركة خلال السنوات الماضية.

كما يوجد الكثير من الحراك والتفاعل بين القوات البحرية السعودية والمصرية خلال السنوات الماضية ولعل آخر الشواهد التمرين البحري المختلط مرجان ١٧. علماً بأن مصر تعد أحد أقوى الدول الشرق أوسطية في القوات البحرية بعد تركيا والأولى إفريقياً.

إذن فلابد من تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي مجتمعة استناداً إلى طبيعة المرحلة الحالية لتحقيق مبدأ الحماية والردع وللحصول على تحقيق توازن مع القوى البحرية الإقليمية في المنطقة وتعزيز التعاون والتنسيق وبناء التحالفات الإقليمية والدولية سعياً لبلوغ أهداف الرؤية المشتركة.

على الجانب الدبلوماسي والإنساني تحتاج دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية للقفز مضطرة إلى الضفة الأخرى من البحر الأحمر لتهدئة الأوضاع السياسية المضطربة في أكثر من دولة ولإنشاء بعض القواعد اللوجستية للاستخدامات المختلفة وذلك بغية تهدئة الأوضاع المضطربة والقيام بواجبات الإغاثة الإنسانية وقطع الطريق أمام الدول التي تلعب على أوتار استغلال الأزمات لخلق كيانات إرهابية متطرفة تبقى المنطقة في دوامة العنف.

يمكن أيضاً الانضمام أو بناء تحالفات دولية لذات الغرض شريطة عدم توظيف تلك التحالفات لخدمة أهداف قد تتعارض مع سياستنا في المنطقة، وقد امتنعت المملكة العربية السعودية

عـن الانضمـام إلـى تحالـف حـارس الازدهـار بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكية ضد الاعتـداءات الحوثية علـى خطوط الملاحة التجاريـة في البحـر الأحمـر وخليـج عـدن وذلـك بسـبب تعارض أهـداف هـذا التحالـف مـع توجهـات المملكـة العربية السـعودية نحـو إطفاء الحرائق وليس إشـعالها في المنطقـة وتجنيبها الأزمات المتوالية.

لا أحـد يختلـف علـى دور المملكـة العربيـة السـعودية الفاعل والرئيـس مـن بين دول مجلـس التعاون وهـو ما ينتظـر منها نظراً لطـول سـواحلها ولإطلالتهـا علـى البحـر الأحمر إضافـة للخليج العربي.

حلـت المملكة العربيـة السـعودية في المركز الثالـث عالمياً فيما يتعلق بالإنفاق العسـكري لعام ٢٠١٥م، وسـعياً لترشيد هذا الإنفاق وتصحيـح توجيهه فقد كان ضمن المسـتهدفات التـي عالجتها رؤية المملكـة العربيـة السـعودية ٢٠٣٠م ، فقد شـملت جميـع الجوانب الاقتصاديـة والتنمويـة وغيرهـا، ومن ذلـك الصناعـة ، والصناعة العسـكرية بالـذات فقد تضمنـت إحلال الصناعة الوطنية بنسـبة ٥٠٪ بحلـول ٢٠٣٠م، وكان التحـرك مبكـراً لتحقيـق هـذا الهدف حيـث تم الإعلان عـن إنشـاء الشـركة السـعودية للصناعـات العسـكرية في ٢٠١٧م، وتبـع ذلـك بعـد عـدة أشـهر الإعلان عـن إنشـاء الهيئة العامـة للصناعات العسـكرية .

ضمـن الجهـود المبذولـة لتجديد أسـطولها البحـري وتطويره قامـت الشـركة السـعودية للصناعـات الأساسـية بتوقيـع عقـود مـع شـركة لوكهيـد مارتـن الأمريكية وشـركة بناء السـفن نافانتيا الإسـبانية إضافـة إلـى شـركات أخـرى تتضمـن العقـود توريـد فرقاطـات وأنظمـة قتاليـة متقدمـة وتضمنـت تلـك العقـود على سـبيل المثـال تجميـع ٢٠ زورق دوريـة اعتراضية داخـل المملكة من قبـل شـركة الزامـل للخدمـات البحريـة في حـوض الدمـام لبناء السفن .

هـذا المثال الـذي أوردناه علـى فرع من فروع القوات المسـلحة السـعودية لـه مـا يماثلـه في بقيـة الأفـرع مـن القـوات المسـلحة والقـوات الأمنيـة الأخرى.

إذن فالتركيبـة السـعودية الخليجيـة للتأثيـر الإيجابـي في اسـتقرار المنطقة وخفـض حجم التهديـدات وتقليـل الأزمات بدلاً مـن خلقهـا أو تصعيدها يقوم علـى ثلاث ركائز هامـة أولها جهود سياسـية بناءة مـن مجلس التعـاون الخليجي أو قـادة الدول وعلى رأسـها المملكة العربية السـعودية للتأثير في المجتمـع الدولي لدعم الاسـتقرار في دول المنطقـة حمايـة لها من الانحـدار نحو الفوضى ومحاربـة نشـوء بيئـات جاذبـة للأعمـال المتطرفـة والجانحة عن أسـس بناء واسـتقرار الدول مع اسـتمرار حشـد الجهـود الدولية والإقليميـة لمعالجة الأزمات الراهنة المتمثلة في المشـاكل السياسـية التـي ذهبت ببعض الـدول في اليمن والقرن الإفريقـي ودول البحر الأحمـر نحـو الفشـل والتطرف. أمـا الركيـزة الثانية فتقـوم على بنـاء التحالفـات الإقليميـة أولاً والدوليـة ثانيـاً مـع الحـرص في الدخـول لهـذه التحالفـات وتوظيفهـا لخدمـة الأمـن في الممـرات البحريـة المحيطـة لا لخدمة أجندة أخـرى، الركيـزة الثالثة تعتمد علـى بذل قصـارى الجهد لبنـاء القـدرات البحرية لـدول المجلس ورفـع جهوزيتها وتطوير قدراتها لحفظ الأمـن ومواجهة التهديدات حمايـة لكيـان مجلس التعـاون الخليجي وديمومة واسـتقرار دوله.

* ماجستير علوم عسكرية ـ المملكة العربية السعودية

رؤية عصرية متكاملة لتعزيز الأمن الخليجي المشترك

الإرادة الخليجية والقيادة الواعية ووحدة المصير ضمانة نجاح رؤية الأمن المشترك

تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بقوة الترابط الذي يجمع بينها، وتعدد القواسم المشتركة التي تجمعها، للدرجة التي جعلتها تبدو وكأنها دولة واحدة. ويمتد هذا التماثل ليشمل أوضاعها الاقتصادية المتطورة وما تنعم به من استقرار سياسي، ويعود الفضل في ذلك - بعد الله سبحانه وتعالى - إلى الحكمة التي تميز قادتها وشيوخها، والثقافة التي تجمع بين أبنائها، وتركيبتها السكانية المتجانسة، ورغبة حكوماتها في تحقيق التقدم الاقتصادي لشعوب المنطقة، وتمسكها بتحقيق المساواة بين شعوبها، دون تفرقة سواء على أساس العرق أو اللون أو المذهب، ولعل هذا هو السبب في تحقيق الطفرة الاقتصادية التي تنعم بها، واستتباب الأمن والاستقرار في ربوعها، رغم أن تلك الدول تجاور منطقة أزمات وتحيط بها دول تتعرض لكثير من التقلبات الأمنية والسياسية التي أدت إلى غياب الاستقرار عنها.

د. هادي بن علي اليامي

ولكن لأن تلك الدول تقع وسط محيط مضطرب، كما أنها بحكم الثروات الطبيعية التي اختصها بها الله تعالى تمثّل مطمعًا لقوى خارجية ترغب في السيطرة عليها وتوجيه ثرواتها لتحقيق أهدافها العدوانية، فقد كان لا بد لقادة هذه الدول من البحث عن استراتيجية شاملة لضمان أمنها الإقليمي وحماية شعوبها.

مأساة إنسانية مؤلمة

خلال دورته الأخيرة الـ ١٥٨، خلص المجلس الوزاري الخليجي إلى رؤية موحدة للأمن الإقليمي في المنطقة في ظل الصراعات المتجددة، خصوصاً التنازع الدولي على شواطئ البحر الأحمر واندلاع الأزمة الإنسانية في قطاع غزة نتيجة لمواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المدنيين العزل، واستمرار آلة القتل الرهيبة التي حصدت حتى الآن ما يتجاوز ٣٢ ألف قتيل إضافة إلى مئات الآلاف من المصابين والمعاقين والمشردين.

وتتمثل أولى ركائز تلك الرؤية في اتفاق دول المنظومة الخليجية على دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، إيمانًا منها بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين المركزية التي لن تعرف المنطقة سلامًا واستقرارًا إلا بعد إيجاد الحلول العادلة لها، واستعادة الحقوق المسلوبة وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين والمشردين الذين تعرضت منازلهم وممتلكاتهم للتدمير والمصادرة.

ظهور أسلحة جديدة

كما أولت الرؤية الخليجية اهتمامًا كبيرًا بتطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية، وإبعاد منطقة البحر الأحمر عن الصراعات الدولية والتجاذبات السياسية نتيجة للأهمية الكبرى التي يتمتع بها هذا الممر المائي الهام الذي تمر عبره قرابة ٤٠٪ من حركة التجارة العالمية.

كما أبرزت الرؤية التوجّه الاستراتيجي لدول المجلس لتنسيق مواقفها نحو الأزمات الدولية الراهنة، في وقت برزت فيه أهمية تعزيز وتفعيل جوانب العمل المشترك للاستجابة لتحديات الأمن الإقليمي، في ظل ما يشهده محيط الخليج من صراعات وبؤر ملتهبة، وتغليبًا للتفاهم الراسخ بين هذه الشعوب بأن وحدة مواقفها واتفاق كلمتها هي الضامن الأساسي لأمنها القومي جميعًا لأنه وحدة واحدة لا تتجزأ.

كذلك فإن ظهور أسلحة جديدة غيّرت الشكل التقليدي

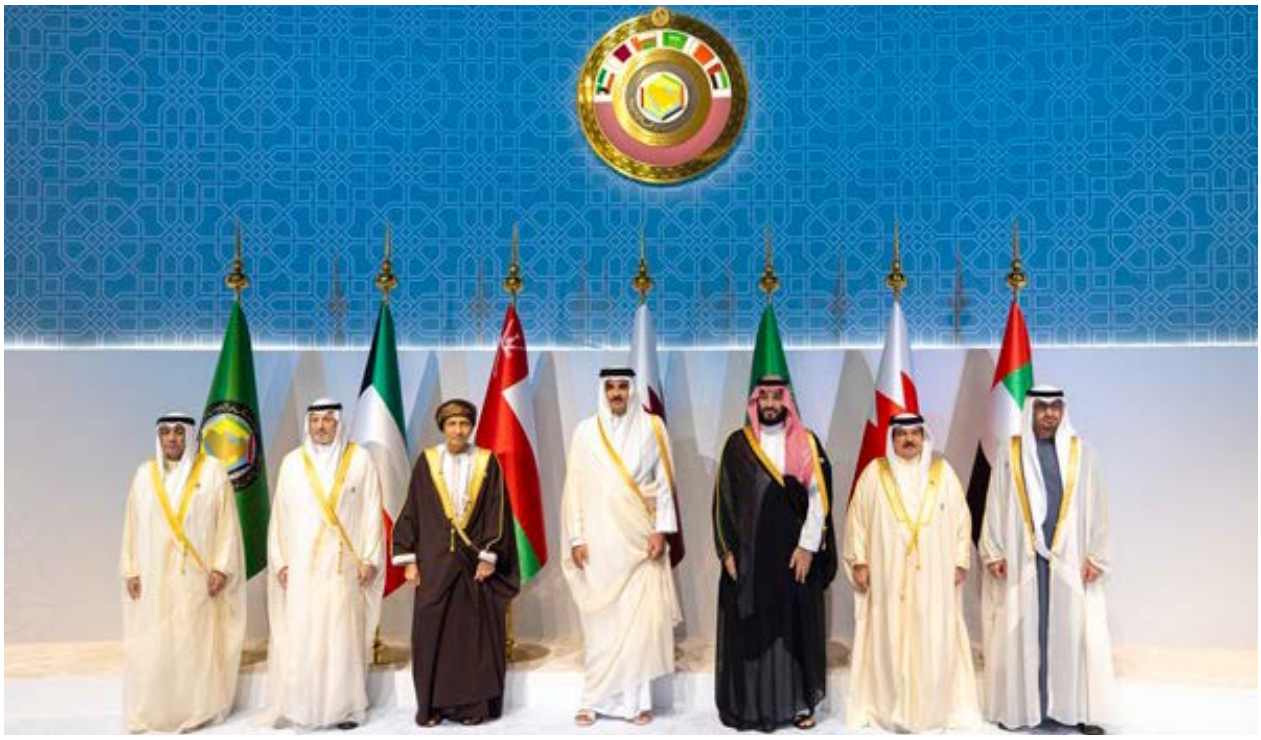

للصراعـات بين الدول وأدخلت إليها لاعـبين جددًا زادت من حاجة دول الخليـج إلـى مزيد من الوحـدة والتكاتف، وهو مـا يدركه قادة هـذه الدول بدون شـك، فالمرافـق الحكومية الحساسـة في كل دول العالـم أصبحـت عرضة لأخطـار الاختراقـات الأمنيـة، خصوصًا بعـد ظهور الحروب الإلكترونية، والإرهاب السـيبراني والتجسـس، وهـي مخاطـر لا تـكاد أي دولة في العالـم تكون بمنـأى عنها بفعل تطور اسـتعمال تقنيات المعلومـات والاتصالات.

نجاحات واختراقات أمنية

ولا شـك أن انعكاسـات ذلـك علـى الأمـن الوطنـي والقومـي الخليجـي والعربـي يدفـع قـادة الـدول الخليجيـة إلـى تنسـيق خطواتهـا وتوحيـد مواقفهـا للتصـدي لهـذا الخطر الداهـم، عبر رسـم اسـتراتيجيات موحـدة وسياسـات واضحـة على المسـتويَين الوطنـي والإقليمي، ووضع أطر لتعاونٍ وثيق وتنسـيقٍ دائم وإنشـاء هيئـات متخصصـة تتوافـق مـع طبيعـة هـذه التحديـات الأمنيـة الجديدة.

كذلك فقد أثبتت التجارب السـابقة نجـاح دول مجلس التعاون الحقيقـي في تحقيـق نجاحات واختراقات أمنيـة مؤثرة، ليس فقط علـى صعيدهـا الداخلي بل على صعيد المنطقـة والعالم، وذلك بعد تسـخير ما تملكه مـن مقومات وقدرات اقتصادية وسياسـية مؤثرة في السياسـة الدولية والاقتصاد الدولي وهو ما مكّنها من الإسـهام في إيجـاد حلول للعديد مـن الصراعات والأزمات.

فعلـى صعيد الحـرب اليمنية مثلاً اسـتطاعت الدول الخليجية بمـا بذلتـه من جهـود صادقـة طيلـة السـنوات الماضية مـن عمر الصـراع في وضـع أسـس تكـون منطلقاً لإنهـاء النـزاع. كذلك فإن أبـرز الجهود العربيـة والإسلامية لإيجاد حل تسـوية عادلة للأزمة الفلسـطينية تنطلق من منطقة الخليج، سـواء عبـر مجلس التعاون لـدول الخليـج أو مـن منظومـة دول المجلـس، حيـث تجـد الرؤى الخليجيـة تفهمًـا كاملاً واحترامًا كبيرًا من مؤسسـات صنع القرار العالمـي مثـل الأمم المتحـدة ومجلـس الأمـن الدولـي ومـن الدول الكبرى.

تبنّي القضية الفلسطينية

لذلك نشـطت دول الخليج في مسـاعيها الرامية لإيجاد موقف عربـي وإسلامي موحّد، وتبنـت الدعوة إلى حل الدولـتين باعتباره الحـل الوحيـد المقبـول الذي يمكـن أن يضـع حلاً نهائيًـا ومقبولاً لكافـة الأطـراف، ونشـطت في إنهـاء العـدوان الإسـرائيلي علـى فلسـطين وتخفيـف معانـاة المنكوبين، ولأجـل ذلك تم عقـد القمة العربيـة -الإسلاميـة الاسـتثنائية في الريـاض واللجنـة الوزاريـة المتفرعـة عنهـا، وتكثيـف حراكها العالمـي وعبر مجلـس الأمن.

أمـا علـى صعيـد القضايا العامـة التي تهـم المجتمـع الدولي

التحديـات الأمنيـة تدفـع قـادة دول الخليـج لتوحيـد مواقفهـا عبـر استراتيجيات موحدة وسياسات واضحة على المستويَين الوطني والإقليمي

بأسـره، فقـد لفتـت الرؤيـة الخليجيـة كذلك إلـى أهميـة تكثيف الجهود الجماعية لمحاربة انتشـار أسـلحة الدمار الشـامل، وتعزيز جهـود مكافحـة الإرهـاب والتطـرف بجميـع أشـكاله ومظاهـره، وتجفيـف منابعـه ومحاصـرة تمويلـه، وزيـادة وتيرة العمـل لإيجاد الحلـول الفاعلـة للتعامل مع تحديـات التغير المناخـي، وتنفيذ نهج الاقتصـاد الدائـري للكربـون، وتعزيـز مبـادئ التعايـش والاحترام المتبـادل مـع دول العالم.

الالتزام بالمرجعيات المعتمدة

والمتأمـل لطبيعـة القضايا المذكورة أعلاه يجـد أنها ظلت تمثل مبـادئ أساسـية لكافـة دول الخليـج العربي، سـواء عبـر منظومة مجلـس التعاون أو على المسـتوى الفردي للدول، ذلك أن سياسـات دول الخليـج تقـوم على أسـاس المقاربـة مع التوجهـات الدولية ولا تنفصـل عنهـا، والمرجعيات الداخلية الراسـخة التـي تحكم طبيعة عملهـا، مثـل النظام الأسـاس لدول مجلـس التعاون لـدول الخليج العربيـة، واتفـاق الدفاع المشـترك، ومبـدأ المصير المشـترك لدول مجلـس التعـاون، إضافة إلى التزامها التام بتنفيـذ الالتزامات التي تقطعهـا علـى نفسـها بموجـب المواثيق والمعاهـدات الدوليـة التي توقـع عليها.

وبطبيعـة الحال فـإن دول الخليـج – رغـم اتفـاق كلمتهـا في القضايـا المصيريـة واتحادهـا الـذي لا يتزعـزع – إلا أن هنـاك اختلافـات تحـدث في كثيـر مـن الأحيـان في وجهـات النظـر بين مسـؤوليها، لكنها اختلافات حميـدة، لا تصل درجة الخلاف المؤدي إلـى التنازع والشـقاق، ولم يحـدث في تاريخ المجلس منذ تأسيسـه أن تطـور أي اخـتلاف بين قـادة الـدول ليبحثـوا عـن حـل له من الخارج، بـل إن التبايـن يتـم علاجـه داخـل البيت الواحـد، وعدم السـماح لأي خلاف أن يصـل مرحلـة القطيعـة.

دول الخليج تسعى لوضع أطر لتعاونٍ وثيق وتنسيقٍ دائم وإنشاء هيئات متخصصة تتوافق مع طبيعة هذه التحديات الأمنية الجديدة

وحدة الكلمة والاتفاق

وهذا لا يعني بالضرورة التبعية وغياب الرؤى الخاصة، لكن ما دام الجميع قد اتفقوا على وحدة المصير، وتشابه الغايات وتطابق الأهداف، فإن كل تباين في الرأي مصيره إلى الاتفاق، والتوافق، شريطة أن تتم معالجة كل الاختلافات داخل إطار البيت الخليجي الواحد، بأناة وسعة صدر وقدرة على إيجاد القواسم المشتركة.

لذلك فإن محافظة المجلس على بقائه وعلى التوافق بين قادته واتحاد كلمتهم طيلة هذه السنين يمثل دروسًا بليغة في وحدة الرأي، واتفاق المواقف، وتوافق القلوب، وهو ما يؤكد أن هذه الدول كل لا يتجزأ، وأن ما يحدث في الرياض ينعكس فورًا في أبو ظبي والكويت والدوحة والمنامة ومسقط، وما يهم المواطن الكويتي يتشارك فيه السعودي والإماراتي والبحريني والعماني والقطري.

ولا شك في أن استمرار هذا النهج الفريد وتناقله عبر الأجيال من شأنه أن يعزز "تماسك اللحمة التي ظلت تربط شعوب ودول المجموعة، وتمكنها من تأثير إيجابي أكبر في الأزمات المتلاحقة التي يعانيها العالم ومنطقتنا الشرق أوسطية، في ظل قصور بعض المنظومات الأخرى عن القيام بدورها المطلوب، سواء في الجوانب السياسية والتنموية.

تعزيز التعاون الاقتصادي

لذلك فإن المطلوب من قادة دول الخليج في هذه الفترة الحرجة من تاريخها هو رفع درجة التعاون بينها على كافة المستويات، وتعزيز التنسيق الأمني في كافة الملفات، لأن المرحلة المقبلة تستلزم زيادة الانتباه وتكثيف الجهود. ولا بد كذلك من مراجعة كافة الاستراتيجيات الأمنية التي تمت إجازتها في السابق لتنقيحها واستكمال نواقصها حتى تتوافق مع متطلبات العصر الحالي.

كذلك فإن برامج الإصلاح التي تتبعها دول الخليج لا تتوقف عند حدود الأمن والدفاع والسياسة، بل تصل إلى عمق طموحات شعوبها التي تتطلع إلى رفع مستوى التعاون الاقتصادي من مرحلة الشراكة إلى الوحدة والتكامل، فالحاجة ملحة لاستكمال مشروع السوق الخليجية المشتركة، التي تضمن بقاء رؤوس الأموال الوطنية، وتفعيل الصناعة، وتطوير التجارة، وزيادة الاستثمارات. ومع أن كثيرًا من الأهداف الاقتصادية التي طالبت بها الشعوب الخليجية وتمت إجازتها خلال القمم الخليجية السابقة لم يتم تنفيذها بصورة كاملة على أرض الواقع حتى الآن، إلا أن هناك جهود متواصلة لإنجاز تلك المشاريع، مثل التكامل الاقتصادي، والسوق المشتركة والعملة الموحدة.

وحدة المصير المشترك

وتستمد هذه الأهداف أهمية متزايدة في هذ العصر الذي يتزايد فيه اتجاه العالم نحو إنجاز المزيد من التكتلات الاقتصادية، تستطيع تحقيق المصلحة المشتركة. ولعل صدور قرار القمة الخليجية الأخيرة بإنشاء الهيئة الاقتصادية التنموية العليا بهدف الوصول للوحدة الاقتصادية كفيل بتحقيق تلك الطموحات.

ومع توافر الإرادة الخليجية، ووجود القيادة الواعية التي تمزج بين حكمة الشيوخ المعتقة التي يزيدها مرور السنوات قوة وثباتًا، ومع بروز القوى الشبابية الفاعلة التي تمتاز بالحماس والرغبة في تحقيق الإضافة الإيجابية فإن مستقبل دول الخليج يبدو أكثر استقرارًا وثباتًا. كما أن القناعة المتزايدة لدى قادة هذه الدول بوحدة مصير دولهم وأهمية تعزيز التنسيق تشكل ضمانة على نجاح الرؤى الاستراتيجية للأمن القومي المشترك.

وستظل دول الخليج العربي تقدم نموذجًا ناجحًا لبقية الدول العربية في كيفية جمع الصف والتوافق والاتفاق، وهو ما يمثل امتدادًا للنجاحات العديدة التي حققتها تلك الدول في الحقب السابقة والتي تنعكس في تزايد النهضة الاقتصادية التي تشهدها، والاستقرار السياسي الذي تنعم به، بعد أن اختارت طريقة الحكم التي تناسبها، واهتمت قياداتها بالعمل على ترقية واقع شعوبها.

* عضو مجلس الشورى ـ عضو لجنة الصداقة الأوروبية بالمجلس ـ المملكة العربية السعودية

رؤية الأمن الإقليمي والجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية

الظروف مناسبة لطرح المبادرة العربية للسلام لانقسام النظام الدولي حول الموقف الأمريكي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي تكتلاً محوريًا في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في النظام الإقليمي العربي بعد تراجع دول عربية بسبب أزماتها الداخلية وعدم استقرارها، فمصر تعاني من أزمة اقتصادية، وسوريا تعاني من صراع داخلي، والعراق تم تفكيكه سياسيًا وطائفيًا خاصة بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣م، وحل الجيش العراقي الذي كان عمقًا استراتيجيًا لكل من سوريا والأردن وخط الدفاع الأول في مواجهة إيران، كما تعاني دول المغرب العربي من مشكلات عدم الاستقرار في ليبيا وتونس وانكفاء المغرب سياسيًا للداخل المغربي، ويتعرض السودان لحرب داخلية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ولذلك يبقى مجلس التعاون هو القوة الاقتصادية الرئيسية ليس فقط في الشرق الأوسط بل له دور في العالم لاستقراره السياسي وما يتمتع به من قوة اقتصادية جعلته قوة سياسية فالاقتصاد لا ينفصل عن السياسة فالذي يملك الموارد الاقتصادية يملك التأثير السياسي ، وكذلك الأهمية الاستراتيجية .

أ.د. أحمد سليم البرصان

والمملكة العربية السعودية تأتي على قمة مجلس التعاون الخليجي اقتصاديًا وسياسيًا ولها أهميتها الاستراتيجية فهي الدولة العربية الوحيدة من دول مجموعة أوبك العضو في مجموعة العشرين وهي تشكل ٦٧٪ من سكان مجلس التعاون الخليجي وتسهم ٤٩٪ من إجمالي الناتج القومي بالمجلس، ويمثل مجلس التعاون مركز جذب للاستثمارات الأجنبية والعمالة الأجنبية أيضًا بسبب التطور الاقتصادي، والعلاقات التجارية والاستثمارات وتصدير الطاقة كما أن للمجلس علاقات متنوعة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا الاتحادية والهند، كما قبلت السعودية عضوية مجموعة بريكس الاقتصادية BRICS وبالتالي للمملكة تأثيرها السياسي إقليميًا وعالميًا ولذلك لقيت مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢م، إجماعًا عربيًا فهي مبادرة طرحها الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) في القمة العربية في بيروت ورفضتها إسرائيل وفي ظل التطورات الحالية " وطوفان الأقصى " والتحرك الدولي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية يتردد أهمية إعادة اعتماد وتفعيل المبادرة العربية كحل للقضية الفلسطينية.

التحرك الإقليمي والدولي وإدانة إسرائيل

تراجعت القضية الفلسطينية في العقدين الأخيرين على الصعيد الإقليمي والدولي بسبب رفض إسرائيل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو التي فرغتها من محتواها إلى التركيز على التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل وجوهر الاتفاقية في نظر إسرائيل استغلالها إيًا أمام الرأي العام الدولي أن إسرائيل حققت السلام مع الفلسطينيين ولا يتعدى الاتفاق سوى استخدام السلطة لمواجهة المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل فالرئيس الفلسطيني محمود عباس أعلن صراحة أن "التنسيق الأمني مقدس" ، وفي ظل الانقسام الفلسطيني والخلافات بين حركة فتح التي في السلطة الفلسطينية وحركة حماس أضعف هذا الخلاف الموقف الفلسطيني، كما شهد النظام الإقليمي العربي موجة مما أطلق عليه "الربيع العربي" الذي أصبح فيما بعد خريفًا عربيًا، أدخل بعض الدول العربية في حالة عدم استقرار سياسي وصراع داخلي مما أثر على موقف هذه الدول من القضية الفلسطينية وانعكس الضعف العربي على أهمية القضية على الصعيد الدولي وتراجع التأثير العربي دوليًا، ولذلك فإن الانقسام الفلسطيني أثر على الموقف العربي والأخير انعكس على تأثيره على الصعيد الدولي واستغلت إسرائيل هذه الظروف في بناء المستوطنات في الضفة الغربية وأعلنت الحكومات الإسرائيلية المتتابعة عن تصميمها على ضم الضفة الغربية، ولم يخف نتنياهو أهدافه بحلم إسرائيل الكبرى

الدستور

٨ صفحات

٢٠ فلسا

الفراشه

لمذاق الكعكة الشيلانية

بدء تفريغ قطاع غزة من السكان

اتصالات عربية عاجلة لوقف الخطة الإسرائيلية ضد ٣٠٠ ألف مواطن عزلي في القطاع

تدعيم الوحدة الوطنية بالأردن

بيان الأمة العربية لقيادة المنظمات الفدائية

رأي الدستور

عملية تهويد جديدة

العدد رقم (١٠٢٧) ١١ مارس ١٩٧٠

كما عبر عنه في كتابه "مكان تحت الشمس"، ويعتبر نتنياهو أول رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل في مدة سنوات توليه منصب رئيس الوزراء، وتجاوز شعار الأرض مقابل السلام وأخذ يردد "السلام مقابل السلام ثم السلام من أجل الازدهار" كما طرحت في صفقة القرن، وتبنى استراتيجية القفز عن السلطة الفلسطينية وعقد اتفاقيات سلام مع بعض الدول العربية والتطبيع معها وبالتالي ينفرد بتنفيذ ضم الضفة العربية والسيطرة على فلسطين كاملة رغم أنه يسيطر فعليًا على الضفة الغربية وأصبح يفكر في تصفية المقاومة في غزة رغم أن شارون انسحب من القطاع ٢٠٠٥م، واحاطتها بالمستوطنات، كما استغل نتنياهو فترة تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة فعزز بناء المستوطنات وأعلن ترامب من جانبه نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل كما اعترفت إدارة ترامب بضم إسرائيل للجولان وضغطت إدارة ترامب على بعض الدول للتطبيع مع إسرائيل وعلى ما أطلق عليه السلام الإبراهيمي لإعطاء بعدًا دينيًا له، وأعلن "صفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية في ٢٨ يناير ٢٠٢٠م، التي اعتبرها نتنياهو "طريقًا واقعيًا للسلام" لأنها تحقق أهدافه، فطبعت كل من الإمارات العربية سبتمبر ٢٠٢٠م، وتلتها كل من البحرين والمغرب بالإضافة أن مصر والأردن لكل منهما اتفاقية سلام مع إسرائيل، وعندما جاءت إدارة بايدن استمرت في الضغط على بعض الدول للتطبيع مع إسرائيل ولم تغير شيئًا من سياسة الرئيس ترامب حتى أن مستشار الرئيس بادين للأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان ذكر في مقالته في مجلة الشؤون الخارجية ديسمبر الماضي " أن الشرق الأوسط يشهد استقرارًا في عهد الرئيس بايدن، ولكنه عدل مقالته بعد ٧ أكتوبر مع طوفان الأقصى بقوله " إن التحديات الدائمة لا تزال قائمة، بما في ذلك التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين والتهديد الذي تفرضه إيران،" وأضاف " إن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بالمطلق" ، وبالتأكيد إن سياسة الولايات المتحدة تأييد مطلق لإسرائيل وهي مستمرة في سياسة الضم وبناء المستوطنات وتهميش السلطة الفلسطينية وإضعافها لتبقى شكلاً بدون فعالية سوى تسخيرها للتنسيق الأمني وهي تجتاح المدن الفلسطينية وتقتل وتعتقل بالإضافة لحصار غزة منذ ٢٠٠٧م، والتخطيط لتنفيذ سياسة التهجير للفلسطينيين من غزة والضفة الغربية ؟

اليمين الإسرائيلي وسياسة التهجير: خطة موضوعة منذ عقود

إن المشروع الصهيوني يقوم على تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وهو ما يعرف بسياسة (الترانسفير) التهجير القسري بالقوة وهذا ما أكدته المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني

مجلس التعاون الخليجي تكتل محوري في الشرق الأوسط خاصة في النظام الإقليمي العربي بعد تراجع دول الربيع العربي

عـام ١٩٤٨م، مثـل مذبحة دير يـاسين، ولقد أكـد المؤرخون الجدد في إسـرائيل بناءً على الوثائـق الصهيونية والبريطانيـة والأمريكية سياسـة الترانسـفير كمـا ظهـر كتـاب المـؤرخ الإسـرائيلي بينـي موريـس " مولد مشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين " ١٩٨٨م"، والذي أثار ضجة لما كشـفه من سياسـة التهجير وكيف أن قرى فلسطينية تلاشـت مـن الذاكرة إثر تسـويتها بالأرض على يـد قوات الاحتلال الإسـرائيلي وبناء مسـتوطنات جديـدة على أنقاضها، كما يكشـف الكتـاب الفظائع التـي ارتكبتهـا المنظمات الصهيونيـة منذ نوفمبر ١٩٤٧م، ويؤكـد علـى تواطـئ القيـادة السياسـية والعسـكرية مـع مرتكبـي تلـك الفظائـع والتي لا تختلـف عما نشـهده اليوم في غزة بسـبب توفـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي ووسـائل الإ الحديثة التـي كانـت غيـر متوفـرة آنـذاك، والجديـر بالذكـر أن ٨٠٪ مـن سـكان غـزة هم مـن اللاجـئين الذين فقـدوا قراهـم ومدنهم عام ١٩٤٨م، واسـتمرت سياسـة بنـاء المسـتوطنات، وبعد حـرب يونيو ١٩٦٧م، واحـتلال الضفـة الغربيـة وغزة ، وبذلـك أصبحت كامل فلسـطين تحـت الاحـتلال الإسـرائيلي، وبدأت إسـرائيل مباشـرة في بنـاء المسـتوطنات في الضفـة الغربيـة والقدس وغـزة ، ويعتبر قطـاع غـزة أكثر تجمع سـكاني في العالم في بقعة محدود المسـاحة ٣٦٥ كيلومتـرًا مربعًا وعدد سـكانها ٢,٥ مليون نسـمة، وقد فكرت إسـرائيل بتهجير سـكان غزة أكثر من مرة ففي عام ١٩٧٠م، كشفت وثائق سـرية نشـرتها صحيفة الدسـتور الأردنيـة في ١١ مارس من نفـس العـام حول خطة إسـرائيل تهجير ٣٠٠ ألف من سـكان غزة إلى سـيناء وتم حشـد عربـي لإجهاض الخطـة التي تهـدف أيضًا إلـى تهجيـر سـكان الضفـة الغربيـة للأردن فما نشـهده اليوم من سياسـة التهجيـر وبناء المسـتوطنات ليسـت بالجديـدة فهي خطة مسـتمرة حسـب الظروف والأحوال السياسـية الإقليميـة والدولية وتمارسـها الحكومات المتتابعة في إسـرائيل، فالقضية ليست يمين متطـرف أو أحـزاب علمانية فكلهـا متفقة على التهجير والتوسـع فالمسـتوطنات بـدأت في عهـد حزب العمـل الذي كان يسـطر على تشـكيل الحكومـات فـأول وزارة لليـمين شـكلها حـزب ليكود عام ١٩٧٧م، برئاسـة مناحـم بيغن، وعادت فكـرة التهجير عام ٢٠٠٠م، عندمـا قـدم اللـواء في الاحتياط غيـورا أيلانـد وكان حينها يرأس مجلـس الأمـن القومـي الإسـرائيلي مشـروعًا يعـرف " البدائـل الإقليميـة لفكرة دولتين لشـعبين " نشـر في مركز بيغن –السـادات للدراسـات الاسـتراتيجية، وتم في عام ٢٠٠٤م، إعادة نفس المشروع للواجهـة، حيـث قـدم يوشـع بـن آريـه الرئيـس السـابق للجامعة العبريـة مشـروعًا مفـصلاً هو نفس مشـروع "غيـورا أيلاند" الذي يحمـل اسـمه تتضمـن الفكـرة تخصيـص أراض في سـيناء للدولة الفلسـطينية وتحديـد منطقـة العريـش السـاحلية تحـت شـعار تبـادل الأراضـي مع مصـر ، وهذا يعكـس عدم رغبة إسـرائيل في السـلام فهـذه المشـاريع مسـتمرة وقـد أعلنـت بعد اتفاق أوسـلو الـذي وقـع في البيـت الأبيض في عهـد الرئيس كلنتون ، سـبتمبر ١٩٩٣م . وعـادت عمليـة التهجيـر مـن جديـد أيضًـا مـع " عملية طوفـان الأقصى "، فقد كشـفت صحيفة كالكاليسـت الإسـرائيلية Israeli Calicalist وثيقـة للتهجيـر القصـري لسـكان غـزة إلى سـيناء أوصت بها وزيرة الاسـتخبارات الإسـرائيلية غيلا غملائيل وتتضمـن الوثيقـة ثلاث مراحل: إنشـاء مـدن من خيام في سـيناء جنوب غرب القطاع، وإنشـاء ممر إنسـاني لمسـاعدة السـكان وبناء مـدن في منطقـة شـمال سـيناء، وتشـير هـذه الوثيقة إلـى إقامة منطقـة محصنـة لا يمكن للسـكان الذين يتم إجلاؤهـم العودة إلى القطاع؟

العدد رقم (١٠٢٧) ١١ مارس ١٩٧٠

وتحمـل الوثيقـة شـعار وزارة الاسـتخبارات، وتسـتخدم بالمناقشـات الداخليـة بين الـوزارات، ومـن المفتـرض ألا تصـل الجمهور، لكنها وصلت لمجموعة تقوم حاليًا بتأسـيس حركة تسـمى "مقـر الاسـتيطان–قطاع غزة" التي تسـعى لإعادة الاسـتيطان إلى غزة وتهجير السـكان بالقطاع وهو ما يرفضه الشـعب الفلسـطيني والسـلطة وقيادة المقاومـة وكل من مصـر والأردن والمجتمع الدولي ؛ دولـه وشـعوبه، فحكومة اليـمين المتطرف تفرض سـيطرتها على الضفـة الغربيـة وتريد العـودة للهيمنة الأمنية علـى القطاع وتعلن رفضًـا لدولـة فلسـطينية وتريـد إدارة بلديـات في مـدن الضفـة، ولكـن هنـاك رفض دولـي وإقليمي للمشـروع الإسـرائيلي الذي ما زال يواصـل الحـرب على غزة في ظل فشـل رئيس الـوزراء نتنياهو وحكومتـه ومجلـس الحـرب في تحقيقهم أهدافهـم في غزة بصمود المقاومة الفلسـطينية والصبر الاسـتراتيجي الذي يمارسـه الشعب في غـزة رغـم حـرب الإبـادة والتطهيـر العرقي فطوفـان الأقصى يهـزم السـيوف الحديديـة فالمقاوم بعقيدتـه وإيمانه يهزم سـيوف الباطـل الحديديـة .مهما كانـت قوتها .

ويظهـر أن إسـرائيل مـا زالـت لـم تسـتوعب أن الشـعب الفلسـطيني ما زال متمسـكًا بأرضه وحق العـودة وفي مقالة لألوف بـن رئيـس تحرير صحيفة هآرتـس الإسـرائيلية في فبراير الماضي

مجلس التعاون القوة الاقتصادية الرئيسية في الشرق الأوسط ولـه دوره في العالـم لاستقراره السياسي وقوتـه المهمة

تحت عنوان "إسرائيل قد تدمر نفسها بنفسها "، يذكر حديثًا لوزير الدفاع الأسبق موشيه ديان في مارس ١٩٥٦م، عندما حضر حفل تأبين ليهودي قتل على أطراف غزة قال للحضور الغاضبين "دعونا لا نلقي اللوم على القتلة. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، أقاموا في مخيمات للاجئين في غزة، وشاهدونا بأم العين نحول أراضيهم وقراهم، حيث كانوا يعيشون مع آبائهم وأجدادهم في السابق، إلى وطن لنا". كان ديان الذي شارك في تهجير الفلسطينيين يلمح إلى "النكبة" الفلسطينية، فقد استوعب مبكرًا أن الفلسطينيين لن ينسوا أراضيهم ومدنهم وقراهم، وهذا يذكرنا بقول بن غوريون مؤسس إسرائيل وأول رئيس وزراء لها بقوله في حديث له مع ناحوم غولولدمان رئيس الحركة الصهيونية الأسبق أوردها في مذكراته " أعرف بالتأكيد أين سأدفن، وأعرف تقريبًا أين سيدفن ابني عاموس، لكنني لا أعرف أين سيدفن حفيدي"؟ وإذا كان بن غوريون لا يعرف أين يدفن حفيده فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي نتنياهو يتمنى أن تعمر إسرائيل ١٠٠ سنة فقال قبل عدة سنوات " سأجتهد لأن تبلغ إسرائيل عيدها المائة، لكن هذا ليس بديهياً، فالتاريخ يعلمنا أنه لم تعمر دولة للشعب اليهودي أكثر من ٨٠ سنة، وهي دولة الحشمونائيم ".وقال أيضًا المؤرخ بيتي موريس " إسرائيل لا تزال تدعو نفسها دولة يهودية لكن حكمنا لشعب محتل بلا حقوق ليس وضعاً يمكن أن يدوم في القرن الحادي والعشرين، في العالم الحديث وما أن تصبح لهم حقوق فلن تبقى الدولة يهودية "، بل يقول رئيس الموساد السابق أفراييم هيلفي " نحن على أبواب كارثة إنه ظلام ما قبل الهاوية "؟

تراجع الدعم الغربي لإسرائيل وشعوب العالم ضد الإبادة الجماعية

إن حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل مقصودة وهدف استراتيجي لإسرائيل، ويؤكد ذلك ما قاله رئيس إسرائيل الأسبق شمعون بيرس أن إسرائيل أمام قنبلة سكانية أخطر من القنبلة الذرية، ولذا ترى إسرائيل تقليص عدد الفلسطينيين بالتهجير أو الإبادة الجماعية وهو ما تمارسه إسرائيل، فعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والقدس والداخل عرب ٤٨ يفوق عدد اليهود في فلسطين، ولذا ترفض جميع الأحزاب الإسرائيلية قيام الدولة الفلسطينية أو الدولة الواحدة ثنائية القومية، واعتبر مارك لينش الخبير في الصراع العربي الإسرائيلي والاستاذ في جامعة جورج واشنطن أن حل الدولتين ما هو إلا سراب، لأن إسرائيل ترفض ذلك لأنها تغلغلت في الضفة الغربية بالمستوطنات وتهيمن على غور الأردن غربي النهر ، ولكن التطورات المهمة مع طوفان الأقصى تراجع التأييد الغربي لإسرائيل وتأييدهم لحقوق الشعب الفلسطيني، ورغم هرولة زعماء الغرب الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي في بداية الحرب فقد أدت الإبادة الجماعية والمظاهرات في مدن العالم للضغط على الحكومات الغربية، وقال رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد ترامب وهو من أشد المؤيدين لإسرائيل ومن تيار اليمين المحافظ ، جون بولتون" إن الأمريكيين من أبناء جيله مذهولون من استطلاعات الرأي الأخيرة التي أظهرت تراجعًا كبيراً في تأييد إسرائيل، وإن تراجع التأييد في أوساط الشباب وضع ملفت للنظر وربما أثر على موقف البيت الأبيض "، وليس أدل على تحول الرأي الأمريكي اتجاه إسرائيل هو إشعال الجندي الأمريكي أورون بوشنيل لنار في نفسه أمام السفارة الإسرائيلية في واشنطن والمظاهرات الشعبية أمام الكونغرس والبيت الأبيض والجامعات مما حرك اللوبي اليهودي لدفع الكونغرس للتحقيق مع ثلاثة رؤساء جامعات عريقة، ولكن واشنطن استعملت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع إدانة إسرائيل أو اتخاذ قرار لوقف الحرب ولعل أكبر تمرد لنتنياهو على واشنطن ما قاله السفير الأمريكي السابق في سوريا والجزائر روبرت فورد " إن إجبار الولايات المتحدة الآن على القيام بإنزال جوي للمساعدات إلى غزة كما لو أن الولايات المتحدة ليست أفضل من مصر والأردن هو أسوأ إذلال إسرائيلي للولايات المتحدة رأيته في حياتي "؟ ولذلك عندما تعلن إدارة بايدن لدولة فلسطينية بحل الدولتين، فإنه إعلان تكتيكي لامتصاص رد فعل ما تتعرض له إدارة بايدن من انتقادات حول سياسته المؤيدة لإسرائيل في الإبادة الجماعية، ولتسويق إعلانه بدولة فلسطينية لأنه يواجه الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية في نوفمبر القادم، كما أن بايدن معروف بولائه لإسرائيل منذ شبابه وتاريخه في الكونغرس وأحاط نفسه في إدارته بأحد عشر من اليهود في مناصب حساسة مثل بلينكن وزير الخارجية وأفريل هاينز مديرة المخابرات الوطنية ورونالد كلاين كبير موظفي البيت الأبيض وآن نيوبيرغر مديرة الأمن السيبراني بوكالة الأمن القومي وويندي شيرمان نائبة وزير الخارجية وديفيد كوهين نائب مدير وكالة

نتنياهو: سأجتهد لأن تبلغ إسرائيل عيدها المائة فالتاريخ يعلمنا لم تعمر دولة اليهود أكثر من ٨٠ سنة

الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى تدفق الأسلحة لإسرائيل وما تردد عن مشاركة قوات من النخبة الأمريكية في القتال مع الجيش الإسرائيلي يعطي عدم مصداقيته ورفضه لدعوى اتهام جنوب إفريقيا لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب أمام محكمة العدل الدولية وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بينما اصطفت كثير من دول العالم إلى تأييد دعوى جنوب إفريقيا وترافع أمام المحكمة أكثر من خمسين دولة، بل قامت دولة نيكاراغو بتقديم دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد ألمانيا لتقديمها مساعدات مالية وعسكرية لإسرائيل ولتوقفها عن تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وعلى عكس الموقف الأمريكي أدانت روسيا الاتحادية الإبادة الجماعية الإسرائيلية واستقبلت الوفد الفلسطيني وقيادات المقاومة للتوفيق بينهم للمصالحة الفلسطينية وأيدت وقف إطلاق النار في مجلس الأمن الدولي وقال وزير الخارجية الروسي لافروف إن حل القضية الفلسطينية يكون " بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على أساس القانون الدولي وحده ما يكفل السلام الدائم بالمنطقة". ولا يختلف الموقف الصيني عن روسيا بإدانة الإبادة الجماعية وموقفها في مجلس الأمن الدولي لوقف الحرب والجدير بالذكر أن الصين أول دولة اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وقدمت لها الدعم العسكري والتدريب عام ١٩٦٥م، في عهد ماوتسي تونغ وكانت الصين عندئذ خارج الأمم المتحدة، ولا شك أن الحرب الروسية الأوكرانية ودعم حلف الناتو لأوكرانيا ودعم إسرائيل لأوكرانيا أثر على الموقف الروسي في التقارب مع الدول العربية كما أن الصين في حالة توتر في علاقاتها مع واشنطن بسبب مطالبة الصين بتايوان ودعم واشنطن للأخيرة.

أما موقف الاتحاد الأوروبي فكان مؤيدًا لإسرائيل في بداية الحرب وزار بعض قادة دول الاتحاد إسرائيل ولكن ضغط الرأي العام والمظاهرات التي اجتاحت المدن الأوروبية، أدى لتحول في الموقف لدى بعض الدول الأوروبية ولكن حدث انقسام اتجاه إسرائيل في دول الاتحاد الأوروبي، فموقف كل من إسبانيا وبلجيكا يختلف عن موقف ألمانيا وبريطانيا، ودعا رؤساء وزراء إسبانيا وبلجيكا وإيرلندا ومالطة لوقف دائم للحرب وهذا موقف يتماشى مع نبض الشارع الأوروبي وتغير الموقف الفرنسي وأصبحت محطة للتفاوض لوقف الحرب، وبالطبع بريطانيا خرجت من الاتحاد الأوروبي، وبرغم أن الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية موحدة ويستخدم عملة واحدة هي اليورو لكن السياسات الخارجية للدول غير موحدة، وكل دولة تصيغ سياستها الخارجية بما يتفق مع مصالحها، وبشكل تحول الموقف الأوروبي في أغلبه بسبب فظاعة الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

أما موقف الهند، فقد كانت في السابق مؤيدة قوية وحليفًا لفلسطين، وصوتت عام ١٩٤٧م، ضد قرار التقسيم واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيدًا وشرعيًا للشعب الفلسطيني ١٩٧٤م، ومن أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين عام ١٩٨٨م، ورغم اعترافها بإسرائيل ١٩٥٠م، إلا أنها لم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا عام ١٩٩٢م، ولكن التحول وإقامة علاقات قوية مع إسرائيل جاء مع الحكومة الهندوسية ووصول مودي لرئاسة الحكومة الهندية والتعصب الهندوسي ضد المسلمين وأراد مودي تقوية علاقاته مع واشنطن من خلال إسرائيل وأدان مودي هجوم المقاومة الفلسطينية في الساعات الأولى من بدايته، ولكن التأييد الشعبي في الهند لا زال قويًا رغم ضغط الحكومة الهندوسية وبسبب المصالح الهندية مع دول الخليج العربي وخاصة العمالة الهندية والعلاقات التجارية والحاجة للطاقة والممر الاقتصادي الجديد من الهند للبحر المتوسط يمكن الضغط على الهند لتأييد الموقف العربي إذا شعرت أن موقفها مع إسرائيل يهدد مصالحها في المنطقة العربية؟

المبادرة العربية: الظروف الدولية والإقليمية مناسبة

الظروف الدولية والإقليمية الحالية مناسبة لإعادة طرح المبادرة العربية للسلام، فهناك انقسام في النظام الدولي مما يؤثر على الموقف الأمريكي المؤيد الرئيس لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، وهناك تحول مهم في الرأي العام الأمريكي اتجاه إسرائيل ويواجه الرئيس بايدن معارضة قوية في أوساط الناخبين في الولايات الأمريكية وحسب استطلاعات الرأي، فقد أظهر استطلاع لصحيفة نيويورك تايمز أن نسبة رفض الناخبين الشديد للأداء الوظيفي للرئيس بايدن وصلت ٤٧٪ وهي أعلى نسبة استطلاع سلبي خلال فترة رئاسة، إضافة إلى تقدم المرشح الجمهوري المحتمل عليه في استطلاعات الرأي للناخبين الأمريكيين.

عـدد الفلسـطينيين يفـوق عـدد اليهـود لـذا ترفـض الأحـزاب الإسـرائيلية إقامـة الدولـة الفلسـطينية أو الدولـة ثنائيـة القوميـة

وحيـث أن أمريـكا في مرحلـة انتخابيـة تبقـى مؤيـدة بقـوة لإسـرائيل سـواء كان الفائـز جمهوريًـا أو ديمقراطيًـا إلا أنهـا تتراجـع في تأثيرهـا دوليًـا وهناك تأييد عارم لفلسـطين فحسـب رصـد شـبكات التواصـل الاجتماعـي فيمـا يتعلـق بالحـرب على غـزة فـإن ٨٣٪ من التدوينـات مؤيدة لفلسـطين، كما أن إسـرائيل نفسـها تعانـي مـن الانقسـام السياسـي داخليًـا بسـبب الصراع بين الأحـزاب السياسـية وداخل حكومـة اليمين المتطـرف، فهناك مطالبـة بانتخابـات مبكـرة لإسـقاط نتنياهـو لفشـله في تحقيـق أهـداف الحرب وهزيمته العسـكرية وحسـب اسـتطلاعات الرأي في إسـرائيل ٥٢٪ مـن الإسـرائيليين يعتقدون أن نتنياهو يسـتخدم الاسـتمرار في الحـرب لمصلحتـه وهـو المعـرض للمحاكمـة .

تؤيـد الـدول الإقليمية المبـادرة العربية وبعض الـدول العظمى ودول عـدم الانحيـاز فإسـرائيل أصبحـت دولـة مارقـة، لذا يمكن تفعيلهـا في طرحهـا بإجمـاع عربـي أمـام الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة ومجلـس الأمـن الدولـي والمنظمـات الدوليـة التـي جلها أدانـت الإبـادة الجماعيـة وتجـد القضيـة الفلسـطينية تعاطفًـا شـعبيًا عالميًـا في مختلف المحافل الدولية الشـعبية والرسـمية مما يوفـر الفرصـة لطرحهـا، ولقـد أعلنت المملكـة العربية السـعودية صراحـة أنـه لا علاقـة ولا تطبيـع مـع إسـرائيل إلا بتنفيـذ بنود المبـادرة العربيـة بإقامـة الدولـة الفلسـطينية وعاصمتهـا القدس والحـل العادل لقضيـة اللاجئين الفلسـطينيين، فالإجمـاع العربي والظـروف الدوليـة كلها مناسـبة حاليًـا للمبـادرة العربية وخاصة خشـية الـدول مـن توسـع الحـرب إقليميًا وقـد تصبـح دولية فلا اسـتقرار ولا سلام بـدون حل عـادل للقضية الفلسـطينية ،وأثبتت الأحـداث أنـه لا يمكـن تجاوزها .

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقاً

الحد الأدنى من التعاون والتنسيق هو البديل الضروري عن حالة الفراغ

٧ سمات للأمن الإقليمي في الخليج والتحديات الخارجية تتزامن مع تطورات إقليمية ودولية

كشفت وزارة الخارجية السعودية أن المجلس الوزاري الخليجي خلص خلال دورته الأخيرة الـ ١٥٨ التي عقدت في الرياض في ٣ ديسمبر ٢٠٢٣ م، إلى رؤية خليجية موحدة للأمن الإقليمي أكدت التسمك بـ "حل الخلافات عبر التفاوض والحوار، وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ".وأشارت الوثيقة التي نشرت "الخارجية السعودية" ملخصاً منها إلى أن الرؤية تضمنت كذلك "تكثيف جهود الحفاظ على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله "، وتعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم".

د. إحسان الشمري

بادئ القول، إن الأمن الإقليمي هو مفهوم وسيط بين الأمن العالمي والأمن الوطني، ومنح ميثاق الأمم المتحدة أهمية خاصة له عندما خصص الفصل الثامن منه عن كيفية عمله وتكامله مع الأمن العالمي، ووجدت نظريات عديدة حول هذا المفهوم الذي أخذ طريقه نحو التطبيق من خلال محاولات من المنظمات الإقليمية هي منظمة الآسيان والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

يشير المنظور الجيو- سياسي لأمن الخليج على نحو مبدئي إلى مقاربة تفاعلاته بما هو أمن إقليمي، يُعنى بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا، كما يمكن أن يتسع هذا المنظور ليشير إلى الأثر الذي تتركه سياسات إقليمية ودولية أوسع مدى.

هناك ثماني دول على شاطئ الخليج العربي، هي دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق وإيران، إلا أن تقسيم الخليج ظل يميل على نحو تقليدي ، إنه تقسيمًا ثلاثيًا ، بين شمال يُمثله العراق، وشرق تُمثله إيران، وغرب يتجسد في الدول الستة المشكّلة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تأسس عام ١٩٨١م.

وقد تشكلت دول الإقليم الثماني في مراحل تاريخية متفاوتة، وشهد مطلع العقد السابع من القرن العشرين اكتمال عملية استقلال هذه الدول، ومنذ أن بدأ الحديث عن وجود نظام إقليمي خليجي، لم يشهد تفاعلاً جديًا مع مضمونه التعاوني، بل ظل البعد الصراعي مهيمنًا عليها، كما شهد الإقليم ثلاثة حروب في الفترة بين عامي ١٩٨٠ – ٢٠٠٣م.

عرف النظام الإقليمي الخليجي في بعض مراحل تطوّره شكلاً غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازنًا لإيران، أما اليوم فإن هذا النظام يفتقر لوجود نظام محلي مشترك للأمن يمكن التعويل عليه في حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، وبالتالي الحيلولة دون تحولها إلى صراعات عسكرية مباشرة، فالمنطقة تحتاج إلى خلق بيئة أمنية آمنة تشكل بديلاً للواقع القائم.

إن هناك سبع سمات رئيسية للبيئة الراهنة للأمن الإقليمي في الخليج العربي

١. غياب توازن القوى المحلي أو التوازن الاستراتيجي، الذي طبعها على نحو نسبي، في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين. وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية، التي كان يُنظر إليها باعتبارها ثقلاً موازنًا للقوة الإيرانية.

٢. استمرار بعض النزاعات التاريخية، التي لا تزال حاضرة، حول المياه والحدود، والمناطق والآبار النفطية، بل وحتى الحقول

والبساتين، فضلاً عن نزاعات بشأن السيادة، بين إيران والعراق، وبين إيران وبين عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وكذلك بين العراق والكويت، على الرغم من ترسيم الحدود بينهما؛ كما انتقلت بعض دول الإقليم إلى سياسة الحدود المسيّجة فيما بينها، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد من التحديات التي تواجهها المنطقة.

٣. سباق التسلّح غير المُعلَن، بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

٤. الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، المتقدم كمًا ونوعًا، والذي يُراد له موازنة القوة الإيرانية، واحتواء نفوذها ومواجهتها.

٥. ظاهرة العنف العابر للحدود بين الدول، والذي تجسده في المرحلة الحالية جماعات تصنَّف بما يعرف بجماعات الإسلام السياسي الحليفة لإيران، ويعاني من هذه الظاهرة -بصفة أساسية-العراق، الذي اقترب في لحظة ما من الانجرار إلى حرب أهلية شاملة.

٦. غياب أي نظام أو تنظيم أمني مشترك -على مستوى الدول الثماني-المشكلة للإقليم، الأمر الذي يعني غياب التفاهمات والآليات القادرة على حل الخلافات القائمة، أو محاصرتها ومنع امتدادها باتجاه يقود إلى مزيد من الاحتدام السياسي.

٧. التوترات المستمرة والاحتمال الدائم بوقوع الحرب، وخاصة في ظل تفاقم الأوضاع بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى، وبذلك يمكن القول إن البيئة الأمنية في الخليج انتقلت من حالة "اللاحرب واللاسلم"، إلى حالة "التصادم الوشيكة".

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات خارجية خطيرة ، تتزامن مع تطورات إقليمية ودولية متسارعة، اذ تشهد المنطقة تحولات مهمة في التحالفات، بينما تتزايد الشكوك بشأن مدى الالتزام الأمريكي بالحفاظ على أمن المنطقة مع تزايد وربما تحول الاهتمام إلى منطقة الإندو- باسيفيك لتعزيز المواجهة أو التنافس الاقتصادي مع الصين؛ وعدم التوصل بعد إلى حل للملف النووي الإيراني يرضي مختلف الأطراف الإقليمية، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الإقليمي، ومن الملاحظ أن فقدان الاستقرار السياسي في بعض دول الإقليم، مقروناً بتغير اتجاهات الموقف الأمريكي وجديته في الاهتمام بأمن المنطقة تسبب في شكوك متزايدة حول استعداد الولايات المتحدة للتعاون في إيجاد نظام أمني إقليمي من شأنه مراعاة المصالح الجوهرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأمينها؛ وهو ما يستدعي تنويع التحالفات، مع المحافظة في الوقت نفسه، على العلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفضلاً عن ذلك، فإن تصاعد دور التنظيمات الإسلامية، وحالة عدم اليقين في مرحلة ما بعد ما سمي "الربيع

التطورات تفرض: تعزيز الأمن الجماعي وتنويع التحالفات في مختلف المجالات لتعزيز الدور الخليجي في تحقيق الاستقرار

العربي"، في بعض الدول وعدم الاستقرار في اليمن، تشكل عوامل أدت إلى تعميق مخاوف دول مجلس التعاون بشأن عدم الاستقرار المستقبلي في المنطقة.

إن هناك عدد من التهديدات الإقليمية التي تواجه دول الخليج العربي وتمثل في مجملها مصادر قلق حقيقي وعوامل عدم استقرار؛ ولعل من أبرزها هي إيران، والصراعات الإقليمية المستمرة، وحرب اليمن، والتطرف والإرهاب.

١. إيران وسياستها المهددة للاستقرار الإقليمي:

تمثل إيران وأذرعها المسلحة في الدول العربية أحد أهم التحديات التي تواجه دول الخليج والمنطقة العربية عموماً وذلك بسبب سلوكها المهدد للاستقرار في المنطقة؛ حيث تتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول، بل وتعد عاملاً من عوامل تفاقم المشكلات الأخرى فيها؛ ومنها على سبيل المثال الأزمات في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

فالنفوذ الإيراني في العراق بات بارزًا جداً؛ وبفضله تمكنت إيران من التمدد وتوسيع نفوذها في مناطق أخرى في المنطقة أيضاً، وذلك بحكم ثقل العراق السياسي والاقتصادي وموقعه الجغرافي والأهم دوره بوصفه قوة توازن إقليمي ليس مع إيران فقط، وإنما مع الدول الإقليمية الأخرى التي تسعى إلى التوسع على حساب المصالح العربية. ولهذا فإن عراق ما بعد الغزو ومستقبله السياسي في التكامل أو الانقسام يؤثر في الأمن الإقليمي وتصورات التهديد لدول الخليج والمنطقة برمتها، ولا سيما بما يتعلق منها بمسألتي الانقسامات الطائفية والاصطفاف مع إيران.

لقد كانت للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في عام ٢٠٠٣م، تداعيات بعيدة المدى على أمن المنطقة العربية، إذ أدى غزو العراق إلى توسيع المصالح الأمنية والعسكرية الإيرانية، ولم يعد العراق قادراً على الاستمرار بوصفه موازي لإيران وبالتالي اختل التوازن العسكري وانحرف لصالح إيران، ما شكل تحدياً حقيقياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنطقة برمتها، هذا التحدي أصبح يتعاظم مع امتلاك إيران قدرات عسكرية تقليدية وكيماوية وبيولوجية متطورة.

سيطر على الخطابين الإقليمي والدولي بشأن العراق وتحليلُ آثار ذلك الغزو الجيوسياسية والاستراتيجية المخلة بتوازن القوى الإقليمي، لذلك فإن إضعاف العراق أثر في التوازن الإقليمي الذي أصبح في صالح إيران، اذ هيمنت على العراق وأصبح لها اليد الطولى في البلاد، وهذا ما أصبح مصدر قلق رئيسياً ليس لدول مجلس التعاون الخليجي فقط، وإنما للمنطقة برمتها أيضاً، عززه استخدام إيران لورقة الطائفية في مجال التعبئة السياسية التي تمكّنها من التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، إذ أن المشكلة الطائفية تمثل أحد المخاطر المحدقة بأمن العديد من هذه الدول؛ لأن توظيفها يؤدي إلى الاستقطابات السياسية التي قد تساعد إيران على المُضي قُدماً في تنفيذ طموحاتها لتوسيع نفوذها الإقليمي، ولذلك اتبعت إيران سياسة علنية لزعزعة الاستقرار الإقليمي في الخليج، كما أنها لا تزال منذ عام ١٩٧١م، تتمسك باحتلال ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبهذه السلوكيات رسخت السياسات الإقليمية الإيرانية الصورة العدائية لإيران.

إن دول الخليج تنظر إلى تصاعد القوة الإيرانية من أكثر من منظور سياسي، بمعنى أن قلق دول المنطقة الرئيسي لا يتمثل في امتلاك إيران القوة العسكرية فقط، أو حتى أسلحة نووية، التي ستكون بالطبع أمراً كارثياً للمنطقة والعالم؛ بل تخشى من أن يشجع امتلاك إيران هذه الأسلحة على المضي قُدُماً في سياسة التدخل في شؤون الدول الداخلية وتعزيز نفوذها في العراق ولبنان واليمن وفلسطين ومناطق أخرى، وفضلاً عن ذلك، أثبتت أحداث ما سمي بثورات "الربيع العربي" أن مخاوف دول مجلس التعاون من إيران ثابتة في التفكير الاستراتيجي والأمني لصنّاع القرار السياسي في الخليج، اذ وجدت إيران فرصة سانحة لزيادة نفوذها وتأثيرها عبر تدخلها في سوريا عام ٢٠١٢م، الذي أثار القلق في المنطقة عموماً، لأن هذا التوغل ينذر باستمرار طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية، وبذلك فإن التدخل العسكري الإيراني في سوريا واليمن، علاوة على العراق، يُظهر أن إيران تسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية التي تهدد الاستقرار في منطقة الخليج.

٢. الصراعات الإقليمية المسلحة:

تمثل الصراعات التي تعيشها المنطقة تحديات خطرة لدول الخليج العربية ولأمن المنطقة كلها، ومظاهر هذه التحديات التي أثارتها هذه الصراعات متعددة، فقد تسببت في مآسٍ إنسانية كبرى وأسهمت في تفشي ظاهرة التطرف والإرهاب، بينما

الحد الأدنى من التعاون والتنسيق البديل الضروري لحالة الفراغ الممتلئ بالتوترات والنزاعات الدائمة او المستحدثة

خلقت شرخاً في العلاقات بين دول المنطقة، ولا سيما العربية منها، وأحدثت استقطاباً إقليمياً مع انخراط العديد من القوى الخارجية في هذه الأزمات، ما أثر سلباً في علاقات التعاون بل وأحدث خللاً في موازين القوى الإقليمية كلها.

وعلى الرغم من تراجع حدة هذه الصراعات، ولا سيما في سوريا وليبيا إلى حد ما فما زالت حالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه الدول تشكل تحدياً لأمن الدول الخليجية، فرغم الهدوء الذي تحقق بين الأطراف المتصارعة في تلك الدول، فإن عدم التوصل إلى تسويات سلمية نهائية لهذه الصراعات يمثل مصدر قلق ليس لدول الخليج العربي فقط، وإنما للمنطقة كلها أيضاً، اذ يمكن أن يتجدد الصراع في أي وقت ولا سيما في حالة ليبيا التي تعاني صراعاً على السلطة ونفوذاً كبيراً للعديد من الجماعات المسلحة، ولكن يبقى الصراع اليمني من بين هذه الصراعات كلها هو الأكثر تأثيراً وارتباطاً بالأمن الخليجي.

٣. حرب اليمن وأثرها على الأمن الإقليمي للخليج العربي:

لليمن أهمية استراتيجية وحيوية حيث تقع على مضيق باب المندب مباشرة عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبالتالي فقد شكلت اليمن باستمرار حجر الزاوية في السياسة الخارجية لدول الخليج العربي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، ولهذا فإن سيطرة الحوثيين على السلطة عام ٢٠١٥م، وهم مجموعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران أثارت قلقاً دولياً وإقليمياً كبيراً، إذ مثلت سيطرة الحوثيين على السلطة بالنسبة إلى دول الخليج خطاً أحمر فهي تهديد دائم لحدودهم الجنوبية، ما يتطلب تنسيق الجهود لمواجهة مثل هذا التهديد، ولذلك يمكن تخفيف شدة المخاوف إذا ما توصلت مختلف الأطراف ذات العلاقة إلى تفاهم على أن حكومة صنعاء ستبقى في أيادي صديقة، وستكون حدود السعودية والدول الأخرى في المنطقة آمنة، ولن يهدد الإيرانيون أو وكلاؤهم مصالح هذه الدول في اليمن.

أن تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على الرغم من تراجعه بعد الضربات التي تعرض لها من دول التحالف والولايات المتحدة، فإنه ما زال يشكل تهديداً كبيراً لاستقرار اليمن وإلى حد كبير أمن دول مجلس التعاون، فتفاقم خطر الإرهاب في اليمن قد يؤدي إلى شن هجمات ضد المنشآت النفطية في الخليج وناقلات النفط والمصالح الدولية في المنطقة على نحو ما حدث، مؤخراً، في السعودية والإمارات، بينما ترى إيران في اليمن على أنه مصلحة استراتيجية لتعزيز مكانتها في المنطقة مقابل منافسيها الإقليميين والدوليين، لذلك، تلعب إيران دوراً سلبياً في اليمن بالاعتماد على القوة الصلبة وإقامة شراكة مع جهات غير حكومية مثل: "حزب الله" و"الحوثيين" لتغيير ميزان القوى لتعزيز نفوذها في اليمن ومنطقة الخليج كلها، وهذا بلا شك يثير المخاوف بشأن تأثير الدور الإيراني في اليمن على الأمن الإقليمي.

تستقطب إيران بعض الجماعات المسلحة والميليشيات والفصائل من الأيديولوجية نفسها لتعزيز الانقسام وعدم الاستقرار من أجل تعديل السياسات الإقليمية وتوازن القوى؛ لذلك تهدف إيران في اليمن إلى دعم الجماعات التي تعمل لصالحها بالوكالة كي تمكنها من السيطرة على اليمن وتوسيع نفوذها هناك، ومن الواضح أن هذه السياسات قد أدت إلى تضخيم التطرف والتنظيمات الإرهابية في المنطقة.

٤.التهديدات اللا متماثلة والتطرف والإرهاب الدولي:

إن التهديدات اللا متماثلة التي تسمى "غير المتناظرة" أو "غير المتكافئة" أيضاً، هي التهديدات المبنية على الغموض وصعوبة إمكانية تحديد طبيعة العدو، وتكون بين أطراف غير متكافئة؛ وتشمل الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، والقرصنة. والتهديدات الواقعية لدول مجلس التعاون على الملاحة التجارية في الخليج العربي.

ويمثل التطرف أحد أهم التحديات بل والتهديدات التي تواجه أمن الخليج والمنطقة برمتها، ورغم تراجع خطر المنظمات الإرهابية لا سيما بعد هزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وتحجيم تنظيم القاعدة في اليمن ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، فإن هذا الخطر لا يزال قائماً ويمثل تهديداً فعلياً، لا سيما أن جذوره والعديد من الأسباب التي تغذيه ما زالت قائمة، ويرتبط به التطرف الديني ارتباطًا وثيقًا، الذي ما زال قائماً رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها العديد من الدول للحد والتخلص من هذه الظاهرة.

وتكمن صعوبة التعامل مع هذا التحدي في صعوبة السيطرة على الوسائل التي تسهم في نشره وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وما يزيد من خطورة هذه الظواهر هو انتشار ظاهرة ما يسمى الذئاب المنفردة، هذه الذئاب التي ليس من السهل التعرف عليها ومن ثم ملاحقتها، وهناك أمر آخر يرتبط

فقدان الاستقرار في بعض دول الإقليم وتغير الموقف الأمريكي يستدعي تنويع التحالفات مع الحفاظ على العلاقات التاريخية مع واشنطن

بهذه الظاهرة وهو استغلالها من قِبل قوى، وربما دول، لتحقيق أجندات سياسية معينة، ما يزيد من صعوبة التعامل مع هذه الظاهرة ويضعف جهود مكافحتها.

أن علاقات التحالف مع الولايات المتحدة أسهمت بشكل كبير في تعزيز جهود دول الخليج لضمان الأمن الإقليمي في المنطقة، ولكن استراتيجية الاعتماد على حليف واحد في عالم يتجه نحو تعددية قطبية تبدو أحيانا غير عملية، كما أن الاعتماد على قوى خارجية لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين أثبت أنه غير فعال دائماً، ولهذا فإن هناك حاجة إلى جهود أكثر استقلالية وفعّالية، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض النقاط المهمة التي ينبغي لدول الخليج العربية الاهتمام بها:

١. تعزيز الأمن الجماعي:

لا شك أن الأمن الجماعي أساسي لمواجهة التحديات التي تواجه دول المجلس، وقد أدركت قيادات هذه الدول أهمية تكوين استراتيجية أمن دفاعي مشترك، وعملت على تعزيز هذا الجانب، اذ أن قرار دول الخليج تشكيل قوة عسكرية مشتركة، التي أعلن عنها في قمة الرياض عام ٢٠١٩م، كان تحولا مهماً ويمثل دليلاً على ضرورة العمل معاً في إطار المجلس، وتجنب انعكاسات أي اضطرابات محتملة إلا بالتنسيق المشترك الذي من شأنه الحيلولة دون تصاعد التهديدات التي تواجه نظام الأمن الجماعي الخليجي.

٢. تنويع الشراكات وبناء التحالفات:

إن علاقات التحالف التاريخي الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ولكن مع تراجع الدور الأمريكي الذي رافقه ضعف في التزامات التحالف، فإن هناك حاجة ماسة إلى تنويع العلاقات بل والتحالفات العسكرية أيضاً، لا سيما مع الدول الصاعدة كالصين وروسيا، ولكن من دون التضحية بالعلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة، على أن يجري تعزيز العلاقات مع هذه الدول، مع المحافظة على الروابط مع الغرب عموماً، وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وعلى نحو أخَصّ الولايات المتحدة التي تبقى القوة الأكبر في العالم، والمحافظة على علاقات تحالف قوية معها تخدم مصالح الخليج والمنطقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون هناك محافظة على التوازن في هذه العلاقات.

لقد استندت الاستراتيجية التي تعاملت فيها دول مجلس التعاون الخليجي، على مدار العقود الماضية مع التحديات والتهديدات التي واجهتها بشكل رئيس، إلى علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن هذه الاستراتيجية أسهمت بشكل كبير في المحافظة على الاستقرار الإقليمي بشكل عام، ولكن طبيعة التحديات القائمة والتعقيدات المحيطة بها، وتزامنها مع تشابك المصالح وتنامي الاعتماد المتبادل بشكل غير مسبوق، والتحولات الجارية في البيئتين الإقليمية والدولية، وخاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي، يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا يفرض السير في مسارين أساسيين: الأول تعزيز الأمن الجماعي على مستوى دول المجلس، وتعزيز التحالفات الإقليمية مع الدول التي تشارك هذه الدول الرؤى نفسها تجاه التحديات وطرق التعامل معها، أما المسار الثاني فهو تنويع التحالفات في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، الذي من شأنه أن يعزز من دور دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستقرار ويزيد من قدرتها على الدفع بنظام إقليمي جديد تتولى فيه دول المنطقة أمنها أكثر من اعتمادها على قوى وتحالفات من خارجها.

ينبغي التأكيد على أن دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وقدمت مقاربات مختلفة لحل المشكلات وإحداث التنمية في الشرق الأوسط، وهذا الدور يتطلب استمرار الدعم للأمن والاستقرار في هذه الدول ذات الأهمية الجيو-استراتيجية والاقتصادية الحيوية في منطقة تتسم بتعقيد مشكلاتها الأساسية وتغير أو تقلب معادلة الأمن وميزان القوى فيها.

إن نظام الأمن المنسق يتسع لمجموعة واسعة من الخيارات، يشير حدها الأدنى إلى تنسيق دول الإقليم لسياساتها الخاصة بالتعامل مع عدد من الأخطار والتهديدات المشتركة، بدءًا من الجريمة المنظمة وأمن الحدود، وصولاً إلى الأزمات المستوطنة،

عراق ما بعد الغزو ومستقبله في التكامل أو الانقسام يؤثر على الأمن الإقليمي خاصة ما يتعلق بالطائفية والاصطفاف مع إيران

المشكلة الطائفية في العراق أحد المخاطر المحدقة بأمن الدول وتوظيفها يؤدي لاستقطابات تساعد إيران على توسيع نفوذها الإقليمي

التي قد تفجر نزاعات مسلحة ، وهذا الحد الأدنى هو الممكن الخليجي من هذا النظام الأمني.

إن هذا النظام الأمني -في حده الأدنى- يمكن إنجازه مبدئيًا عبر أربع مراحل، على النحو التالي

في المرحلة الأولى: يجب تشخيص الصراعات والأزمات والتهديدات الأكثر تأثيرًا على الأمن الإقليمي، وبعد ذلك توضع معايير لقياس درجة خطورة كل منها.

وفي المرحلة الثانية: يجري العمل على بلورة خيارات للتعامل برؤية موحدة مع الأخطار المشتركة، ذات الطبيعة غير السياسية أو العسكرية، مثل أمن الحدود ، الجريمة المنظمة والتهريب، ويمكن أن يكون التعامل مع هذه التحديات بصورة أحادية أو ثنائية أو على نحو جماعي.

وفي المرحلة الثالثة: يجري الانتقال لبحث قضايا الأمن الملاحي، والممرات البحرية الإقليمية الاستراتيجية والخروج بتصورات مشتركة حول سبل التعامل معها، أحاديًا أو ثنائيًا أو على نحو جماعي.

وفي المرحلة الرابعة: يجري العمل على بلورة مقترحات لحل، أو تجميد الصراعات والأزمات ذات المنشأ التاريخي ووضع رؤية مشتركة لها، وفي حالة تعذر ذلك، يجري تشكيل فرق متابعة، تكون مهمتها الاستمرار في البحث عن مزيد من التصورات، وتقريب وجهات النظر المختلفة، ووضع مقاربات سياسية وقانونية تدفع بهذا الاتجاه، وفي غضون ذلك أو لنقل بداية، يجري التأكيد على الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والقانون الدولي، وعدم اللجوء للقوة، أو التحريض عليها.

إن فلسفة نظام الأمن المنسق في حدوده الدنيا، لا تتعلق بالخيارات الدفاعية والأمنية المعتَمَدة على الصُّعد المحلية من قِبَل الدول الداخلة في هذا النظام، كما أن هذه الفلسفة غير ذات صلة بنمط الخيارات والتحالفات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وهي لا تشير إلى إنشاء هياكل ومؤسسات أمنية إقليمية النطاق.

إن هذا التصوّر لنظام الأمن الإقليمي، يمثل الحد الأدنى الممكن، تبعًا للظروف الحرجة لهذه المنطقة. بيد أنه حد ضروري وحيوي، ولا مناص منه، لإبعاد شبح النزاعات المسلحة، والهواجس المتبادلة، والتجاذبات السياسية الضارة بفرص إيجاد الوئام الإقليمي إذ أن الحد الأدنى من التعاون والتنسيق هو البديل الضروري عن حالة الفراغ، الذي تملأه التوترات والنزاعات الدائمة او المستحدثة، وهذ الحكمة التي استندت إليها جميع مفاهيم الأمن الإقليمي ومناهجه المعروفة.

* أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية -جامعة بغداد ـ رئيس مركز التفكير السياسي بالعراق

تهديدات الحوثيين للملاحة .. تعيد حسابات تشكيل القوة البحرية الخليجية

الرؤية الأمنية تمنح دول الخليج زمام المبادرة للتعاون لتحقيق الأهداف وتجاوز الإشكاليات

لم يعد ضمانة الأمن البحري الإقليمي الخليجي ينظر إليه الآن من منظور المخاطر الإقليمية القديمة والمتجددة أو بمعزل عن منظومة الأمن الشاملة، وإنما أصبح له الآن الأولوية الكبرى وفق ما تكشفه تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة التي دخلت شهرها السادس، ومن منظورها المستقبلي خاصة بعد ما أظهرته جماعة الحوثيين في اليمن من قدرات عسكرية متقدمة تقنية / تكنولوجية ومفتوحة لكل الاحتمالات التي تهدد الملاحة البحرية ليس في البحرين الأحمر والعربي فقط، بل في البحار والممرات البحرية الإقليمية، فالأدوات التي تهدد بها الأمن البحري قادرة أن تهدد أي مواقع خليجية في البر والبحر في ضوء تمكنهم من استهداف عواصم خليجية بصواريخ بالستية وطائرات مسيرة وصل مداها إلى مواقع إسرائيلية في فلسطين المحتلة، وما أخفي يدق ناقوس الخطر المرتفع على المصالح الخليجية والعالمية برًا وجوًا وبحرًا .

د. عبد الله با حجاج

وكلنا نعلم علاقة الحوثيين بإيران التي لها مع دول الخليج العربية خلافات تاريخية ومصيرية، ونعلم كذلك خارطة الميليشيات الأيديولوجية المسلحة التابعة لطهران في شمال وجنوب المنطقة، وهذه رؤية سنبني عليها تحليلنا حول مستقبل مخاطر أمن الملاحة الإقليمية الخليجية، وهل ستكون هذه الميليشيات خيار إيران عندما يحقق الخليج التوازن في قوة التهديد معها، وكذلك عندما نقارن قدرات طهران العسكرية البحرية بنظيراتها الخليجية مجتمعة حيث تظهر الآن تفوقها من حيث الكم والنوع في ظل سباق خليجي لتطوير ونمو قدراتها العسكرية البحرية بفاتورة مالية ضخمة ، لكن هذه الخطوة ينبغي أن تتكامل مع تشكيل القوة البحرية الخليجية التي وصلت إلى مراحل كبيرة، ورغم ذلك ينبغي إعادة النظر في ماهيتها وآلياتها وفق انكشاف المخاطر الجديدة.

أقدمت دول مجلس التعاون على تحديث رؤيتها للأمن الإقليمي في الثالث من ديسمبر ٢٠٢٣م، وكشفت عنها وزارة الخارجية السعودية في السادس والعشرين من يناير ٢٠٢٤م، وهذا السياق الزمني للرؤية يجعلنا نسلم مبدئيًا بتناغمها مع المخاطر الإقليمية الحديثة، ونسلم كذلك بأن الانتقال إلى العمل الجماعي يعزز الفردية في تطوير القدرات العسكرية لكل دولة خاصة بعدما أثبتت الفردية فشلها في ضمانة الأمن البحري الإقليمي كما سيأتي.

لكن، كيف سيتم تطبيق الرؤية؟ والكيفية هنا هي الحدث، لأن أدوات المواجهة ينبغي أن تكون في مستوى ماهية نظيراتها عند إيران ووكلائها – أي تقنية وتكنولوجية – وكذلك في حجم مخاطرها، وينبغي أن تكون جماعية بين الدول الست و شاملة، بمعنى ليست عسكرية / أمنية ولا سياسية فحسب، وإنما اقتصادية واجتماعية، والإطار الفكري الذي سننظر إليه لقضية الأمن البحري الإقليمي الخليجي هو أن المنطقة في حقبة نهاية الراديكالية العسكرية المنتجة للحروب التقليدية بين الدول الإقليمية، والتسليم بهذه النتيجة يجعلنا نبحث في جوهر التحولات والإصلاحات الخليجية الجديدة ومستقبل تأثيرها على الأمن الإقليمي، مقابل تعاظم دور الوكلاء أي الجماعات الأيديولوجية المسلحة في اليمن والعراق وسوريا، ومن ثم التفكير في مدى نجاعة الآليات الخليجية الفردية والجماعية لمواجهة التحديات القديمة والجديدة والمستقبلية، واقتراح ما يمكن تقديمه لضمانة الأمن البحري الخليجي، مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع دور الحماية الأمريكية رغم حاجتها القصوى الجيواستراتيجية للخليج العربي.

وهذا يجعلنا نبحث هذا الموضوع وفق العناوين التالية:

- القيمة الاستراتيجية الثابتة لدول مجلس التعاون الخليجي.

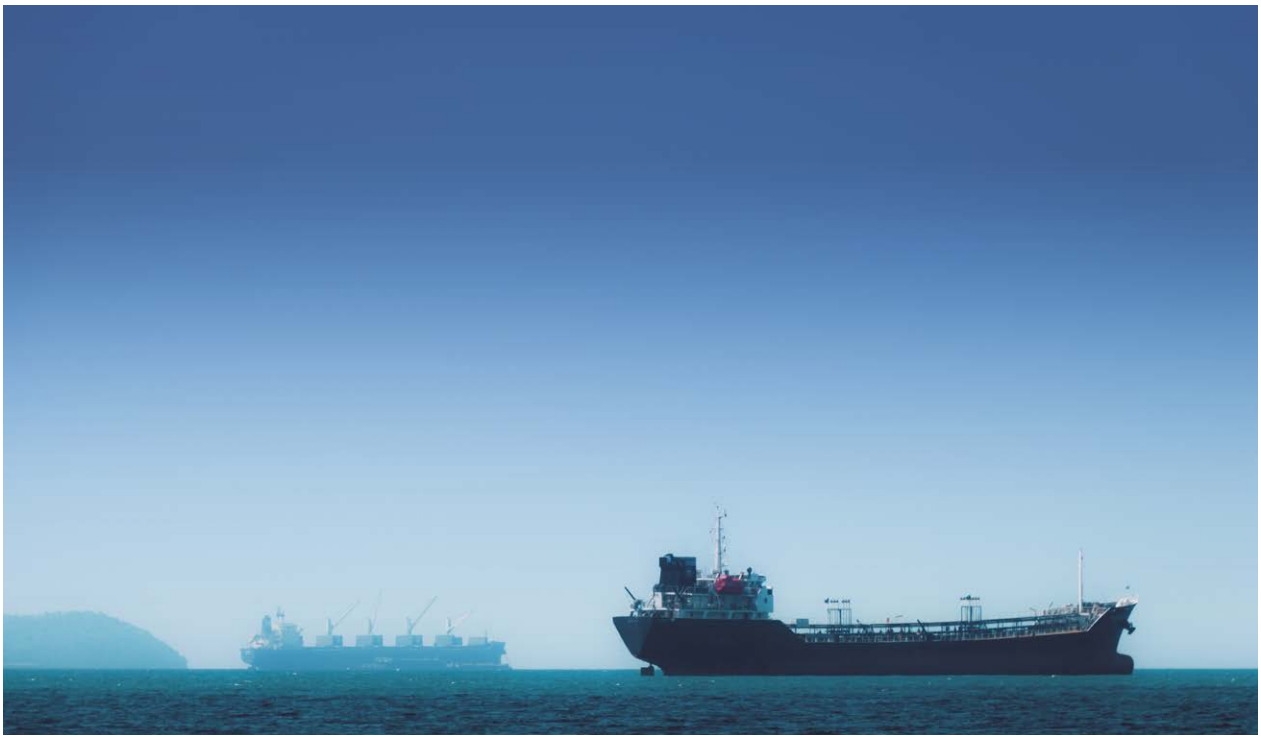

- الرؤية الأمنية الخليجية المحدثة للأمن الإقليمي.
- المقدمات الأساسية لتطبيق الرؤية الأمنية لمنظومة الأمن.
- الآليات الجماعية لضمانة الأمن الخليجي البحري.

أولا: القيمة الاستراتيجية الثابتة لدول مجلس التعاون الخليجي

كما هو معلوم، تحظى دول مجلس التعاون بخصائص جيوبولوتيكية سياسية وبصورة مستدامة للعالم وللغرب خاصة، فهي نقطة وصل بين القارات، وتطل على البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، وتقترب من البحر المتوسط، كما أنها تسيطر على أهم المضايق الدولية كمضيق هرمز، وهذه الأهمية يستحيل على الغرب أن يترك هذه المنطقة لغيره حتى لو كان توجهه الجديدة نحو بحر الصين.

وإذا ما أضفنا لهذه القيمة الاستراتيجية للمنطقة قيمة الجزر والخلجان في الخليج، فإن الاستحالة ستكون مطلقة ما لم يفككها إكراهات خليجية داخلية أو صيرورات كونية فأهميتها تكمن تحديدًا في الآتي:

- صالحة للقواعد العسكرية ولإخفاء القطع البحرية وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ عابرة القارات.
- ربط القواعد الجوية الأمريكية الممتدة في جنوب شرقي آسيا بقواعد حلف شمال الأطلسي المنتشرة في جنوب أوروبا الغربية بما يضمن استمرار حرية حركة السفن والطائرات الأمريكية من المنطقة وإليها.

وتثور الإشكالية المستجدة للغرب ولواشنطن خاصة حول حرية سفنها بعد ما أصبح البحرين العربي والأحمر غير آمنين بسبب قدرة الحوثيين التقنية /التكنولوجية، وهذا يجعل من الجغرافيا الخليجية قيمة جيواستراتيجية متجددة، فهل ستترك واشنطن خلفيتها مكشوفة وغير آمنة من مختلف المخاطر؟، وستجبرها الأحداث على العودة لا محالة، لكن عودتها ينبغي أن تقترن من منظور تعزيز العمل الخليجي الجماعي لا الاعتماد المطلق عليها.

ثانيًا: الرؤية الخليجية المحدثة للأمن الإقليمي

لا يمكن فصل السياقات الزمنية للرؤية الأمنية الخليجية المحدثة عن السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، ولاعن الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا عن تداعيات هذه الحرب إقليميا كالمساس بأمن الملاحة في البحرين الأحمر والعربي، ولا عن تداعياتها الثيولوجية والسيكولوجية لشعوب المنطقة، ولا عن مرحلة ما بعد هذه الحرب، فمن الملاحظ من هذه السياقات وتداعياتها على الأمن البحري الإقليمي أنها كانت سببًا في إقدام الدول الخليجية على تحديث رؤيتها الأمنية، ودافعًا لمواجهتها، لذلك فقد تم صياغتها من منظور ثلاثي الأبعاد هو، عسكري / أمني، وسياسي واقتصادي متلازمة ومتكاملة تنقل المنطقة من مرحلة الحرب على غزة إلى مرحلة الحل السياسي ومواجهة التداعيات الأمنية الإقليمية الناجمة عنها.

هدفت الرؤية الأمنية الخليجية لتحقيق الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة وازدهار الدول وشعوبها وتعزيز الأمن والسلم الدوليين

ونبني ذلك الاستنتاج من خلال تعاطي الرؤية مع الغايات الكبرى للمرجعيات الخليجية المعتمدة منذ انطلاقة المنظومة الخليجية عام ١٩٨١م، حيث تستند إلى النظام الأساسي، واتفاقية الدفاع المشترك، ومبدأ المصير المشترك، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي كل لا يتجزأ، بمعنى أن الرؤية الأمنية تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الخليجية/ الخليجية على الأمن الإقليمي، وكذلك خلافاتها الإقليمية خاصة مع إيران والكيان الإسرائيلي، وفي ضوئها تم تحديد مجموعة مسارات عملاتية لتحقيق الأمن الإقليمي وهي حل الخلافات عبر التفاوض والحوار وتكثيف الجهود لتجنب المنطقة تداعيات الحروب، وتكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تحولاته، ودعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، بالتزامن مع العمل على "تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية".

وهذا يعني أنه ينبغي على دول المجلس توحيد أو على الأقل تنسيق رؤاها الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي لا تزال سببًا في عرقلة تكاملها وصولاً إلى وحدتها، ودون ذلك فكيف سيتم تجسيد الرؤية بحجم شموليتها وحتميات توحيدها؟ ويعني كذلك أن المنطقة الخليجية- بعربها وفرسها- ينبغي أن تشهد لقاءات ومفاوضات وصولا لتفاهمات استراتيجية غير مسبوقة تجنب المنطقة التوترات والنزاعات وتبعد عنها التدخلات الأجنبية الاعتيادية، وتعني كذلك أن المبادرة العربية للسلام قد أصبحت تتكامل مع الجهود الدولية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وهذا المسار قد أنضجه السياق الزمني للسابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وخارطة الآلام المستدامة للمجازر والتهجير والتجويع الإسرائيلية في غزة، وستظل المنطقة تعاني من تداعياتها لحقبة زمنية طويلة قد تصبح مستدامة إذا أنتجت أوضاع سياسية وثيولوجية وفكرية جديدة وستكون مؤثرة على الأمن الإقليمي برًا وبحرًا .

لذلك، فقد هدفت الرؤية الأمنية الخليجية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة.
- ازدهار الدول وشعوبها.
- تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ولا يمكن تحقيق الأهداف الثلاثة إلا بتعاون إقليمي / إقليمي أولاً، وإقليمي / دولي ثانيًا، والرؤية تمنح دول الخليجي زمام المبادرة لتأسيس حقبة جديدة للتعاون لتحقيق تلكم الأهداف، وتجاوز إشكاليات أمن الملاحة البحرية وأمن ممراتها التي تكون إيران ووكلاؤها طرفًا دائمًا في إشكالياتها، وهذا لن يحدث إلا إذا كانت المبادرة الخليجية جماعية وتعبر عن إرادة سياسية خليجية جماعية قوية، وهذه القوة ينبغي أن تستمد من تجربة عدم نجاح الثنائية التعاونية مع إيران.

فالمسار الانفرادي أثبت فشله، وأصبح إحدى الإشكاليات التي تعرقل دول مجلس التعاون الخليجي في تأمين الأمن الملاحي الخليجي، وعدم نجاعة القصف الأمريكي / البريطاني لمواقع الحوثيين، مما يفتح هذا السيناريو القلق المرتفع على المنشآت النفطية الخليجية البرية أو القريبة من السواحل في ظل تراجع الحماية الأمريكية لدول مجلس التعاون وتأخر الرهان على العمل الجماعي الخليجي.

ولا ينبغي على الدول الخليجية الاعتماد على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، مهما كان الرئيس المقبل جمهوري أم ديموقراطي، فالإشكاليات ستظل قائمة، لكن يظل هامش الدول الخليجية الست كبيرًا مع أي رئيس أمريكي مقبل إذا ما تعاملت معه من المنظور الجماعي، كما لا ينبغي كذلك توقع ما سيحدث في طهران سواء عن طريق انتخاباتها الرئاسية المقبلة أو مرحلة ما بعد خامنئي، فعليها صناعة الفعل بنتائجه المستدامة عوضًا عن انتظار ردود الفعل من واشنطن أو طهران.

ثالثًا: المقدمات الأساسية لتطبيق الرؤية الأمنية

لا يمكن لدول مجلس التعاون تطبيق رؤيتها الأمنية ما لم تهيئ لها البيئات الداخلية والخارجية اللازمة، وهي متعددة ، وتحتم جرأة اتخاذ القرار في توقيته المناسب، وهو الآن- أي توقيته - وسنوظف المقاربات الاجتماعية والأمنية والعسكرية، لأننا نعتبرها سياقًا تفاعليًا واحدًا تفرضها طبيعة المرحلة الخليجية الجديدة، ببعديها الداخلي – داخل كل دولة خليجية – من جهة، وبعدها الإقليمي كون أن هناك مستجدات تمس الكيانات الوجودية من جهة ثانية، وبعدها الدولي في ظل التعامل مع التراجع الأمريكي عن المنطقة على أنه دائم، وبالتالي على الدول الخليجية البحث في كيفية الاستفادة من الإمكانيات

الدول الخليجية مطالبة بالاستثمار في تطوير تقنيات الطائرات المسيرة عوضًا عن شراء الطائرات من الشركات العالمية فقط

الأمريكية في صناعة قوتها الجماعية وتفرد سياستها الإقليمية الجديدة من جهة ثانية.

أولا: أهم المقدمات الخليجية / الخليجية.

عندما نبحث في حجم الإشكاليات التي ستمس الأمن الإقليمي بما فيها الأمن البحري، ينبغي عدم التفرقة بين الأمنيين الاجتماعي والسياسي وانعكاساتهما على الأمن الخليجي، فمتانة وقوة الجبهة الداخلية لكل دولة هو الأساس الذي يبنى عليه منظومة الأمن الشاملة في سلم الاهتمامات الخليجية المعاصرة التي تنطلق جميعها نحو إعادة بناء مستقبلها وفق رؤى تنموية طويلة المدى، الرياض وأبوظبي والدوحة والكويت والمنامة ٢٠٣٠، ومسقط ٢٠٤٠، قلنا عنها سابقًا أنها تفتقر للتنسيق، وتكرس التنافس الحاد بين الدول الست، كما تبنت كل دولة خليجية المفهوم النيوليبرالي في راديكالية الانتقال من الدولة الريعية إلى دولة رأسمالية بضوابط اجتماعية دنيا، يصاحبه تحولات في السياسات المالية الخليجية مؤثرة على التوازنات الاجتماعية وولاءاتها وانتماءاتها السياسية.

ولو تعمقنا في التحولات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة خليجية منذ أخر ثلاث سنوات، سنلاحظ وجود متغيرات بنيوية تهدد الأمن والاستقرارين السياسي والاجتماعي مع التباين بين كل دولة، صحيح هي حتمية – أي التحولات – لكنها تطبق بصورة راديكالية، فقد جبرتها الأزمة النفطية ٢٠١٤م، وأزمة كورنا إلى التحول عن الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على الإنتاج وعلى الضرائب ورفع الدعم الحكومي عن الخدمات والوقود، مما تأثرت به القدرة الشرائية الاجتماعية في ظل موجة الغلاء وتقليص حجم المرتبات، وندرة الوظائف، مما فاقم الفقر والبطالة، وخلص تقرير لمنظمة الأسكوا إلى وجود أكثر من ثلاثة ملايين مواطن فقير في دول الخليج .

وهنا ملاحظتين ينبغي أن تطرح بكل تجرد:

- ما هي ضمانات كل دولة خليجية من عدم تغلغل الجماعات الفكرية والأيديولوجية والمسلحة في بنيات الفقر والبطالة، ومن ثم تجنيد الشباب الخليجي استغلالاً لحاجتهم للوظيفة والمال؟
- ما هي ضماناتهم من عدم تشكل كيانات فكرية داخلية معادية للحكومات والمجتمعات الخليجية؟

ومن البديهيات أنه لا يمكن الاطمئنان على تطبيق الرؤية الأمنية الخليجية المحدثة بصورة مثالية في ظل استمرار النزاعات والخلافات بين الدول، وكذلك في ظل تنافس اقتصادي متعاظم، وجاءت الرؤى الاستراتيجية الخليجية الست لصياغة مستقبلها المعاصر تكرس هذا التنافس وبصورة حادة رغم أنه من مصلحة الكل أن يكون هناك تناسقًا متماهيًا بين الرؤى للانتقال بصورة جماعية إلى المستقبل المتحرر من تبعية النفط والغاز، والقائم على مصادر دخل مستدامة، كما أن هناك أيضًا التباين في الرؤى الأمنية، ولا يمكن اعتبار ما تحقق من تنسيق عسكري وأمني أو حتى تكامل كإقامة قوة درع الجزيرة أو جميع أشكال التعاون البحري بأنها تحقق الأمن الخليجي البحري خاصة لو في حدوده الدنيا . ويأتي التباين كذلك في المواقف والسياسات الخارجية، من هنا الرهان مجددًا على العمل الجماعي لتأمين الأمن الإقليمي من المنظور الخليجي بالاتفاق أولاً على حل التباينات العالقة.

المقدمة الإقليمية والدولية.

سنأخذ نموذجًا تطبيقيًا للبعد الإقليمي لتوضيح مشهد المخاطر الأمنية الجديدة والمقلقة من وكلاء إيران، وسنرى من خلاله مستجدات البيئة الإقليمية ودواعيها التي تفرض على الدول الخليجية الست تغيير مفاهيمها وقناعاتها السابقة واعتماد مبدأ العمل الجماعي من أجل مواجهتها، وهو يتجلى في القدرات العسكرية لجماعة الحوثيين غير التقليدية والتي تمكنت من خلالها إسقاط أفضل مسيرات الجيش الأمريكي على الإطلاق من طراز " إم كيو ٩ " في المياه الإقليمية اليمنية، وهي المسيرة الهجومية الأساسية للقوات الجوية الأمريكية – وفق بعض المصادر – وهذا يعني أن لديهم دفاعات جوية متقدمة جدًا، كما تمكنوا من المساس بأمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر عبر استهدافهم السفن الإسرائيلية وتلك المتجهة إليهم، كما يستهدفون السفن الأمريكية والبريطانية بعد قصف واشنطن ولندن لمحافظات يمنية، وقد ألحقوا الأضرار الجسيمة

المنطقة الخليجية بعربها وفرسها ينبغي أن تشهد مفاوضات وصولًا لتفاهمات تجنبها النزاعات وتبعد التدخلات الأجنبية

المبادرة العربية للسلام تتكامل مع الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية وهذا المسار أنضجته حرب غزة

بالاقتصاديات الإقليمية والعالمية، وفي الجانب الإسرائيلي، وفق تقديراتهم ، فإن خسائرهم تكلف " ١٠ " ملايين دولار يوميًا على الأقل بسبب تغيير المسار حول إفريقيا، علما بأن إسرائيل تنفذ كامل تجارتها الخارجية تقريبًا عن طريق البحر عبرة قناة السويس والبحر الأحمر، والحديث الآن عن طرق بديلة مما سيزيد من أعباء النقل، كما انخفضت شاحنات النفط من أمريكا إلى آسيا بأكثر من الثلثين في يناير الماضي .

وهنا نطرح التساؤل التالي، ماذا عند الحوثيين من قدرات وإمكانيات عسكرية لم يكشفوها حتى الآن يمكن أن تهدد الملاحة البحرية والممرات البحرية الإقليمية الخليجية، التساؤل نطرحه استشرافًا من بياناتهم التي كانوا يصدرونها عقب عمليات استهدافهم للسفن الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية في البحر الأحمر ، فقد كانوا يحددون نوعية السلاح المستخدم كالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة ، ومؤخرًا لم يعد يكشفون نوعية السلاح المستخدم فيها، ويكتفون بعبارة السلاح " المناسب " وهذا يعني أن لديهم أسلحة متقدمة لا يرغبون في الكشف عنها، وما يدعم هذا الرأي صدور تحليلين غربيين، الأول تحليل لمنتدى إقليمي كشف فيه عن سلاح لم يحدد نوعيته لدى الحوثيين يعتبره مقلقًا للغرب والمنطقة، وهو يستهدف كابلات الاتصالات الحيوية تحت البحر مما قد يعطل الاتصال والاقتصاد العالميين، ويرى التحليل أن اليمن يحتل موقعًا استراتيجيًا حيث تمر بالقرب منه خطوط الانترنت التي تربط قارات العالم بأكملها، واعتبر التحليل أنه يمكن أن تكون شبكة الكابلات تحت البحر هدفًا سهلاً لهجومهم القادم، بل ذهب التحليل إلى أن الجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة التي تتماهي مع إيران لها نفس قدرة الحوثيين على استهداف الكابلات تحت البحر ، التحليل الثاني لمجلة فورين بوليسي ، فقد سلطت على الموضوع نفسه، وذهبت إلى ما توقعه التحليل الأول من أن الهدف القادم قد يكون الكابلات تحت البحر، واستدلت المجلة بما نشره أحد الحسابات عبر تطبيق " تيليدرام " في أواخر ديسمبر الماضي عن خريطة توضح مسارات كابلات الألياف الضوئية غربي اليمن .

والنموذج الدولي الذي يمكن الاستدلال به يكمن في تراجع الحماية الأمريكية للخليج بسبب انشغالات بالمحيط الهادي، وهذا التراجع جعل الجماعات المسلحة الموالية لإيران تتجرأ بقصف عواصم خليجية، كما دفعت بطهران نفسها إلى استهداف السفن في مياه إقليمية خليجية، ومع انكشاف نوعية الأسلحة الحديثة لوكلائها في المنطقة، وبالذات الحوثيين يزداد القلق من قدرة طهران العسكرية غير التقليدية وغير النووية ليس من منظور استخدامها من طهران، وإنما من منظور تمريرها لوكلائها، إذ أن استخدامها من قبل دولة سيكون محكومًا بحسابات دقيقة، لذلك لا ينبغي التفرقة بين إيران ووكلائها، فهذه الأخيرة أداتها والمعبرة عنها، وحجم تهديداتها للملاحة البحرية بأسلحة متطورة منها ما هي معلومة، ومنها سرية ما يجعل دول مجلس التعاون تبحث القضية من منظور شمولية المخاطر على أمن الملاحة الإقليمية كلها ، ومن خارج تفكير القضاء على الوكلاء والحوثي مثلاً ، وإنما إضعافهم من خلال محاصرة طرق إمداداتهم.

وفي خضم تلكم المخاطر الاستثنائية تأتي خطوة دول مجلس التعاون بتحديث رؤيتها الأمنية، وهي تؤكد أنها تعتد بتلكم المخاطر وفق كل سياقاتها الزمنية والسياسية والأمنية الإقليمية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الخليجية، ونرى أن مضامين الرؤية حاملة للتعاطي مع كل الإكراهات الداخلية والإقليمية، فالرؤية تظهر أن الدول الست ليس أمامها من خيار سوى تنسيق مواقفها من الأزمات الإقليمية والدولية، وحل خلافاتها الداخلية القديمة والجديدة ، وكذلك تعزيز وتفعيل العمل الجماعي في كل المجالات للاستجابة لتحديات الأمن الإقليمي.

- الآليات الجماعية الخليجية الضامنة للأمن البحري الإقليمي

عندما تستند الرؤية الأمنية الخليجية المحدثة إلى مرجعيات "النظام الأساسي لدول المجلس، واتفاق الدفاع المشترك، ومبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون " وتنص " على أن أمنها كل لا يتجزأ" وتحدد أهداف إقليمية بدقة كاستقرار المنطقة وازدهار دولها وشعوبها، وكذلك هدف دولي وهو تعزيز الأمن والسلم الدوليين، فإنه يستوجب عليها اتخاذ خطوات أبرزها:

- حوار استراتيجي خليجي على أعلى مستوى بين الدول الخليجية الست بهدف جعل جغرافيات الدول الخليجية الست مصدر استقرار دائم وبثقة عالية كجعل الأراضي المتنازع عليها أو الحدودية مناطق استثمار مشتركة.
- توحيد الرؤى التنموية الخليجية الست، وجعلها تكاملية عوضًا عن تنافسية ، وكذلك جعلها ذات أبعاد اجتماعية ملموسة

عوضًا عن الحدود الدنيا ووفق مفهوم الدولة الاجتماعية عوضًا عن مفهوم النيوليبيرالي الذي يهدف إلى بناء اقتصاد رأسمالي مع حد أدنى من الضوابط مما سوف يكون تأثرها مؤلمًا اجتماعيًا، لذلك ندعو إلى إعادة النظر في النيولوليبرالية التي تطبق في الخليج العربي كحل لإعادة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان لابد من النيوليبيرالية فلابد من توسيع نطاق ضوابطها الاجتماعية، فالنيوليبرالية هي دائمًا سبب تفجير المشاكل الاجتماعية في موطنها، ونسخها في خارج بيئتها ستزيد من ماهيات هذه المشاكل خاصة وأن المجتمعات الخليجية قد اعتمدت على الحكومات لعدة قرون، فكيف يتم الانتقال بهذه الراديكالية؟

مأسسة أمن الملاحة البحرية الخليجية.

يحسب للفكر الاستراتيجي الخليجي سرعة استشرافاته بالمخاطر، وهذا تجلى في التفكير في إقامة قوة بحرية مشتركة على غرار قوة درع الجزيرة، الأولى تعنى بالأمن البحري ، والأخرى بالأمن البري والجوي، من هنا ينبغي الإسراع في إشهار واستكمال أنظمة هذه القوة وإقراها، والأخذ بعين الاعتبار مستوى ونوعية المهددات البحرية الجديدة وتكمن في الأسلحة التي يستخدمها الحوثيون ، والمقلق السري منها والتي أصبحت التقارير العالمية تخشى من استهدافها الكابلات البحرية، لذلك ينبغي أن تكون القوة البحرية الخليجية مزودة بقدرة الردع العالية التقنية/ التكنولوجية، بل وتوحيد منظومتها، كدمج أنظمة الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي، وتوفرها على التقنية / التكنولوجيا التي تمكنها من استخدامها تحت الماء وعلى الماء ليس كخطوة استباقية كما كانت دافعية إنشائها، وإنما كحتمية زمنية مستعجلة لإقامة منظومة دفاعية بحرية في الوقت المناسب.

ووفق الخبراء فإن فاعلية منظومة الدفاع الجوي للطائرات المسيرة محدودة، لذلك لا يمكن الرهان على منظومات الدفاع الجوية الراهنة للطائرات المسيرة الآن، ويستشهدون بإسرائيل التي لديها صواريخ سبابرت الاعتراضية التي تنتجها شركة رافائيل التي لم تمنع أكثر من نصف صواريخ المقاومة من الوصول إلى قلب إسرائيل ، من هنا نرى أنه يحتم على الدول الخليجية التركيز على الاستثمار في تطوير تقنيات الطائرات المسيرة عوضًا عن شراء الطائرات من الشركات العالمية فقط، فهناك سباقًا عالميًا وإقليميًا في مجال التطوير لا ينبغي للخليج أن يكون بعيدًا عنه ، من هنا نقترح إنشاء شركة خليجية للاستثمار في تطوير تقنيات الطائرات المسيرة والمجالات السيبرانية في عملية تتزامن أن يكون هناك منظومة دفاع جوية خليجية موحدة للطائرات المسيرة، وبقيادة جماعية لمواجهة المخاطر من أي استهداف جغرافي للدول الست .

والحتمية لا تقتصر فقط على البحر، فهي كذلك برًا وجوًا، مما يستوجب توحيد كل جهود الدول الست العسكرية وفق نظرية توازن التهديد الإقليمي التي تتجسد الآن كل مقوماتها، فالتهديدات البرية والجوية والبحرية تدفع بهذه الدول لتوحيد قواها لردع التهديد أو هزيمته، وفعلاً ، فإن التطورات والمستجدات قد أنضجت هذه النظرية ، وأصبحت القناعة ناضجة بالاعتماد الخليجي الجماعي على ذاتها دون الحماية الأجنبية سواء أمريكية أو إقليمية مهما كانت أطرافها ، كإسرائيل مثلاً التي لم تتمكن من الانتصار على حركة حماس، وتستعين بمرتزقة من كل أنحاء العالم، فكيف يراهن عليها في ضمانة الأمن الإقليمي الخليجي ؟

ولماذا توحيد الجهود العسكرية الخليجية بما فيها البحرية؟ وذلك في ضوء تزايد الهجمات على الناقلات وآفاق المخاطر على الموانئ والمنشآت النفطية في البر والبحر بعد تنامي خطر جماعة الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب، ويمثل مضيق هرمز المنفذ البحري الوحيد بين الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي وباقي دول العالم، وتعتمد عليه دول الخليج لنقل أكثر من ٨٠ ٪ من نفطها إلى آسيا وأمريكا وأوروبا، كما تأتي دول الخليج عبر هذا المضيق، وتحديدًا من المياه العميقة التي تتبع سلطنة عمان لاسيما تلكم القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وأوروبا عامة ..مما يقع على عاتق هذه الدول مسؤولية المساهمة في إقامة النظام الأمني الخليجي من خلال آليتين هما :

- إشراكها في نظام إقليمي لضمانة الأمن البحري، تكون طهران عضوًا فيه وفق مرجعية مقترحها بإقامة نظام أمني بحري مع الخليج العربي.
- إقامة شراكات استثمارية معها في مجال الصناعات العسكرية عمومًا والسيبرانية والمسيرة خصوصًا.

* كاتب ومحلل سياسي ـ سلطنة عمان

الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي تتطور في ظل التحديات المتغيرة

٦ مرتكزات لمستقبل الأمن البحري في الخليج ودول التعاون قادرة على تمويل قدراتها

يعد الأمن الإقليمي موضوعًا مُعقدًا وله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد تختلف تعريفات الأمن الإقليمي حسب السياق والمنطقة. لكن يعد الأمن الإقليمي حالة من الاستقرار والسلام في منطقة جغرافية محددة، تُحافظ فيها الدول على سيادتها واستقلالها، وتُعزّز تعاونها في مختلف المجالات، وتُواجه التحديات المشتركة. ويشتمل الأمن الإقليمي على الأمن السياسي ويشمل ذلك احترام سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية. كما أن هناك الأمن الاقتصادي ويشمل ذلك التعاون الاقتصادي بين الدول، وتعزيز التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر. بالإضافة إلى الأمن الاجتماعي ويشمل احترام حقوق الإنسان، وتعزيز التسامح والحوار بين الثقافات، ومكافحة الإرهاب. وهناك الأمن البيئي ويشمل حماية البيئة من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة تغيّر المناخ.

د. ظافر محمد العجمي

ويهدف الأمن الإقليمي إلى مواجهة التحديات المشتركة، لكن الأمن الإقليمي يحتاج إلى آليات لتحقيقه كالحوار والتعاون بين الدول، وإنشاء المنظمات الإقليمية، ووضع الاتفاقيات والمعاهدات، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، ومكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

وبعد تجدد الصراعات، خصوصاً في البحر الأحمر وقطاع غزة تقودنا قراءة الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي إلى الأسباب والأهداف والقدرة والتحديات؛ وفي الرؤية التي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في دورته رقم (١٥٨) ٣ ديسمبر ٢٠٢٣م، أكدت دول المجلس الست تمسكها بأن "أمنها كل لا يتجزأ" مع حل الخلافات عبر التفاوض والحوار ونصت على تكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب. ومما سبق نجد أن تحديد الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي يتطلب فهماً للسياق الإقليمي والعوامل التي تؤثر عليه. في السياق الخليجي، ويتم تحديد الرؤية للأمن الإقليمي بناءً على

الأسباب:

من الأسباب التحديات الأمنية المتزايدة حيث تشهد المنطقة الخليجية العديد من التحديات الأمنية، مثل التدخلات الإقليمية من قبل إيران وتركيا. والنزاعات الداخلية في بعض دول المنطقة، مثل اليمن وسوريا والعراق. والفاعلين من غير الدول كالجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة البحرية في مضيق هرمز ومضيق باب المندب. كما أن من الأسباب الاعتماد على القوى الخارجية فتاريخياً، اعتمدت دول الخليج على القوى الخارجية، مثل الولايات المتحدة، لحماية أمنها. كما أن من الأسباب سعي دول الخليج إلى تحقيق مزيد من الاستقلالية في قراراتها الأمنية. كما أن من الأسباب العوامل الجيوسياسية التي تسهم في تركيز دول الخليج على الأمن الإقليمي. وجود تهديدات وتحديات اقتصادية وبيئية.

الأهداف:

تهدف دول الخليج في رؤيتها إلى تحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين والحفاظ على سيادة واستقلال دول الخليج. ومنع التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة. ومكافحة الإرهاب. وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، وباب المندب وتعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج عبر بناء نظام أمني إقليمي مستدام، وعبر وضع آليات لحل الصراعات وإدارة الأزمات داخل المنطقة. وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز قدرة الدول الخليجية على مواجهة التحديات الاقتصادية.

القدرات:

تمتلك دول الخليج موارد مالية كبيرة يمكن استخدامها لتمويل قدراتها الأمنية، حيث تمتلك قوات عسكرية قوية يمكن تصنيفها على أساس عدة عوامل

النفقات العسكرية: تعتبر النفقات العسكرية مؤشرًا مهمًا لقوة الجيوش، حيث تعكس قدرة الدول على تمويل التحسينات العسكرية وتطوير التكنولوجيا العسكرية. وقد سجلت دول الخليج أعلى نسبة إنفاق عسكري في مطلع القرن الحادي والعشرين.

التسليح والتجهيزات: يُعتبر توافر التسليح الحديث والتجهيزات العسكرية المتطورة مؤشرًا قويًا على القدرة العسكرية.

الجيوش والقدرات البشرية: تتأثر القوة العسكرية أيضًا بحجم وتدريب قواتها البشرية، بما في ذلك الجيوش البرية والبحرية والجوية.

التكنولوجيا والابتكار:

يلعب الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية والابتكار دورًا حاسمًا في تعزيز القوة العسكرية والتحسين المستمر للقدرات العسكرية.

التعاون الدولي:

يمكن أن يزيد التعاون الدولي والشراكات العسكرية مع دول أخرى من القدرة العسكرية وتوسيع نطاق الأمن والدفاع. وتتمتع بعلاقات قوية مع العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية. وتم استثمار في قدرات الدفاع، وشاركت الدول الأعضاء في التدريبات العسكرية المشتركة، وتعاونت في مبادرات ذات صلة بالأمن لتعزيز موقفها الأمني الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، عمل مجلس التعاون الخليجي على تطوير الروابط الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز تأثيره الإقليمي وصموده. وتعكس هذه الرؤية التزام مجلس التعاون الخليجي بتعزيز الاستقرار والأمان داخل منطقة الخليج من خلال الجهود الجماعية والتعاون بين دوله الأعضاء عسكريًا. كما يمكن تطوير القدرات العسكرية أكثر مما هي عليه الآن من خلال الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية وتحديث القوات المسلحة. ومن خلال بناء شراكات مع دول أخرى والمنظمات الإقليمية والدولية. وتعزيز القدرة على مكافحة التهديدات الهجينة مثل الهجمات الإلكترونية والتهديدات السيبرانية، والحروب الناعمة.

مواجهة التحديات المستقبلية

قبل اعتماد المجلس الوزاري الخليجي في دورته رقم (١٥٨) ٣ ديسمبر ٢٠٢٣م، لم تكن الرؤية موحدة بين جميع دول الخليج، حيث تختلف وجهات نظر بعض الدول حول بعض القضايا الأمنية وتتأثر هذه الرؤية بالعديد من العوامل، مثل العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية. التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة. والأكيد أن الرؤية تتطلب تجاوز الاختلافات في وجهات النظر بين دول الخليج. وتجاوز نقص التنسيق بين دول الخليج. وضعف القدرات العسكرية لبعض دول الخليج. وقبول بعض دول الخليج التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة. لكن من المرجح أن تستمر الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي في التطور في ظل التحديات المتغيرة. من المتوقع أن تركز دول الخليج على تعزيز قدراتها الأمنية وتحقيق مزيد من التعاون بينها.

ولعل أبرز الاختلافات في وجهات النظر بين دول الخليج في القضايا الأمنية هي الشراكة في مبادرة إسطنبول لأن موارد الطاقة وتأمينها يشكل قلقًا عالميًا وعلى هذا الأساس أبرمت مبادرة اسطنبول في سنة ٢٠٠٤م. لقد مضى على مبادرة اسطنبول للتعاون ومنتدياتها السياسية ذات التكرار الممل أكثر من ٢٠ عامًا، تعهد لنا خلالها الاطلسيون بإمكانية التقدم في المستقبل في عدة مجالات عبر ٦٠٠ نشاط للتعاون. لكن تلك المجالات لم تخرج عن توسيع مستوى الحوار السياسي ومواجهة التطرف، وأمن الطاقة، والتعاون في مجال التخطيط، والاهتمام بعدم تهديد خطوط الاتصالات الملاحية البحرية الحيوية. ولم تمثل هذه المجالات الأهمية الكبرى بالنسبة لدول مجلس التعاون في ظل الأزمات الراهنة.

إن ما تريده دول مجلس التعاون الخليجي من الحلف الأطلسي، هو التعاون في المجال الأمني الواضح والصريح كما يقدمه الحلف لتركيا وبريطانيا وألمانيا وليس السياسي، فلدينا من الهياكل السياسية ما يغنينا عنه كمجلس التعاون والجامعة العربية والأمم المتحدة. لكن ذلك أمر مستبعد مع الإصرار الأطلسي كما قال الأمين العام للحلف ' نبدأ ببرنامج للتعاون الفردي بين دولة ودولة ' وذلك بالضبط ما أصرت عليه سابقًا دول السوق الأوروبية مع دول مجلس التعاون حيال إقامة سوق مشتركة فهم يريدون الاستفراد بدول الخليجي للحصول على موقف تفاوضي أفضل، والتزامات أقل تكلفة.

لقد خلص الخليجيون أن السبب الرئيسي لاختلال الأمن والاستقرار بالمنطقة هو الإخفاق في التوصل لحل المعضلة الأمنية عن طريق مبادرة اسطنبول ولعل الوصف البليغ لما نشعر به هو رفض المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الانضمام لهذا التجمع الخطابي الذي تزدهر من ورائه الفنادق ذات الخمس نجوم ومراكز الدراسات والأبحاث بملفاتها الأنيقة ودراساتها المنمقة، دون أن نشعر كخليجيين بالأمن الأطلسي.

أبرز تحديات البيئة الأمنية البحرية في الخليج العربي

أبرز تحديات البيئة الأمنية البحرية وضعف التعاون الإقليمي وهو بين دول الخليج العربي أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن البحري في المنطقة. رغم أن هناك العديد من الجهود المبذولة حيث تقوم دول الخليج العربي بتنفيذ العديد من الجهود لمواجهة هذه التحديات، مثل إنشاء قوات بحرية مشتركة ولا زالت في طور ضباط ارتباط وتسمي القوة ٨١ البحرية، كما أن من الجهود إجراء تدريبات بحرية مشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية التعاون مع الدول الإقليمية والدولية. مثل الأسطول الخامس وقوة التجمع البحري CMF

ومن المتوقع أن تستمر هذه التحديات في التأثير على البيئة الأمنية البحرية في الخليج العربي. وستحتاج دول الخليج العربي إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه التحديات. مثل التوترات الجيوسياسية حيث يعد الخليج العربي منطقة ذات أهمية جيوسياسية، والتوترات بين الجهات الإقليمية والدولية يمكن أن تؤثر على الأمن البحري. والنزاعات الإقليمية حول المياه الإقليمية والحدود البحرية يمكن أن تؤدي إلى تحديات أمنية. وأيضًا الوجود والعمليات العسكرية حيث تواجد القوات البحرية والعمليات العسكرية في الخليج يمكن أن تسهم في التحديات الأمنية البحرية. و. التهديدات الإيرانية حيث تُعدّ إيران من أهم التحديات الأمنية في المنطقة، حيث تُهدد بشكلٍ متكرر بإغلاق مضيق هرمز، ممّا يُؤثّر على تدفق النفط العالمي. وتُمارس إيران أنشطة عسكرية مُكثّفة في الخليج العربي، ممّا يُثير مخاوف الدول المجاورة. تدعم إيران الميليشيات المُسلّحة في المنطقة، ممّا يُؤثّر على استقرارها وأمنها. كما أن من التحديات القرصنة والإرهاب البحري، وتشهد المنطقة بعض حالات القرصنة والإرهاب البحري، ممّا يُهدد سلامة الملاحة البحرية. حيث تُشكل هذه الأعمال تهديدًا مباشرًا على التجارة الدولية وخطوط الإمداد.

والأهم هو تُنافس القوى الدولية على النفوذ في المنطقة، ممّا يُؤثّر على استقرارها وأمنها. حيث تُؤدّي هذه المنافسة إلى تصاعد التوترات في المنطقة. كما يمكن أن يكون من التحديات قلة الاستثمارات في القدرات البحرية حيث لا تُخصص دول المنطقة

الأمن الإقليمي يحتاج آليات كالحوار والتعاون ومنظمات إقليمية واتفاقيات ومعاهدات وحلّ النزاعات سلميًا ومكافحة التهديدات المشتركة

ميزانيات كافية لتطوير قدراتها البحرية. ويُؤدّي ذلك إلى ضعف قدرة الدول على مواجهة التحديات الأمنية البحرية. بالإضافة إلى ضعف الوعي الأمني البحري حيث لا يوجد وعي كافٍ لدى أفراد المجتمع بمخاطر التحديات الأمنية البحرية. مما يُؤدّي إلى صعوبة مواجهة هذه التحديات. كما يمكن أن نعد نقص القوى البشرية المدربة حيث تعاني دول المنطقة من نقص في القوى البشرية المدربة على مواجهة التحديات الأمنية البحرية. يُؤدّي ذلك إلى ضعف قدرة الدول على حماية مصالحها البحرية. ومواجهة التحديات تتطلب تعاونًا إقليميًا ودوليًا. وكما يجب على دول المنطقة العمل معًا لتطوير قدراتها البحرية وتعزيز التنسيق بينها. ويجب أيضًا نشر الوعي حول مخاطر التحديات الأمنية البحرية وتدريب القوى البشرية على مواجهتها.

يمكن اعتبار أن دول المجلس ماضية في إعطاء دفعة لتنسيق مواقفها نحو الأزمات الدولية الراهنة، في وقت برزت فيه أهمية تعزيز وتفعيل جوانب العمل المشترك للاستجابة لتحديات الأمن الإقليمي، في ظل ما يشهده محيط الخليج من صراعات وبؤر ملتهبة. ودول مجلس التعاون بما تملكه من مقومات وقدرات اقتصادية سياسية مؤثرة في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي تستطيع أن تسهم أيضاً في إيجاد حلول للصراعات، وقد نجحت عبر الحرب اليمنية مثلاً في وضع أسس تكون منطلقاً لإنهاء الصراع، ونحو ما يحدث الآن في غزة نشطت في الدفاع عن حل الدولتين وإنهاء العدوان الإسرائيلي على فلسطين وتخفيف معاناة المنكوبين، كما رأينا في القمة العربية -الإسلامية الاستثنائية في الرياض واللجنة الوزارية المتفرعة عنها، وحراكها العالمي وعبر مجلس الأمن". كما أن الرؤية تضمنت تكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله، إضافة إلى العمل على إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي، وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم".

واستندت رؤية مجلس التعاون حيال الأمن الإقليمي إلى دفاع مشترك ومبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون، فأمنها كل لا يتجزأ، وذلك في إطار سعي إلى تحقيق أهداف أشمل نحو استقرار المنطقة والإقليم وازدهار الدول وشعوبها، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، بحسب الوثيقة.

* تأمين الأمن البحري في الخليج العربي يعتبر أمرًا حيويًا للمنطقة وللاقتصاد العالمي بشكل عام نظرًا لأهمية مضيق هرمز وخطوط الملاحة البحرية الرئيسية التي تمر عبره. توجد تحديات متعددة تؤثر على أمن الخليج العربي،

ونشير أن رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال الأمن الإقليمي ترتكز على عدة مبادئ وأهداف تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. من بين هذه المبادئ والأهداف

١. التعاون الإقليمي: يسعى مجلس التعاون إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة في مختلف المجالات الأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والجرائم المنظمة.

٢. الحوار السياسي: يعمل مجلس التعاون على تعزيز الحوار السياسي بين دول المنطقة لحل النزاعات والخلافات بطرق سلمية وبناءة.

٣. الدفاع والأمن الجماعي: يؤمن مجلس التعاون بأهمية التعاون في مجال الدفاع والأمن الجماعي لحماية المصالح المشتركة لدول المنطقة.

٤. التعاون مع المجتمع الدولي: يسعى مجلس التعاون إلى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الجامعة العربية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والدولية.

٥. الاستقرار الاقتصادي: يعتبر مجلس التعاون أن الاستقرار الاقتصادي لدول المنطقة يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي، ولذلك يعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

والتصور لمستقبل الأمن البحري في الخليج العربي يمكن أن يتم كالتالي

١. التعاون الدولي: يجب على دول المنطقة التعاون مع بعضها البعض ومع الشركاء الدوليين لمكافحة التهديدات البحرية المشتركة. يمكن تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة القرصنة والإرهاب البحري. لكن من خلال هيكل أفضل من هيكل القوة البحرية المشتركة The Combined Maritime Forces (CMF) التي تأسست عام ٢٠٠١م، كشراكة بحرية عالمية دائمة، تضم ما يقرب من ٣٨ دولة من كافة أنحاء العالم، تستهدف إنجاز عمليات الأمن البحري MSO لدعم أطر الأمن والاستقرار في بيئة البحر الأحمر، في

ما تريده دول الخليج من الناتو التعاون الأمني الصريح كما يقدمه الحلف لتركيا وبريطانيا وألمانيا وليس السياسي

ظل تنامي العديد من التعقيدات الأمنية والتهديدات المتباينة للملاحة الدولية نتيجة لفشل خطط التسوية السياسية بالدول المأزومة والمطلة على البحر الأحمر وفي مقدمتها اليمن ودول القرن الإفريقي، وتداعيات تلك النقطة على قضايا الإرهاب وتهديدات الفواعل من دون الدول مثل تنظيم القاعدة وجماعة الحوثيين، بالإضافة إلى دور تلك القوة البحرية المشتركة في مكافحة تهريب المخدرات، وكافة التهديدات الناشئة، إن من أهم جوانب الاستفادة من كون القوات البحرية الخليجية جزءًا من هذه المنظومة هو الاحتكاك مع قوة بحرية متطورة يمكن التعلم من خبراتهم في مجالات عدة، منها مساعدة القوات البحرية الخليجية مجتمعة أو منفردة على بناء أنظمة القيادة والسيطرة، وتطوير قدراتهم في هذا المجال لخوض المعارك البحرية باقتدار. ولعل أصدق دليل على قصور هذه القوة عن تنفيذ واجباتها ما أعلنته وزارة الخارجية الإماراتية من الانسحاب من مشاركتها في القوة البحرية المشتركة في مايو ٢٠٢٣م، لفشل القوة في حماية السفن الخليجية خاصة الإماراتية التي تعرضت لهجمات إيرانية

٢. تعزيز التواجد العسكري: يمكن لدول المنطقة زيادة التواجد العسكري في المياه الإقليمية لتأمين الملاحة البحرية والتصدي لأي تهديدات قد تنشأ.

٣. تحسين التكنولوجيا والمراقبة: استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الرادارات وأنظمة المراقبة البحرية لمراقبة الحركة البحرية والكشف عن التهديدات المحتملة.

٤. التدريب والتأهيل: تدريب وتأهيل القوات البحرية والأمنية لتمكينها من التصدي للتهديدات البحرية بفعالية وبشكل متكرر.

٥. القانون والتنظيم: وضع قوانين وتنظيمات فعالة لمكافحة القرصنة والأنشطة الإرهابية والجرائم البحرية الأخرى، بما في ذلك تكثيف الجهود لتطبيق القوانين الدولية المتعلقة بالملاحة والبيئة البحرية.

٦. تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية: العمل مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا (آسيان) لتعزيز الأمن البحري وتبادل الخبرات والموارد.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على دول الخليج العربي العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، من خلال هذه الرؤية والأهداف، يعمل مجلس التعاون على بناء بيئة آمنة ومستقرة في منطقة الخليج العربي، تسهم في التنمية ورفاهية شعوب الدول الأعضاء.

* أستاذ علوم سياسية ـ جامعة الكويت ـ محلل سياسي وعسكري

الرؤية الخليجية للأمن: نأيٌ عن المحاور وتعزيزٌ لمبادئ التعايش السلمي

التعايش السلمي في الرؤية الخليجية معادل وسط وحل موضوعي للتناقضات من أجل السلام العالمي

إن هذه المقالة لا تبحث في قضية المعضلة الأمنية، التي تواجه دول المنطقة، والمترتبة على تدافع وتعارض رؤى القوى الإقليمية والدولية لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي كل حسب منظوره في ظل اختلاف وتشابك المصالح فحسب، وإنما تركز على سعي دول الخليج لتعزيز مبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل مع دول العالم. وكيف لهذا الهدف، الذي تتوخاه الرؤية الخليجية، أن يُفَعَّل، ويسهل تطبيقه؛ سواء بالجهود الخليجية، التي بدأت مبكرًا، أو بالتعاون مع الجهات المعنية في العالم، وعلى رأسها التكتلات الكبرى والدول العظمى. وذلك بغية تخفيف التوترات الثقافية والدينية والصراعات الاجتماعية والسياسية، التي تسود العالم وتغذيها الحروب الإقليمية، إضافة إلى التنافس على النفوذ ومحاولات الاستقطاب لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد.

د. الصادق الفقيه

لذلك، فإن التعددية المعيارية، المُشَارُ إليها في هذه المقالة، قد تؤدي إلى تعقيد أي جهود لإحياء وإصلاح وإعادة ترسيخ نظام دولي مفتوح ومقيد بالقواعد يجسد ويعزز القيم الإنسانية، التي تتمسك بها مجتمعات ودول الخليج. وبدلاً من عودة هيمنة نظام عالمي أحادي، قد يكون الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو الظهور المتزامن لأنظمة فرعية مميزة متداخلة داخل نظام عالمي أكثر شمولاً، ولكن أرق من الناحية المعيارية، مثلما تميزت الحرب الباردة في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٩م، بكتل ديمقراطية واشتراكية متنافسة. وضمن إطار عالمي للأمم المتحدة، التي سعى العديد من أعضائها في مرحلة ما بعد الاستعمار، بدرجات متفاوتة من النجاح، إلى تجنب الانحياز إلى أي من الجانبين، فيما عُرِفَ بـ"حركة عدم الانحياز"، والتي ما تزال لافتاتها تُرفَعُ بين الحين والآخر.

وغني عن القول إن النظام الدولي، الذي نشأ بالفعل من الحرب العالمية الثانية، قد انحرف بطرق مهمة عن هذا المخطط. فيما أجبرت البداية السريعة للحرب الباردة الولايات المتحدة وحلفاءها على تعديل الأممية الليبرالية لتتوافق مع ظهور القطبية الثنائية وضرورات الاحتواء المتصورة. وعلى نحو مماثل، أدت عملية إنهاء الاستعمار المفاجئة في السابق إلى تحويل تركيبة الأمم المتحدة، وتزويد البلدان النامية بمنصة للمقاومة والسعي إلى إعادة تشكيل المعايير والقواعد الدولية، بما في ذلك تلك، التي تحكم الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذه التعديلات المهمة، استمرت الخطوط العريضة للنظام الدولي المتعدد الأطراف، حتى أصبح من المحتمل أن يصبح عالميًا مع زوال الاتحاد السوفييتي. والسؤال اليوم هو: ما هي القواعد الرئيسة للنظام العالمي في عام ٢٠٢٤م، وما مدى صحتها فيما يلي قضايا التعايش السلمي؟ ويتناول هذا المقال ملامح عامة حول الوضع الحالي للمبادئ والمعايير وقواعد سلوك الدولة المتعددة الأطراف عبر رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقضايا العالمية، وفي مقدمتها تعزيز التعايش السلمي. مع الاعتراف بوجود خلافات معيارية كبيرة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المسؤوليات المناسبة للحكومات ذات السيادة والحدود المرغوبة للحوكمة العالمية، التي تُمَكِّن للاستقرار والتعايش والحد من العنف، والتي تبدأ باحترام السيادة وعدم التدخل والسلامة الإقليمية.

مبدأ السيادة:

يظل المبدأ الأساس للنظام العالمي، كما كان الحال منذ عقود، هو الاعتراف المتبادل بالسيادة، أو السلطة السياسية العليا لدولة ما لحكم أراضيها والتمتع بالامتيازات القانونية كعضو كامل

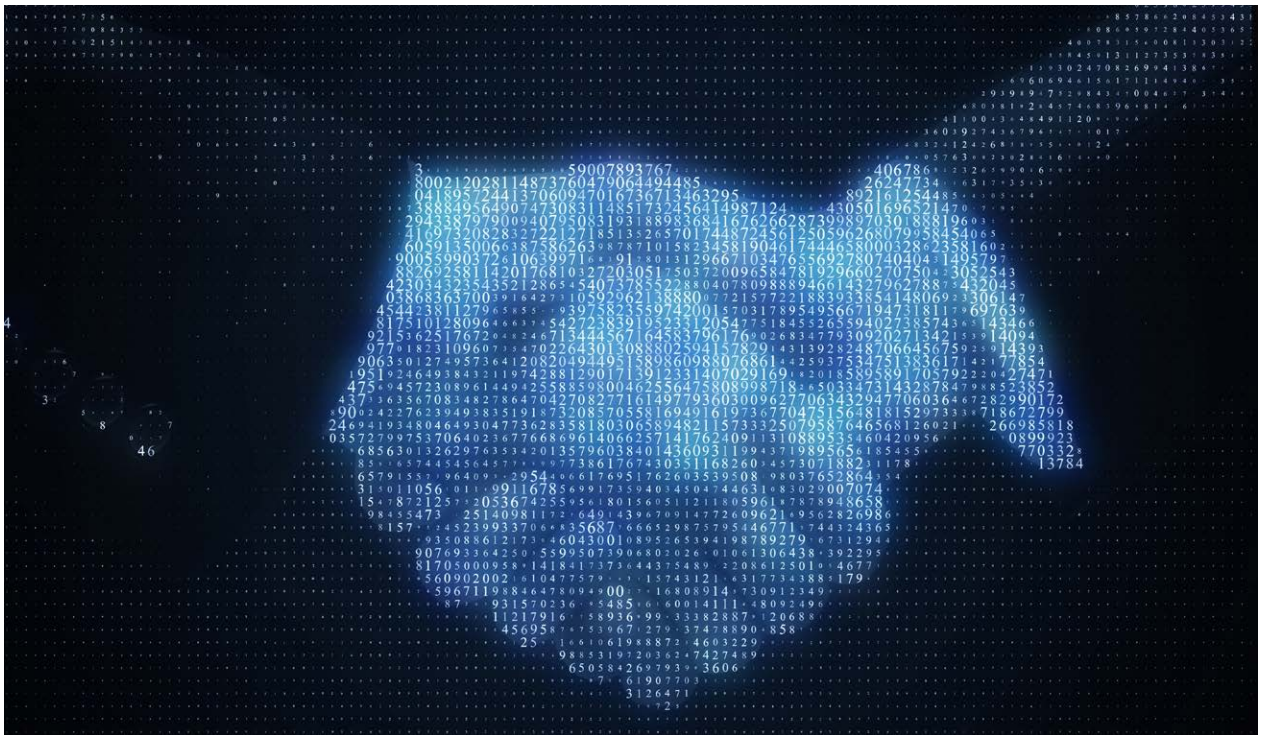

يُـدْرِك مجلـس التعـاون أن الأمـن الإقليمـي لا يتجـزأ عـن الأمـن العالمـي لذلـك حـدث رؤيتـه لإعطـاء دفعـة كبيـرة للعمـل المشـترك

ومتسـاوي ومسـتقل في المجتمع الدولي. والنتيجة الطبيعية للسيادة هـي مبـدأ عـدم التدخل، كما هـو منصوص عليـه في المادتين ٢,٤ و٢,٧ مـن ميثـاق الأمم المتحـدة، الذي يحظر علـى الدول الأخرى؛ أو في الواقـع الأمم المتحـدة نفسـها، انتهـاك، أو التهديـد بانتهاك السلامة الإقليمية، أو الاسـتقلال السياسـي لأي دولة ومن التدخل في شـؤون تدخل في نطـاق اختصاص الغير. ولكـن رغم ذلك، فمن المؤكـد أن السـيادة لـم تكن قـط عالمية، أو غيـر قابلـة للتغيير، أو مطلقـة، إذ لـم يكـن الأمـر كذلـك إلا بعد أن بـدأت عمليـة إنهاء الاسـتعمار تمضي على قدم وسـاق مع مطالبات الدول المُسْـتَعْمَرَة بحقوقهـا السـيادية. علـى سـبيل المثـال، حيـث تم تقسـيم معظم سـطح الأرض بأكملـه، باسـتثناء القـارة القطبيـة الجنوبيـة، إلـى دول إقليمية مسـتقلة. كمـا تطورت التزامات وصلاحيات السـيادة وتقلبـت اسـتجابة للتوقعات المحلية والدولية المتغيـرة. ومن الناحية العمليـة، فـضلاً عـن ذلـك، فـإن كافـة الـدول تناضـل مـن أجل ممارسـة جوانـب مـن سـلطتها السـيادية في عالم مترابـط. غير أنـه علـى الرغم كل المحاذيـر، تظل السـيادة المبدأ الأكثر حراسـة في النظـام العالمي.

ومـع ذلك، فـإن السـيادة وعـدم التدخـل معرضـان للتهديد، وذلـك بفضـل اتجـاهين مختلفين تمامًـا: عـودة إمبرياليـة القوى العظمـى وتغييـر التوقعات بشـأن مسـؤوليات الدول ذات السـيادة نفسـها. فقد انتهك الغزو الروسي لأوكرانيا، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، أحـد المبـادئ الأساسـية للقانـون الدولـي، الذي ينص علـى أنه لا يجـوز لأي دولـة أن تسـعى إلـى تغيير حـدود دولة أخـرى بالقوة. إن الجهـود، التـي بذلهـا الغـرب للإيقاع بروسـيا، والتـي تنبأ بها الرئيـس الروسـي فلاديمير بوتين فَعَمَـدَ لتقطيع أوصـال أوكرانيا بضمـه شـبه جزيـرة القرم والاسـتيلاء علـى منطقـة دونباس من قبـل قـوات بالوكالة في عام ٢٠١٤م، وتُعَـد الهجوم الأكثر جرأة على سـيادة دولـة أخـرى منذ اسـتيلاء صدام حـسين علـى الكويت في عـام ١٩٩٠م، وغـزو أمريـكا والغرب للعراق، في عـام ٢٠٠٣م. ولأن الحالـتين تنطويـان على قـرار قوتين عظمـيين؛ روسـيا والولايات المتحـدة الأمريكية، وتوابعهما، سـيكون له آثـار خطيرة على النظام العالمـي، والتعايـش السـلمي، والاسـتقرار الدولـي. وهـذا يجعـل إحجـام العديـد مـن البلـدان النامية عـن إدانة العدوان الروسـي؛ رغـم أنـه مفهوم لأسـباب تاريخيـة واسـتراتيجية، أمـراً مُضَاعِفًا للقلـق. ومـن خلال غـض الطـرف، فإن هـؤلاء الذين يقفـون على الحيـاد اليـوم لا يخونـون أوكرانيـا، أو حتى غزة فحسـب، بل إنهم

يقوضون أي ادعاء بالتعايش السلمي، أو الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة.

بيد أننا نشهد العديد من الانسحابات من العقود والمعاهدات الدولية في السنوات الأخيرة، مثل خطة البرنامج النووي الإيراني، ومعاهدة القوى النووية المتوسطة المدى بشأن الحد من الأسلحة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وما إلى ذلك. وقد تم زعزعة استقرار المنظمات الدولية القائمة مثل منظمة التجارة العالمية. وفي أعقاب التحول السياسي الأخير في الولايات المتحدة والتزامها المعزز بالعلاقة عبر الأطلسي، فإن "النظام الدولي" في المستقبل قد يكون مزيجاً من المنافسة والتعاون بين القوى الكبرى. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيج من الترتيبات، مثل تعاون البلدان بشأن التحديات المشتركة، إلى جانب التعاون الجديد للشبكات، التي تشمل البلدان والجهات الفاعلة من غير الدول ودون الدول، التي توفر النسيج للتعاون الدولي بشأن قضايا محددة، مثل التنمية المستدامة والتطوير، أو "الرقمنة"، كاتجاه عام لتدافع الأحداث والتصورات.

كُلِّيَّة الأمن:

يُدْرِك مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الأمن الإقليمي كل لا يتجزأ من الأمن العالمي، لذلك قام المجلس الوزاري، خلال دورته الأخيرة الـ (١٥٨)، التي عقدت في الفترة بين ٣ إلى ٥ ديسمبر ٢٠٢٣م، بتحديث صياغة رؤيته لكل ما يتعلق بتحديات هذا الأمن الإقليمي، وإعطاء دفعة كبيرة للعمل المشترك في ظل الصراعات المتجددة، خصوصاً في البحر الأحمر وقطاع غزة. وخَلُصَ إلى رُؤية خليجية موحدة أكدت التمسك بـ"حل الخلافات عبر التفاوض والحوار، وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب". وفي سياق الصراع الدائر على خلفية الحرب في قطاع غزة، اتفقت دول المنظومة على "دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية"، بالتزامن مع العمل على "تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية". كما أن الرؤية تضمنت كذلك "تكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله"، إضافة إلى العمل على "إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي، وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم". واستندت رؤية المجلس إلى مرجعيات مثل "النظام الأساس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاق الدفاع المشترك، ومبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون، وأن أمنها كل لا يتجزأ"، وذلك في إطار سعي إلى تحقيق أهداف أشمل نحو استقرار المنطقة والإقليم وازدهار الدول وشعوبها، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

لقد أعاد التصعيد، التي تشهده منطقة الشرق الأوسط؛ غزة والبحر الأحمر، منذ مطلع العام الجاري، طرح المزيد من الجدل حول الإشكاليات المركبة، التي تهدد الأمن الإقليمي والخليجي، كما فرض تساؤلات حول طبيعة رؤى الأطراف الفاعلة في المنطقة حول هذه المسألة. ويشكل الأمن في المنطقة هاجساً دولياً في ظل المخاوف من تمدد الحرب في غزة إلى نطاق أوسع؛ بعد ازدياد المناوشات مع حزب الله في جنوب لبنان، والضربات الإسرائيلية في العمق السوري، ومسيرات المليشيات العراقية على الأردن وسوريا، وبعد استهداف الحوثيين المعابر المائية في البحر الأحمر، ما دفع الأنظار تتجه إلى الرياض والقاهرة وعمان، لبحث أهم القضايا الأمنية والإقليمية، والاتفاق على استكشاف فرص التعاون في هذه المجالات. إذ إن الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع يمثل أولوية رئيسة لمجلس التعاون. ومصلحة مشتركة مهمة مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها، وغيرها من المنظمات الدولية والشركاء الإقليميين. إن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع له تأثير مباشر على المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الخليج العربية، ولا يتردد صداه في جوار الخليج فحسب، بل يمتد أيضًا في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك مثل القرن الإفريقي ومنطقة الساحل. والتفاعل النشط لبعض دول الخليج مع ما يجري في هذه المجالات الجيواستراتيجية، يوضح بجلاء أن الاستقرار الدائم في الجوار الأوسع لهذه الدول سوف يتطلب تعاوناً وثيقاً معهم، رغم كل ما يجلبه من حساسيات.

إن دول الخليج مُدْرِكَةٌ لحقيقة أنه ليس من الممكن رسم مستقبل العلاقات الدولية بدقة من طرف واحد، لأنه في السياسة الدولية، غالباً ما يتبين أن الواقع يختلف عن التكهنات. لكن ما يُدْرِكَهُ العالم بالمقابل أن دول الخليج قوة متنامية، ولها من الإمكانيات ما يجعل من المرجح أن تنمو بشكل متزايد التأثير على النظام الدولي اقتصاديًا وسياسيًا. وهذا الأمر قد يتضمن ممارسات غير مألوفة للكثيرين، مما يثير التساؤل عما إذا كانت هذه الممارسات تعني حقًا وجودًا ما لانتقال وشيك إلى

أعاد التصعيد في الشرق الأوسط طرح المزيد من الجدل حول الإشكاليات المركبة المهددة للأمن الإقليمي والخليجي

حقبة جديدة في توازنات النظام العالمي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ظهور جهات فاعلة جديدة يجب أن يؤدي أيضًا إلى ظهور مبادئ فاعلة جديدة، وفي مقدمتها مبدأ التعايش السلمي. وبما أن ممارسات الدول العظمى لا تبشر بنظام قانوني دولي جديد، فلابد أن تفعل دول الخليج قُصَارَى جهدها لحث القوى المختلفة لمراجعة مبادئها. وليس أدل على ذلك من مواقف المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى، من موضوع "الكراهية الدينية"، وما قامت به من جهود قادت لموافقة هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في يوليو ٢٠٢٣م، على إجراء يدعو الدول إلى بذل المزيد من الجهد لمنع الكراهية الدينية في أعقاب حرق نسخ من القرآن الكريم في السويد. وجاءت الموافقة على القرار تتويجًا لجهودٍ متناسقة، دعت رئيس مجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي للإشادة بهذا الإجراء، ودعا الدول إلى اتخاذ خطوات "لمنع ومحاكمة الأفعال والدعوة إلى الكراهية الدينية، التي تشكل تحريضاً على التمييز، أو العداء، أو العنف". وقالت السعودية إن الموافقة على القرار، الذي جاء بعد مطالبات قوية من المملكة وعدد من دول العالم، تعد تجسيدًا لمبادئ احترام الأديان والثقافات وتعزيزًا للقيم الإنسانية، التي يكفلها القانون الدولي. وأشارت المملكة إلى أنها ستواصل كافة جهودها الداعمة للحوار والتسامح والاعتدال، وترفض كل الأعمال الهدامة، التي تسعى إلى نشر الكراهية والتطرف. وأضاف جاسم البديوي أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى دائمًا إلى تعزيز التسامح والتفاهم المتبادل بين الثقافات والأديان المختلفة، وأكد على احترام حرية المعتقد الديني باعتبارها أحد أهم أسس حقوق الإنسان والتعايش السلمي بما يمكن الجميع من ممارسة شعائرهم الدينية. الإيمان بحرية دون تمييز.

نهاية الأحادية:

لقد فشلت الفكرة، التي استخدمت كنموذج سياسي منذ نهاية الحرب الباردة، المتمثلة في خلق عالم أحادي القطب يتقدم من خلال التجارة العالمية. في أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا، ترفض العديد من الدول في إفريقيا، أو من بين دول البريكس، التي انضمت إليها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وجمهورية مصر العربية، والتي يتم دفعها إلى أحد المعسكرين. وقد تسارعت المواجهة الملموسة بين الأنظمة السياسية المتعارضة، والأنظمة المحافظة مقابل الليبرالية. إن الواقع الجيوسياسي الجديد، حيث الكثير من الأمور في حالة تغير مستمر وغير واضح، يمكن أن يخلق مساحة لظهور روايات واستراتيجيات جيوسياسية متنوعة، التي تسعى القوى المختلفة بشكل متزايد إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلالها. لذلك، فإن العالم المتعدد الأقطاب هو الواقع الجديد، حيث يفتقر إلى التماسك في المصالح الجيوسياسية. وتقوم بعض القوى بموازنة علاقاتها مع الكتل المتصارعة. وتتنافس قوى مثل الاتحاد الأوروبي والصين على إقامة علاقة جيدة مع الدول الأخرى على مستوى العالم، من خلال مبادرات مثل "البوابة العالمية"، ومبادرات "الحزام والطريق". وتشمل المصالح الكامنة وراء العلاقات الجيدة وجهات نظر تنموية مسؤولة، ولكنها تشمل أيضًا تسوية المصالح الجيواقتصادية والجيوسياسية، بما في ذلك خلق الاعتماد الاقتصادي والمالي، والتأثير في الهيئات الدولية عبر شركائها، والوجود العسكري، وما إلى ذلك.

لقد تتبعنا أنه على مدى العقد الماضي، أعرب عدد لا يحصى من صناع السياسات والنقاد الغربيين عن أسفهم لتآكل النظام الدولي القائم على القواعد، وفي الوقت نفسه، تركوا أسئلة صعبة دون إجابة. والأكثر وضوحًا، ما هي القواعد، التي نتحدث عنها بالتحديد؟ ما هي المجالات، التي تغطيها، وما هو نطاقها وعمقها؟ أين تكون القواعد الحالية كافية، وأين تحتاج إلى التحديث، أو التخلص منها، أو إنشائها من جديد؟ لذلك، يجدر بِنا أن نسأل عما الذي قد يعنيه هذا الاتجاه، وما الذي يجب أن تكون دول الخليج على دراية به، وما الذي يمكنها دراسته بمزيد من التعمق؟ وكيف يمكن للخليج أن يوازن بين طموحاته للمضي قدماً في التقدم في السوق الموحدة ومع الاتفاقيات الثنائية مع دول ثالثة للحفاظ على قدرتها التنافسية، مع تعزيز دور منظمة التجارة العالمية؟ وكيف يمكن أن يدعو إلى نظام عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد، من دون الوقوع في مرمى نيران القوى العالمية؟ وكيف يستطيع أن يستعد لعالم متعدد الأقطاب في ظل قدر أقل من التضامن الدولي ونشوء قوى جديدة؟ وكيف يمكن تعزيز جهوده في بناء شراكات أكثر مساواة مع البلدان في جميع أنحاء العالم وإعادة صياغة علاقته مع الجنوب والشمال؟ وأخيرًا، أين تتقارب، أو تتباعد مواقف

ما تشهده المنطقة دفع الأنظار إلى الرياض والقاهرة وعمان لبحث القضايا الأمنية والإقليمية واستكشاف فرص التعاون

اللاعبين العالميين الرئيسيين بشأن مثل هذه الأمور، وهل هناك احتمالات لتضييق الفجوات القائمة؟

وإذا أردنا أن نُعين الإجابة حول ما تقدم من استفسارات تأسيسية ببعض الأفكار، فإننا نقول إن هذه الأسئلة تبدو منفصلة، لكنها تشترك في سمة عامة، أو شيء يؤشر على الاتساق فيما بينها، إذ يكشف كل منها عن خلاف حول المبادئ والقواعد، التي ينبغي أن تحكم سلوك الدول ذات السيادة وتحدد التزاماتها في السياسة العالمية، إذ أصبحت مثل هذه الحلقات شائعة بشكل متزايد. والواقع أن مثل هذا التنافس المعياري أصبح سمة مميزة للعلاقات الدولية المعاصرة، مما يقوض الأسس المؤسسية للنظام العالمي ويشكل عوائق كبرى أمام التعاون المتعدد الأطراف في وقت يتسم بالاضطرابات العالمية والمواجهة بين القوى العظمى. فقد اشتد النقاش حول حالة النظام العالمي ومستقبله في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢م، الذي يفسره العديد من المراقبين على أنه حدث محدد لطبيعة العصر. وبينما ينتظر هجوم موسكو والاستيلاء اللاحق على أراضي جارتها ذات السيادة تقرير أهميته القصوى حكم التاريخ، فإن العدوان الإسرائيلي على غزة ينتهك كل المبادئ الأساسية للقانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مما يهز الأسس المؤسسية الضعيفة بالفعل للنظام الدولي المفتوح، الذي روجت له الولايات المتحدة وأقرب حلفائها، بعد عام ١٩٤٥م، وسعت إلى عولمته بعد نهاية الحرب الباردة. ورغم أن هذا النظام المتعدد الأطراف كان دائمًا غير مكتمل وغير متساو، فإنه سهّل ظهور شيء غير مسبوق تاريخيًا؛ أي شبكة كثيفة ومتوسعة من المؤسسات الدولية، بما في ذلك المعاهدات والمنظمات والأطر الجماعية، التي سمحت بدرجة متزايدة من الإدارة الجماعية، بل وحتى الحكم، عبر مجالات عالمية متعددة.

عند مفترق الطرق:

لقد أصبح من الواضح الآن أن المستقبل الجيوسياسي للعالم لن يتشكل على صورة الغرب، ولكن ما سوف يكون عليه المستقبل هو موضع نقاش، لا نحسب أننا سنحسمه قريبًا. لكن المؤكد أن فكرة الهيمنة العالمية والعالم الأحادي القطب فقدت تأييدها، ومن الواضح أننا ننتقل إلى عالم متعدد الأقطاب. فما هي مراكز القوى الكبرى، أو "الأقطاب"، والخصائص المميزة لهذا العالم الناشئ المتعدد الأقطاب؟ وهل ستكون ديناميكيات النظام المتعدد الأقطاب مختلفة عن تلك، التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال؟ نحن نعيش في عالم عولمي متقدم تكنولوجيا ومترابط بشكل متزايد؛ فهل هذا سوف يقوم بإحداث التغيير؟ وهل يتمكن النظام الاقتصادي العالمي القائم على السوق المفتوحة من النجاة من النظام الجديد؟ فهذه الأسئلة وأمثالها لا تزال بحاجة إلى إجابة. ولكن، في عالمنا الناشئ متعدد الأقطاب، تبدو الولايات المتحدة والصين وروسيا وكأنها مراكز القوى العسكرية العالمية الرئيسة، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة. وقد ارتقت العديد من الدول الأخرى إلى مكانة القوة الإقليمية، ولم تتحالف بشكل وثيق مع هذه القوى العالمية. إذ إن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في آسيا، والمنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا في أوكرانيا وأوروبا بشكل عام، هي أمثلة على الصراع على السلطة بين القوى الكبرى. وهذه الصراعات على السلطة تشكل عالمنا. فهل نعود إلى سياسة "القوى العظمى"؟

ويُشيرُ الاتجاه العام إلى حتمية التغيير في القيم والاحتياجات، الذي تحركه القوى ويتجلى بالفعل بطرق مختلفة داخل مجموعات معينة في المجتمع. فبعد سقوط جدار برلين، كانت هناك عقلية مهيمنة في الغرب تقوم على الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية من خلال العولمة ستؤدي إلى التقارب نحو القيم الليبرالية والسياسية والاقتصادية. وبدلاً من ذلك، أصبحت اتجاهات جيوسياسية أخرى حقيقة واقعة، في نفس الوقت، الذي أصبحت فيه التحديات العالمية العابرة للحدود؛ مثل، الأزمات الصحية، أو المناخ، أكثر وضوحًا وإلحاحًا. فالاتجاهات الجيوسياسية؛ مثل، تنامي النزعة القومية، أي دعم المصالح الخاصة للأمة، مع استبعاد الآخرين في كثير من الأحيان؛ والحمائية، أي السياسات، التي تقيد الواردات من خلال التعريفات الجمركية و/أو الحصص و/أو الأنظمة لمساعدة الصناعة المحلية. وتهيمن منافسة "القوى العظمى" على المشهد العالمي؛ على سبيل المثال، الولايات المتحدة في مواجهة الصين. وبالتوازي مع ذلك، أصبحت الحاجة إلى

صراع محتدم لتشكيل النسيج المعياري للنظام العالمي بسبب خيبة الأمل في العولمة وتراجع حماس الغرب لنشر الديمقراطية

"النظام الدولي" في المستقبل قد يكون مزيجًا من المنافسة والتعاون بين القوى الكبرى ويؤدي إلى ترتيبات بشأن التحديات المشتركة

التعاون المتعدد الأطراف من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة التحديات العالمية العابرة للحدود؛ مثل الصحة، أو أزمات المناخ، التي أصبحت واضحة، وأكثر إلحاحًا وشمولاً.

إن هذا الاتجاه هو جزء من التأثير المتوسع للشرق والجنوب، الذي من مظاهره التطورات، التي تحدث في فئات معينة في المجتمع، والتي تُشير إلى أمثلة للتغيير المرتبط بالاتجاه، الذي يتوقع أن تتخذه الأمور، بما فيها الموقف من التنافس الناشئ بين الولايات المتحدة والصين. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية أكثر حزمًا وثقة بالنفس. وأدى ذلك إلى حرب تجارية وتنافس أيديولوجي ديناميكي. إن المنافسة الاقتصادية والصراع على التجارة والسياسة الاقتصادية والمالية يتم استخدامها الآن لأغراض سياسية. وتتجاوز المنافسات التكنولوجية الجوانب التجارية، لتصل إلى مسألة المعايير الفنية والتنافس الأيديولوجي، على سبيل المثال حول جمع البيانات، فضلاً عن مسائل المعالجة والأمن. التنافس الأيديولوجي بين النظام الاشتراكي في الصين والديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة، وكذلك بين الاقتصادات الاشتراكية، والتي تسيطر عليها الدولة والليبرالية الجديدة، أي تلك، التي تتمتع بتدخل حكومي محدود في القضايا الاقتصادية.

خواتيم:

باختصار، تجري الآن مساومات ومنافسات وسباق وصراع محتدم لتشكيل النسيج المعياري للنظام العالمي. وقد اشتدت حدة هذا الصراع بسبب العديد من الاتجاهات الحديثة، من بينها تجدد المنافسة الجيوسياسية، وخيبة الأمل في العولمة الجامحة، وتراجع حماس الغرب لنشر الديمقراطية، وصعود القومية الشعبوية في دوله، وعدم التوافق الواضح والمتزايد بين الترتيبات المتعددة الأطراف الموروثة والقواعد اللازمة للتحكم في التحديات الجديدة. مثل تغير المناخ والذكاء الاصطناعي، وغيرها من القضايا، التي يمكن للرؤية الخليجية أن تكون طوق نجاة لأبعد مما هو خليجي؛ في تركيزها على مبدأ التعايش السلمي كركيزة هامة للأمن الإقليمي والعالمي.

وفي هذا السياق العالمي المضطرب، تستطيع الرؤية الخليجية أن تقدم مساهمتين بناءتين في عملية صنع السياسات على المستويين الإقليمي والعالمي. الأولى؛ هي في تمكن اللاعبين المستقلين تعميق فهم رؤى النظام العالمي المتطور لمختلف الدول، بما في ذلك تفضيلاتهم المتباينة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد، التي ينبغي أن تحكم تحديات معينة. وتقوم هذه الرؤية بمحاولة جادة لرسم خريطة للتضاريس الحالية للأمن الإقليمي، وترقى إلى مستوى إجراء مساهمة شاملة لكيفية اصطفاف اللاعبين الرئيسيين، أو اختلافهم حول القضايا الرئيسة، ناهيك عن كيفية تعامل البلدان الأضعف، التي تمثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويسعون إلى تحدي النظام، الذي ورثوه من أصحاب السلطة اليوم.

أما المساهمة الثانية، التي يمكن أن تُقدمها الرؤية، والتي تتدفق بشكل طبيعي من المساهمة الأولى، فتكمن في مجال السياسة ومقتضيات التعايش السلمي، لما تهدف إليه من استكشاف واقتراح أفكار واعدة للمؤسسات المتعددة الأطراف الجديدة، أو المتكيفة، والتي تم تصميمها لتتلاءم مع التحديات الإقليمية والعالمية الحالية، ولديها القدرة على سد الفجوات العالمية القائمة، أو على الأقل العمل حولها، ومن خلالها. وللتمسك بجوهر هذه الرؤية، فإن الأمر لا يتعلق بمسح التضاريس المعقدة لرؤى النظام العالمي وتفضيلات القواعد بقدر ما يتعلق بتخطيط طريق عبر هذا المشهد يمكن أن يعزز التعايش السلمي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

الأهم من ذلك، أن التحدي، الذي تواجهه الرؤية الخليجية يتمثل في الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة، يأتي من ثلاثة مصادر على الأقل، أولاها، من القوى "المؤدلجة" الناشئة، التي تسعى إلى قلب، أو على الأقل مراجعة، القواعد العالمية القائمة لتعكس رؤاها للنظام العالمي وتفضيلاتها الوطنية؛ ومن مجموعة متنوعة من الدول النامية، التي تعتبر النظام الدولي الحالي مُكَرَّسًا ضدها بشكل يائس ويجسد أولويات الرفاهية للرأسمالية الغربية؛ وعلى الأقل في بعض الساحات من داخل الغرب نفسه، حيث تتمرد الأحزاب السياسية والجماهير ضد المؤسسات الدولية الموروثة وتسعى إلى تحويلها، والتي لم تعد تبدو مناسبة للغرض، أو متسقة مع القيم المتطورة، أو قادرة على تعزيز أهداف وطنية محددة بشكل ضيق. الأمر الذي يجعل مبدأ التعايش السلمي، في الرؤية الخليجية، معادلاً وسطًا بين هذه المصادر المتنافسة، وحلاً موضوعيًا لتناقضاتها، من أجل عالم يتنعم فيه الجميع بإيجابيات العيش المشترك، والاستقرار والسلام.

* سفير سوداني، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، الأردن

الاتحاد الإفريقي وإعادة هندسة الأمن في إفريقيا: "تحديات ورهانات"

حجـم وطبيعة التحديات التـي يواجهها الاتحاد الإفريقي ساهمت في وأد طموحاته

نزاعات وصراعات وانقلابات وحروب أهلية وبينية بفواعل دولية وما دون دولية وما فوق دولية. ذلك هو المشهد في إفريقيا، ففي إفريقيا لا صوت يعلو فوق كل ما يرمز للا أمن واللا سلم وما تكتنفه هذه الظاهرة وما تحمله من تداعيات على ظاهرة "الأمننة" في قارة ما فتأت تنفض على نفسها غُبار قرون من الاضطهاد والعبودية إلا ووجدت نفسها في أُتون دوامة الحروب والنزاعات التي حوّلت القارة إلى رمز لكل مظاهر غياب الأمن والاستقرار، وضع ساهمت فيه محدّدات تاريخية مرتبطة بالخارطة الجيو سياسية التي أفرزتها قرون من الاستعمار وأجندته الإمبريالية الكولنيالية التي ما زالت مستمرة حتى اليوم وإن تغيرت آلياتها وأدواتها، وأخرى مرتبطة بالواقع الاثني والعرقي الذي لطالما امتزج بدوافع سياسية واقتصادية شكّلت في مجملها بيئة خصبة لتصاعد مبرّرات غياب الأمن والاستقرار في كثير من أقاليم القارة، مستندة لضعف وهشاشة منطق الدولة أحيانًا بل وفشلها أحيانًا أخرى.

د. عبد الرزاق غراف

في ضوء هذه المعطيات تبرز جهود منظمات إقليمية في إفريقيا كالاتحاد الإفريقي وما يندرج ضمنه من مجموعات إقليمية متفرعة على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"-الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي-الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد" وغيرها، كواجهة معبّرة عن الإدراك الجماعي للدول الإفريقية في درء مخاطر غياب الأمن والسلم، وما لذلك من آثار وخيمة على ملفات متصلة وذات علاقة على التنمية ومستوى المعيشة في قارة تحمل متناقضات زاوجت بين ما ترمز إليه من فقر وحرمان رغم ما تزخر به من مقدّرات طبيعية واحتياطات نفطية وغازية ومعدنية وزراعية جعلت منها "قارة خام" بامتياز، بغض النظر على مدى نجاعة وفعالية جهود هذه المنظمات من عدمها.

انطلاقًا مما سبق تبرز عديد التساؤلات المرتبطة بالإشكالات البحثية التي يكتنفها موضوع الدراسة من قبيل: ما مدى فعالية دور الاتحاد الإفريقي وما يقع ضمنه من جماعات إقليمية فرعية في إرساء معالم السلم والأمن في إفريقيا؟ وكيف تعاطى الاتحاد الإفريقي مع ملف منع وإدارة وتسوية النزاعات في القارة؟ في ظل تنامي مظاهر الاستقرار من نزاعات وانقلابات في كثير من الدول الإفريقية بداية بالسودان وشرق إفريقيا مرورًا بمنطقة الساحل وصولاً إلى غرب إفريقيا. وما تأثير هذا الوضع وما يكتنفه من حدود ومستويات للأمننة الإقليمية على ملفات مرتهنة لذلك على غرار ملف التنمية والوضع الإنساني وغيرها؟

نظرًا لتعدد أوجه الظاهرة قيد الدراسة وتباين مستويات تحليلها وحالة التعقيد الشاملة بالنظر لتوسع مفهوم الأمن ليشمل كل مناحي الحياة بعيدًا عن الأطر التقليدية التي تحدّد المضامين الضيقة لظاهرة "الأمن" في نسختها التقليدية، فقد إرتأينا تبنّي منهجية بحثية وفق الخطة الآتية

- المقاربة الإقليمية للأمن "مدخل نظري ومفاهيمي".
- الاتحاد الإفريقي "التأسيس وماهية الأهداف".
- من "المنع" إلى "الإدارة والتسوية": كيف تعامل الاتحاد الإفريقي مع ملف النزاعات الإقليمية في القارة؟
- مجلس السلم والأمن الإفريقي: تجارب من حالات التدخل وحدود الفعالية.
- تصاعد الاعتماد على المنظمات الإقليمية الفرعية "إيكواس - إيغاد".
- التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في مساعيه لتحقيق السلم والأمن الإقليميين.
- التعاون الإقليمي والدولي ضمن رهانات الاتحاد الإفريقي "جامعة الدول العربية والأمم المتحدة نموذجًا".

الأمننـة الإقليميـة محفـز للتعـاون الأمنـي بيـن دول الإقليـم لاحتوائهـا في إطـار مـا يطلـق عليـه منـع "أقلمـة الصراعـات"

المقاربة الإقليمية للأمن "مدخل نظري ومفاهيمي":

كأحـد المقاربـات النظريـة في حقـل الدراسـات الأمنية جاءت الإقليمية، والإقليمية الجديدة لتسـدّ الفراغ بين مسـتويات التحليل التقليديـة المرتبـط بثنائيـة الدولـة والنظـام الدولـي، وتعالـج في مضامينهـا جملـة التهديدات الجديـدة العابرة للحـدود وللقوميات التـي تقـع في خانـة ما فـوق الوطنيـة القوميـة ومـا دون الدولية، بمـا يميـز ويتميـز بـه هـذا المسـتوى التحليلـي الإقليمـي لمقاربة الأمننة من محدّدات سـاهمت في اسـتقلاليته عن باقي المسـتويات التحليلية، كما سـاهمت في الدفع بالمسـتوى الإقليمي ليكون واجهة للتحليـل الأمنـي انطلاقًا مـن الأطـر التنظيرية للأمننـة الإقليمية التـي أفرزهـا هذا التحول، في دلالة على هـذا التحول في المضامين التقليديـة لظاهـرة "الأمننـة" نحو المسـتوى الإقليمي الـذي لطالما ظـل مغيبًـا عن النقاشـات التحليليـة الأمنية عبر تضمينـه تارة في مفهـوم الأمـن الدولي أو إلحاقه تـارة أخرى بكنـف الأمن الوطني.

مفاهيميًـا، يُقصـد بالأمننـة الإقليميـة توفير الحمايـة لنظام العلاقـات المتبادلة بين دول الإقليم ضد مصـادر التهديد وما ينبثق عنهـا مـن أزمات ونزاعـات وحروب بأبعـاد إقليمية مباشـرة وغير مباشـرة، هذه المعطيات تفـرض على فواعل الإقليـم التحرّك لبناء "جماعـة أمنيـة" ترتكـز في علاقاتها البينيـة على السـلم والتعاون المحلـيين والإقليمـيين، كبديل عـن العلاقات الصراعيـة التي تفرز مركبًـا أمنيًـا إقليميًـا غيـر مسـتقر، حيـث يبـرز نمـوذج الاتحاد الأوروبـي كأكثـر النمـاذج التي تشـكّل مرجعية لهـذا التوجه.

نظريًـا، تعـدّ الأمننـة الإقليميـة من الإسـهامات التـي أبرزتها مدرسـة كوبنهاجـن، حيـث شـكّلت أطروحة "بـاري بـوزان" و"أولي ويفـر" التـي أسّسـت لما عُـرف لاحقًـا بـ"نظريـة مركـب الأمـن الإقليمـي" بالتوازي مع ظهـور مقاربة "الجماعـة الأمنية الإقليمية" في نموذجهـا "الدوتشـي" أو "البنائـي" أحـد أبـرز تجليـات هـذه الطفـرة التي أفرزتها مدرسـة كوبنهاجـن فيما تعلّـق بالأطروحات التنظيريـة للأمننـة الإقليميـة، والتـي تقـوم وفق هـذه المنظورات علـى عديد مـن الأسـس والمفاهيم

-تعكـس الأمننة الإقليميـة الطبيعة العلائقيـة للأمن، انطلاقًا مـن حتميـة اسـتحالة تحقيق الدولـة لأمنهـا القومي بشـكل ذاتي بعيـدًا عـن تداعيـات بيئتهـا الإقليميـة وبمعـزل عمـا يكتنفها من محـددات ومؤثرات

-الأمن القومي للدولة الأمة لا يمكن استيعابه وفهمه خارج إطار "الاعتماد الأمني المتبادل" بين دول الجوار، وينطبق هذا الوضع على عديد القضايا الأمنية في كثير من مناطق إفريقيا على غرار منطقة الساحل وكيف يرتبط أمن دولها ارتباطًا وثيقًا بمحيطها الإقليمي.

-في إطار الجوار الإقليمي فإن التهديدات الأمنية العابرة للحدود خاصة السياسية والعسكرية منها ينتقل بسهولة أكبر، ما يساعد في إنتاج ديناميات أمنية جديدة (مركب الأمن الإقليمي) تكون مرتهنة لنمط معين من التفاعل الإقليمي الذي غالبًا ما يتم التحكم فيه بفوضوية البنية الأمنية الناجمة عن أشكال توزيع القوة بين الوحدات الإقليمية وعلاقات العداء والصداقة التي تحكمه

-الصورة النهائية لمركبات الأمن الإقليمي مرتهنة لأربع مستويات وهي: المستوى الداخلي لدول الإقليم وحجم الانكشاف على التهديدات - مستوى علاقات دول الإقليم البينية (مخاوف واهتمامات أمنية مشتركة) - مستوى علاقات أمن الإقليم بأمن الأقاليم المجاورة (حجم التفاعل ونمط الاعتماد الأمني المتبادل) - المستوى الدولي (دور القوى الكبرى وطبيعة التفاعل بين البنى الأمنية الإقليمية والدولية)

-تعدّ الأمننة الإقليمية محفزًا للتعاون الأمني بين دول الإقليم بغرض احتوائها في إطار ما يطلق عليه نظريًا بمنع "أقلمة الصراعات"، وهو الأمر الذي أضفى الصبغة الأمنية على عمل الكثير من المؤسسات الإقليمية المنتشرة على غرار الاتحاد الإفريقي

-في مساعي البحث عن ديناميات الأمن الإقليمي من منظورات ومداخل مختلفة، سنكون أمام حتمية التطرق إلى كل ثنايا الظاهرة الأمنية الإقليمية وما تحتويه من أبعاد أمنية مختلفة مجتمعية كانت أم عسكرية أم اقتصادية وسياسية أم بيئية أم غيرها من أبعاد

-عمليًا عديدة هي آليات معالجة حالة التعقيد التي تتسم بها الظاهرة الأمنية الإقليمية، بداية من إمكانية معالجة مؤسسة إقليمية معينة لحالة ثابتة (مشكلة أمنية واحدة) في أقاليم عديدة، إلى إحصاء جملة المشكلات الأمنية الإقليمية من قبيل الحروب والنزاعات والصراعات بين دول الإقليم وداخلها، ونماذج الدول الفاشلة التي قد تنجم عن مثل هكذا وضع، والتهديدات الجديدة وإرساء الأمن في الأقاليم المستقرة، وإظهار كيفية وسبل تعامل الفواعل الإقليمية معها.

-يركّز "النموذج الدوتشي" (كارل دوتش) على "الجماعة الإقليمية" المنطلقة من "الشعور المشترك" لأعضائها بحتمية عدم الدخول في حروب وصراعات بينية عبر تقديم أولوية الحل السلمي لنزاعاتهم، سواء عبر الاندماج بين الأطراف الإقليمية في وحدة أوسع "الجماعة الأمنية الموحدة"، أو ربط أمن دول الإقليم عبر ضمانات واقعية للتسوية السلمية لنزاعاتهم وعدم النظر للحرب على أنها حل مشروع لتسوية النزاعات "الجماعة الأمنية التعددية"، بغض النظر عن شكلها "جماعة أمنية مرتبطة بشكل لين" تتسم بتجانس الهوية وما يندرج ضمنها من محددات مجتمعية أو "جماعة أمنية مترابطة بشكل صارم" تقوم على أساس مؤسساتي ما فوق قومي يساهم في بناء نظام مؤسساتي معين للأمن الجماعي، يشار أن هذا التقسيم الأخير أخذ حيّزًا كبيرًا من النقاش "البنائي" في حقل الدراسات الأمنية.

الاتحاد الإفريقي "التأسيس وماهية الأهداف":

عادة ما يرتبط تأسيس التكتلات الإقليمية بالمحدّد الهوياتي الجماعي لمجتمعات دول الإقليم، بغرض معالجة جملة القضايا الأمنية التي يتسّم الوضع الأمني الإقليمي وما يكتنفه من مهدّدات وأزمات وهو ما ينطبق على حالة الاتحاد الإفريقي، الذي تأسس في (يوليو ٢٠٠٢م) على هامش قمة "ديربن" بعد أن مهدّت قمة سرت آخر قمم منظمة الوحدة الإفريقية لذلك سنة ١٩٩٩م، سعى "الاتحاد الإفريقي" الذي يعدّ امتدادًا لمنظمة الوحدة الإفريقية ليكون على رأس قائمة المنظمات ما فوق القومية الساعية لمعالجة قضايا تعزيز الأمن والسلم في قارة إفريقيا، وقد تعدّدت أوجه هذا الدور وأدوات وآليات التعامل مع هذه القضايا، سواء عبر دعم جهود الوساطة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر دعم دور وجهود المنظمات الإقليمية والفرعية، وتعزيز هذا النهج بنشر قوات سلام تابعة له من أجل الحفاظ على المكاسب المحقّقة، أو التعامل العقابي مع ظاهرة الانقلابات العسكرية التي ما فتأت تكون ميزة رئيسية لكثير من الأنظمة السياسية والعسكرية في إفريقيا عبر تعليق عضويتها في الاتحاد، تُرجمت هذه الجهود في عديد المواطن من دارفور إلى إفريقيا الوسطى إلى الصومال ومالي وغيرها، رغم كل ما يعترض هذه الجهود من حسابات داخلية وإقليمية ودولية ظهرت جليًا في أزمة تعامل الاتحاد والمنظمات الفرعية مع موجة التغيرات التي اجتاحت دول منطقة الساحل في الثلاث سنوات الأخيرة.

تعدّدت آليات وأدوات الاتحاد الإفريقي لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا وكانت جسرًا لتحقيق أهدافه المنشودة

من "المنع" إلى "الإدارة والتسوية": كيف تعامل الاتحاد الإفريقي مع النزاعات الإقليمية في القارة؟

ضمن مساعيه لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا، تعدّدت الآليات والأدوات وما تنطوي تحتها من استراتيجيات وضعها الاتحاد لتكون جسر عبور نحو تحقيق أهدافه المنشودة، وذلك ضمن مسارين رئيسيين

الأول: منع حدوث النزاعات ووأد مسبباتها

انطلاقًا من أن الوقاية من النزاعات هي أيسر السبل وأقلّها تكلفة نحو تحقيق السلم والأمن الإقليميين، فقد سعى الاتحاد عبر هياكله أو عبر المنظمات الإقليمية الفرعية التابعة له إلى توفير جملة من البدائل من تعزيز السلم والأمن بعيدًا وبالتالي منع دوافع انفجار النزاعات والصراعات والحروب، ومن ضمن ما اعتمد عليه الاتحاد في هذا الشأن نجد

- تعزيز الاعتماد المتبادل بين دول الجوار الإقليمي انطلاقًا من ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول على النحو الذي يُفضي لتصاعد الرهانات المشتركة استنادًا لمحدّدات براغماتية (بناء علاقات إقليمية انطلاقًا من قاعدة المصالح المتبادلة)، تكون مانعًا لتفكير قيادات هذه الدول في الدخول في نزاعات هي في غنى عنها بالنظر لكون الأمن والاستقرار هو خيار يحمل من المكاسب الكثير مقارنة بأي خيار آخر مغاير لذلك، خاصة مع وجود تجارب ناجحة في هذا المضمار في الاتحاد الأوروبي والآسيان وغيرها من تجارب وحدوية إقليمية بأبعاد دولية، ومن هذا المنطلق شجّع الاتحاد بعض التكتلات الإقليمية الفرعية المنطوية تحته والتي قدّمت هذا البعد عما سواه من أبعاد على غرار منظمة "إيكواس".

– التعامل بحزم وشدّة مع بعض الفواعل المساهمة في ضرب السلم والأمن الإقليميين، سواء ما تعلق بالانقلابات العسكرية التي كثيرًا ما عانت منها القارة، أو حالات الحروب الأهلية نظرًا لأبعادها الإقليمية المهدّدة للاستقرار، انطلاقًا من كون وأد مثل هذه النماذج هو ما سيغني القارة من مواجهة حالة "المحاكاة" التي عادة ما تتخذها هذه الظاهرة كمسار لتوسعها خاصة فيما تعلق بظاهرة الانقلابات العسكرية.

– ترسيخ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تحمله من فعالية في صون السلم والأمن الإقليميين خاصة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود على غرار الهجرة والمخدرات وغيرها من مظاهر غياب الأمن الإقليمي.

– الاعتماد على محدّد "الهوية" لترسيخ الأمن المجتمعي بين شعوب الجوار الإقليمي لما لذلك من مكاسب طويلة الأمد، خاصة إذا تم تعزيز هذه الجهود المجتمعية لدى فئات الشباب والنخب لما لذلك من تأثير على كامل هذه المجتمعات.

الثاني: إدارة وتسوية النزاعات

تأتي كمرحلة متقدمة في حال فشل جهود منع اندلاع النزاعات، وقد مزج الاتحاد الإفريقي في استراتيجيته لإدارة وتسوية النزاعات الإقليمية بين آليات التسوية السلمية أو حتى تلك المرتبطة بالعقوبات بل والتدخل العسكري لفرض السلم والأمن الإقليميين، وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن التطرق إلى ما يلي

– المبادرة بجهود الوساطة: كثيرًا ما بادر الاتحاد بشكل مباشر عبر هياكله أو اعتمادًا على التنظيمات الإقليمية الفرعية إلى تقديم مشاريع الوساطة لتسوية النزاعات الإقليمية، خاصة بالنسبة لبعض القضايا التي يمتلك الاتحاد بما يمتلكه من مقدرات القدرة على تسويته

– تشجيع جهود الوساطة: سواء عبر تشجيع جهود الوساطة التي عادة ما تبادر بها بعض الدول الإفريقية لحل الأزمات الإقليمية خاصة من دول الجوار الإقليمي للنزاع، أو عبر دخول الاتحاد كشريك لأطراف دولية أخرى سواء ما تعلق بالمنظمات الإقليمية خارج السياق الإقليمي للقارة مثل شراكة الاتحاد الإفريقي مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، أو في إطار شراكة الاتحاد مع الأمم المتحدة.

– الردع عبر العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية: في خضم تصاعد حدة النزاعات كان لازما على الاتحاد إقرار ما يلزم من آليات لمواجهة هذا الوضع عبر ردعه، فمسائل من قبيل تعليق العضوية في هياكل الاتحاد والمقاطعة الدبلوماسية وعدم الاعتراف كجزء من نزع الشرعية، فضلاً على وقف وتجميد بعض التبادلات الاقتصادية، هي كلها مجتمعة تدخل في إطار تعزيز قوة الردع لدى الاتحاد الإفريقي في محاولة لإرساء معالم السلم والأمن.

– التدخل العسكري: سواء لفرض واقع سياسي وأمني جديد أو لترسيخ توافقات سياسية عبر نشر قوات عسكرية تابعة

سعى الاتحاد عبر هياكله توفير البدائل لتعزيز السلم والأمن ومنع دوافع انفجار النزاعات والصراعات والحروب

للاتحاد أو للمنظمات الفرعية الإقليمية المنطوية تحت لوائه أو بالشراكة مع أطراف دولية معينة

مجلس السلم والأمن الإفريقي: تجارب من حالات التدخل وحدود الفعالية

من أجل هذا الهدف السامي أُعلن عن تأسيس "مجلس السلم والأمن الإفريقي" ليكون أداة الاتحاد في فرض قواعد السلم والأمن، وذلك على هامش قمة "دير بان" التي تعدّ أول قمم الاتحاد الإفريقي في نسخته الجديدة بعد الإعلان عن تأسيسه كبديل لمنظمة الوحدة، ورغم أن الإعلان عن الرغبة في استحداث هذا المجلس كان ضمن إعلان قمة الوحدة الإفريقية في القاهرة سنة ١٩٩٣م، إلا أن التوثيق الرسمي كان ضمن البروتوكول الإضافي للميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي في جنوب إفريقيا، وقد باشر مجلس السلم والأمن الإفريقي أعماله في ٢٥ ماي ٢٠٠٤م، وذلك بعد دخوله حيّز التنفيذ في ٢٦ من ديسمبر ٢٠٠٣م.

عديدة هي المواطن والقضايا التي شهدت تدخلاً وتفاعلاً لمجلس السلم والأمن الإفريقي نذكر من بينها ما يلي

– معالجة المجلس للحرب الأهلية البورندية التي راح ضحيتها مئات الآلاف (قرابة نصف مليون قتيل وأكثر من مليون لاجئ) بين عرقيتي "التوتسي" و"الهوتو"، حيث ساهمت قرارات المجلس في مايو ٢٠٠٤م، في الحفاظ على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي المنتشرة في بوروندي، كما مهدّ لتولّي مجلس الأمن الدولي لهذه القضية

– دور المجلس في ملف النزاع في دارفور، حيث شكّل ومازال يشكّل السودان بما يحتويه من نزاعات لا تكاد تنهي تحديًا ضخمًا أمام جهود مجلس السلم والأمن ومن ورائه الاتحاد الإفريقي، فقد أقّر المجلس في أكتوبر من سنة ٢٠٠٤م، نشر قوات حفظ سلام في إقليم دارفور كانت مزيجًا من المراقبين الدوليين (٤٧٦ مراقب) ومن القوات العسكرية (٢٣٤١عسكري رُفعت لاحقًا إلى ٦١٧١عسكري) وقوات الشرطة (٨١٥ شرطي رُفعت لاحقًا إلى ١٥٦٠ شرطي)، غير أن حجم التعقيد والتحديات التي واجهته كانت أكبر من قدرة المجلس على تسوية النزاع، ما فتح الباب أم تدويل الأزمة ونقل مهام التسوية إلى الأمم المتحدة تحت وطأة الضغوط الدولية على المجلس رغم احتفاظه بصفة الشريك.

– تدخل المجلس لتسوية النزاع في التوغو في فبراير ٢٠٠٥م، حيث أصدر المجلس قرارًا بتعليق عضوية التوغو في الاتحاد الإفريقي ومقاطعتها دبلوماسيًا عقب الانتقال غير الدستوري للسلطة من الرئيس إلى نجله، كما تحرّك المجلس بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، هذه الأخيرة التي فرضت عقوبات اقتصادية على السلطة في توغو، أسفرت هذه الضغوط عن تراجع نجل الرئيس عن سلوكه الانقلابي وتسليمه بقرارات مجلس السلم والأمن، وذلك حين تم إقرار انتخابات رئاسية ورغم أن الانتخابات التي فاز فيها نجل الرئيس السابق قد فتحت صراعًا آخر مع المعارضة التي لم تتقبل النتائج إلا أن تدخل المجلس مرة أخرى هدّأ من حدة الأزمة عبر إقراره بنتائج الانتخابات مع مشروطية احترام القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

– في موريتانيا التي علّق المجلس عضويتها في الاتحاد الإفريقي عقب الانقلاب العسكري الذي شهدته في (أغسطس ٢٠٠٥)، أدى تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي الحازم إلى دفع السلطات في موريتانيا إلى فتح باب النقاش مع المكون المدني والسياسي في البلاد وتأسيس حكومة انتقالية تمهيدًا لتسليم السلطة لجهة منتخبة، وهو ما حدث خلال الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٧م، التي تمت تحت إشراف مزدوج بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

تصاعد الاعتماد على المنظمات الإقليمية الفرعية "إيكواس - إيغاد":

إن المراقب لتطور الأحداث في إفريقيا سيلاحظ حتمًا تراجعًا نسبيًا لاعتماد الاتحاد الإفريقي على أجهزته لصالح التنظيمات والتكتلات الفرعية التي يحتويها على غرار "إيكواس" و"إيغاد"، فهذه التنظيمات الفرعية أكثر فعالية رغم ما يؤخذ عليها هي الأخرى، ولعّل تجارب تدخل "إيكواس" في التعامل مع حالات الانقلاب التي شهدتها عديد دول منطقة الساحل وغرب إفريقيا (مالي – بوركينافاسو – النيجر – توغو)، ورغم حالة التفاوت النسبي في مدى نجاعة تدخل إيكواس من حالة إلى أخرى، إلا أنه كان واضحا مدى تصاعد اعتماد الاتحاد الإفريقي على تفرعاته التنظيمية لمواجهة التحديات التي تواجهه.

ما يقع على حالة إيكواس في منطقة الساحل وغرب إفريقيا يقع على "إيغاد" في شرقها، ورغم ما يواجه هذه المنظمة من تحديات إقليمية ودولية خاصة في ظل ما يشهده شرق القرن

التركيبة القبلية والاثنية ساهمت في هشاشة الوضع الأمني بكثير من الدول الإفريقية وكانت من تحديات السلام

الإفريقي من أزمات مزمنة نتيجة لغياب منطق الدولة في الصومال، وضعف السلطة المركزية في السودان وسط توسّع النزاعات والانقسامات التي أنهكت الدولة ومقدراتها، وعدم الاستقرار في عديد الأقاليم الفدرالية لإثيوبيا وتداعيات ذلك على دول الجوار، فضلا على أزمة السودان الراهنة والحرب الأهلية التي أصبحت تهدّد وجود الدولة فيها مع إمكانية تحولها لدولة فاشلة، والخلافات بين دول الجوار على غرار تلك التي تجمع اثيوبيا بجيرانها أرتيريا والصومال، هي كلها عوامل وقضايا يعب على أي طرف معالجتها وتسويتها على النحو المراد، إلا أن جهود "إيغاد" تبقى في طليعة الجهود الرامية لتسوية هذا الوضع المتأزم حتى لو كان من الصعب التماس أي نجاحات آنية.

تحديات تواجه الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن الإقليميين:

تحديات داخلية وأخرى بينية إقليمية وثالثة دولية لطالما عرقلت جهود الاتحاد الإفريقي في إرساء معالم السلم والأمن الإقليمي، وحدّت من فعالية جهوده لتسوية الأزمات الأمنية التي يعاني كثير من أقاليم القارة الإفريقية، ومن ضمن هذه التحديات نجد

التركيبة القبلية والإثنية ومساهمتها في هشاشة الوضع الأمني في كثير من الدول الإفريقية، ولعّل أن النموذج السوداني والرواندي والإثيوبي والكونغولي وكثير من الدول الإفريقية التي لطالما ساهم البعد الإثني والعرقي في تغذية نزاعاتها الداخلية والبينية الإقليمية، خاصة في ضوء أن الخارطة القبلية والاثنية عادة ما تكون عابرة للحدود التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار الأوروبي، فعلى سبيل المثل فإن مجمل حركات التمرد تمتلك امتدادات إقليمية عابرة للحدود نحو دول الجوار الإقليمي.

– حالة التعارض بين استراتيجية الاتحاد ومتطلباتها لتحقيق الأمن والسلم الإقليميين ومبدأ احترام السيادة الوطنية للدول خاصة في ظل البعد الثوري المترسخ لدى كثير من دول القارة الإفريقية التي عانت من نير الاستعمار والاضطهاد، خاصة في ضوء ما ينجّر على هذا المبدأ من قواعد أخرى في مقدمتها عدم التدخل في شؤون الآخرين الذي يعتبر لدى كثير من دول الاتحاد بمثابة العقيدة الدبلوماسية التي لا يمكن لسياستها الخارجية تجاوزها.

– البيئة الجيو سياسية الواسعة والحدود المترامية للنطاق الإقليمي الإفريقي وتوزع النزاعات بين مختلف إقليم القارة زاد من صعوبة تعامل الاتحاد الإفريقي مع عدد كبير من النزاعات سواء الداخلية منها أو بين دول الجوار الإقليمي وأحيانًا بشكل متزامن.

– تداخلات الحسابات الإقليمية مع نظيرتها الدولية وتحوّل القارة الإفريقية بما تمتلكه من مقدرات طبيعية كقارة خام إلى مرتع للتنافس الدولي المتصاعد في ظل التحولات الدولية الراهنة بين القوى الكبرى وحتى القوى الصاعدة الساعية لإيجاد موطأ قدم لها في القارة، ما زاد من حجم التعقيد الذي يواجه جهود الاتحاد لفرض أهدافه انطلاقا من رؤيته الذاتية، كانعكاس لحجم الاستقلالية المتاحة أمامه عن هذه الفواعل الدولية في ضوء معركة الاستقطاب الجارية كنتيجة لإرهاصات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا.

– مشاكل التمويل الذي عادة ما يعرقل خطط انتشار قوات حفظ السلام، انطلاقا من حاجة هذه الخطط الى مصادر ثابتة للتمويل، ورغم تأكيد الاتحاد الإفريقي على ضرورة مساهمة كل أعضائه في تمويل أنشطة الاتحاد ماليا وبشريا وبخاصة فيما تعلق بعمليات حفظ السلام، وعلى هذا النحو سارت بروتكولات مجلس السلم والأمن الذي أكد في المادة ٢١ من بروتوكول تأسيسه على هذه الضرورة، إلا أن الوضع الاقتصادي المتدهور والأزمات التي تعاني منها كثير من الدول الإفريقية عرقلت هذه الجهود.

التعاون الإقليمي والدولي ضمن رهانات الاتحاد الإفريقي "جامعة الدول العربية والأمم المتحدة نموذج"

١- الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية

يعد التعاون العربي / الإفريقي أحد أقدم نماذج التعاون الإقليمي، شاملاً بذلك ما هو أبعد من الجوار الجغرافي نحو الامتدادات التاريخية والدينية والاقتصادية والبشرية والثقافية والحضارية، كمحصلة لقرون من التفاعل الحضاري والاجتماعي، في النصف الثاني من القرن العشرين تعززت هذه العلاقات تحت طائلة موجة التحرّر من الاستعمار الأوروبي، ما انعكس بعدها على تزايد الاهتمام والمساندة الإفريقية لأهم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

هذه المعطيات وجهود الدعم المتبادل أدت إلى التأسيس للتعاون المؤسساتي الإقليمي الذي قنّن التفاعل العربي الإفريقي المشترك أولا بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية خلال مؤتمر القاهرة سنة ١٩٧٧م، للقمة العربية / الإفريقية،

ورغم تجميد هذه دورات القمم "الإفرو عربية" فيما بعد لأكثر من ثلاث عقود، إلا أنها عادت من جديد وفي نسخة مستحدثة بين الجامعة والاتحاد الإفريقي في قمة ليبيا سنة ٢٠١٠م.

عديدة هي مجالات مساهمة الجامعة العربية في ترسيخ التعاون مع الاتحاد الإفريقي، وذلك ضمن جملة من الآليات والاتفاقيات لتفعيل هذا التعاون، فلهذا الغرض تم استحداث عديد المؤسسات على غرار "المنتدى العربي الإفريقي للتنمية" و"لجان السفراء العرب والأفارقة"، ضمن اتفاقيات جديدة على غرار تلك الموقعة سنة ٢٠٠٧م ،على هامش قمة الرياض بين رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام للجامعة، والتي أسست لواقع جديد لتفعيل التعاون بين الأجهزة والهياكل المتماثلة في المنظمتين على غرار التنسيق بين مجلسي السلم والأمن العربي والإفريقي – التنسيق بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد كان لملف وأد وتسوية وإدارة النزاعات في إفريقيا أحد أكثر مواطن هذا التعاون خاصة ضمن الملفات والقضايا ذات التأثير المتبادل على غرار: الأزمة في السودان – الصومال – التنمية والتعاون المالي والإنساني سواء ضمن استثمارات مباشرة أو مساعدات إنسانية – مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – القرصنة في بحر العرب وغيرها.

٢- الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

استنادًا إلى ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي، سعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز روابط تعاون من المنظمة الأممية عبر زيادة أواصر التنسيق الهيكلي والمؤسساتي بين الطرفين وتحديد الآليات المناسبة لذلك خاصة في مجال السلم والأمن والتنمية، حيث لعبت العديد من العوامل على غرار:

- كثرة النزاعات والحروب في إفريقيا وغياب الأمننة الإقليمية في كثير من أقاليم القارة

– تفاعل الأمم المتحدة مع جهود المنظمات الإقليمية الساعية لتحقيق السلم والأمن واعطائها الأولوية في التعامل

– هيمنة الأعضاء الدائمين من القوى الكبرى في مجلس الأمن على القرارات الأممية فرض حتمية التعامل مع هذا الوضع

وقد تجسدت مظاهر التعاون والتفاعل بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وفق الفصل الثامن للأمم المتحدة، سواء فيما تعلق الدعم الاممي لعمليات الوساطة التي قام بها الاتحاد أو الدعم العسكري لقوات حفظ السلام، فضلا على الدعم المالي واللوجيستي والإنساني، وذلك عبر عديد الآليات المعززة للتواصل المؤسساتي والقانوني على غرار:

– التنسيق بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي والذي تجسّد من خلال الاجتماعات التشاورية الدورية لتبادل المعلومات وإعادة الاعمار وتسوية النزاعات في عديد الأزمات والقضايا الأمنية في إفريقيا والتي كان من بينها: الأزمة في السودان – إفريقيا الوسطى – بورندي – الصومال – الكونغو الديمقراطية – مالي وغيرها

– كما شملت مجالات التعاون تدريب موظفي وخبراء الاتحاد الإفريقي وتعيين مجلس الأمن لفريق مشترك لتعزيز مجال الخبرات يُعنى بأساليب دعم عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام وبخاصة في حالة التدخلات المشتركة بين الطرفين

– ترسيخ التعاون في مجال التمويل بعد إنشاء الفريق المشترك المعني بأساليب دعم وتمويل العمليات التي يقوم بها الاتحاد بموافقة الأمم المتحدة

– تعزيز التعاون في المجال الإنساني حيث تم إنشاء مكتب مشترك بين مفوضية الاتحاد والأمانة العامة للأمم المتحدة بهدف تنسيق الشؤون الإنسانية وحماية المدنيين أثناء الحروب والنزاعات.

خاتمة:

رغم أن الاتحاد الإفريقي بما أحدثه من ثورة مؤسساتية وهيكلية داخلية بما يكفل العمل الجماعي المشترك، كان قد شكّل مرحلة جديدة على صعيد التكامل الإقليمي سياسيًا واقتصاديًا بل وأمنيًا في بعض ثناياه، وذلك في خضّم سعيه لتحقيق أقدس مهامه وأهدافه وهو إرساء السلم والأمن الإقليميين بأبعادهما الداخلية والإقليمية والدولية، سواء ما تلعق بمنع حدوث النزاعات ووأد مسبباتها وعوامل انتشارها وصولا لإدارة وتسوية هذه النزاعات في حال اندلاعها بآليات سلمية أو عبر استخدام الردع إن كان لذلك ضرورة، إلا أن حجم وطبيعة التحديات التي يواجهها الاتحاد في سبيل تحقيق مبتغاه سواء الداخلية منها أو الإقليمية أو الدولية فضلاً على حجم وطبيعة التعقيدات التي يتسّم بها المشهد الأمني في إفريقيا بكامل جوانبه ومحدداته السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية وغيرها، هي كلها عوامل ساهمت في وأد كثير من طموحات الاتحاد ولجم رغبته الجامحة التي صاحبته في تحقيق مُراده.

* باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

جامعة الدول العربية ومعضلة تحقيق الأمن الإقليمي العربي

٧ متطلبات لتحقيق الأمن الإقليمي في إطار الجامعة العربية .. وبقاء الجامعة مهم

كشفت حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، فضلاً عمَّا سبقها وما زال يصاحبها من الأزمات والمواجهات المسلحة في كل من السودان وليبيا وسوريا واليمن والعراق، والتوترات القائمة في الصومال وموريتانيا والمغرب العربي... وغيرها من الدول العربية؛ مدى الوهن الذي أصاب الأمن الإقليمي العربي، ومستوى الضعف الذي تعاني منه جامعة الدول العربية، التي تأسست في الثاني والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٥م، لتكون أول منظمة إقليمية يتم تأسيسها لحفظ الأمن الإقليمي العربي.

ويثير هذا الواقع المرير الكثير من الأسئلة حول: مفهوم الأمن الإقليمي؟ وعلاقته بالأمن الدولي؟ ومدى نجاح أو إخفاق جامعة الدول العربية في تحقيقه في الماضي والحاضر؟ وما هي المعوقات أو التحديات التي حالت دون ذلك؟ وما هي السبل التي يمكن أن تسهم في تحقيقه في المستقبل؟ وهي الأسئلة التي تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عليها.

يوسف كامل خطاب

مفهوم الأمن الإقليمي وركائزه

برز مفهوم الأمن الإقليمي، بين الحربين العالميتين ليعبر عن: "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى - من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم - إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"؛ فهو "نظام يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ويدفع عنها التهديد الخارجي، بما يكفل لها الأمن والاستقرار".

ويعرفه البعض بأنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".

ويتضح من المفهوم والتعريف الآنفين أن للأمن الإقليمي ركائز يقوم عليها، ومنها

- التقارب المكاني أو الروابط الجغرافية بين الأعضاء المشاركين في هذا الأمن؛ ما يعني أنه لا يضم دولاً من خارج المنطقة التي يشملها الاختصاص المكاني. ويرى البعض أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يتعارض مع مفهوم الإقليمية جغرافيًا.
- التوافق والترابط الثقافي والتاريخي والحضاري، والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تقرب الركائز وجهات النظر، وتوحد المنطلقات والأهداف بين الدول الأعضاء في المنظومة الأمنية الإقليمية.
- التقاء المصالح السياسية والاقتصادية، حيث يؤدي تعارض المصالح إلى عدم التوافق بين الدول الأعضاء، حتى لو تقاربت مواقعهم الجغرافية أو انتماءاتهم الثقافية والحضارية؛ وهو ما يفقد التنظيم أهميته وجدواه وقدرته على تحقيق الأهداف التي تكوَّن من أجلها. ولا يعني هذا أن تتطابق دول المنظمة في المصالح والمواقف والأهداف، لأن ذلك أمر مستبعد وغير واقعي؛ ولكن المقصود هو استبعاد المجالات المختلف فيها، أو تأجيلها حتى تتوصل الدول المختلفة إلى قاعدة مرضية لها للعمل على أساسها، والانطلاق من المجالات المتفق عليها؛ مع الاستمرار في تقريب وجهات النظر في الأمور المختلف عليها.
- أن يكون للدول الساعية لتحقيق الأمن الإقليمي مؤسسة/ منظمة تجمعهم وتعبر عنهم وتسعى إلى تحقيق مصالحهم على المستوى البيني، فضلاً عن المستويين الإقليمي والدولي. وقد أقر ميثاق هيئة الأمم قيام منظمات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما دامت هذه المنظمات الإقليمية تلتزم في نشاطها بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

أهداف الأمن الإقليمي وغاياته

تتثمل أهداف منظمات الأمن الإقليمي فيما يلي:

ـ تحقيق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية التابعة لها.

ـ التصدي للتدخلات والتحديات التي تمثل تهديدًا خارجيًا لأمن دول المنظمة الإقليمية وسيادتها، مجتمعة أو منفردة، وذلك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، ومنع التدخل الخارجي في شؤونها.

ـ إيجاد الحلول العملية والحاسمة، لما قد ينشأ بين دول المنظمة من صراعات ونزاعات، اعتمادًا على الطرق السلمية، وغير السلمية، إذا لزم الأمر وفشلت الحلول السلمية.

ـ تعزيز العلاقات بين دول المنظمة على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ـ تمثيل دول المنظمة في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن)، والتعامل مع المنظمات الإقليمية المماثلة.

ـ تحقيق التفاعل مع القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة، واشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي... ونحوها؛ باعتبار النظام الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي.

ـ التأكد من، والتأكيد على، التزام دول المنظمة بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة المحظورة دوليًا ـ النووية والكيميائية والجرثومية ـ واتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

نظام الأمن الإقليمي العربي

يعد النظام الإقليمي العربي من أكثر الأنظمة الإقليمية التي تنطبق عليها المعايير الرئيسة في تعريف النظم الإقليمية؛ حيث يتحقق له: التواصل الجغرافي (تمتد منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج)؛ ومتانة الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية بين مكوناته. وينفرد النظام العربي عن النظم الإقليمية الأخرى في العالم، بالبعد القومي، وهو اعتبار معنوي ونفسي له نتائج سياسية مهمة؛ وتتجلى أهمية هذا البعد، في أنه يجعل التفاعل بين أعضاء النظام لا يقتصر على الدول فقط، بل يمتد إلى الشعوب، مما يعطيها بعدًا رمزيًا وقيمة خاصة.

أداء الجامعة العربية بين النجاح والإخفاق:

حرصت الجامعة منذ تأسيسها على القيام بدورها في المجال الأمني العربي وذلك من خلال: حل النزاعات، مثل

الصراع العربي / الإسرائيلي، والحرب الأهلية اللبنانية، ومؤخرًا الصراعات في ليبيا وسوريا واليمن؛ وتحقيق الأمن الجماعي من خلال توفير إطار للتعاون والتنسيق العسكري في أوقات الأزمات (حرب أكتوبر ١٩٧٣م)؛ ومناقشة التحديات الأمنية الإقليمية وصياغة الاستجابات الجماعية من خلال مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية التي تعقدها للتشاور والحوار؛ وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، لتوقُّع المصادر المحتملة لعدم الاستقرار، والعمل احتوائها قبل أن تتصاعد إلى أزمات شاملة؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف عبر إلزام الأعضاء بالتصدي للتحديات الأمنية التي تفرضها المنظمات الإرهابية (الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب).

وبالرغم من حرص الجامعة وسعيها لتحقيق أهدافها من خلال الممارسات الآنفة؛ إلا أن معظم أدائها ـ منذ أن نشأت وإلى اليوم ــ قد اتسم بالقصور، وأحيانًا الفشل، في معالجة القضايا العربية في مختلف المجالات، الأمر الذي أدى إلى الخطورة على كينونة النظام الإقليمي العربي جراء الخلافات والنزاعات ومظاهر التجزئة وموجات التغير التي يشهدها العالم العربي؛ فقد فشلت الجامعة في أن تقف حائلاً دون نشوب صراعات بين الدول الأعضاء بداخلها (العراق والكويت في تسعينيات القرن الماضي، وقبلها الجزائر والمغرب)؛ كما فشلت في حل النزاعات والصراعات والحروب بين الجماعات المتقاتلة داخل الدول الأعضاء (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، السودان). وقد أدى عجزها عن القيام بواجباتها الأمنية الإقليمية، إلى إسناد تلك الواجبات إلى قوى دولية لتتولى القيام بها؛ وهو ما يعد اختراقًا للأمن العربي الذي تأسست الجامعة لحمايته.

وهنا يرد التساؤل عن العوامل التي أدت إلى ضعف الجامعة العربية، وعجزها عن تحقيق الأمن العربي الإقليمي في كثير من الحالات؟

عوامل ضعف الجامعة:

يمكن رد أهم عوامل ضعف الجامعة إلى نوعين من العوامل:

عوامل داخلية:

وهي العوامل التي تعود إلى تكوين الجامعة وميثاقها وآليات تنفيذ قراراتها ونحو ذلك من العوامل التي من أبرزها

- الجامعة كيان توافقي خلق ضعيفًا بعمد، ويمكن الإشارة إلى سلبية بعض النقاط التي تضمنها ميثاق الجامعة كالجانب المتعلق بنظام التصويت واتخاذ القرارات، حيث لا تعد قرارات الجامعة ملزمة إلا لمن يقبلها من الأعضاء فقط؛ وهو ما يفقدها القدرة على مواجهة التحديات والتطورات المحيطة بها على نحو فعال يلبي الطموحات والآمال التي كانت معقودة عليها .
- الجامعة كيان غير قابل للتطور السريع والجذري، ويمكن الإشارة إلى عدم مواكبة الميثاق لما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات قائمة؛ وإخفاقه في استيعاب التغيرات المتعددة والأحداث المتسارعة على الساحة العربية بعامة، ولدى العديد من الدول العربية بخاصة، والتي أصبح من الصعب معالجتها

ضرورة تعديل ميثاق الجامعة لتكون الموافقة على القرارات الملزمة للجميع بالأغلبية دون إعفاء أحد بدعوى عدم الموافقة

على ضوء الميثاق الحالي للجامعة.

- اتساع مفهوم الأمن، حيث لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل أصبح يشتمل على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وهو نوع جديد من التنظير لفكرة الأمن ليشمل (الأمن القومي الإنساني)، وتعني أن الأمن يبدأ من الفرد صعودًا إلى الدول. وهذا المفهوم أدَّى إلى انكفاء كثير من الدول العربية على أمنها الداخلي، وانحسار مساحات التفكير في الأمن القومي.
- ظهور مظاهر جديدة وعديدة للتهديد الأمني والاجتماعي والسياسي داخل الدول العربية، تمثلت في الحركات الاحتجاجية، والجماعات المتمردة، وخصوصاً ظهور قوة المليشيات العقائدية او الطائفية او المناطقية المسلَّحة منها، مثل (حزب الله) في لبنان، و(الدعم السريع) في السودان، وجماعة (حفتر) في ليبيا، و(الحوثي) في اليمن، و(الحشد الشعبي) في العراق... وغيرها. ومما ضاعف من خطورة هذه التهديدات على الأمن العربي، أن دول الجامعة لم تقف منها موقفًا موحدًا؛ فبينما أدان البعض (حزب الله) في لبنان، و(الحوثي) في اليمن بدعوى تهديد الدولة، وقف مع (الدعم السريع) في السودان ودعمه.
- معاناة الجامعة في بعض الفترات من العجز في ميزانيتها، بسبب إحجام الدول الأعضاء الممولة لها عن التمويل، اعتراضًا على سياسة الأمين العام للجامعة، أو امتعاضًا من بعض قراراتها، التي تصدر على عكس رغبة أو رضا الأعضاء الممولين.
- افتقار الجامعة إلى آلية أو قوة ملزمة لتطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدول المعنية، كغياب وجود قوات عربيه تابعه للجامعة وعدم وجود محكمه عدل عربية؛ الأمر الذي أفقدها هيبتها وأهمية وجودها، وأعاق تنفيذ الكثير من القرارات التي أصدرتها. كما تفتقر الجامعة لهيئة متابعة لما تم إصداره من قرارات؛ الأمر الذي أفقد قراراتها صفة الإلزام، وجعلها أقرب إلى التوصيات أو التمنيات.
- التباطؤ في، أو ندرة تنفيذ، ما تم الاتفاق عليه من معاهدات بين الدول الأعضاء في الجامعة، وتعد (معاهدة الدفاع العربي المشترك)، التي تم التوقيع عليها عام ١٩٥٠م، من أبرز الأمثلة في هذا الشأن؛ فعلى الرغم من كثرة ما تعرضت له الدول العربية من اعتداءات عسكرية وأمنية، سواء من قبل بعضها البعض أو من قبل قوى خارجية، فإن تطبيق هذه المبادرة على أرض الواقع لم يحدث إلا نادرًا، على نحو ما تم خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عبر مشاركة قوات عربية لمصر وسوريا بالمعدات الفنية والقوات والأموال؛ فضلاً عن قرار المملكة العربية السعودية الخاص بوقف إمداد الدول المتعاونة مع إسرائيل بالبترول. وعمومًا تتصف الدول العربية الأعضاء في الجامعة بضعف ومحدودية قدراتها العسكرية، واعتماد بعضها على الضمانات الدفاعية الخارجية، واعتماد معظمها على توريد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الخارجي.
- محاولة بعض الأنظمة الحاكمة في الدول العربية تغليب مصالحها الوطنية على المصالح الشاملة للوطن العربي، من خلال الربط بين الأمن العربي وبين رؤيتها وأيديولوجيتها السياسية والفكرية، على نحو ما كان سائدًا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ حيث كان أي تعارض يؤثر على كل القضايا الأخرى المتفق عليها.
- تعرض الأمن العربي لاهتزازات أخلت بثوابته الراسخة وأثرت سلبًا على مسيرته المستقبلية، على مدى العقود الماضية؛ ومنها: (مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل، ٢٦ مارس ١٩٧٩م)، و(الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، والإعلان عن ضمها كمحافظة عراقية!)، واشتعال ما عرف بـ (ثورات الربيع العربي) ضد الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، السودان)، وما أعقبها من صرعات على السلطة أفضت إلى مواجهات عسكرية بين الحكومات الشرعية والمتمردين عليها (جماعة الحوثي ضد الحكومة الشرعية في اليمن، وقوات التدخل السريع ضد مجلس السيادة السوداني).
- إغفال العمل على تطوير استراتيجية أمنية عربية موحدة لمواجهة هذه التهديدات، والحد من نتائجها السلبية المتفاقمة على الأمن العربي والإقليمي؛ والاستعانة بالقوى الأجنبية الكبرى للرد على التهديدات الإقليمية المتعددة والمتجددة.

عوامل خارجية:

- استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفشل محاولات حله سلميًا ــ عبر ما تم من اتفاقيات (أوسلو) و(وادي عربة) ـ بسبب رفض إسرائيل الالتزام بما تم الاتفاق عليه؛ وسعيها إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتهجير من بقي من الفلسطينيين في الضفة والقطاع والقدس إلى مصر والأردن وغيرهما، وجعل فلسطين كلها دولة خالصة لليهود، وهو المخطط الذي تسعى

أهمية تحديد تهديدات الأمن العربي الإقليمي وتكوين رؤية جماعية عنها والتوافق على آليات للتعامل معها

إسرائيل إلى تنفيذه منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م بمساعدة ودعم أمريكي وغربي ـ عسكري وسياسي ومالي وإي ـ بدعوى الدفاع عن النفس والحرب على الإرهاب؛ واحتمال استمرار هذا الصراع ما لم يتم الوصول إلى حل الدولتين، الذي وافقت عليه الدول العربية في قمة بيروت ٢٠٠٢م؛ ما يعني غياب الأمن والسلم الإقليميين، بما يترتب عليهما من الاستقرار والتقارب والأمن الجماعي الذي ترنو إليه المنطقة.

- سعي القوى الإقليمية التقليدية (إيران/ تركيا)، فضلاً عن القوة الإقليمية الدخيلة (إسرائيل)، إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية ــ المتعارضة والمتضاربة ــ وتطلعاتها المتناقضة لتحقيق النفوذ السياسي في المنطقة على حساب الأمن الإقليمي العربي؛ حيث سعت إيران ـ من خلال تواجدها في كل من العراق واليمن وسورية ولبنان ـ إلى بناء منظومة أمنية جديدة تعمل لصالح محيطها الأمني والجيوسياسي، على حساب جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

كما قامت تركيا بالتنسيق الأمني مع كل من ليبيا والجزائر؛ حيث استعانت حكومة فايز السراج في ليبيا عام ٢٠١٩م، بتركيا من أجل صد الزحف العسكري للمشير خليفة حفتر على العاصمة طرابلس في مقابل موطئ قدم لتركيا في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط؛ وعقدت تركيا مع ليبيا ـ ممثلة في حكومة فايز السراج ـ اتفاقًا لترسيم الحدود البحرية. وفيما يتعلق بالجزائر، فقد تمت الترتيبات بين الطرفين فيما يختص بشكل مباشر بليبيا؛ وهي تفاهمات أنشئت بالأساس ردًا على التفاهمات الأمنية بين المغرب وإسرائيل، ويتوقع استمرارها والتوسع فيها مستقبلاً، نظراً إلى توتر الأوضاع الجزائرية ــ المغربية.

- تغييب (اتفاق الدفاع العربي المشترك)، ما أوجد حاجة إلى ترتيبات أمنية فرعية خارج إطار الجامعة، مثل: قوات (درع الجزيرة) و(مجلس الدفاع المشترك) و(تحالف دعم الشرعية في اليمن)، واتفاقات التعاون العسكري والأمني التي أبرمت بصورة ثنائية بين دول الخليج العربي (قطر، البحرين، الكويت، العراق)، والقوى الكبرى ــ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ـ فضلاً عن الاتفاقات والترتيبات الأمنية (العراقية ـ الأميركية)، و(الروسية ـ السورية).

- موافقة دول الجامعة على الاستعانة بالقوى الدولية للمشاركة في أمن المنطقة، من خلال تواجدها بقدراتها الدفاعية في العديد من المواقع، وهو ما يعتبر اعترافًا عمليًا من دول الجامعة بعجزها عن تحقيق الأمن العربي، فضلاً عن الأمن الإقليمي.

- فرض أمريكا وغيرها من الدول الأوروبية تواجدها العسكري والأمني في المنطقة لرعاية مصالحها الاقتصادية (استمرار تدفق النفط)، والعسكرية (ضمان أمن إسرائيل)؛ وهو ما تجسد بوضوح منذ بدأ الحرب على غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث فرضت القوات الأمريكية والبريطانية وغيرهما، وجودها العسكري في المنطقة لتقديم الدعم العسكري والسياسي والمالي والإي لما تقوم به إسرائيل في غزة من إبادة جماعية للشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع من كل دول الجامعة العربية، بل وكل دول العالم، التي لم تستطع وقف الحرب تأثرًا بالردع الأمريكي السياسي (الفيتو) والعسكري (البوارج وحاملات الطائرات الأمريكية المرابط في المنطقة منذ بدأ الحرب).

- غياب مفهوم واضح وشامل للأمن الإقليمي من منظور عربي يعكس رؤية دول الجامعة العربية؛ في الوقت الذي تتعدد فيه المفاهيم الأمنية المطروحة للأمن الإقليمي للمنطقة، حيث تتبنى إيران مفهومًا آخر للأمن الإقليمي يتعارض مع الأمن المعزز من الحلفاء الدوليين، وتسعى إلى استبداله بنظام أمني إيراني المنشأ (مبادرة هرمز للسلام) قائم على الاقرار بالهيمنة والتفوق الايراني، في محاولة منها لثني الأطراف الدولية ـ لا سيما الولايات المتحدة ــ عن أن تكون عاملاً مهمًا في موازنة التنافس الإقليمي، ومحاولة أيضًا لتفتيت الدعائم الجيوسياسية والاستراتيجية التي تحظى بها بقية القوى الإقليمية، لا سيما السعودية ومنظومة الخليج، من خلال علاقاتها مع هذه الأطراف.

متطلبات تحقيق الأمن العربي الإقليمي

بالرغم من إخفاقات الجامعة المتعددة في تحقيق الأمن العربي الإقليمي على مدى العقود الماضية، إلا أنها تبقى السبيل الأمثل لتحقيق هذا الأمن، إذا تم تطويرها وإصلاحها والتخلص مما يواجهها من عقبات وتحديات داخلية وخارجية، حتى تتمكن من تحقيق مصالح أعضائها. والتطوير والإصلاح المنشود لهما متطلبات عديدة، من أهمها:

١. تعديل مواد ميثاق الجامعة التي تعيق المؤسسة عن تأدية مهامها بالصورة المرجوة؛ ومنها المادة الخاصة بضرورة إجماع الدول الأعضاء على ما يتم اتخاذه من قرارات، وعدم

إلزام الدول التي لم توافق على قرار ما بعدم الالتزام به؛ لتصبح الموافقة على القرارات الملزمة للجميع بأغلبية الأعضاء؛ دون إعفاء أحد من الالتزام بدعوى عدم الموافقة؛ حيث يجب أن تنطلق دول الجامعة من أن تحقيق الأمن الجماعي (الإقليمي) وتعزيزه هو تحقيق لأمنها القطري، ومن ثم يتعين عليها تقديم المطلوب لذلك.

٢. ضرورة الاتفاق حول التهديدات التي تواجه الأمن العربي الإقليمي، وتكوين رؤية جماعية عنها، والتوافق على آليات ووسائل دفعها والتعامل معها من قبل جميع دول الجامعة، والاعتماد في ذلك على رأي الأغلبية واعتباره ملزمًا للجميع، وإن لم يتفق معه أو يوافق عليه، كما هو الحال حاليًا؛ واعتبار عدم المشاركة فيما تتفق عليه أغلبية الدول الأعضاء، مخالفة صريحة لميثاق الجامع المعدل، يوجب على دول الجامعة اتخاذ موقف مضاد للمخالفين.

٣. إعادة النظر في نص (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي) باعتبارها جزءًا رئيسًا وهامًا من أركان النظام العام للجامعة العربية، ومراجعة بنودها السياسية والاستراتيجية؛ والتخلص مما هو محل اختلاف فيها؛ وتحديث وتعزيز البنود التي تدعم الجامعة في تحقيق أهدافها؛ كضرورة إنشاء القوة العربية المشتركة، لتمكينها من التصدي للأخطار والتهديدات المحدقة بالمنطقة كلها؛ والتغلب على ما قد يواجه تشكيل هذه القوة من تحديات ومعوقات تهدد الفكرة من أساسها؛ وهو ما يتطلب من بعض الدول العربية تقريب وجهات النظر فيما بينها حول بعض النقاط الخلافية والقضايا والمواضيع الإقليمية، بما يجعلها قادرة على إيجاد وسائل عملية وفعالة وقابلة للتطبيق ضد كل أشكال التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي.

٤. دراسة ما يتم طرحه من صيغ وأفكار للأمن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، كفكرة (الناتو العربي)، التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق (ترامب)، وأعاد طرحها الرئيس الحالي (بايدن)؛ وغيرها من الأفكار التي تهدف إلى توسيع دائرة الأمن الاستراتيجي في المنطقة؛ بما يتطلبه من إقامة مراكز تنبيه مبكر ووحدات للإنذار الاستراتيجي وتبادل معلومات وبيانات، مع العمل على تطويق ومحاصرة التهديدات المشتركة؛ على أن يتم ذلك بالتوازي مع تطوير مفهوم الأمن العربي الإقليمي وتعزيزه، وليس من أجل إلغائه والبناء على أنقاضه، كما يتصور البعض، ويدعو إلى أن يكون الأمن الاستراتيجي الشرق أوسطي بديلاً أو نقيضًا للأمن العربي القائم والموجود.

٥. معالجة القضايا الرئيسة المهددة للأمن العربي والإقليمي، وفي مقدمتها: القضية الفلسطينية، بما تتطلبه من حل الدولتين لإنهاء الصراع والتوتر في المنطقة؛ وحسم النزاع السيادي على منطقة الخليج العربي، بما يرتبط به من التمدد الإيراني في بعض الدول العربية الجماعات الإرهابية؛ والتأكيد على جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية؛ والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنطقة. على أن تكون معالجة هذه القضايا هي الهدف الرئيس لأية منظومة أمنية إقليمية ـ عربية وشرق أوسطية.

٦. إنشاء قوة ردع عربية تتولى تنفذ العمليات العسكرية والأمنية، استنادًا إلى قرارات الجامعة؛ وكذلك تأسيس بنك عربي ليصبح ذراعًا تنمويًا لعمليات التعاون العربي في مجالات التنمية والبناء.

٧. إصدار وثيقة "الأمن القومي العربي" الخاضعة للتحديث والمراجعة الدورية لتمثل مرجعية ووثيقة ترسخ حقوق والتزامات الدول الأعضاء، وتحدد المخاطر والمهددات التي تواجه الأمن والاستقرار العربي. وتعمل كآلية للحكم على سلوكيات الدول الأعضاء. وتتضمن المحرمات التي تهدد الأمن العربي الجماعي، كتقديم الدعم لطرف خارجي لارتكاب فعل العدوان الخارجي أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم العربي.

خاتمة

نختم هذه الورقة بالتأكيد على أهمية جامعة الدول العربية، ودورها المحوري في لم الشمل العربي، والعمل على حل الخلافات البينية العربية؛ فضلاً عن محاولات التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. ونشير إلى أن ما يطالب به البعض بإنهاء دورها والبحث عن بدائل أخرى لتحقيق الأمن؛ بدعوى أن الجامعة لم تحقق النجاح المنشود والإنجاز المطلوب في عديد من القضايا العربية التي واجهت العالم العربي على مدى العقود الماضية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن الإقليمي؛ هو مطلب يفتقر إلى الموضوعية، لكون فشل الجامعة يعود إلى عدم وجود رغبة حقيقية وصادقة لتطوير ميثاقها؛ وافتقارها لآلية تنفِّذ من خلالها ما تتخذه من قرارات؛ ولجوء أعضائها إلى حلول قضاياهم الأمنية خارج أروقتها، إضافة لأسباب عديدة خارجية أوضحتها الورقة؛ وكلها عوامل يمكن التخلص منها، وتفعيل دور الجامعة في تحقيق الأمن العربي الإقليمي، إذا خلصت النوايا وانعقدت الإرادات العربية على ذلك.

* باحث أول ـ مركز الخليج للأبحاث ـ الرياض

الرد الغربي على الهجمات الحوثية: بئس الخيارات وبئس اللاعبون

٣ قيود تكبل أيدي أمريكا لاستخدام خيارات عسكرية فعالة لتأمين الخليج والبحر الأحمر

إن التحديات الأمنية التي تفرضها هجمات الحوثيين على ممرات الشحن داخل البحر الأحمر والقرن الإفريقي تتسم بالتعقيد، وتستلزم استجابة من قبل مجتمع الشحن الدولي إلى جانب الائتلاف متعدد الجنسيات الذي تتزعمه الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد استهدف المتمردون الحوثيون، المدعومون من قبل إيران، سفنًا تجارية وبنية تحتية بحرية عبر استخدام مجموعة متنوعة من التكتيكات غير المتماثلة، بما في ذلك الهجمات الصاروخية والهجمات بواسطة الطائرات بدون طيار. بالتالي، فإن هذه الهجمات لا تشكل تهديدًا على أمن الملاحة البحرية فحسب، بل تحمل تبعات أوسع نطاقًا على الاستقرار والاقتصاد الإقليميين، لاسيما بعد أن تمكن الحوثيون من احتجاز سفينة شحن واحدة على الأقل رهينة. وبينما يمثل ذلك في حد ذاته قضية رئيسية، فإن انعدام الاستقرار داخل منطقة القرن الإفريقي كفيل أيضًا بتفاقم الوضع سوءًا.

أ. د. ديفيد دي روش

ردًا على هجمات الحوثيين، قام ائتلاف دولي تتزعمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة باعتماد نهج شامل يستفيد من الأدوات العسكرية والدبلوماسية. فعلى الصعيد العسكري، عزز الائتلاف حضوره البحري داخل المنطقة من أجل تدعيم الأمن البحري، ومنع حدوث المزيد من الهجمات، واعتراض شحنات الأسلحة غير المشروعة المُتجهة إلى الحوثيين. تضمن الرد الغربي أيضًا، نشر أصول بحرية متطورة مُزودة بأنظمة دفاعية مضادة للصواريخ وأنظمة استشعار للمراقبة الجوية من أجل رصد أنشطة الحوثيين وتعطيل عملياتهم البحرية. وفي حين أن الائتلاف الغربي نجح في إحباط عدد كبير من الهجمات الصاروخية، والهجمات بالطائرات المسيرة، تمكنت جماعة الحوثي من إغراق سفينتين مدنيتين على الأقل، وإلحاق الضرر بسفن أخرى، بما في ذلك سفينة كانت مُحملة بالحبوب الغذائية في طريقها إلى إيران، الراعي الرسمي لجماعة الحوثي.

دبلوماسيًا، انخرط الائتلاف الدولي في جهود متضافرة من أجل عزل جماعة الحوثي والضغط عليها من أجل وقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار والمشاركة في حوار هادف من أجل إنهاء الصراع الدائر في اليمن. ويشمل ذلك إجراء مبادرات دبلوماسية تهدف إلى التوصل إلى إجماع بين أطراف المجتمع الدولي، وفرض عقوبات على قادة جماعة الحوثي وأنصارهم، واغتنام القنوات والسبل الدبلوماسية من أجل تشجيع الأطراف الفاعلة الإقليمية على خفض التصعيد والتوترات والسعي وراء حلول سلمية لإنهاء الصراع. لاسيما، أن إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدن عدلت عن موقفها وقررت إدراج الحوثي على قائمة الحكومة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، في خطوة من شأنها أن تخلف تداعيات قانونية ومالية عميقة على الحوثيين.

وتتصاعد التوترات جنوب شبه الجزيرة العربية حول منطقة القرن الإفريقي: وآخرها البيان الصادر عن الصومال وإقليم أرض الصومال الانفصالي، إلى جانب مذكرة التفاهم الموقعة بين أثيوبيا وجمهورية أرض الصومال حيث يظل الإعلان عن انفصال جمهورية أرض الصومال(صومالاند) المُعلن ذاتيًا، يمثل تهديداً لسيادة الصومال في أعين الحكومة القائمة بحكم القانون في مقديشو. من ثم، فإن التوترات المتصاعدة بين الحكومة الصومالية وحكومة أرض الصومال الانفصالية قد تعزز الوجود الخطير والمُزعزع للاستقرار لحركة شباب المجاهدين الصومالية داخل البلاد. وقد جاءت مذكرة التفاهم الموقعة بين صومالاند وأثيوبيا لتُزيد الأمور تعقيدًا في منطقة القرن الإفريقي. حيث يمنح الاتفاق أديس أبابا حق النفاذ إلى ميناء "بربرا" ونحو ٢٠ كيلو متر من الشريط الساحلي، وهو ما يعد هدفًا ملحًا لأثيوبيا بعد أن تنازلت عن ساحلها الوحيد لصالح إريتريا عام ١٩٩٣م.

تواجه إدارة بايدن تحديًا لإدارة الاستجابة الإقليمية لحرب غزة ومن الواضح أن هدفها الأسمى هو منع انتشار الحرب

وتنظر مقديشو إلى هذا الاتفاق باعتباره انتهاكًا لسيادة الصومال واعتبر الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود أن الاتفاق لاغيًا. علاوة على ذلك، يشعر العديد من المواطنين داخل جمهورية أرض الصومال بعدم الارتياح حيال وجود قوات إثيوبية على الخط الساحلي الخاص بهم. ونظرًا إلى حالة انعدام الاستقرار المستوطنة داخل دول إثيوبيا، وإريتريا، والصومال-فضلاً عن الحرب الأهلية الدائرة حاليًا في السودان- ثمة احتمالية نشوب صراع مدمر على جانبي مضيق باب المندب في آن واحد.

وعلى الرغم من الحضور البحري اللافت الذي يتضمن سفنًا حربية تابعة لكل من الدنمارك، وفرنسا، وبريطانيا، ونجاح الولايات المتحدة في دحر العشرات من الهجمات الصاروخية، والطائرات المُسيرة، وردع الحوثيين عن شن هجمات إضافية على الشحن المدني. لكن في الواقع، زادت فاعلية ضربات الحوثيين على السفن المدنية بعد نشر الأصول البحرية للتحالف. وبرغم من إحباط التحالف العديد من الضربات ضد السفن العسكرية والمدنية، لكن لم يتم استعادة قوة الردع.

وينبع هذا الفشل في ردع المزيد من الهجمات جزئيا من العزوف الذي فرضه الغرب على نفسه في مهاجمة أهداف ذات أهمية للحوثيين. بالتالي، فقد اتسم الرد الغربي بالتمييز والمحدودية: حيث لم يتم استهداف سوى قاذفات الأسلحة، ورادارات توجيه الأسلحة، ومواقع تخزين الأسلحة. وقد تم تجنيب مراكز القيادة والسيطرة الحوثية من الهجمات الغربية، وكذلك وحدة الدعم الإيرانية التي تُمكن الحوثيين من شن الهجمات. وجدير بالذكر أن الغرب امتنع عن استهداف السفينة الإيرانية "بهشاد"، التي تعمل في خليج عدن، والتي يعتقد بأنها توفر بيانات الاستهداف اللازمة لضرب السفن المدنية بشكل دقيق.

إذن، لماذا جاء رد الفعل الدولي صامتًا؟ يأتي تفسيري على ثلاثة محاور

الأول، نجاح جماعة الحوثي في اقتناص اللحظة المناسبة وصياغة الدافع بشكل جيد للغاية. فمن خلال اتخاذ الحرب على غزة ذريعة من أجل تبرير أفعالهم، تمكن الحوثيون من استخدام قضية لها صدى كبير على مستوى الرأي العام العربي. وفي حين أنه لا يوجد بين شركاء الولايات المتحدة من العرب من ينعم بنظام ديمقراطي كامل الأهلية، إلا أنهم جميعهم يستجيبون للرأي العام ويبدون تعاطفًا مع القضية الفلسطينية التي يتحدث

عنها الحوثيون. وقد أدى هذا التعاطف إلى ابتعاد الرأي العام العربي عن الموقف الغربي، وكان ذلك بمثابة قيد يكبل يد الغرب عن استخدام مجموعة كاملة من الخيارات العسكرية.

ثانيًا، تواجه إدارة بايدن تحديًا لإدارة الاستجابة الإقليمية للحرب الدائرة على قطاع غزة، ولكن من الواضح أن هدفها الأسمى هو منع الحرب من الانتشار. وهو ما يعني من الناحية العملية، تجنب التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، وبالتالي، أن تلجأ إدارة بايدن إلى حصر العمل العسكري في مجموعة محدودة وضيقة من الأهداف التي هاجمت القوات الأمريكية بشكل مباشر، والتخلي عن عمل عسكري أكثر فاعلية ضد الأهداف الإيرانية والقوات الإيرانية التي تُساعد في تمكين الحوثيين من شن هجمات ضد الشحن، وأبرز وكلاء إيران في المنطقة مثل جماعة الحوثي في اليمن.

ثالثًا، يجد الرئيس الأمريكي نفسه في مواجهة وضع سياسي داخلي متأزم. حيث أن حزبه الديمقراطي على موعد مع الانتخابات التي يدخلها كائتلاف فعلي بين الجناح اليساري الأكثر نشاطًا والأصغر سنًا - والذي يعتبر بايدن مرشحًا توفيقيًا تم الإجماع عليه بسبب قدرته على هزيمة غريمه الجمهوري المكروه دونالد ترامب - وفرع آخر للحزب أكثر وسطية ورسوخًا وهو الذي يمثل "إجماع واشنطن". من ثم، يعد الحفاظ على شكل هذا التحالف خلال الانتخابات شأنًا أساسيًا: حيث أن الهجمات المُتسارعة أو المُوسعة ضد للأصول الحوثية والإيرانية قد تؤدي إلى دعوات من قبل الفرع اليساري للحزب من أجل إجراء تصويت على صلاحيات الحرب، وقد يؤول ذلك إلى كسر هذا التحالف غير المستقر.

على الصعيد الجيوسياسي، فإن قدرة الغرب على الاستجابة بشأن أوضاع عدم الاستقرار داخل المنطقة، تقتصر إلى حد كبير على أصغر دولة داخلها وهي دولة جيبوتي. حيث تستضيف جيبوتي القاعدة الجوية الدائمة الوحيدة للولايات المتحدة داخل إفريقيا، بينما تستضيف أيضًا عدة قواعد لحلفاء الولايات المتحدة، مثل اليابان وفرنسا. تعد جيبوتي هي الدولة الأكثر استقرارًا وموثوقية، وتتمتع بإمكانية النفاذ المباشر إلى مضيق باب المندب رغم محدودية قدراتها. وبرغم من أنها تستضيف أيضًا قاعدة صينية، إلا أن الصينيين غائبين بشكل ملحوظ عن الحوار حول هذا الصراع، ويستفيدون بالفعل من الحصانة الفعلية التي يمنحها الحوثيون بشأن عدم التعرض أو مهاجمة سفنهم .

حاليًا، تعمل الولايات على إدارة مجموعة هجومية لحاملة طائرات داخل المنطقة، وتجري جميع عملياتها من البحر. ولكن هذا أمر غير قابل للاستدامة على المدى الطويل: حيث لا يتعدى عدد حاملات الطائرات التي تمتلكها الولايات المتحدة في أي وقت سوى عشر حاملات طائرات فقط ولا يمكنها الاحتفاظ إلا بثلاث منهم في العمليات القتالية على مستوى العالم لفترة ممتدة. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تستضيف أية دولة إقليمية أخرى الأصول الهجومية الأمريكية على الأرض طالما أن الصراع في غزة لا يزال مستمرًا. ونتيجة لهذه القيود، فمن المرجح أن يستمر تعطيل الحوثيين لحركة الشحن داخل البحر الأحمر إلى نحو شهرين على الأقل. وفي غضون ذلك، يبدو أن القيادة الغربية أصبحت تنظر إلى أنشطة الحوثيين التخريبية باعتبارها عبئًا يجب تحمله حتى تتغير الظروف طالما أن جماعة الحوثي غير قادرة على إلحاق أضرار كبيرة بالسفن الحربية الغربية.

* أستاذ مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية، بجامعة الدفاع الوطني، واشنطن العاصمة

دعم مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية

السلام الشامل في المنطقة يقوم على توازن القوى الإقليمية وإخلائها من النووي الإيراني والإسرائيلي

يعتبر الأمن الإقليمي الأولوية الأولى لدول المنطقة التي عانت وما تزال من هشاشة الأوضاع الأمنية خصوصاً في الفترة التي تبعت حرب الخليج وإسقاط النظام العراقي وهي الأزمات التي أنهت ما كان موجوداً من منظومة الأمن الإقليمي ودفعت بدول المنطقة إلى التعامل مع الأمن بصورة منفردة من خلال الاعتماد على تفاهمات ثنائية مع الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. هذه المقاربة أثبتت عجزها عن تحقيق الأمن المنشود وأدت إلى اشتعال العديد من الأزمات في المنطقة. هذا الواقع يشير وعلى الرغم من إيمان الجميع بأهمية الأمن الإقليمي إلا أن التقدم فيه كان محدوداً لأسباب داخلية وخارجية سوف نأتي إلى ذكرها.

د. غانم علوان الجميلي

إن الحقيقة التي يجب أن نبدأ من عندها هي أن الأمن ليس من القضايا التي يمكن علاجها عن طريق التعاقد مع الآخرين (Outsourcing) بل الأصل فيه الاعتماد على القوى الذاتية لدول الإقليم أولاً ثم الاستعانة بالشركاء العالميين بحسب طبيعة الأخطار وتقاطعها مع مصالح الشركاء وليس العكس كما هو حاصل اليوم. ربما يكون الأوان قد حان لدول المنطقة أن تستشعر هذه الأهمية وتبادر إلى أخذ زمام المبادرة في ملفها الأمني. ولعل مما يشير إلى هذا التوجه قيام المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي بوضع رؤيته للأمن الإقليمي وهي خطوة بالاتجاه الصحيح اشتملت على عدة محاور من أهمها دعم جهود مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية، والمحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. نحاول في السطور التالية إلقاء بعض الضوء على أهم أولويات الأمن الإقليمي وخطوات العمل المطلوبة للارتقاء به إلى المستوى المطلوب والتي من أولها تحقيق السلام من خلال مبادرة السلام العربية وحظوظها في النجاح والدور المطلوب من الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.

الانتقال من دائرة الأقوال إلى الأفعال في مجال الأمن الإقليمي

إن الإقرار بأولوية الأمن الإقليمي لا يكفي لأننا سمعنا هذا الكلام يردد في كل مناسبة من دون أن يتحول إلى واقع ملموس. ولعل من أهم العوامل التي أخرت تطوير العمل المشترك هو تلكؤ الولايات المتحدة وتفضيلها التعامل مع دول الخليج منفردة وليس بصورة جماعية هذا بالإضافة طبعاً إلى غياب الثقة بين حكومات الإقليم. وهي نظرة خاطئة من الطرفين لأن العوامل التي تدفع نحو العمل المشترك في المجال الأمني أكثر من أن تعد وفي مقدمتها فشل المقاربة القديمة القائمة على انفراد كل دولة بأمنها والدليل هو الأزمات المشتعلة التي لا نكاد نرى لها نهاية والأمر الثاني هو أن الأخطار التي تواجه الإقليم واحدة وهي من الخطورة ما يستوجب وجود رد إقليمي مشترك وأخيراً نذكر أن الإمكانيات الذاتية لدول المنطقة ليست مكافئة لحجم الأخطار الحالية والأهم من ذلك المستقبلية.

يدل على ذلك أن الأزمات التي عانت منها المنطقة بقيت عصية على الحل. لذلك لابد من تطوير العمل المشترك خصوصاً في المجالات التالية

١. وضع استراتيجية الأمن الإقليمي المشترك وقد كانت خطة المجلس الوزاري خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢. رفع مستوى الأداء في أجهزة الأمن الإقليمي لكي يصل إلى المستوى الذي تتطلبه التحديات.

٣. وضع الخطط والأهداف البعيدة والآنية وآليات المتابعة والتنفيذ.

٤. الاتفاق مع الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة على تحديد الأخطار وأساليب المواجهة والأدوار.

لقد كانت قضية اختلاف الرؤى بين دول الخليج والولايات المتحدة حول طبيعة الأخطار التي تواجه الإقليم وسبل التصدي لها من أكبر العقبات التي حالت دون تحقيق تقدم ملموس في جانب الأمن الإقليمي فقد كان الاختلاف حول الموقف من قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع النووية في إسرائيل وإيران، وكذلك التعامل المباشر بين الولايات المتحدة والجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة في العديد من الساحات مثل العراق واليمن وسوريا ولبنان التي أدت إلى إضعاف قوة الدول وقدراتها مقابل تلك الجماعات. لذلك لابد من معالجة الأمر من خلال الوصول إلى تفاهمات واضحة مع الشركاء.

أولويات الحراك الدبلوماسي المشترك

إن تحديد أولويات الأمن الإقليمي لابد أن يسنده جهد سياسي-دبلوماسي يشمل العلاقات الثنائية والمتعددة والدبلوماسية العامة يسعى على الدفع بالأولويات التي حددتها الرؤية المشتركة للأمن الإقليمي وفي مقدمتها

١. دعم جهود مبادرة السلام: يكثر الحديث هذه الأيام عن ضرورة إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية من خلال المبادرة العربية وحل الدولتين. وهو حديث اعتادته دول المنطقة منذ إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين حيث أقيمت دولة واحدة على عجالة وبقيت الأخرى تتأرجح في مهب الريح. لكن هناك أمور عديدة تدفع بالفكرة وتجعل منها ضرورة ملحة ومن أهمها الحرب الدائرة في غزة التي أثبتت فشل منظومة الأمن الإسرائيلي في تحقيق الأمن الأمر الذي دفع إلى البحث عن بدائل للوضع القائم وفي مقدمة ذلك العودة إلى حل الدولتين بوصفه الوسيلة ليس لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني بل لأنه الطريق الوحيد لتحقيق الأمن لإسرائيل لذلك يجري الحوار في الدوائر الغربية وخصوصاً واشنطن ولندن عن سبل تفصيل "حل الدولتين" لكي يتماشى مع الرغبات الإسرائيلية. هذه القضية تحتاج إلى جهد دبلوماسي على مستوى غير مسبوق لدول المنطقة وذلك بسبب البون الشاسع بين الطروحات التي تقدمها الولايات المتحدة وواقع القضية.

كذلك لابد من الإقرار بحق دول المنطقة التي سمعت بهذه الوعود من الشركاء الغربيين لعقود طويلة ولم تر شيئاً يتحقق على أرض الواقع في التشكيك بمصداقيتها وعلى رأي المثل

التفاهمات الثنائية مع الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم أمريكا مقاربة أثبتت عجزها لتحقيق الأمن وأدت لاشتعال أزمات بالمنطقة

الغربي "تخدعني أول مرة عيب عليك تخدعني ثاني مرة عيب علي". لكن ومع ذلك فإن حاجة دول المنطقة إلى تحقيق سلام دائم وإن كان بعيد المنال تدفع بها إلى السير في هذه الطريق رغم الشكوك وتضاؤل فرص النجاح. إن الحاجة بالنسبة لدول المنطقة تكمن في إيجاد الحل العادل للقضية الذي يحقق للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه في إقامة دولة كاملة السيادة على أساس حدود ١٩٦٧م، كما جاء في المبادرة العربية للسلام لأن هذا هو السبيل الوحيد للسلام. أما الحديث عن تصورات نحو وضع خارطة طريق جديدة فهذا يشبه وإلى حد كبير ما حصل في أوسلو كما وأن الطريق معروف ولذلك فقد حان الوقت لتحقيق التغيير على أرض الواقع من خلال القيام بخطوات كبيرة لاستدراك ما فات لا العودة إلى أساليب الماضي من خلال الدخول في متاهات المؤتمرات الدولية التي لم تنتج سوى وعوداً فارغة.

٢. إصلاح الأوضاع الداخلية الفلسطينية: ثلاثون عاماً توشك على الانقضاء من عمر اتفاقية أوسلو التي لم تجلب للشعب الفلسطيني أي بادرة خير وهذه لها أسبابها ومن أهمها الجهد الأمريكي الداعم للتوجهات الإسرائيلية الداعية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية والدفع بها نحو هاوية الفشل بوصف ذلك وسيلة من وسائل إفراغ اتفاقية أوسلو من محتواها الأساسي وهو قيام الدولة الفلسطينية على أرض ١٩٦٧م، لكن هذا لا يعفي الدول العربية والسلطة الفلسطينية من المسؤولية عن مآلات الأوضاع السياسية وسوء الإدارة في الأراضي الفلسطينية التي ساهمت هي الأخرى بوصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه. لذلك فإن أي تفكير جدي في قيام الدولة الفلسطينية يجب أن يبدأ من رفع مستوى الأداء بالسلطة الفلسطينية من خلال إجراء انتخابات يختار فيها الشعب الفلسطيني من يمثله خصوصاً وأن هذه السلطة سوف يكون مطلوباً منها تحقيق العديد من الخطوات الكبيرة والتي لا يمكن أن تقوم من دون تفويض مباشر من الشعب الفلسطيني.

٣ـ تحقيق السلام الإقليمي: الخارطة السياسية للمنطقة قامت على أساس توزيعها إلى بؤر من الصراعات والنزاعات التي لانهاية لها. هذه الحقيقة انعكست على أدوار دول المنطقة والعلاقات التي كانت سلبية في عمومها والأوضاع الداخلية فيها.

٤ـ جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: قامت نظرية الأمن الأمريكية للمنطقة على أساس منح إسرائيل تفوقاً عسكرياً على جميع دول المنطقة منفردة ومجتمعة. وكان من نتيجة ذلك العمل على تدمير قدرات الدول العربية في تطوير قدراتها في أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها القدرات النووية باستثناء إسرائيل وإيران حيث سمح للأولى بامتلاك ترسانة من الأسلحة النووية وللثانية بتطوير القدرات النووية دون الوصول إلى إنتاج السلاح الذي يمكن أن تصل إليه في مدة لا تزيد عن سنة حسب الاتفاق بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. إن تحقيق السلام الشامل في المنطقة يجب أن يقوم على أساس توازن القوى الإقليمية الذي لا يمنح بعضاً منها وسائل التفوق على الأخرى ويأتي في مقدمة ذلك الاتفاق على أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنها البرامج النووية في إيران وإسرائيل وفي غياب ذلك فإن العديد من دول المنطقة وفي مقدمتها تركيا والمملكة العربية السعودية التي سوف تسعى إلى تحقيق أمنها من خلال الاستحواذ على التقنية النووية وهو الأمر الذي يهدد دول المنطقة بالدخول في سباق تسلح يجعل من أي اتفاق للسلام حبراً على ورق.

٥ـ استراتيجية إقليمية لأمن الملاحة والطرق التجارية: يعتبر الموقع الاستراتيجي لدول المنطقة الذي وضعها على أهم طرق التجارة العالمية من أكبر مصادر القوة السياسية والاقتصادية وهو مرشح أن يتفوق على النفط في المستقبل القريب. هذه الأهمية لكي تتحقق على أرض الواقع لابد أن يسبقها جهد إقليمي كبير في بناء البنية التحتية من طرق وموانئ وشبكات اتصالات حديثة وأخيرًا ضمان أمن الملاحة في تلك الممرات. الأحداث الأخيرة في البحر الأحمر ومن قبلها أعمال القرصنة في بحر العرب والعمليات التي جرت في الخليج العربي لابد أن تشكل حوافز لدول الإقليم نحو الارتقاء بقدرات قواتها الذاتية في سبيل توفير الحماية المطلوبة للتجارة العالمية مع الاستعانة بالشركاء الدوليين. إن الفشل في تطوير القدرات المحلية سوف يؤدي إلى تزايد حدة الصراع العالمي على المنطقة ويجعل منها ساحة صراعات بالوكالة.

العقبات التي تقف أمام مبادرة السلام العربية وحل الدولتين

إذا كان تحقيق السلام في المنطقة من الأولويات فما الذي يحول دون تحقيق تقدم ملموس في جهود السلام في المنطقة من خلال المبادرة العربية للسلام؟

١. المعارضة الإسرائيلية: إن العقبة الأساسية التي كانت

الأمن لا يمكن علاجه بالتعاقد مع الآخرين والأصل فيه الاعتماد على القوى الذاتية لدول الإقليم ثم الاستعانة بالشركاء العالميين

ولاتزال أمام تحقيق السلام الشامل في المنطقة هي الموقف الإسرائيلي المدعوم أمريكيًا والقائم على أساس عدم تقديم أي تنازل وهو ليس كذلك لأن احتلال إسرائيل لأراضي ١٩٦٧م، غير شرعي حسب القانون الدولي في سبيل قيام الدولة الفلسطينية. لذلك فإن أي حديث جدي عن السلام في المنطقة يجب أن ينطلق من هذه النقطة وهي تولد القناعة لدى إسرائيل بالسلام لأن التصورات الإسرائيلية وخصوصاً تلك التي عند أحزاب اليمين المتشدد الذي يمثل الائتلاف الحاكم القائمة على أساس التطهير العرقي وإجلاء فلسطيني الضفة إلى الأردن وسكان غزة إلى سيناء أو ربما أبعد من ذلك إنما هي نذير بدخول المنطقة في المجهول وهو سراب من سلام سوف ينهي أي أمل بالسلام.

٢. الأوضاع على الأرض: وهذه تنعكس في ثلاث قضايا

- تغيير البنية الديمغرافية في الأراضي المحتلة من خلال بناء المستوطنات وكذلك تمزيق تلك المناطق إلى قطع غير مترابطة يستحيل جمعها لتشكل كياناً واحداً.
- ضعف الهيكل الإداري الفلسطيني المتمثل بالحكومة الفلسطينية التي يسيطر عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس والذي يشغل أيضاً منصب الرئاسة في كل من منظمة فتح وجبهة التحرير الفلسطيني منذ عقدين من الزمن. المؤسسات الفلسطينية التي عانت وتعاني من الفساد وسوء الإدارة وضعف الإمكانيات التي وصلت إلى الحالة التي هي عليها الآن نتيجة السياسات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً صار مطلوباً منها أن تواجه التحدي الأكبر في تاريخها والمتمثل بتداعيات الحرب في غزة. هذه الأوضاع أيضاً فتحت ملفاً مهماً آخر وهو ملف خلافة الرئيس محمود عباس الذي يقارب عمره التسعين عاماً وهو أمر ليس بالسهل لأن الرئيس الفلسطيني كان يقوم بإزالة جميع من يمتلك الطموح أو القدرة على خلافته. كذلك فتحت الحرب في غزة ملفاً آخر على نفس الدرجة من الأهمية وهو ملف وحدة الأراضي الفلسطينية لأن إسرائيل سعت إلى تعميق الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني بين الضفة وغزة من خلال زيادة التباعد بين السلطة وحماس حيث يراد من الأولى اليوم بسط نفوذها الأمني على القطاع ليس سوى للتعويض عن الفشل الإسرائيلي.
- ضعف الدور العربي في القضية الفلسطينية.

٣. ضبابية الموقف الأمريكي وهذه تنعكس في مسألتين:

- عدم جدية أو قدرة الإدارة الأمريكية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق حل الدولتين: ليس هناك دليل واضح إلى الآن يثبت جدية الإدارة الأمريكية في العمل نحو تحقيق حل الدولتين على أساس المبادرة العربية. لا شك أن الإدارة الأمريكية الحالية دفعت بتبني مبادرة حل الدولتين كمخرج من المأزق الحالي أولاً وثانياً لتحقيق المطلب العربي للتطبيع مع إسرائيل وهو الهدف الذي تسعى إليه. نقول هذا للتدليل على أن تحقيق المطالب الفلسطينية ليس من الدوافع التي يوردها المسؤولون هنا لتوضيح خلفية الموقف الداعي لتبني حل الدولتين. كذلك فإن مواقف الإدارة الأمريكية الداعمة للسياسات الإسرائيلية المتطرفة في الحرب على غزة والتصعيد في الضفة تعطي الانطباع بعدم جدية الإدارة في الدفع بالمشروع, وأنها على أحسن حال تسعى إلى "تفصيل" المبادرة على المقاسات الإسرائيلية التي سوف تؤدي بالنهاية إلى نفس النتيجة التي وصلت لها اتفاقية أوسلو وهي "حل الدولتين" لا يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية بل تحويل السلطة إلى جهاز أمني يأتمر بأوامر الجهات الأمنية الإسرائيلية ويساعدها في الوصول إلى النتيجة التي فشلت في تحقيقها وهي تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء ومن الضفة إلى الأردن وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الأردنية يتبعها حملة تطهير عرقي لفلسطيني الداخل الإسرائيلي.
- الانقسام السياسي والمجتمعي الأمريكي: المجتمع الأمريكي يعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام في مختلف الأنشطة والمجالات وفي مقدمتها السياسة العامة الداخلية منها والخارجية. بالطبع فإن حالة الاختلاف حول القضايا السياسية أمر معتاد في الولايات المتحدة. لكن الحالة التي وصلت لها الأوضاع السياسية هي حالة غير مسبوقة على الأقل في تاريخها القريب وهي حالة يقارنها العديد من المؤرخين بحالة البلاد قبل الحرب الأهلية. لقد كان العرف السابق هو أن الاختلاف حول القضايا المبدئية يجب ألا يمنع الوصول إلى تفاهمات وحلول وسطى تلتقي حولها الأغلبية. لكن هذه الحالة لم تعد موجودة الآن حيث يرفض العديد التعامل مع الطرف الآخر وتخوينه. وكان من نتيجة ذلك حدوث شلل في العملية السياسية وغياب القدرة على المبادرة بالإضافة إلى قيام الطرف الآخر بإلغاء ومحو ما يقوم به في أقرب فرصة. ولعل من الأمثلة على ذلك مسارعة الرئيس السابق ترامب إلى إلغاء الاتفاق النووي مع إيران عند وصوله إلى البيت الأبيض تبعه مبادرة الرئيس بايدن إلى محاولة ما قام به ترامب من خلال الدعوة

إلـى العـودة إلى ذلـك الاتفاق بمجـرد وصوله إلى الرئاسـة. وقد وصلـت الأمـور إلـى درجة حرجـة تجـاوزت العديد مـن الخطوط الحمـراء ومنهـا قرارات المحكمـة العليا التي تعتبر سـوابق قانونية لا يجـوز السـعي لإلغائهـا. لكن المحكمـة الجديدة التـي يتمتع بها المحافظـون بأغلبيـة ٦ إلى ثلاثة بالنظر لقيـام ترامب بتعيين ثلاثة قضـاة محافـظين أثناء فتـرة حكمه تخلـت عن هذا المبـدأ وقامت بإعـادة النظـر بقانـون الإجهـاض والقـوانين التـي تمنـح أفضلية إلـى الأقليـات التـي عانـت من عـدم المسـاواة في السـابق وغيره. لسـنا هنـا بصـدد الخـوض في هـذه المواضيع لكـن النتيجـة التي أردنـا الوصـول إليها هـي أن الحالـة التي وصلت لهـا الأوضاع في الولايـات المتحـدة بـدأت تدفع بالعديد إلـى إعادة النظـر بالتعامل مـع الإدارات الأمريكية وتفضيل أسـلوب التعامـل الآني وليس على النطـاق بعيـد المدى. لذلك لابد من التسـاؤل عـن الضمانات التي تؤكـد التـزام الولايات المتحـدة بوعودها في المسـتقبل لأن التجارب أثبتـت أن التزامات ومواثيـق أي إدارة أمريكية قـد تقوم التي تأتي بعدهـا بإلغائهـا أو التنصل منها.

خلاصـة القـول إن محـاولات تحقيـق الـسلام في المنطقة من خلال حـل الدولـتين تحفها العديـد من التحديـات أولها مصداقية الولايـات المتحـدة التـي تدعـي القـدرة علـى تحقيق هـذه الرؤية والضغـط على إسـرائيل لدفعهـا للقبول بها لكنهـا في نفس الوقت تقف عاجزة أمام إقناع إسـرائيل بأمر بسـيط جداً مثل فتح المعابر الحدوديـة أمام المعونات الإنسـانية لذلك قامت بإسـقاط المعونات مـن الجـو فهـل هي قـادرة علـى مثل ذلـك العمـل الكبيـر أم أنها عاجـزة لهـذه الدرجة. لحد الآن يحـاول بايدن الإمسـاك بالعصا مـن الوسـط أو هكـذا يريـد أن يعطي الانطبـاع للعالم فهـو ينتقد نتنياهـو في كلامـه العلنـي لكـن يبقى مؤيداً لـه بالكامـل في دائرة الأفعـال مـن خلال الموقـف الرافـض للجهـود الدوليـة في الدعوة إلـى وقـف إطلاق النار بالإضافة إلى مد إسـرائيل بالأسـلحة التي تحتاجهـا في الحـرب على غزة. إن اسـتمرار الحـرب في غزة لهذه الشـهور الطويلة يعني شـيئاً واحداً لا لبس فيه وهـو دعم الولايات المتحـدة الكامل لهـا وأي ادعـاء بغير ذلك تكذبـه الوقائع.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

أدركت أوروبا أن في حوارها مع دول الخليج يكون الإنصات أولاً

الرؤية الخليجية تسد فجوة مبادرة إيران "هرمز للسلام" وتراجع الدور الأمني الأمريكي

تُمثل وثيقة "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي" إضافة مهمة للنقاش حول كيفية تدعيم الاستقرار داخل المنطقة الخليجية. فقد جاءت الوثيقة، التي تأخر موعد طرحها، لتسد الفجوة التي ظهرت في أعقاب طرح إيران مبادرتها التي حملت عنوان "هرمز للسلام" داعية إلى نظام أمني جماعي داخل الخليج، وتقديم روسيا اقتراحها الخاص الذي جاء في الواقع مشابهًا تمامًا للمبادرة الإيرانية، في حين لم يتم طرح أي وثيقة مماثلة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت. وبينما تُحدد وثيقة مجلس التعاون الخليجي المبادئ والدوافع للأمن الإقليمي إلى جانب سلسلة من المواقف بشأن القضايا ذات الأهمية الإقليمية، يجب توضيح أنه لا سبيل لتحقيق هذه الرؤية بواسطة دول مجلس التعاون الخليجي وحدها. وحتى تتجه الرؤية نحو شكل ما من أشكال السياسة القابلة للتنفيذ، ستحتاج دول الخليج إلى عقد شراكات دولية.

د. كريستيان كوخ

ومن المُثير للاهتمام عند التدقيق في الوثيقة الخليجية هو التركيز على كلمة "الدولي". حيث تمت الإشارة في الوثيقة القصيرة نسبيًا، نحو ١٩ مرة إلى لفظ "الدولي" بشكل مباشر، كما تنص الرؤية بوضوح على أن "إقامة علاقة دولية متينة أمر حيوي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين ودعم السلام والأمن الدوليين".

وعندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات لتعزيز الأمن الإقليمي، تُشير الوثيقة إلى "دعم المساعي الدولية"، والالتزام "بالمعايير الدولية"، والتعامل مع "أصحاب المصلحة الدوليين". وهذا ما يميز الرؤية عن تلك الخاصة بالمبادرة الإيرانية أو المقترح الروسي المذكور أعلاه والذي يؤكد كل منهما إلى حد كبير ضرورة الابتعاد عن المشاركة الدولية المنسقة في الشؤون الإقليمية. على النقيض، جاءت الوثيقة الخليجية واضحة في قناعتها بأن البيئة الإقليمية لا يمكن فصلها عن البيئة الدولية. وبهذا المعنى، فإن الاقتراح الذي يتم طرحه الآن يتبع الاستنتاجات التي توصل إليها وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل الذي جادل قبل عشرين عامًا، عند تقديم رؤيته للأمن الإقليمي خلال عام ٢٠٠٤م، بأن "الدعم الدولي سيكون مطلوبًا دائمًا في هذا الصدد ...ولا يمكن فصل الأمن الخليجي بشكل واقعي عن العوامل التي لها تأثير على النظام الدولي"، ونتيجة لذلك فإن الضمانات الدولية مطلوبة إذا أردنا بناء نظام مستقر ودائم للأمن الإقليمي.

وبينما ستواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بالدور الأساسي عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية داخل منطقة الخليج، إلا أن التطورات الأخيرة تشير على ما يبدو إلى أن واشنطن قد لا تكون راغبة أو حتى قادرة على الاستمرار على ممارسة دورها التاريخي في المستقبل المتوسط إلى الطويل .. فمن ناحية، رأت الولايات المتحدة كيف تتحول مغامراتها الأخيرة داخل المنطقة سواء في العراق وأفغانستان إلى مستنقعات، مما أدى إلى توليد شعور بالضجر من التفكير في مثل هذا المشاركة المستمرة. ومن ناحية أخرى، وكما أظهرت الأزمة الأخيرة بشأن الحرب على قطاع غزة، فإن الولايات المتحدة ليس لديها موقف متوازن بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالأمن الإقليمي. كما أن رفضها الضغط على الحكومة الإسرائيلية الحالية من أجل وقف إطلاق النار الفوري وإنهاء الحملة الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة يُزيد من مخاطر التصعيد الإقليمي والتطرف المتزايد عوضا عن تخفيفه. وبالمثل، فإن استخدام الغارات الجوية الانتقامية على وكلاء إيران داخل المنطقة التي تشكل تهديدا للوضع الإقليمي الراهن، مثل جماعة الحوثي وهجماتها على ممرات الشحن الدولي في البحر الأحمر -لا يمكن اعتباره استراتيجية

قادرة على القضاء على أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاستقرار الإقليمي. وفي حين أن الولايات المتحدة لا تزال القوة العسكرية المُهيمنة داخل منطقة الشرق الأوسط، فإن الافتقار إلى استراتيجية سياسية متسقة ومتوازنة يعني أن واشنطن في حد ذاتها لم تعد كافية لإنشاء نظام أمني إقليمي والحفاظ عليه وحمايته.

ومثلما دعا وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود بن فيصل إلى ضمانات من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، (ما يسمى P-5)، فإن الرؤية الحالية لمجلس التعاون الخليجي تقتضي بأن يمارس المجتمع الدولي الأوسع دورًا داعمًا منسقًا. نقطة البداية ستكون بالطبع أن تتحمل دول الخليج نفسها مسؤولية اتخاذ الخطوات الأولية التي تضع الأساس لخفض التصعيد الإقليمي وبيئة الصراعات، وفي هذا الصدد، تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بعملها بشكل جيد، حيث تم رأب الصدع الخليجي بعد إنهاء الأزمة مع دولة قطر، كما تواصلت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مع إيران، بما في ذلك إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران في مارس ٢٠٢٣م، وبذلت المملكة العربية السعودية جهودًا جادة لإنهاء حرب اليمن. وحتى مع استمرار الحرب على قطاع غزة، فقد أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على سياستها المتمثلة في رهن تطبيع العلاقات مع إسرائيل بمجرد أن يتحقق حل الدولتين ويُمنح الشعب الفلسطيني حقوقه.

كذلك فإن الإصرار على "الحفاظ على الأمن الإقليمي، وضمان استقرار دول المنطقة، وتعزيز رخاء شعوبها، وتعزيز السلام والأمن الدوليين" كما ورد في وثيقة الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي، يجب أن يحظى في السياق المذكور أعلاه بدعم واسع النطاق من الدول التي لديها مصلحة خاصة في استتاب الأمن والاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، تعتبر أوروبا هي اللاعب التالي بعد الولايات المتحدة. فعلى مدار الأعوام القليلة الماضية، كانت هناك جهود واضحة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أجل تحديد أفضل للشكل الذي قد تبدو عليه المساهمة الأوروبية في دعم الأمن الإقليمي. وتُمثل وثيقة الشراكة الاستراتيجية مع منطقة الخليج اعتبارًا من مايو ٢٠٢٢م، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، إقرارًا واضحًا بأن "الوضع الأمني والاستقرار في منطقة الخليج يحمل عواقب مباشرة على الاتحاد الأوروبي" وأن "الكتلة الأوروبية لديها الكثير لتحققه من خلال تحالف أكثر قوة وأكثر عمقًا استراتيجيًا مع مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء".

ومنذ يونيو ٢٠٢٢م، أصبحت هذه الوثيقة تمثل خط السياسة الرسمي فيما يتعلق بمنطقة الخليج بعد تصديق مجلس الاتحاد الأوروبي عليها. والأهم من ذلك، أن السياسات المتضمنة في

تكامل واضح بين المسار الذي تتصوره الرؤية الخليجية وما يقترحه الاتحاد الأوروبي ضمن إطار أمني إقليمي محتمل

الوثيقة لم تظل منذ حينها مجرد حبر على ورق، بل في الواقع تم اتخاذ العديد من الخطوات لتنفيذ الأفكار التي تروج لها الشراكة المقترحة. ويشمل ذلك تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج في شخص وزير الخارجية الإيطالي السابق لويجي دي مايو، الذي تولى منصبه في يونيو ٢٠٢٣م؛ إلى جانب إعادة الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث عقد آخر اجتماع في عمان في أكتوبر ٢٠٢٣م، ومن المقرر عقد الاجتماع التالي في وقت لاحق من عام ٢٠٢٤م؛ كذلك تم عقد أول حوار أمني بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في يناير ٢٠٢٤م، في حين من المقرر أن يتم إجراء أول منتدى رفيع المستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي على المستوى الوزاري في لوكسمبورغ في ٢٢ من إبريل المقبل (٢٠٢٤م). كما قام الاتحاد الأوروبي بتعزيز مكانته المؤسسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي من خلال افتتاح مقر لبعثة الاتحاد الأوروبي في قطر في عام ٢٠٢٢م، وآخر مخطط له داخل سلطنة عمان. ولذلك يمكن القول إن العلاقات بين الجانبين تشهد زخمًا كبيرًا، مما يشير أيضًا إلى إمكانية استمرار تعميق العلاقات بشأن القضايا المشار إليها في رؤية مجلس التعاون الخليجي.

في الواقع، عندما يتم إلقاء نظرة تفصيلية في مضمون القضايا المذكورة بوثيقة مجلس التعاون الخليجي، يمكن للمرء أن يرى على الفور التداخلات العديدة والمشتركة مع نص الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي. حيث ترد إشارة بشكل خاص في رؤية مجلس التعاون الخليجي إلى المخاوف بشأن التسلح النووي، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والأمن السيبراني، واستقرار أسواق الطاقة العالمية، وتغير المناخ، وكذلك الأمن المائي والغذائي. وفي الوقت ذاته تتضمن وثيقة الاتحاد الأوروبي إشارات إلى آليات التعاون لتعزيز الأمن البحري، وبدء حوار حول الأمن السيبراني، وإنشاء فريق خبراء متخصص في الطاقة والمناخ بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي

أشارت الرؤية إلى لفظ "الدولي" ١٩ مرة ونصت على أن "إقامة علاقة دولية متينة أمر حيوي لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين"

لتوسيع حوار السياسات بشأن تحديات التحول الأخضر، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف. وما يمكن للمرء أن يستنتجه هو ثمة تكامل واضح بين المسار الذي تتصوره الرؤية الخليجية، وما يقترحه الاتحاد الأوروبي ضمن إطار أمني إقليمي محتمل.

وما يجعل أوروبا شريكًا محتملاً مفضلاً، هو أيضًا وعي الاتحاد الأوروبي المتزايد بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وحاجته إلى مضاعفة جهوده لبناء علاقة عمل جوهرية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وخلال كلمتها الرئيسية أمام قمة حوار المنامة الثامنة عشرة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في البحرين في نوفمبر ٢٠٢٢م، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: "إن أمن الخليج مهم لأوروبا، مثلما يعد أمن أوروبا مهمًا للخليج... أعتقد أننا نواجه فرصة تاريخية لتأسيس علاقات جديدة بين منطقتينا". وعلى هذا النحو، فقد حملت كلمة المسؤولة الأوروبية دلالات مهمة حيث سلطت الضوء على التحول في الخطاب الأوروبي صوب مزيد من الاتساق والاهتمام بالآفاق المستقبلية في النهج الأوروبي الشامل تجاه منطقة الخليج. وما كان جديرًا بالملاحظة بشكل خاص هو اعتراف فون دير لاين بأن أوروبا لم تُصغ بشكل كاف إلى دول مجلس التعاون الخليجي في تقييمها للبيئةَ الإقليمية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإيران. وقالت: "لقد استغرقنا وقتًا طويلاً لفهم حقيقة بسيطة للغاية وهي أنه بينما نعمل على منع إيران من تطوير أسلحة نووية، يجب علينا أيضًا التركيز على أشكال أخرى من انتشار الأسلحة، من الطائرات بدون طيار إلى الصواريخ الباليستية. إنه خطر أمني، ليس فقط على الشرق الأوسط، بل علينا جميعًا".

لطالما اشتكت دول مجلس التعاون الخليجي من أن تحليلاتها الخاصة بالبيئة الإقليمية، وهي المنطقة التي تنتمي إليها والتي تعيش فيها، قد تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل معظم أقطاب المجتمع الدولي، وفي المقام الأول من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. بالتالي، إن إدراك أوروبا لحقيقة مفادها أن أي حوار مع دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون على قدم المساواة، بحيث يكون دور أي قوى خارجية هو الإنصات أولا، يشكل خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. وفي بادرة مشجعة، اتبعت بروكسل تصريحاتها الخاصة بهدف زيادة عدد قنوات الحوار التي تتشاور فيها دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي بانتظام عندما يتعلق الأمر بالقضايا ذات الاهتمام الإقليمي والعالمي. كما أكد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي دي مايو أيضًا أن تركيزه الأساسي منذ بداية ولايته كان على "المشاركة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، مع شركائنا في الخليج، للاستماع إليهم، وفهم مصالحهم والحساسيات والشواغل الخاصة بهم".

إن تحسن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشكل كبير قد تم التأكيد عليه من خلال الاجتماع الوزاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في عمان في أكتوبر ٢٠٢٣م، وفي البيان المشترك الصادر بعد الجلسة، اتفق الجانبان على "تنسيق الجهود بشأن القضايا الإقليمية والعالمية، بما في ذلك انتشار الأسلحة النووية والصواريخ والطائرات بدون طيار؛ الأمن البحري؛ الأمن الإلكتروني؛ مكافحة الإرهاب؛ وتمويل الإرهاب والتجنيد والأيديولوجية؛ الاتجار بالبشر؛ تهريب المخدرات؛ الهجرة غير النظامية؛ جريمة منظمة؛ بالإضافة إلى أمن الطاقة وأمن الإمدادات الغذائية العالمية والتأهب للكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ.

كما حمل البيان الأوروبي الخليجي المشترك بشأن الأحداث في قطاع غزة أهمية خاصة، نظرًا لأن الاجتماع عقد في أعقاب أحداث ٧ أكتوبر مباشرة. وكانت هناك إشارة إلى ضرورة حماية المدنيين، والتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي، والإفراج عن جميع الرهائن، والحاجة الملحة إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وفقًا لمبادرة السلام العربية. ومنذ ذلك الحين، واصلت أوروبا ودول الخليج العربي حوارها بشأن أزمة غزة، وهناك إجماع متزايد بين دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين على أن الوقف الفوري لإطلاق النار إلى جانب الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم هو الطريق إلى الأمام. ويشمل ذلك النظر في توسيع المزيد من دول الاتحاد الأوروبي لاعترافها الرسمي بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، فضلاً عن إمكانية التحرك في الأمم المتحدة للضغط من أجل إصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يكرس رسميًا قيام الدولة الفلسطينية.

تؤكد قضية أمن البحر الأحمر أيضًا على تشابه التقييمات والمناهج بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي. ومع الموافقة على بدء عملية "أسبيدس" لحماية الشحن التجاري، لم يصنف الاتحاد الأوروبي البحر الأحمر باعتباره مصدر قلق بالغ فحسب، بل أكد أيضًا على أن السلامة البحرية أضحت

عنصرًا ذا أولوية بالنسبة للقارة العجوز. تتبع عملية "أسبيدس" العديد من المهام البحرية الأخرى التي نفذتها أوروبا بالفعل داخل المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك عملية" أتالانتا" التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٨ لمنع أعمال القرصنة ومكافحتها في المحيط الهندي، وحملة التوعية البحرية الأوروبية لمضيق هرمز و "عملية أجينور" التي تم إطلاقها في يناير ٢٠٢٠م.

ونظرًا لتركيزها على مبدأ عدم الاشتباك، يمكن أن تصبح "عملية أسبيدس" منصة لبناء الثقة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى. وكما أوضح المسؤولون الأوروبيون، تريد أوروبا، من خلال عملياتها، السماح ببعض المساحة لخفض التصعيد مع التركيز على حماية الشحن وإبقاء الممرات البحرية مفتوحة قدر الإمكان. وعلى غرار موقف دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الهدف هنا هو منع تصعيد أكبر في المنطقة بالإضافة إلى تجنب أي موقف مواجهة تجاه إيران. لذلك فهو مثال آخر على أن وجهات النظر الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي حول التطورات الحالية في الشرق الأوسط وكيفية التغلب على التحديات القائمة تتداخل على نطاق واسع، وبالتالي ينبغي أن ينظر إليها على أنها داعمة لبعضها البعض.

في الوقت ذاته، لا تعد أوروبا وصفة طبية سحرية لكافة العلل التي تعاني منها المنطقة. فلا يقتصر الأمر على فكرة انشغال أوروبا بالأزمة في أوكرانيا وما يترتب على ذلك من آثار على النظام الأمني الأوروبي ككل، بل إن أوروبا لم تثبت في الماضي قط أنها جهة فاعلة أمنية يمكنها بمفردها توفير الضمانات اللازمة لوجود حل سلمي، وتأثيرها على البيئة الأمنية الإقليمية المضطربة في الشرق الأوسط. إن افتقار أوروبا إلى تبني موقف موحد فيما يتصل بالأزمة في غزة يسلط الضوء مرة أخرى على نقاط الضعف والثغرات الأوروبية الخطيرة عندما يتعلق الأمر باتخاذ موقف مبدئي بشأن قضية شائكة مثيرة للقلق. ومع ذلك، فإن ما تجلبه أوروبا إلى الطاولة هو دور سياسي محتمل التأثير، والذي عند اقترانه بالوظيفة الأمنية التي تضطلع بها الولايات المتحدة، يمكن أن يثبت أهميته عندما يتعلق الأمر بتعزيز رؤية مجلس التعاون الخليجي بشأن الأمن الإقليمي.

في نهاية المطاف، من الجيد أن يتم طرح رؤى واستراتيجيات، ولكن لكي تتحول إلى إرث استراتيجي دائم، يتطلب الأمر جدية التنفيذ. ومن خلال صياغة رؤيتهم الخاصة خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوة مهمة نحو العمل على خفض التوترات الإقليمية وبناء نظام إقليمي جديد. وعليه، تستحق تلك الرؤية اهتماماً جدياً من شركائها الدوليين.

* مدير الأبحاث ـ مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف

حتمية دور الهند في هيكل مستقبل الأمن البحري لمنطقة الخليج

منطقة الخليج جزء أساسي من استراتيجية الهند لتداخل المصالح والتحوط الخليجي وتنويع السياسات

كشفت الأزمة الملاحية التي يشهدها البحر الأحمر وخليج عدن، عن عجز آليات الأمن البحري الراهنة، التي تقودها الولايات المتحدة إلى حد كبير، عن التعامل أو التصدي للتهديدات القائمة. وفي حين تبرز الحاجة لإجراء حوار دولي واسع النطاق حول الأمن البحري "الجماعي" من أجل إنهاء الأزمة الراهنة وتفادي وقوع مثل هذه الأحداث في المستقبل، إلا أنه لا يوجد مسار فوري واضح لتحقيق ذلك. وفي ظل انحسار النفوذ السياسي والأمني الأمريكي داخل منطقة الشرق الأوسط الأوسع، تُظهر الأزمة الراهنة إلى جانب الاضطرابات التي لاتزال تشهدها الممرات البحرية منذ عام ٢٠١٩م، بعد أن تم استهداف أصول تابعة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من بين آخرين-الحاجة لمزيد (وليس أقل) من التدويل لديناَميكيات الأمن البحري داخل المنطقة.

د. ن. جاناردهان

ويكتسب ذلك أهمية مُضافة نظرًا لعدم امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي القدرة المحلية الكافية لتحصين نفسها ضد التهديدات السائدة أو تلك التي قد تنشأ في المستقبل. إن عملية استكشاف آليات بديلة لضمان السلام والأمن في منطقة ترتبط بشكل حيوي بالمصالح الاقتصادية العالمية، يعد في غاية الأهمية ليس فقط لدول مجلس التعاون الخليجي، بل لشركائها في جميع أنحاء العالم. ويعتبر أصحاب المصلحة الرئيسيون هم الدول الآسيوية، التي أصبحت الآن الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى مدار العقدين الماضيين، نمت العلاقات بين كبار منتجي النفط عالميًا (دول مجلس التعاون الخليجي) والدول المستهلكة بشكل مطرد. ومن خلال تلبية احتياجات الطاقة المتفجرة خلال فترة الازدهار الآسيوي، استطاعت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق نمو متسارع أيضًا.

وشهدت هذه "الصداقة الحميمة بين بلدان الشرق" القائمة على تجارة النفط نموًا متزايدًا متخذًا بعدًا إضافيًا ليتم تعزيز التجارة غير النفطية والاستثمارات الاستراتيجية المتبادلة في قطاعات متنوعة. ونتيجة لذلك، فقد تجاوز حجم المعاملات التجارية التراكمية بين دول الخليج وآسيا نظيره بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين.

ربما تكون سياسة دول مجلس التعاون الخليجي "النظر شرقًا" في المجال الاقتصادي، مدفوعة أيضًا بحسابات طويلة الأجل مفادها أن التحول في القوة الاقتصادية إلى الشرق يمكن أن يؤثر على النظام السياسي الأمني العالمي الذي يهيمن عليه الغرب، مع تداعيات أوسع على المنطقة. وعلى الرغم من أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا كانت متجذرة في المقام الأول في الأنشطة الاقتصادية للمعاملات، إلا أنها تحولت شيئًا فشيئًا لتصبح عوامل قادرة على التأثير على الجغرافيا السياسية، مع إمكانية تطور بنية أمنية خليجية "جماعية" تروج لها آسيا في المستقبل. وقد شهدت الأعوام الأخيرة دعوات متنامية تطالب دول مجلس التعاون الخليجي بأن تقوم بتقييم الوضع، والتصرف بشكل مستقل على أساس خدمة مصالحها الوطنية، وصياغة الترتيبات الأمنية المستقبلية، دون الاتكال على الولايات المتحدة والغرب. وصحيح أنه برغم من تنامي العلاقات الخليجية -الآسيوية، إلا أنه لا يمكن لأي جهة دولية أخرى أن تحل محل الولايات المتحدة بشكل منفرد في المستقبل القريب داخل المنطقة، لكن يمكن لهذا أن يتغير على المدى الطويل.

البحريـــة الهنديـــة تعمـــد لتوســـيع عملياتهـــا في غـــرب المحيـــط الهنـــدي والشـــرق الأوســـط والخليـــج وتنصـــب نفســـها "كمـــزود للأمـــن الإقليمـــي"

تعاون أمني واسع النطاق

تعتبـر الهنـد مـن بين أبـرز الـدول الآسـيوية التـي تربطهـا مصالـح اقتصاديـة جمـة بالمنطقة وتنعـم بعلاقات جيـدة مع دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وإيـران، والولايـات المتحـدة. علاوة علـى ذلـك، فقد فرضـت المصالـح الاقتصاديـة الهائلـة بين الهند ودول مجلـس التعـاون الخليجي ضـرورة العمل علـى تنويع التعاون المشـترك ليشـمل المجال الأمنـي أيضًـا. وفي هـذا الصـدد، فـإن اتفاق الشـراكة السـعودية-الهندية المتمثل في "إعلان الرياض" عام ٢٠١٠م، إلـى جانـب اتفاقية الشـراكة الاسـتراتيجية الشـاملة مع الإمـارات الموقعـة عام ٢٠١٧م، قـد وفرا الزخم والحافـز التكتيكي لتدعيـم التعـاون المشـترك. وحتـى وإن اسـتغرق تأثيـر ذلك على الأمـن الإقليمـي الصعـب وقتًا كي يشـهد تطـورًا ملموسًـا، إلا أن المؤشـرات والاتجاهات الأولية تعد مشـجعة. حيث تشهد العلاقات بين الجانـبين تعاونـا في مجال مكافحة الإرهاب، ومكافحة غسـيل الأمـوال، والأمن السـيبراني، ومكافحة الجريمـة المنظمة، والاتجار في البشـر، ومكافحـة القرصنة.

يكمـن عامل تغييـر اللعبة في التعاون المشـترك في مجال الأمن البحـري، وتدريـب العناصر الخليجية المسـلحة، وإجـراء مناورات مشـتركة، والاسـتفادة مـن إنتـاج المعـدات الدفاعيـة. كذلك فقد شـاركت الهنـد والإمـارات في تبـادل المعلومـات الاسـتخبارية عبر الحـوار الأمنـي الاسـتراتيجي المنعقـد منـذ عـام ٢٠١٧م، والـذي يشـمل مجالس الأمن القومي ومستشـاريه. وذهابـا لما هو أبعد من فكـرة "الثنائيـة"، فقـد اتفقت الدولتـان على التعـاون "في مجالهما البحـري المشـترك داخـل منطقتي الخليـج والمحيـط الهندي حيث تحتفـظ كل منهمـا بمصالح جمة.

وبالنسـبة لاتفاقيـة التعـاون الدفاعي الموقعـة بين الهند ودولة قطـر، فإنها تكاد تقترب من السـماح بتمركز قـوات (هندية)" على الأراضـي القطريـة. وتعد هـذه الاتفاقيـة، بالإضافة إلـى اتفاقية التعـاون الدفاعـي الهنديـة العمانيـة، التي تم التوقيـع عليها أيضا في عـام ٢٠٠٨م، بمثابة نمـاذج للتعاون الأمني المسـتقبلي. وفي عام ٢٠١٨م، منحـت عمـان للهنـد إمكانيـة الوصول إلى مينـاء "الدقم" الاسـتراتيجي في المحيـط الهنـدي. علاوة علـى ذلك، بـدأت الهند منـاورات بحريـة مشـتركة مـع الإمـارات في عـام ٢٠١٨ م، ومـع المملكـة العربيـة السـعودية في عـام ٢٠١٩م، وخلال الاضطرابـات

تروج البحرية الهندية لمبادرة "ندوة المحيط الهندي البحرية " لتمكين التفاعل بين قادة البحرية في البلدان الأعضاء برابطة حافة المحيط الهندي

التي شهدها الخليج في عام ٢٠١٩م، حيث تعرضت عدة ناقلات خليجية إلى هجوم، نشرت الهند سفينتين حربيتين وطائرة استطلاع، دون أن تكون جزءا من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

الشراكة البحرية

ومع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي داخل الهند، بدأت بوصلة السياسات تميل نحو قدر أكبر من الواقعية الاستراتيجية. ويتمثل جزء رئيسي من البرنامج الموضوع في هذا الشأن، في أن يتم تحويل البحرية الهندية من قوة دفاع ساحلية "بحرية المياه البنية" إلى أسطول هائل في "المياه الزرقاء". بحيث لا يقتصر هدفها على مجرد القيام بدوريات في مياه البحار، بل أن تكتسب القدرة على إنشاء و"نشر قوات بحجم كتيبة في نقاط استراتيجية مختلفة... في غضون مهلة قصيرة، وتفريقها بسرعة من منطقة الإنزال أو منطقة الهبوط قبل أي رد فعل من جانب العدو". والاستدلال هنا هو أن برنامج التوسع يتصور تدخلاً محتملاً في الدول التي تقع ضمن "منطقة النفوذ" الهندي. وإدراكًا لأهمية تفعيل قدر أكبر من التعاون الأمني الجماعي داخل المنطقة، تعمل البحرية الهندية على الترويج للمبادرة التي تحمل عنوان "ندوة المحيط الهندي البحرية " من أجل تمكين التفاعل المستمر بين قادة البحرية في البلدان الأعضاء برابطة حافة المحيط الهندي. وحصلت نيودلهي على إمكانية النفاذ البحري الاستراتيجي إلى ميناء "سابانج" بإندونيسيا عام ٢٠١٨م، مما أدى إلى توسيع نطاق وصولها إلى الموانئ المهمة في الخارج إلى أربعة بالإضافة إلى الموانئ في سلطنة عمان، وسيشيل، وإيران.

وخلال حوار شانغريلا الذي أقُيم في دولة سنغافورة عام ٢٠١٨م، اعتبرت الهند "منطقة المحيطين الهندي والهادئ" -التي تمتد "من شواطئ إفريقيا إلى شواطئ الأميركتين" وتشمل منطقة الخليج -في قلب وصميم مشاركتها الدولية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني. وأشارت الهند إلى أنها تعمل على تعزيز الأمن الجماعي بهدف ضمان بقاء طرق النقل العالمية سلمية وحرة للجميع".

ثلاثي الهند-الإمارات-فرنسا

شهدت العلاقات الهندية مع عدد من القوى الكبرى تعاونًا مكثفًا أيضًا. حيث أجرت السفن الحربية الهندية والأسترالية مناورات مشتركة في خليج البنغال في أوائل عام ٢٠١٩م، أعقبها إجراء تدريبات مضادة للغواصات مع البحرية الأمريكية بالقرب من "دييغو غارسيا". إضافة إلى ذلك، التقى وزراء خارجية "التحالف الرباعي" -الذي يضم كل من الولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا -معا للمرة الأولى على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩م، وناقشت القمة الرباعية آليات تدعيم منطقة المحيط الهادي-الهندي مفتوحة، ومزدهرة، وشاملة.

وخلال عام ٢٠٢٠م، وجهت فرنسا دعوة إلى الهند من أجل انضمام قواتها إلى بعثة الاتحاد الأوروبي للمراقبة البحرية داخل الخليج. وأشار البيان الصادر عن باريس عام ٢٠٢٠م، إلى أن "الاتحاد الأوروبي لديه عمليات يباشرها داخل المنطقة في الوقت الذي تعمل فيه الصين أيضا على تطوير نفوذها. لذلك فإن الهند مدعوة للانضمام إلينا في مهمة المراقبة البحرية من خلال توفير القدرات. وأضاف البيان:" ستكون هذه مناسبة لإظهار التقارب والقدرة على العمل معا". وتتمحور إمكانيات التعاون حول المعدات العسكرية والتعاون البحري في المحيط الهندي، وتبادل المعلومات، والعمل على الجوانب العقائدية والتشغيلية للمجالات البحرية، والجوية، والتنسيق في مجال الفضاء.

وفي تطورات أكثر وضوحًا وواقعية على صعيد التعاون البحري، أجرى التكتل الثلاثي الهند، والإمارات، وفرنسا مناورات بحرية ثلاثية في مياه الخليج في عام ٢٠٢١م، ومتابعة لذلك، تم إجراء العرض الجوي القتالي الضخم الذي يعرف بـ "فارس الصحراء" بين القوات الجوية التابعة للدول الثلاث فوق بحر العرب، على مسافة متساوية من سواحل الهند، والإمارات في يناير ٢٠٢٤م، وكان ذلك بمثابة أحدث مثال على تطوير الهند قابلية التشغيل البيني العسكري الخاصة بها مع دول المنطقة، وخاصة الخليج، بالتعاون مع بعض الدول الغربية في ظل الأزمة

عضوية الهند في "بريكس" ومنظمة شنغهاي مع السعودية والإمارات تسهل التعاون الأمني المستقبلي بين اللاعبين الرئيسيين في الخليج وآسيا

لم يعد مستحيلًا تخيل سيناريو تعاون الصين والهند لضمان سلامة سلسلة إمدادات الطاقة ما يؤدي لتقليص مخاطر المشكلات الحدودية

البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

تُشير كافة المعطيات سالفة الذكر إلى أن البصمة البحرية للهند في منطقة المحيط الهندي آخذة في التنامي وأن موقعها الجغرافي في جنوب آسيا، مع الممرات البحرية الحيوية، فضلا عن الطموح الاقتصادي والإقليمي، جعل البحرية الهندية تعمد إلى توسيع عملياتها في غرب المحيط الهندي، والشرق الأوسط، والخليج، وأن تنصب نفسها "كمزود للأمن الإقليمي". فإن القوة البحرية الهندية المتنامية تشكل عنصرًا ديناميكيًا مهمًا في إطار هذه العملية بعد أن تحولت من قوة بحرية تعتمد على الشراء إلى قوة بحرية قادرة على "البناء" والذي يتجلى من خلال عمليات بناء السفن المحلية. ويضم أسطول "المياه الزرقاء" الهندي حاملتي طائرات، و١٣٠ سفينة، و٢٢٠ طائرة، و١٥ غواصة. ومن المتوقع أن تعزز البحرية الهندية قدراتها لتصل إلى ٢٠٠ سفينة، و٥٠٠ طائرة، و٢٤ غواصة هجومية بحلول عام ٢٠٢٧م. وفي حين يشكل التنافس بين الهند والصين في المحيط الهندي عاملاً مؤثرًا في دأب الهند على تطوير قواتها البحرية، فإن الهدف الرئيسي يظل يركز على أمن المشاعات الإقليمية، وهو ما يجعل البحرية الهندية ذات طابع أكثر دفاعيًا لا هجوميًا.

المنطق الخليجي

من الأهمية بمكان تقييم ذلك في إطار الجدل الأمني الذي تشهده المنطقة الخليجية خلال العقود الأخيرة والذي دار حول وجهتي نظر: الأولى، ترى من الضروري تحجيم التدخل الدولي في شؤون المنطقة؛ والثاني، تؤمن بأهمية المزيد من التدويل لقضايا المنطقة. وبما أن وجهة النظر السائدة تحبذ الخيار الثاني، فقد أيد العديد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي والأكاديميون فكرة استكشاف ترتيبات أمنية جديدة، والتي تشمل آسيا. وبدلا من وضع كل البيض في سلة واحدة، فإن سياسة التنويع الأمني المتبعة، تعني أن علاقات المنطقة مع الولايات المتحدة ليست حصرية. فقد أتاحت سلطنة عمان، على سبيل المثال، لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ـ الصين والهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إمكانية الوصول إلى الموانئ. على الجانب الآخر، تُدرك الهند واللاعبون الرئيسيون الآخرون داخل آسيا أهمية العدول عن الاعتماد على الوجود البحري الأمريكي داخل مياه المنطقة عاجلا وليس آجلا، وإيجاد الوسائل الخاصة بهم من أجل تأمين سلسلة التوريد. ومن الممكن أن يشكل مثل هذا الترتيب بنية أمنية جماعية تضم القوى الآسيوية والغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، إذا كان لديها استعداد للمشاركة في مثل هذا الجهد "الشامل".

وتظل العلاقات المتوترة بين الهند والصين تشكل محوراً للتساؤل أيضا. فبالرغم من التوتر الحدودي بين الجانبين خلال عام ٢٠٢٠م، والذي يعد الأسوأ منذ عدة عقود، من غير المرجح أن تلتزم الهند بشكل كامل بالخطة "الرباعية" التي تروج لها الولايات المتحدة، والمُوجهة ضد الصين، حيث لا تزال الهند هي الشريك الأكثر ترددا من بين أعضاء التحالف الرباعي بشأن فكرة معاداة الصين. ونظرًا إلى المشاركة الصينية المتنامية داخل المنطقة الخليجية والمؤشرات الأمريكية المتضاربة حول مشاركة واشنطن الأمنية في المنطقة، لم يعد مستحيلاً تخيل سيناريو قد تتعاون فيه الصين والهند لضمان سلامة سلسلة إمدادات الطاقة الخاصة بهما. ومن الممكن أن يؤدي التعاون أيضا إلى تقليص مخاطر حدوث مشكلات على حدودهما ومعالجة مخاوف نيودلهي بشأن ميل بكين إلى إثارة المشاكل في جنوب آسيا. ويمكن لعضوية الهند بتكتل "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون – والتي أصبحت تضم الآن الإمارات، والمملكة العربية السعودية وإيران – أن تسهل التعاون الأمني المستقبلي بين اللاعبين الرئيسيين في منطقة الخليج وآسيا.

علاوة على ذلك قامت كوريا الجنوبية واليابان بتسوية خلافاتهما بالتزامن مع توقيت المصالحة السعودية-الإيرانية التي تمت في عام ٢٠٢٣م، وهذا يعني أن الهند ودول مجلس التعاون الخليجي أضحت تنعم الآن بمزيد من الخيارات في سبيل تطوير ترتيبات أمنية جديدة بين الدول الأقرب إليها والتي تقاسمها المصالح المشتركة، مقارنة بأخريات مثل الولايات المتحدة، التي لديها مصالح اقتصادية أو أمنية أقل داخل المنطقة.

استجابة البحرية الهندية لأزمة البحر الأحمر

مع اندلاع الأزمة الملاحية في البحر الأحمر أواخر عام ٢٠٢٣م، أفادت البحرية الهندية أنها لاحظت " زيادة وتيرة الحوادث الأمنية البحرية التي تستهدف السفن التجارية التي تمر عبر الممرات الملاحية الدولية في المنطقة"، وبناء عليه، اتخذت عدة خطوات للتعامل مع هذه القضية، منها

١. تعزيز جهود المراقبة البحرية في وسط/شمال بحر العرب.

٢. تشكيل مجموعات عمل تضم مدمرات وفرقاطات تم نشرها للقيام بعمليات تعزيز الأمن البحري وتقديم المساعدة للسفن التجارية في حالة وقوع أي حادث.

٣. تعزيز المراقبة الجوية بواسطة طائرات الدوريات البحرية بعيدة المدى لتحقيق الإحاطة الكاملة بالمجال البحري.

٤. إنشاء مراقبة فعالة للمنطقة الاقتصادية الخالصة، بالتنسيق الوثيق مع خفر السواحل الهندي؛ ومراقبة الوضع العام عن كثب بالتنسيق مع الوكالات البحرية الوطنية.

وحتى في الوقت الذي تحافظ فيه الهند على مسافة استراتيجية من تحالف "حارس الرخاء" الذي تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ قامت البحرية الهندية -كغيرها من شركاء الولايات المتحدة الآخرين-بتعزيز مراقبتها البحرية بشكل مستقل بهدف إحباط الهجمات المحتملة على السفن التجارية. وفي فبراير ٢٠٢٤م، قال وزير الدفاع الهندي:" منذ عام ٢٠٠٨م، قامت البحرية الهندية بنشر وحدات تابعة لها داخل خليج عدن والساحل الشرقي لقارة إفريقيا تجاه دوريات مكافحة القرصنة. وتمت مرافقة ما مجموعه ٣٤٤٠ سفينة وأكثر من ٢٥٠٠٠ بحار بأمان. وتم نشر حوالي ١١٠ سفينة حربية تابعة للبحرية الهندية لهذا الغرض منذ عام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز الأمن البحري الإقليمي، أنشأت نيودلهي مركز دمج المعلومات لمنطقة المحيط الهندي، الذي أصبح لديه صلات مع ٢٥ دولة شريكة، وأكثر من ٤٠ منظمة دولية متعددة الجنسيات لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي من أجل تعزيز الأمن البحري.

الخلاصة

تعد منطقة الخليج محور اهتمام بالنسبة للهند حرصًا على تأمين مصالحها من أي تهديد بحري أو بري قد يواجهها من داخل المنطقة، وهو بمثابة قاعدة لتحقيق المصالح الهندية ومواجهة الإرهاب والتطرف، فضلاً عن الاستفادة من إمكانات الاستثمار. حيث يعتبر أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الشرق الأوسط الأوسع موضع اهتمام بالغ، ولدى نيودلهي الاستعداد للمساهمة في استقرار هذه البقعة من العالم. وقد أكدت على ذلك منذ ما يقرب من عقدين من الزمن: "بأن التركيز الرئيسي في العلاقات الهندية الخارجية هو ضمان استقرار وأمن المنطقة، التي تضم قوس الدول من الخليج إلى شرق آسيا". وشددت نيودلهي على أنها ستمارس استقلاليتها الاستراتيجية من أجل توسيع نطاق شراكاتها الدولية، بما في ذلك ضمان العلاقات الودية مع الدول الواقعة على جانبي الخليج. وأصرت بصورة خاصة على اعتماد "المعايير الخاصة بها" لتقييم سياستها الخارجية، وليس سياسة واشنطن.

في الوقت ذاته، أولت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات اهتمامًا وتركيزًا متزايدًا على الاستقلال الاستراتيجي. وفي عالم اليوم، لا يمكن أن يعتمد استقرار المنطقة على المشاركة الأمريكية وحدها. وقد عبرت دولة الإمارات عن ذلك مؤكدة أن الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك روسيا، والصين، والهند والاتحاد الأوروبي، لديها أيضًا دورًا مهمًا تلعبه، ولهذا السبب تسعى سياساتها الخارجية إلى تعزيز العلاقات مع هذه الجهات الفاعلة.

تكمن الإشكالية التي تواجهها الدول الصغيرة في أن القوى الكبرى لا تبدي أي تفضيل يذكر للتوصل إلى تسوية. وقد جعل هذا دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على التحوط في رهاناتها وتنويع سياستها الخارجية، بما في ذلك مع الهند. وبحسب القناعة الخليجية، فإنه بغض النظر عن ماهية الحكومة التي تتولى السلطة في نيودلهي، فإن المنطقة ستظل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الهند طويلة المدى، والتي تتداخل مع المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، حتى لو لم تعد الكتلة متجانسة سياسياً.

ولدى الهند خطوطها الحمراء أيضًا، وهو ما تجلى في البيان الهندي الصادر في أعقاب توقيع الاتفاق مع قطر خلال عام ٢٠٠٨م: "نحن مستعدون للذهاب للدفاع عن دولة قطر إذا طلبت الدوحة ذلك، بأي شكل من الأشكال .. (لكن) لن تقوم الهند بنشر قوات في أي دولة أجنبية. فلا نريد خوض حروب الآخرين خارج حدود أراضينا". ويدل هذا على أن الهند ليست حريصة على المخاطرة بإلحاق الضرر بمصالحها الأساسية في المنطقة من خلال سعيها للقيام بدور نشط أو طموح بشكل واضح. ولكن هذا لا يضعف أيضًا فكرة وجود هيكل أمني جماعي بديل، والذي يتضمن دورًا هنديًا، وهي الفكرة التي يروج لها حتى الخبراء الأمريكيون الآن. وبشكل عام يتيح هذا التوجه للعلاقات الهندية -الخليجية تعزيز التعاون الأمني بشكل استباقي، وخاصة في المجال البحري.

* مدير إدارة البحوث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية -زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن

الأمن الإقليمي والحرب في غزة" كيف يبدو المستقبل "؟

إدارة بايدن السياسية تفتقر لاستغلال نفوذها الكبير لحل أزمة الشرق الأوسط

يُعلمنا التاريخ أن الحروب جميعها مهما طال أمدها تصل دومًا إلى نهاية. إن الواقع المأساوي الآن لا يقتصر فقط على سقوط عشرات الآلاف من أرواح المدنيين الفلسطينيين بسبب العدوان على قطاع غزة، بل إن الحرب في حد ذاتها تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي، والاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي في ظل تبعاتها غير الواضحة على السلام العالمي. وفي ضوء هذا السياق، يسعى صانعو السياسات والمحللون من كافة أنحاء العالم إلى صياغة رؤية ووضع استراتيجية حول كيفية تمهيد الطريق إلى سلام دائم واستعادة الشعور بالهدوء والاستقرار. فمنذ أواخر أربعينات القرن الماضي، دعا المجتمع الدولي، مُمثلا في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، إلى إقامة حل الدولتين حيث افترضت تلك القرارات أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيعيشون في سلام جنبًا إلى جنب. ثم جاءت حروب عام ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣م، لتَتسبب في تعقيد تنفيذ هذه الرؤية.

أ.د. جودت بهجت

وفي أوائل الثمانينيات، عمدت البلدان العربية، بزعامة المملكة العربية السعودية، إلى صياغة استراتيجية موسعة من أجل إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، أُطلق عليها " مبادرة السلام العربية". وتدعو هذه الاستراتيجية، التي تم اعتمادها خلال القمم العربية ومن قبل الجامعة العربية، إلى الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب تطبيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من عدم إبداء قادة إسرائيل قبول أو رفض للمبادرة، إلا أن سياساتهم المُتبعة منذ حينها، قضت على أية احتمالات بشأن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

بالتالي، سادت على مدى العقود القليلة الماضية نظرة تهكمية للرؤية المُتصورة بشأن إقامة دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمان، باعتبارها رؤية ساذجة ميؤوسًا منها ووهمًا خطيرًا. وبعد عقود من فشل المساعي الدبلوماسية التي تتزعمها الولايات المتحدة في التوصل لهذه النتيجة، يبدو للكثير من المراقبين أن هذا الحلم قد مات. مع ذلك، فإن الحرب الدائرة رحاها في قطاع غزة والجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل صياغة استراتيجية لما بعد الحرب، تكشف مدى مبالغة التقارير التي تتحدث عن موت حل الدولتين. وتظل مبادرة السلام العربية على هذا النحو هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل جلب السلام والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

وقد أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن وكبار مسؤولي الأمن القومي لديه مرارًا وتكرارًا إيمانهم الشديد بأن السبيل الوحيد لخلق سلام دائم بين الإسرائيليين، والفلسطينيين، وسائر دول المنطقة يكمن في تطبيق حل الدولتين. ليست الولايات المتحدة وحدها هي التي تؤمن بذلك، فإن الدعوة إلى العودة إلى مبادرة السلام العربية، وتطبيق حل الدولتين ترددت على لسان قوى عالمية أخرى مثل أوروبا، وروسيا، والصين، وبعض الدول العربية، والسبب في ذلك لا يعد مُبهما أو غير واضحًا، فبعد كل شيء، لا يوجد بدائل أخرى قابلة للتطبيق من أجل إقامة حل الدولتين. فإما أن يكون الخيار هو الحل الذي تتبناه حركة حماس، والذي لا يترك مجالاً للمساومة أو التوصل لتسوية، أو ذلك الذي يعتمده اليمين الإسرائيلي المتطرف، بما يعني هو ضم إسرائيل للضفة الغربية، وتفكيك السلطة الفلسطينية، وترحيل الفلسطينيين إلى دول أخرى. والنهج الآخر المطروح، يتمثل في سياسة "إدارة النزاع"، التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم لأجل غير مسمى. ثم تأتي فكرة إقامة دولة ثنائية القومية يصبح فيها اليهود أقلية، وبالتالي إنهاء وضع إسرائيل

كدولـة يهوديـة. ولكـن أيًـا مـن هـذه الخيـارات لـن يـؤدي في نهايـة المطـاف إلـى حـل الصـراع.

خطـة "اليـوم التالـي" الإسـرائيلية للتعامـل مـع غـزة بعـد الحـرب: في أواخـر شـهر فبرايـر، طـرح رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي بنيـامين نتنياهـو اقتراحـه الأكثـر تفصيـلاً حتـى الآن بشـأن مسـتقبل قطـاع غـزة مـا بعـد الحـرب، متعهـدًا بـ الاحتفـاظ بالسـيطرة العسـكرية علـى القطـاع إلـى أجـل غيـر مسـمى، مـع التنـازل عـن إدارة الحيـاة المدنيـة لسـكان غـزة الذيـن لا تربطهـم صلات بحمـاس. ويدعـو الاقتـراح أيضًـا إلـى تفكيـك وكالـة الأمم المتحـدة لإغاثـة وتشـغيل اللاجئـين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنـى (الأونـروا)، وهـي وكالـة تابعـة للأمم المتحـدة المكلفـة بتسـليم الجـزء الأكبـر مـن المسـاعدات اللازمـة للحيـاة إلـى الأراضـي المحاصـرة. ويدعـو المقتـرح إلـى إصلاح شـامل لأنظمـة التعليـم والرعايـة الاجتماعيـة في غـزة، وكذلـك المناطـق العازلـة علـى طـول حـدود غـزة مـع إسـرائيل ومصـر. مـع ذلـك، لـم تقـدم الخطـة معالجـة واضحـة لواحـدة مـن أكثـر القضايـا إثـارة للجـدل خـارج إسـرائيل: مـا إذا كان سـيتم السـماح للمسـتوطنين الإسـرائيليين بإعـادة بنـاء المجتمعـات علـى أراضـي غـزة، مثلمـا يُطالـب أنصـار نتنياهـو مـن التيـار اليمينـي. كمـا تتـرك الوثيقـة البـاب مفتوحًـا أمـام إمكانيـة التوصـل إلـى تسـوية دائمـة مـع الفلسـطينيين، لكنهـا تزعـم أن ذلـك لـن يتـم إلا مـن خـلال المفاوضـات المباشـرة بين الطـرفين –وهـو رفـض ضمنـي لتلميحـات الـدول، بمـا في ذلـك بريطانيـا وفرنسـا، بأنـه يمكنهـا الاعتـراف مـن جانـب واحـد بالدولـة الفلسـطينية .. وكان نتنياهـو قـد اسـتعرض معظـم بنـود الاقتـراح في تصريحـات علنيـة سـابقة، لكـن تعـد تلـك هـي المـرة الأولـى التـي يتـم فيهـا جمعهـا ضمـن وثيقـة واحـدة.

يبـدو أن إطـار العمـل الـذي وضعـه نتنياهـو لنظـام مـا بعـد الحـرب في قطـاع غـزة، يضـع حكومتـه في مسـار تصادمـي مسـتمر مـع الولايـات المتحـدة وغالبيـة دول العالـم حـول مسـتقبل القطـاع. حيـث دعـت إدارة جـون بايـدن والبلـدان العربيـة إلـى أن يكـون قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة المحتلـة جـزءًا مـن مسـتقبل الدولـة الفلسـطينية إلـى جانـب إسـرائيل، مُجـادلين بأنـه لـن يتـم تسـوية عقـود مـن الصـراع الفلسـطيني–الإسـرائيلي سـوى مـن خـلال إقامـة حـل الدولـتين في نهايـة المطـاف. لكـن يبـدو أن خطـط رئيـس الـوزراء بنيـامين نتنياهـو تسـتبعد قيـام دولـة فلسـطينية ذات سـيادة علـى المـدى القريـب، موضحًـا أن إسـرائيل سَـتحتفظ إلـى أجـل غيـر مسـمى بالسـيطرة العسـكرية علـى كافـة الأراضـي الواقعـة غـرب نهـر الجـوران، بمـا في ذلـك قطـاع غـزة. ورغـم أن مقتـرح نتنياهـو لا يسـتبعد صراحـة قيـام دولـة فلسـطينية، إلا أن الطريقـة المصـاغ بهـا سـتجعل مـن المسـتحيل إقامـة أرض مسـتقلة في المسـتقبل المنظـور، بمـا في ذلـك غـزة والضفـة الغربيـة التـي تحتلهـا إسـرائيل.

كمـا يدعـو اقتـراح رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي إلـى إغلاق حـدود قطـاع غـزة مـع مصـر ـ وهـو المعبـر الوحيـد في القطـاع الـذي لا يقـع

حرب غزة تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في ظل تبعاتها غير الواضحة على السلام العالمي

تحت السيطرة الإسرائيلية ـ من أجل وقف ما وصفه بعمليات التهريب التي تتم عبر الحدود، مشيرًا إلى أن ذلك سيتم بالتنسيق مع مصر وبدعم من الولايات المتحدة. لكن لم يكن من الواضح ما إذا كانت إدارة بايدن ستؤيد مثل هذه الخطوة. كما إنه من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات مع مصر التي اعتبرت التهديدات الإسرائيلية بإرسال قوات إلى المنطقة العازلة التي تفصل غزة عن صحراء سيناء " تهديدًا خطيرًا للعلاقات المصرية-الإسرائيلية".

تضمن الخطة الإسرائيلية أيضًا تصورًا بشأن " فضاء آمن" داخل قطاع غزة على مر الحدود مع إسرائيل. حيث تقوم القوات الإسرائيلية بتطهير المنطقة، وهدم عشرات المنازل، وتسوية المصانع بالأرض، مما أثار إدانات دولية. وقد قال خبراء تابعون للأمم المتحدة أن التدمير المُمنهج لمنازل الفلسطينيين قد يرقى إلى فعل جريمة حرب. بالمثل، أعلنت الولايات المتحدة رفضها لأي تقليص دائم في حجم أراضي قطاع غزة على الرغم من تلميحها إلى إمكانية دعمها إقامة منطقة عازلة بشكل مؤقت داخله. من جانبه، قال المتحدث الرسمي باسم المجلس القومي الأمريكي جون كيربي، " لا نعتقد أنه سيكون هناك أي خفض في مساحة القطاع". كما دعت إدارة بايدن إلى "إعادة تنشيط" السلطة الفلسطينية لتولي زمام الأمور في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

لقد كُتبت خطة نتنياهو لما بعد الحرب بعناية فائقة، بحيث يتَأجل اتخاذ أية قرارات على المدى البعيد بشأن مصير الأراضي وتفادي مواجهات لا رجعة فيها مع الحلفاء المحليين والشركاء الخارجيين. وفي أواخر فبراير، قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: " إن الحكومة الأمريكية تعتبر المستوطنات الإسرائيلية الجديدة داخل الأراضي الفلسطينية غير متسقة مع القانون الدولي". وهو ما يشكل ارتدادًا على السياسة المتبعة إبان حكم إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب وعودة إلى الموقف الأمريكي الراسخ منذ عقود بشأن هذه القضية الشائكة.

وفقًا لمقترح نتنياهو، فإن مستقبل قطاع غزة سيكون مُقسمًا إلى ثلاث مراحل: المدى القريب، والمتوسط، والمدى البعيد، كما كان الاقتراح واضحًا في عزم إسرائيل مواصلة حصارها المستمر منذ سنوات على القطاع، فضلاً عن عزمها مواصلة انخراطها في الحياة المدنية هناك، بما في ذلك وضع السياسات المحلية، والمناهج الدراسية، والتعاليم التي تدرس داخل المساجد. عمليًا، قد تضمن الخطة استمرار السيطرة الإسرائيلية الكاملة على قطاع غزة وشعبه البالغ تعداده ٢,٣ مليون نسمة، لتجمع إسرائيل بذلك بين احتلالها للأراضي الفلسطينية على مدى عقود، مع حصارها العقابي المفروض على القطاع منذ عام ٢٠٠٧. وأوضح جون كيربي أن واشنطن تؤمن بأنه أيًا كان شكل قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، فينبغي أن يكون للشعب الفلسطيني صوتًا مسموعًا وحقًا للتصويت على ما سيبدو عليه الأمر من خلال السلطة الفلسطينية التي سيُعاد تنشيطها. كذلك تعارض إدارة بايدن تهجير الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية. ويتشابه الموقف الأوروبي مع ذلك الذي تتبناه الولايات المتحدة والدول العربية، بل والعالم أجمع. ويتلخص موقف الاتحاد الأوروبي في أن إسرائيل لا تستطيع البقاء في غزة على المدى الطويل، أو إعادة احتلالها، أو السيطرة عليها، كما تعتقد بروكسل أن غزة يجب أن تحكمها السلطة الفلسطينية.

الآفاق المستقبلية: تقدمت إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدن بمقترح إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول نظام إقليمي جديد خلال فترة ما بعد الحرب من شأنه أن يثبط قدرة حركة حماس على تهديد إسرائيل وينهي حكمها لقطاع غزة، مقابل تحويل سلطة القطاع إلى السلطة الفلسطينية التي سيعاد تنشيطها (بمساندة الحكومات العربية) وتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية. ذلك كله يعد مشروطًا بموافقة إسرائيل على إجراء عملية سياسية مع وضع هدف طويل الأجل وهو تطبيق حل الدولتين بدعم من الحكومات العربية. وتتمثل الرؤية الأمريكية في بلورة عملية تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة إسرائيل آمنة تعيش جنبًا إلى جنب، خلف حدود متفق عليها، مع دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالتالي، فإن المقترح الأمريكي وضع نتنياهو أمام خيارين لا ثالث لهما إما الانضمام إلى الخطة المدعومة من الولايات المتحدة لليوم التالي في غزة، أو الاستسلام لضغوط شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف الذين يسعون إلى ضم الأراضي الفلسطينية

خطة نتنياهو لما بعد الحرب في غزة تضع حكومته في مسار تصادمي مستمر مع أمريكا وغالبية دول العالم حول مستقبل القطاع

يسعى صانعو السياسات في العالم لوضع استراتيجية حول كيفية تمهيد الطريق إلى سلام دائم واستعادة الشعور بالهدوء والاستقرار

وبالتالي نبذ أي مقترح يتضمن إنشاء دولة فلسطينية. وفي حال قرر نتنياهو الإذعان لواشنطن، فإنه يخاطر بخسارة دعم تلك الشخصيات اليمينية المتطرفة، الأمر الذي يعني نهاية حكومته. وإذا واصل رفض نهج بايدن، فإنه يخاطر بزج إسرائيل في الوحل داخل قطاع غزة: بما ينذر بإشعال فتيل انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية والانخراط في حرب جديدة أمام جماعة حزب الله في لبنان. وإذا أصرت حكومة نتنياهو على رفض تطبيق حل الدولتين، فإنها ربما تخاطر بتقويض العلاقات مع الولايات المتحدة وإلقاء بظلال من الشك على اتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر والأردن منذ أمد بعيد. ولايزال الرئيس الأمريكي في انتظار رد نتنياهو وحكومته، في حين يخشى بعض من مستشاري الرئيس بايدن، اعتمادًا على التجربة، من أن يحاول نتنياهو خداع الجانبين إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في شهر نوفمبر المقبل.

بشكل عام، تشهد إسرائيل تآكلاً سريعًا لمكانتها بين الأمم، وإذا لم يتوخ بايدن الحذر، فإن مكانة الولايات حول العالم ستكون في طريقها للتآكل إلى جانب مكانة إسرائيل. فإن مقتل العديد من المدنيين في حرب قصيرة الأمد نسبيًا قد يمثل أزمة بغض النظر عن السياق الذي تدور فيه. ولكن عندما يسقط هذا العدد الكبير من المدنيين في غزو انتقامي شنته حكومة إسرائيلية دون أي أفق سياسي في صباح اليوم التالي ـ ثم يخرج رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بخطة للصباح التالي تقول للعالم في الأساس أن بلاده تعتزم احتلال كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أجل غير مسمى ـ فليس مستغربًا أن يبتعد أصدقاء إسرائيل وحلفاؤها وأن تبدأ إدارة بايدن في الظهور بمظهر البائس. فقد أضحى العديد من حلفاء إسرائيل حاليًا فقط يصلون من أجل تطبيق وقف لإطلاق النار، بحيث لا يتعرضون إلى مساءلة من قبل مواطنيهم، وناخبيهم -لاسيما من فئة الشباب-حول كيف يمكنهم إبداء هذا الكم من اللامبالاة حيال سقوط أعداد متزايدة من أرواح المدنيين في قطاع غزة.

إن الحرب الدائرة في غزة أصبحت تبدو في أعين المزيد والمزيد من البشر وكأنها "مفرمة لحم بشرية" هدفها ليس سوى تقليص عدد السكان، حتى تتمكن إسرائيل من بسط سيطرتها على القطاع بسهولة أكبر. في حين أن الفرصة الفريدة السانحة من أجل إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي وجلب السلام والاستقرار إلى سائر المنطقة تم إهدارها بسبب رفض نتنياهو تشجيع أية احتمالات تمهد الطريق أمام تطبيق حل الدولتين. فإن الإسرائيليين عاجزون عن رؤية أن التحرك شيئًا فشيئًا نحو إقامة دولة فلسطينية ليست منحة يمنون بها على الشعب الفلسطيني أو مكافأة تمنح لحماس. بل أن تطبيق حل الدولتين من شأنه أن يخدم المصالح القومية الأساسية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. على عكس الاحتلال الإسرائيلي الدائم لقطاع غزة الذي سيتسبب في تعقيد العلاقات بين تل أبيب والعالم العربي والمجتمع الدولي ويضع إدارة بايدن في موقف لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه.

قد يكون من الصعب رؤية كيف يمكن أن تساعد الحرب في غزة على إعادة إحياء حل الدولتين، بعد أن تسببت في مقتل أكثر من ٣٠ ألف فلسطيني، من بينهم الآلاف من الأطفال، وتدمير غالبية المنازل والبيوت داخل القطاع. وفي الضفة الغربية، يتفاقم الغضب الشعبي حيال ما يجري في غزة، بسبب العنف الممنهج الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون الذين يواصلون مهاجمة الفلسطينيين وإجبارهم على إخلاء منازلهم. ولكافة هذه الأسباب المذكورة، ثمة انفصال تام بين الدعوات الدولية المتجددة من أجل تطبيق حل الدولتين والمستوى غير المسبوق من العنف والدمار. ويرى بعض المحللين أن أفضل ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة في هذا السياق هو محاولة إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن، ثم التركيز على إعادة بناء الحياة داخل القطاع بعد أن تقطعت أوصالها، وتنحية قضية التوصل إلى حل نهائي للصراع جانبًا في الوقت الراهن، إلى أن تظهر قيادة جديدة وتصبح الظروف أكثر ملاءمة للتفكير فيما يبدو الآن وكأنه أفكار بعيدة المنال للسلام والمصالحة.

إن قدرة الائتلاف الحكومي الذي يقوده نتنياهو مع الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة على البقاء، تعد مرهونة برفض حل الدولتين وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. مع ذلك، لا يزال الرئيس الأمريكي جون بايدن محتفظًا بالقدرة على ممارسة نفوذ كبير على نتنياهو، في ظل اعتماد الجيش الإسرائيلي الآن بشكل

حرب غزة وجهود ما بعد الحرب تؤكد أن مبادرة السلام العربية هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط

تعارض إدارة بايدن تهجير الفلسطينيين ويتشابه الموقف الأوروبي مع ذلك الذي تتبناه الدول العربية وأمريكا والعالم أجمع

كبير على الإمدادات العسكرية من الولايات المتحدة، خاصة في الوقت الذي يفكر فيه إلى الاضطرار إلى خوض حرب على جبهتين ضد حماس في غزة، وأخرى ضد حزب الله في جنوب لبنان. وحتى لو اختارت إسرائيل شن حملة أكثر استهدافًا في غزة، فسوف يتعين عليها إعادة تخزين ترسانتها من الأسلحة والاستعداد لحرب تستخدم فيها الموارد بشكل مكثف أمام حزب الله. وتعد مسألة التراجع على تزويد إسرائيل بالمؤن والإمدادات العسكرية، فكرة غير محبذة لدى الرئيس بايدن الذي لا يرغب في أن يبدو وكأنه يقوض أمن إسرائيل. لكن على مستوى المواجهة مع نتنياهو، يمكن للرئيس الأمريكي أن يتلكأ في اتخاذ قرارات معينة من خلال ربط الأمور بإجراءات بيروقراطية أو طلب مراجعات من جانب الكونغرس. فقد أصبحت الولايات المتحدة الآن وعلى نحو متزايد خط الدفاع الأول لإسرائيل لاسيما بعد استخدامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحماية إسرائيل. باختصار، إن إدارة الرئيس بايدن تتمتع بنفوذ كبير، وما تفتقر إليه هو الإدارة السياسية لاستغلال هذا النفوذ. بالتالي، ينبغي على الرئيس الديمقراطي أن يوضح للإسرائيليين الخيارات المتبقية في جعبتهم؛ وهي إما مواصلة السير على الطريق نحو حرب أبدية مع الفلسطينيين ومواجهة انتقادات وإدانات دولية مكثفة ومتزايدة، أو تبني حل الدولتين، كما ورد في مبادرة السلام العربية قبل بضعة عقود، والتمتع بعلاقات سلمية مع جيرانهم العرب.

* أستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية -جامعة الدفاع الوطني -واشنطن العاصمة

مجلس التعاون الخليجي محفوف بـ ٦ تحديات كبرى تتطلب جهوده

مجلس التعاون يساهم في تغيير ثقافة العنف إلى حق الشعوب في السلام والتنمية

اعتمد المجلس الوزاري الخليجي في دورته (١٥٨)، رؤية أمنية جديدة لدول الخليج، تهدف الحفاظ على الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة وازدهار الدول وشعوبها وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وهي رؤية طموحة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تشكل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار الخليج وفضائه الأمني. وهي مبادرة تتبنى نهجًا سلميًا، يستند إلى التفاوض والحوار والوساطة، لتجنب آفات النزاعات وتداعياتها على المنطقة.

كما تتوخى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، و"دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية". وكذلك التصدي لجميع أشكال وأنماط الإرهاب والتطرف والقضاء على جذوره ومصادر تمويله.

د. خالد ميار الإدريسي

وتتضمن الرؤية كذلك، السعي إلى تطوير القدرات الذاتية وتنويع الشراكات وتعميقها من أجل ضمان أمن الممرات البحرية وتعزيز الأمن البحري؛ وذلك في ظل التهديدات الجديدة، للأمن البحري لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. وتعلن كذلك دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال هذه الرؤية الأمنية الجديدة، "إيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغيير المناخي، وتنفيذ الاقتصاد الدائري للكربون".

ويعتبر كل من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي واتفاقية الدفاع المشترك ومبدأ المصير المشترك لدول مجلس التعاون وأمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، إطارًا مرجعيًا لهذه الرؤية.

وبالرغم من أهمية منطلقات هذه الرؤية الجديدة، وطموح مجلس التعاون الخليجي من خلالها، في الإسهام في بناء سلم شامل للمنطقة وخارجها، فإن التحديات كبيرة ومعقدة، وهناك عدة قضايا من المفترض أن تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في ظل سياق إقليمي ودولي يتميز بسيادة نهج المواجهات والصدام الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي.

السياق العالمي والحاجة إلى سلم مستدام

لا شك أن المنظور المؤسس للرؤية الجديدة، لا ينحصر في ضيق المنطلقات الأمنية التقليدية، بل يتجاوز ذلك إلى مقاربة شمولية، تدمج الأمني بالاقتصادي والاجتماعي والدبلوماسي والثقافي.

وهو منظور يرسخ السلم المستدام، الذي يتأسى على فكرة ارتباط الأهداف الإنمائية المستدامة بالسلم، بمعنى أنه يرتبط بتحقيق سلم بالحقوق الإنسانية ومنها حق التنمية وحق الشعوب في السلم وبصفة إجمالية الحق في الرفاه والعيش الكريم. فالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، "ينص على السلام والعدل والمؤسسات القوية"، وإذا كان المراد بها الهدف، تحرير كافة الناس من الخوف وضمان الأمان لهم، فإن هذا الطموح يصطدم بالواقع بحيث "تعرقل النزاعات العنيفة المستمرة والجديدة في جميع أنحاء العالم المسار العالمي نحو السلام وتحقيق الهدف ١٦. شهد عام ٢٠٢٢م، زيادة مفزعة في وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع تجاوزت ٥٠ ٪ وهي الأولى منذ اعتماد خطة ٢٠٣٠ ويرجع ذلك إلى الحرب في أوكرانيا" (موقع الأمم المتحدة).

وتنسجم الرؤية الجديدة لأمن الخليج، مع توصيات الأمم المتحدة، الداعية إلى معالجة قضايا الأمن، من منظور شامل ومتعدد وعميق، "اذ يتعين على الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية أن تعمل معًا لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. يشكل تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان

عنصرًا أساسيًا في هذه العملية، وكذلك الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعية، ومكافحة الفساد وضمان المشاركة الشاملة في جميع الأوقات" (أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة).

لكن العالم بكل مكوناته، وليس فقط الخليج، يعيش في أزمنة ما بعد عادية، كما قال المفكر ضياء الدين سردار، وهي أزمنة تتسم بالتعقيد والفوضى وعدم اليقين. فالتفاعلات العالمية متسارعة وتتجه نحو المجهول ومزيد من الفوضى. كما أن التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية غير قابلة للاحتواء والسيطرة.

وقد أكد "مؤشر نورماندي للسلام" لسنة ٢٠٢٣م، تكاثر التهديدات وتنوعها وحدة خطورتها. وهذا المؤشر، هو وسيلة حديثة لقياس مؤشرات السلم، ساهم قسم البحث في البرلمان الأوروبي (EPRS)، في تصميمه، بشراكة مع معهد الاقتصاد والسلم الذي يوفر المعطيات اللازمة. ويعتمد مؤشر نورماندي للسلام، على مؤشرات عالمية تمت صياغتها من طرف عدة مؤسسات عالمية، ويشير المؤشر إلى مجموعة من التهديدات وهي: التغييرات المناخية والأمن السيبراني وانعدام الأمن الطاقي وتهديد الدولة الفاشلة، وتعثر الإجراءات الديموقراطية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتضليل الإي والإرهاب والنزاعات العنيفة وتهديد الدمار الشامل. ويستعين البرمان الأوروبي بمؤشر نورماندي للسلم، لبناء سياسة خارجية وسياسات عمومية أوروبية، تصون أمر أمنه وتحفظ له استقراره؛ ويستشرف من خلاله التحولات الأمنية والجيوسياسية.

وهذا المؤشر يبين لنا، بأن أربعة دول عربية تواجه مخاطر، وتهديدات كبيرة وهي الصومال والعراق واليمن وسوريا. كما تعاني دول إسلامية أخرى، من تهديدات جمة مثل أفغانستان وباكستان والسودان ومالي والنيجر.

ومن الملاحظ، أن محيط مجلس التعاون الخليجي، كله يواجه شكلاً من أشكال التهديدات التي حددها مؤشر نورماندي للسلم؛ ومن ذلك إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي ومصر والصومال واليمن بالطبع.

وإضافة إلى هذا كله، ولوج العالم حسب بعض الخبراء إلى العصر النووي الخامس، حيث "عودة الردع" وتحديث الأسلحة النووية ودعمها بالتكنولوجيا الجديدة؛ وكذلك السباق بين أمريكا وروسيا حول تطوير الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

ويشكل كذلك عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني تهديدًا لأمن المنطقة وتمادي إسرائيل في إبادة الفلسطينيين، وكل هذه المعطيات وغيرها ترسخ فكرة اتجاه العالم أكثر نحو هشاشة استراتيجية واتساع نطاق مخاطر تهديد السلم العالمي والإقليمي. وفي هذا السياق، تصبح رؤية الخليج الأمنية، مبادرة مهمة، ولكنها محفوفة بالتحديات الكبرى؛ ويتعين معالجة عدة قضايا، منها ما هو إقليمي ومنها ما هو دولي.

تنسجم الرؤية الخليجية مع توصيات الأمم المتحدة الداعية لمعالجة قضايا الأمن من منظور شامل ومتعدد وعميق

أولًا: إحياء مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن

تم الإعلان عن هذا المجلس في ٦ يناير ٢٠٢٠م، وبالتالي توقيع ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن؛ بمشاركة دول عربية وإفريقية: المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وإريتريا والسودان واليمن والصومال وجيبوتي. ويهدف المجلس إلى التنسيق بين الدول الأعضاء، حول البحر الأحمر باعتباره ممرًا مائيًا مهمًا لدول شرق آسيا وأوروبا. وقال آنذاك وزير الخارجية السعودي بأن المجلس سيعمل على "حفظ المصالح المشتركة ومواجهة جميع المخاطر والتعاون في الاستفادة من الفرص المتوفرة، فمنطقة البحر الأحمر هامة تجاريًا وفيها ثروات كبيرة ونسعى لبناء رفاه المنطقة بشكل يخدم الجميع".

وتكمن أهمية تأسيس هذا المجلس في كونه مبادرة مهمة لمواجهة تحديات أمنية ومنها انتشار المخدرات وعمليات الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والقرصنة. وكذلك تحقيق أهداف اقتصادية، من خلال دعم التجارة بين دول المجلس، والتمكين للشباب، لتجنب انخراطهم في الأنشطة غير القانونية. وهناك حاجة اليوم، إلى تجديد المجلس وتوسيع نطاقه وإزالة كافة العوائق التي تحول دون تحقيق أهدافه؛ لأنه سيكون أداة فعالة في دعم مخطط رؤية الخليج الأمنية.

ثانيًا: إعمار اليمن/ التنمية في خدمة السلم

تأسس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن سنة ٢٠١٨م، ويرتكز على أربعة محاور وهي: رفع كفاءة وفعالية الدعم، إعادة الإعمار، بناء الشراكات والتعاون الدولي ثم تعزيز التنمية المستدامة. و"يعمل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في مختلف المحافظات اليمنية وهي سبعة قطاعات تنموية حيوية هي: الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، والزراعة، والثروة السمكية، والمؤسسات الحكومية، وينتهج البرنامج أفضل الممارسات والمعايير لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية بجودة عالية عبر مكاتبه المتوزعة في المحافظات اليمنية..." (البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن) واستطاع البرنامج لحد الآن، تقديم حوالي ٢٢٩ مشروعًا ومبادرة تنموية.

وقد سبق أن وقع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، شراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وذلك سنة ٢٠٢٠م، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإخراج اليمن من وضع الأزمة الشاملة التي يعاني منها؛ وبالتالي إرساء معالم سلم مستدام.

ويلاحظ خبراء من مركز مالكوم-كيركار ينبغي للشرق الأوسط، بأنه "لا تعنيه إعادة الإعمار بالضرورة إنهاء الصراع، إذ قد تشعل هذه العملية جذوة تنافسات إقليمية ودولية جديدة، فهي كعملية جيواقتصادية، من المستبعد أن تحدث استقرارًا مستدامًا ما لم تقترن بحد أدنى من العملية السياسية التي تتيح إعادة توزيع الخسائر والأرباح". (Carnigie-me.org).

ويتخوف الخبراء من صعوبة استفادة شمال اليمن من عمليات الإعمار والدعم، لأنها خاضعة لنفوذ الحوثيين المدعومين من إيران. وهناك حاجة ملحة، أن ينخرط مجلس التعاون الخليجي في دعم عمليات الإعمار، واعتماد نهج إشراك جميع الفاعلين المحليين في اليمن، في بناء سلم مستدام.

وفي "دراسة قطرية للإسكوا: تحديات التنمية في اليمن"، هناك تأكيد على مجموعة من الرسائل الرئيسية، ومنها، ضرورة اعتماد نهج شامل لبناء السلام، بسبب ضعف أداء اليمن في عدة مجالات؛ كما "ينبغي أيضًا إعطاء الأولويات للسياسات الاقتصادية الرشيدة الرامية إلى إنعاش النشاط الاقتصادي من أجل تعزيز الصلابة الاقتصادية ومن أجل توفير الموارد اللازمة للمؤسسات على نحو يمكنها من تقديم خدماتها بفعالية وضمان رفاه المواطنين".

ولهذه الاعتبارات، فهناك ضرورة لدعم مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني في اليمن، لإرساء معالم حوكمة فعالة ونافعة وبناء شبكات أهلية، تساهم في تحقيق التعافي الشامل، لمكونات المجتمع اليمني.

ثالثًا: الوساطة بين إثيوبيا وجيرانها

لقد صرح وزير الري المصري السابق، الدكتور محمد نصر الدين بأن "التعنت الإثيوبي المستمر يحتاج إلى ضغوط سياسية كبيرة على الإدارة الإثيوبية، وهو ما يمكن أن تقوم به دول الخليج لما لها من تأثير سياسي كبير على أديس بابا" وأضاف كذلك لصحيفة الشرق الأوسط، "إن الموقف الخليجي الداعم لمصر في مواجهة ما تقوم به إثيوبيا من إجراءات أحادية يمكن أن يكون له تأثير كبير في مسار قضية السد". ومن المعلوم أن مجلس

التعاون الخليجي، يرفض بشدة "المساس بالحقوق المائية" لمصر والسودان. ويشكل إصرار إثيوبيا على تجاهل حقوق مصر والسودان المائية، تهديدًا حقيقيًا للاستقرار في المنطقة والتي لا تحتاج إلى مزيد من النزاعات.

ولا تخفى أهمية مبادرة مجلس التعاون الخليجي في إيجاد حل حاسم لهذا النزاع، ويمكن أن استعمال ورقة الاستثمارات المهمة لدول الخليج في إثيوبيا، للضغط عليها وحملها على التفاوض وفض النزاع القائم. ويمكن استغلال التوجهات الجديدة في إثيوبيا التي تنتقد سياسة الحكومة الإثيوبية وتدعوها إلى مراجعة شاملة وإخراج إثيوبيا من هذا المأزق. لذلك يتعين أن يساهم مجلس التعاون الخليجي، في تسهيل دور كافة الفاعلين المطالبين إثيوبيا، بتبني سياسة حكيمة، ورشيدة اتجاه دول الجوار.

وقد سبق لوزير الخارجية المصري سامح شكري، أن قام بإطلاع الجانب الخليجي على أسباب توقف المفاوضات مع إثيوبيا وذلك خلال الاجتماع التشاوري المشترك لوزراء الخارجية بين مصر ومجلس التعاون الخليجي. ولقد أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم محمد البديوي، على موقف المجلس الرافض لأي مساس بحق مصر بمياه النيل، كما دعا إلى مواصلة التفاوض من أجل الخروج باتفاق حول إشكال سد النهضة.

ويعتبر تدخل مجلس التعاون الخليجي، في هذا النزاع أمرًا في غاية الأهمية للحفاظ على أمن المنطقة، ومن شان وساطة خليجية ناجحة أن تمنع مواجهة، لا يمكن التكهن بتداعياتها على أمن الخليج ومصالحه الموجودة، في إثيوبيا ودول الجوار

كما يواجه مجلس التعاون الخليجي، تحديًا آخر، يكمن في مشكلة الهجرة من دول المنطقة، بحيث أكدت وزيرة العمل والمهارات مفرحات كامل، والرئيسة الحالية لمنتدى الوزاري الإقليمي لشرق إفريقيا والقرن الإفريقي حول الهجرة (RMEM)، على ضرورة تبني خطة مواجهة تحديات الهجرة غير القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقالت "يجب على الدول أن تجتمع معًا حتى يكون لديها إدارة سلمية للهجرة، وعلينا أن نجتمع معًا حتى نتمكن من تحقيق توافق في السياسات" (وكالة الأنباء الإثيوبية، ENA)).

ولا شك أن مجلس التعاون الخليجي، في حاجة ماسة، إلى خطة متعددة الجوانب، لتدبير أشكال الهجرة غير النظامية، وذلك باعتماد منظور ينسجم مع الرؤية الأمنية الجديدة للمجلس، وهو ترسيخ مبدأ التنمية من أجل سلم مستدام.

رابعًا: الحفاظ على وحدة الصومال

إن الرؤية الأمنية الجديدة للخليج، تقتضي توفير فضاء آمن، لضمان أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر القضية الصومالية بكل أبعادها والتحديات التي تطرح على المنطقة بكاملها، أمرًا في غاية الأهمية الاستراتيجية لدول الخليج.

من المفترض أن يساهم مجلس التعاون الخليجي في بناء دولة الصومال، بعيدًا عن كل تجاذب جيوسياسي. ومن الواضح أن دول الخليج لها موقف إيجابي من وحدة الصومال، وخصوصًا بعد انفجار الأزمة بين إثيوبيا والصومال، حول رغبة إثيوبيا في التمدد والحصول على منفذ بحري والاتفاق مع "أرض الصومال" على ذلك. وقد صرحت الحكومة الصومالية في بيان لها على إثر الاتفاق بين إثيوبيا و"أرض الصومال"، إنه انتهاك وتدخل سافر في سيادة الصومال وحريته ووحدته... إن ما يسمى بمذكرة التفاهم واتفاق التعاون لاغ وغير مشروع".

كما قال الرئيس الصومالي "إذا بدأت إثيوبيا بأعمال جنونية ستحتاج لدعم من كل مكان"، وهو يلمح بذلك، قبول الدعم المصري، حيث سبق للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحفي جمعه مع الرئيس الصومالي، أن حذر من "المساس بسيادة الصومال أو وحدة أراضيها"، وقال كذلك "إن الصومال دولة عربية، لها حق الدفاع المشترك وفق ميثاق الجامعة العربية، نحن لا نهدد أحدًا ولن نسمح لأحد أن يهدد الصومال".

وهنا تكمن أهمية تدخل مجلس التعاون الخليجي، وبشكل جماعي وليس فقط منفرد، حيث يمكن حفظ وحدة الصومال وإقناع إثيوبيا بالتراجع عن مطلبها.

ويشكل التدخل الخليجي الجماعي في الصومال وقاية للمنطقة من تطلع إثيوبيا للهيمنة التي تستعين بجهات أخرى. حيث قال عبد الرحمن إبراهيم عبدي، مدير مقديشو للدراسات في الصومال، "هناك رغبة لإثيوبيا في لعب دور في أزمة الشرق الأوسط، وأن تستخدم سيطرتها على أجزاء من البحر الأحمر كورقة ضغط أمام الدول العربية المطلة على البحر الأحمر؛ وأضاف كذلك، "تسعى إثيوبيا إلى أن تحل محل إرتيريا وجيبوتي وتدعو القوى العظمى باعتبارها دولة كبيرة وذات ثقل سكاني إلى الاعتراف بها كدولة مسؤولة عن أمن الملاحة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر".

وعموما فإن الطموح الإثيوبي، لا يشكل خطرًا فقط، على دول الجوار، وتضييقًا على الاقتصاد المصري والسوداني، وإنما كذلك تهديدًا لمصالح مجلس التعاون الخليجي وأمنه وأمن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

خامسًا: حل الأزمة السودانية

من القضايا الشائكة كذلك، التي يتعين على مجلس التعاون الخليجي، الخوض فيها، والقيام بدور وساطة مهمة، هو إيجاد حل لأزمة السودان، التي لا تهدد فقط السلم الاجتماعي للسودان وإنما تنذر بكارثة إنسانية عظمى، وتدفق المهاجرين. إذ تؤكد الأمم المتحدة على كون نصف سكان السودان، أي حوالي ٢٥ مليون، هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، وأن ١٨ مليون يعانون من سوء التغذية وفقدان الأمن الغذائي.

ونوه مجلس التعاون الخليجي، بالمبادرة المشتركة بين أمريكا والسعودية، لحمل أطراف النزاع في السودان، على التفاوض والحوار. ومن المهم أن يساهم مجلس التعاون الخليجي، في مراقبة تنفيذ الاتفاق الإطار، الذي تم توقيعه في ٥ ديسمبر الماضي، بين قائد الجيش السوداني وقائد "الدعم السريع" وتحالف قوى "الحرية والتغيير" وقوى أخرى؛ من أجل تسهيل عملية الانتقال المدني. ويمكن التفكير في لجنة عمل منبثقة من مجلس التعاون الخليجي، تعمل مع الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة التنمية الحكومية (إيقاد) وكذلك الآلية الرباعية التي تضم السعودية وأمريكا والإمارات وبريطانيا.

وتعمل هذه اللجنة على المساهمة في وضع مخطط الانتقال المدني وتوحيد الجيش السوداني وابتعاده عن السلطة والممارسة السياسية؛ بالإضافة إلى إطلاق مسلسل سلم مستدام، تشارك فيه جميع الأطراف السودانية.

سادسًا: التوازن الجيواقتصادي بين الصين وأمريكا

من المعلوم أن الصراع بين أمريكا والصين على مجموعة من المناطق في العالم، وخصوصًا في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر والباسفيك والمحيط الهندي، يشكل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار العالم. ولقد أعلن الرئيس الصيني، بأن "الصين ستواصل دعم مجلس التعاون الخليجي بحزم في حماية أمنها ودعم جهود دول المنطقة لحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور وبناء هيكل أمني خليجي جماعي".

ولا شك أن مبادرة الأمن العالمي التي أطلقتها الصين في أبريل٢٠٢٢م، من الممكن أن تستفيد منها دول الخليج وتدعم رؤيتها الأمنية الجديدة. كما أن مبادرة الحزام والطريق، هي فرصة مهمة لدول لخليج، لتنويع اقتصادها وتطوير البنية التحتية وتسريع أشكال التعاون في كافة المجالات. وهذا من شأنه أن يجعل من الصين لاعبًا فعالاً في المنطقة، ومساهمًا في السهر على استقرارها، حفاظًا على مستقبل مبادرة الحزام. كما يمكنها إقناع إيران بالتخلي عن وهم الهيمنة على الخليج، وتبني سياسة برغماتية، تراعي مصالح الصين ودول الخليج.

ومن شأن الدبلوماسية الاقتصادية، أن تكون أداة فعالة في يد مجلس التعاون الخليجي، من أجل رعاية توازن جيواقتصادي بين الصين وأمريكا. فالصين تعلن التزامها "بتعزيز الحوار وتحسين العلاقات، واستيعاب المخاوف الأمنية المعقولة لجميع الأطراف وتعزيز القوى الداخلية لحماية الأمن الإقليمي، ودعم جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في لعب دور بناء في هذا الصدد".

وليس من المتوقع أن تنسحب أمريكا من منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر والخليج، لكن بإمكان مجلس التعاون الخليجي، أن يقوم بدو وسيط بين أمريكا والصين، لإقرار مبدأ التعاون والتشارك في إدارة العالم، في ظل سياق عالمي يتسم بهشاشة استراتيجية.

خاتمة

من البديهي أن السياق العالمي والإقليمي، يمنح لدول الخليج فرصة، للقيام بدور مهم في إرساء قواعد سلم مستدام، في عدة جهات وعلى الأخص في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر والشرق الأوسط عامة وكذلك تقديم الدعم الضروري للاتحاد الإفريقي للخروج من نفق الأزمات المتوالية ومن ذلك الانقلابات العسكرية في الغرب الإفريقي. وهذا يتطلب عملاً جماعيًا بين مختلف مكونات مجلس التعاون الخليجي والسعي إلى اعتماد رؤية جيوسياسية واقعية وسياسة خارجية موحدة.

كما يتعين على مجلس التعاون الخليجي، الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية باعتبارها، عاملاً مهمًا في استقرار المنطقة أو الولوج إلى مرحلة الفوضى الجيوسياسية وانفجار الوضع في الشرق الأوسط.

وبإمكان مجلس التعاون الخليجي، أن يمتلك مقومات قوة معيارية جديدة، تساهم في تغيير الثقافة الاستراتيجية القائمة على العنف الفائق إلى ثقافة استراتيجية عالمية تؤمن بحق الشعوب في السلم والتنمية والتعايش.

* باحث في العلاقات الدولية والمستقبليات - رئيس المركز المغربي للدراسات الدولية المستقبلية ـ المغرب

تطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري الخليجي

خياران لتطوير الأمن البحري: تطوير الهياكل القائمة أو تشكيل هياكل جديدة تلبي احتياجات دول المنطقة

يشكل الأمن البحري هاجساً أمنياً دولياً وإقليمياً ومحليا وتحدياً بالغاً وفقاً لما أظهرته وثيقة لتحديث رؤية الأمن الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليجي التي أقرها المجلس الوزاري خلال دورته الأخيرة ١٥٨، يفرضه عدم الاستقرار والتهديدات المتزايدة، حيث واجهت دول الخليج العربية تحديات كبيرة مع تزايد حوادث الإرهاب وهجمات الحوثيين في الممرات المائية. وإذا لم يكن من الممكن ضمان أمن هذه الممرات، فسيتم عزل المنطقة عن بقية العالم. لذلك من الطبيعي أن يتطلب الوضع استجابة حازمة من جانب القوات البحرية الإقليمية، سواء من حيث التخطيط الاستراتيجي أو نشر المعدات المناسبة.

ويسعى هذا المقال إلى دراسة الرؤية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجى للأمن البحري من خلال تحليل تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي

د. مروة صبحي منتصر

ثانيًا تقديم تحليل التحديثات البحرية التى أجرتها دول مجلس التعاون الخليجى سواء على المستوى الوطني أو الشراكات الإقليمية أو الدولية وذلك من أجل تقييم مدى فاعلية تلك الجهود.

أولًا: تهديدات الأمن البحري الخليجي

تمثل تهديدات الأمن البحري لدول مجلس التعاون الخليجي اختبارًا كبيرًا لبنية الأمن البحري الحالية، مما يثير تساؤلات حول مستقبل الحوكمة البحرية في المنطقة. ويمكن تصنيف التهديدات الأكثر انتشارًا التي تواجه الأمن البحري في الخليج العربي إلى ثلاث قضايا أساسية.

التهديدات الإيرانية: بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠م، تدفق ما يقرب من ٢٠ ٪ من إمدادات النفط في العالم، عبر مضيق هرمز يوميًا. وعليه تشكل القوتان البحريتان الإيرانيتان، بحرية الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيرين) وبحرية الحرس الثوري الإسلامي (IRGCN)، تهديدًا للتجارة البحرية والتجارة المشروعة وحرية الملاحة. في أي صراع، من المتوقع أن تحاول كلتا البحريتين اعتراض نقاط الشحن الدولية والتجارية كوسيلة ضغط، بما في ذلك مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق ملقا.

تنامي قدرات البحرية الإيرانية: ولتنفيذ استراتيجيتها البحرية الهجومية، تعزز إيران قدراتها. بعد أن أفادت التقارير أنها رفعت مساعي قوات الحرس الثوري الإيراني والبحرية الإيرانية بنسبة ٥٨ ٪ و٥٣ ٪ على التوالي في عام ٢٠٢١م، في الواقع، تمتلك إيران أكبر مخزون من الدوريات والمقاتلين الساحليين والمركبات الهجومية السريعة في المنطقة، بهدف تسريع التنقل الجماعي والسرعة لشن هجمات غير متماثلة في الخليج، وتمتلك إيران قدرات حرب الغواصات والألغام لمهاجمة الناقلات أو "إجراء تكتيكات حشد لعزل الأهداف واجتياحها".

تزايد هجمات الحوثيين: تطور اتجاه وحجم وتأثير هجمات الحوثيين بشكل ملحوظ خلال الفترة من ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣ إلى ٢٢ فبراير ٢٠٢٤م، ونفذت القوات الحوثية سلسلة عمليات ضد عدة سفن غيرت مسارها استجابة للتحذيرات، بالإضافة إلى ٤ سفن تابعة لإسرائيل كانت متجهة نحو الأراضي المحتلة، وما يقرب من ١٦ سفينة أمريكية، بما في ذلك سفن حربية، وسبع سفن بريطانية وأكثر من ٣٠ عملية بحرية استهدفت حوالي ٣٤ سفينة، تم مؤخراً إسقاط ٦ طائرات أمريكية من طراز MQ6 بصواريخ أرض-جو أثناء تحليقها فوق مدينة الحديدة في ١٩فبراير.ويوضح الشكل التالى إجمالى العمليات التى قام بها الحوثيون فى البحر الأحمر وخليج عدن:

ثانيًا: مقاربات الأمن البحري لدول مجلس التعاون

يجب أن يُنظر إلى التحديث البحري لدول الخليج على أنه جزء من تفكير أوسع حول الردع والاحتواء الإقليميين لتجنب الصراع. تاريخياً، أعطت دول الخليج أولوية أقل لقواتها البحرية مقارنة بالفروع الأخرى لجيوشها .هناك عوامل عدة أبطأت من تحديثها البحري، ليس أقلها التشكيك في التزام الولايات المتحدة الأمني تجاه المنطقة مما أدى إلى ظهور فكر دفاعي جديد في الخليج. وبالتالي إلى تحمل دول الخليج حصة أكبر من مسؤوليات الأمن البحري في مياهها الإقليمية.

تناقش الأجزاء التالية تطور التحديث البحرى لدول الخليج سواء فى تطوير القدرات الذاتية أو عقد الشراكات على المستوى الإقليمى أو الدولى.

على المستوى الوطني

تحول تركيز دول الخليج المتزايد على القوات البحرية إلى استثمار متزايد في الأصول البحرية، بما في ذلك السفن والقواعد الصناعية المحلية. بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢م، ارتفع عدد سفن دول الخليج من ٥١٢ إلى٦٢١. استحوذت المملكة العربية السعودية وقطر على أكبر عدد من السفن. واستحوذت البحرين على١٦ سفينة دورية جديدة. حرصًا على توسيع نطاق وصولها البحري، ركزت جهود التحديث البحري لدول الخليج غالباعلى إعادة تطوير الأساطيل القتالية السطحية بفرقاطات وطرادات جديدة متعددة الأدوار. ومع ذلك، يبقى السؤال حول ما إذا كان بإمكان المنطقة استيعاب هذا المستوى من الاستثمار بشكل فعال؟

كان برنامج الاستحواذ في المملكة العربية السعودية هو الأكثر طموحًا. ففي نوفمبر ٢٠٢٢م، قررت الرياض شراء خمس سفن قتالية متعددة المهام – مخصصة لأسطولها الغربي – من شركة نافانتيا الإسبانية. تماشياً مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، سيتم بناؤها محليًا، مما يسمح بنقل التكنولوجيا بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، هناك خمس طرادات من فئة Avante قيد الإنشاء بالفعل من قبل نافانتيا من خلال مشروع مشترك مع الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI). في أواخر عام ٢٠٢٢م، بدأ الأسطول الغربي أيضًا في استلام بعض قوارب الدوريات السريعة الجديدة (FPB)التي بنتها شركة بناء السفن الفرنسية Couach. من جانبه، سيتم إعادة تطوير الأسطول الشرقي بأربعة مقاتلات سطحية متعددة المهام تم شراؤها في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة. وستصبح هذه السفن،المعروفة باسم "مشروع طويق"، العمود الفقري للأسطول السعودى في مياه الخليج.

التصعيد في البحر الأحمر يطرح مجموعة تهديدات أمام المعادلة الأمنية القائمة على عتبة إعادة الهيكلة لسد الثغرات

أنفقت الإمارات العربية المتحدة أقل قليلاً من المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة واعتمدت نهجًا عمليًا أكثر لعمليات الاستحواذ. على سبيل المثال، كانت شركة أبو ظبي لبناء السفن (ADSB) الرائدة في مشروع مع شركة الإنشاءات الميكانيكية في نورماندي (CMN) لبناء ستة طرادات من طراز بينونة. علاوة على ذلك، شرعت الإمارات في مرحلة عرض القوة من خلال نشر الأصول في الجزر اليمنية ذات المواقع الاستراتيجية، مثل سقطرى (قبالة الساحل الصومالي) وبريم (في مضيق باب المندب)، وموانئ مثل عصب وبربرة.

كما صرح قائد البحرية الأميرية القطرية اللواء عبد الله بن حسن السليطي مؤخرًا أن QEN دخلت "المرحلة الرابعة" من تحديثها بـ "قفزة نوعية". يعد حجر الزاوية في هذه الخطوة هو عقد صفقة بقيمة ٥,٦٥ مليار دولار تم توقيعه مع Fincantieri عام ٢٠١٦م، وهي صفقة كبيرة شهدت تسليم أربع سيارات، وسفينتي دورية بحريتين (OPVs) ومنصة (LPD).

وأضاف السليطي، أنه يبقى الطموح الرئيسي هو تجاوز مياه الخليج. كونها الدولة الخليجية الوحيدة التي تمتلك مثل هذه السفينة البرمائية الكبيرة (LPD)، بذلك ستكون قطر قادرة على دعم قدراتها المضادة للصواريخ الباليستية التكتيكية باستخدام رادار النطاق L.

كما قامت قطر ببناء قاعدة بحرية جديدة في أم الهول عام ٢٠٢٠م، وافتتحت المديرية العامة لأمن السواحل والحدود عام ٢٠١٩م، قاعدة بحرية أخرى في الضغاين لتأمين المياه الإقليمية لدولة قطر.ومع ذلك قد تواجه الدوحة صعوبات فى استيعابها جميع هذه الاستثمارات بشكل فعال بسبب افتقارها للقوى العاملة.

كانت البحرية السلطانية العمانية أول دولة خليجية تكمل إعادة تطوير أسطولها. ففي بداية عام ٢٠١٠م، تلقت ثلاثة طرادات من فئة الخريف من (بي أيه إي سيستمز) وأربع سفن دورية من فئة الأفق من (إس تي للهندسة). كما استفادت مسقط من موقعها الجغرافي، تم تطوير مرافق اللوجستيات البحرية في ميناء الدقم لتوفير الخدمات للبحرية الدولية. نظرًا لموقفها المحايد، تقوم عمان أيضًا بإنشاء مركز أمني بحري مشترك مع إيران وباكستان، سيتم بناؤه في ميناء تشابهار الإيراني، والذي سيركز على المحيط الهندي. يهدف المركز إلى مكافحة التهريب والقرصنة.

لم تحدث البحرين والكويت، قواتهما البحرية أو خفر السواحل بشكل كبير. ويوضح الشكلين التاليين أنواع الأصول البحرية لدول مجلس التعاون الخليجي القدرات البحرية لدول الخليج على التوالى:

	Navy					Coast Guard	
	Submarines	Frigates	Patrol Craft	Mine Sweepers	Amphibious	Patrol Craft	Amphibious Vehicles
Bahrain		1	13		9	55	1
Kuwait			20	8		32	1
Oman		3	10		1		
Qatar			11			12	
Saudi Arabia		6	106	3	5		
UAE			157	2	19		
Iran	17		122		28		

على المستوى الإقليمى

تدرك دول مجلس التعاون الحاجة لمعالجة أوجه القصور هذه وتنسيق قدراتها بشكل أفضل، ففي عام ٢٠١٥م، أنشأت دول المجلس (فرقة العمل (٨١ (TF – ٨١) كمنظمة للأمن البحري الإقليمي. ووُصفت بأنها قوة بحرية مشتركة بين دول المجلس يمكنها القيام بدوريات في المياه الدولية للخليج وخليج عمان وبحر العرب وخليج عدن. لدى (TF – ٨١) مركز عمليات في البحرين، ولكن تم إعاقته بسبب الخلاف مع قطر، ونقص تبادل المعلومات وعدم رغبة الحكومات الوطنية فى وضع أصولها البحرية تحت قيادة دول مختلفة من دول مجلس التعاون.

ونادراً ما تتم عملية تبادل المعلومات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرار الجماعي، وتتطلب قيادة من طرف ثالث أي الولايات المتحدة.

وقد أعربت دول مجلس التعاون عزمها زيادة دورها في البحر كقوة جماعية ولتحقيق هذه الغاية، عملت على تعزيز الوعي بالمجال البحري والعمليات المشتركة في جميع أنحاء الخليج، على وجه الخصوص تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ وتهدف الاجتماعات السنوية لمفوضي القوات البحرية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي عقد آخرها في قطر في يوليو ٢٠٢٢م، إلى تسهيل ذلك.

يتطلب الوضع الأمني البحري استجابة إقليمية حازمة سواء من حيث التخطيط الاستراتيجي أو نشر المعدات المناسبة

في أعقاب هذه النية المتزايدة لتعزيز تعاون القوات البحرية لدول الخليج، تم إنشاء مركز العمليات البحرية الموحدة (UMOC) ومقره البحرين، تحت القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٦م، مزودًا بشبكة مشفرة تربطه بشبكة الاتصالات العسكرية الآمنة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل في الغالب على تنسيق مراكز العمليات الوطنية المختلفة.

بشكل عام، لا يزال التكامل البحري داخل دول مجلس التعاون الخليجي محدودًا. ومن المرجح أن تكون زيادة مشاركة البيانات، من خلال (UMOC) أهم تطور تعاوني. من حيث العمليات، جرت تدريبات بحرية مشتركة قليلة لدول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات العشر الماضية. على سبيل المثال، تم إجراء تدريب ناجح (الاتحاد ١٧) لمدة عشرة أيام في مارس ٢٠١٥م، للقوات البحرية الست لدول الخليج، وكانت النتائج إيجابية، حيث عززت الاستعداد القتالي والتكامل بين بحريات دول مجلس التعاون. كما يجري التعاون الثنائي: تم إجراء تدريب بين البحريتين السعودية والبحرينية (الجسر٢٣) في ديسمبر ٢٠٢٢م، بهدف رفع مستوى التكامل والاستعداد.

على المستوى الدولي

اتخذت العديد من الجهود على المستوى الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار في الممرات المائية لدول الخليج نظرًا لأهميتها الجيواستراتيجية الحيوية للتجارة العالمية. ومن أبرز هذه الترتيبات:

- **القوات البحرية المشتركة**

اتخذ تقاسم الأعباء شكل تعاون مكثف مع الولايات المتحدة. وتعد مشاركة دول الخليج في القوات البحرية المشتركة – الشراكة البحرية متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة – مثالاً قيد التقدم على هذا النشاط.

تم إنشاء أول فرقة عمل مشتركة ١٥٠(CTF) في عام ٢٠٠٢م، لإجراء عمليات الأمن البحري (MSO) خارج الخليج. كانت المملكة العربية السعودية أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تحاول تولي قيادة (فرقة العمل المشتركة ١٥٠).

وشُكلت (فرقة العمل ١٥٢) في عام ٢٠٠٤م، وتركز على الأمن البحري داخل الخليج، كما أنشأ مرفق إدارة الأزمات (فرقة العمل ١٥١)، وهي مكون مكافحة القرصنة، وفي عام ٢٠٢٢م، تم إطلاق (فرقة العمل ١٥٣) (CMF ١٥٣) وهي مهمة بحرية متعددة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة مؤقتًا وتنتشر في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، "للتركيز على الأمن البحري الدولي وقدراته. بشكل أفضل إن (فرقة العمل ١٥٣) تعد "تحالفاً للراغبين" أكثر من كونه تحالفًا إلزاميًا، حيث أن الدول المشاركة غير ملزمة بأي تفويض سياسي أو دبلوماسي أو عسكري رسمي. ونتيجة لذلك، تفاوتت مساهمات الدول الأعضاء في القوة البحرية المشتركة مع مرور الوقت وظلت خاضعة للسياسات الوطنية.

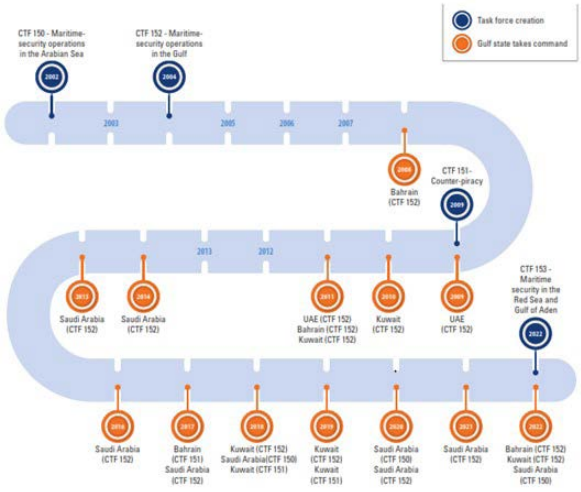

الشكل يوضح تاريخ قيادة قوات المهام المشتركة الإقليمية

- **اتفاقيات أبراهام**

وفي الممرات المائية للبحر الأحمر، تؤدي اتفاقيات أبراهام إلى ظهور أشكال جديدة من التعاون الأمني البحري والتي من المرجح أن تعززها القوات البحرية المشتركة (**CMF**-١٥٣). ويهدف هذا التعاون البحري المتجدد إلى معالجة أنشطة الحرب غير النظامية التي ترعاها إيران، ومنع الهجمات على الأهداف الساحلية. بالإضافة إلى ذلك، انضمت مصر أيضًا إلى القوة العسكرية المشتركة في أبريل ٢٠٢١م، لتصبح العضو الرابع والثلاثين. أحد الجوانب الرئيسية لهذا التعاون هو تأمين الممرات المائية البحرية. وفي وقت لاحق من العام، أجرت إسرائيل والإمارات والبحرين مناورات بحرية غير مسبوقة في البحر الأحمر، بتنسيق من القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية. وفي الفترة من ٣١ يناير إلى ١٧ فبراير في العام الماضي، انضمت

القوات البحرية السعودية والعمانية إلى التمرين البحري الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في البحر الأحمر.

- **فرقة العمل ٥٩:** ظهور القدرات غير المأهولة

وفي حوار المنامة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠٢٢م، أكد قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال مايكل كوريلا، هدف بلاده المتمثل في نشر شبكة مكونة من أكثر من ١٠٠ مركبة سطحية وتحت سطح البحر غير مأهولة (**USVs** و**UUVs**) وأجهزة استشعار تحت السطح في البحر الأبيض المتوسط مناطق الخليج والبحر الأحمر خلال عام ٢٠٢٢م. تتمحور الخطة حول فرقة العمل ٥٩ المبتكرة التابعة للبحرية الأمريكية (**TF٥٩**)، ولكن مع توفير القوات الشريكة ما لا يقل عن ٨٠٪ من الأصول. والفكرة هي أن قدرات الثبات والمراقبة للمنصات وأجهزة الاستشعار المرتبطة بمراكز العمليات واستخدام تحليلات البيانات المعززة بالذكاء الاصطناعي (**AI**)، يمكن أن تحسن بشكل كبير الوعي الظرفي للمشهد البحري المعقد لتحديد التهديدات المحتملة.

تم إنشاء فرقة العمل ٥٩ في سبتمبر ٢٠٢١م، تحت قيادة الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، الذي يقع مقره الرئيسي في البحرين. ومن بين بعض المنصات الرئيسية غير المأهولة، هناك مركبة (**Saildrone Explorer**) التي تعمل بالطاقة الشمسية والرياح، ومركبة (**T١٢**) (**USV MANTAS**).

- **تنويع الشراكات الأخرى**

في محاولة للتخفيف من اعتمادها على أمريكا عمقت دول الخليج علاقاتها مع الشركاء غير الأمريكيين.

عمان، هي أكثر واقعية فيما يتعلق بأمنها البحري، وتحتفظ بعلاقات عميقة مع الولايات المتحدة وهي عضو نشط في (**CMF**)، وتتمتع عمان بعلاقة طويلة الأمد مع المملكة المتحدة، ومُنحت البحرية الملكية البريطانية مؤخرًا حق الوصول إلى ميناء الدقم، بما يكفي لاستضافة غواصاتها النووية وحاملات الطائرات من فئة الملكة إليزابيث. وفي الوقت نفسه، لا تزال مسقط حريصة على الحفاظ على حيادها، مدفوعًا جزئيًا بموقعها الاستراتيجي على الحدود مع مضيق هرمز. وبالتالي فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تجري مناورات بحرية مشتركة مع إيران. في عام ٢٠٢٢م، تم إجراء تدريبين بين عمان وإيران مع الصين وروسيا.

كما كانت الإمارات لاعباً بارزاً في هذا المجال، حيث زادت من عدد التدريبات التي أجريت مع مصر (" خليفة الثاني"،"خليفة الثالث ")؛ وأجرت أول تدريب ثنائي مع الهند في عام ٢٠١٨م؛ وفي عام ٢٠٢٠م، شاركت لأول مرة في ميدوسا ١١، وهي تدريبات بحرية مهمة في شرق البحر الأبيض المتوسط مع اليونان كمشارك رئيسي فيها. وتسلك قطر مسارًا مشابهًا، حيث تجري العديد من تدريباتها مع باكستان أو الهند. حتى أن باكستان وتركيا أرسلتا طرادات – (**TCG Burgazada**(,**PNS Tabuk**)، على التوالي– لدعم قطر في عام ٢٠٢٢م، كجزء من عملية درع كأس العالم.

- **عملية حارس الازدهار:**

أظهرت التصعيدات الأخيرة في البحر الأحمر مشكلة الهياكل الأمنية المعنية بالأمن البحري بالمنطقة في استشراف التهديد الذي يشكله الحوثيون في اليمن وحلفاؤهم الإيرانيون على خطوط الملاحة البحرية، واتخاذ تدابير استباقية لمنع هذا التهديد. وفي ديسمبر من العام الماضي، أطلقت واشنطن و٢٠ دولة أخرى عملية مشتركة لمواجهة هجمات الحوثيين، من خلال قيادة قوة المهام المشتركة (**CTF**-١٥٣) تحت قيادة القوات البحرية المشتركة، وعملية "حارس الازدهار" وهي تحالف عسكري متعدد الجنسيات.

كما أطلق تحالف "حارس الازدهار" عملية عسكرية استهدفت قدرات الحوثيين في ١٢ يناير لوقف الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن، ولكن بعد مرور نحو ٤٠ يومًا على ذلك، لا تزال هجمات الحوثيين مستمرة وتصاعدت مؤخرًا. بالطبع، تمت عمليات التحالف ضمن قواعد "الاشتباك المحدود" واقتصرت على اعتراض وإسقاط المقذوفات والطائرات المسيرة الحوثية والقيام بعمليات وقائية محدودة، دون استهداف البنية التحتية العملياتية الحيوية أو مراكز القيادة والسيطرة.

ثالثًا: احتياجات الأمن البحري الخليجي

دفعت تهديدات الحوثيين الأخيرة في البحر الأحمر إلى إعادة تقييم القدرات البحرية الخليجية والهياكل التابعة لها من أجل تقييم أوجه القصور في الأمن البحري الخليجي على النحو التالي:

- **تقوية أنظمة الدفاع الجوى فى البحر:** لمواجهة السلوك الإيراني أو الحوثي حيث لا تزال القوات البحرية الخليجية تحتاج إلى قدرات أساسية وليس أقلها أنظمة الدفاع الجوى فى البحر. عرض الحوثيون مؤخرًا صواريخ باليستية مضادة للسفن قادرة على الوصول إلى السفن فى نطاقات تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري في خليج عدن وتحمل رؤوسًا حربية تتراوح بين ١٠٠إلى ٤٠٠ كيلوجرام. وبالمثل تسعى البحرية الإيرانية إلى تطوير مجموعة واسعة من الصواريخ الموجهة.

آليـات وهيـاكل الأمـن البحـري بمنطقـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن لـم تكـن مصممـة للتصـدي لتهديـدات هجمـات الحوثييـن

- **الموارد البشرية للقوات البحرية:** تظل القوى العاملة مطلبًا أساسيًا وفي الواقع هناك مسافة بين الطموحات العالية لدول مجلس التعاون الخليجي والصعوبات الحقيقية التي تواجهها في محاولة توفير طاقم أساطيلها الحديثة. فهناك حاجة إلى حوالي ٦٦٠ بحارًا إضافيًا لطاقم الطرادات الأربعة، حيث يتم تسليم طائرتي **OPV** و**LPD** إلى قطر بواسطة **Fincantieri**. ويمثل هذا العدد أكثر من ٢٥ ٪ من البحارة البالغ عددهم ٢٥٠٠ بحار الذين يشكلون البحرية الأميرية القطرية اليوم.

تتمثل إحدى طرق التخفيف من مشكلة القوى العاملة في زيادة عدد الأجانب على متن السفن وعلى الشاطئ، هو قبول الأجانب في مناصب الضباط. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يخلو من المخاطر وقد يخلق الاعتماد على بلدان أخرى، مثل باكستان. أما بالنسبة للمناصب العليا للغاية، فإن الأدميرالات الأمريكيين السابقين يعملون كمستشارين للبحرية الإماراتية وغيرها.

هناك طريقة أخرى للاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية وهي تشغيل السفن التجارية بأطقم مدنية للقيام بمهام منفصلة، مثل نقل الأسلحة والمركبات العسكرية. ومع ذلك، فهي أكثر عرضة للخطر من نظيراتها العسكرية. في يناير ٢٠٢٢م، على سبيل المثال، استولى الحوثيون على سفينة الشحن غير المسلحة التي ترفع علم الإمارات في البحر الأحمر كانت تنقل عربات عسكرية وقوارب مطاطية صلبة. احتفظ الحوثيون بالطاقم، ومعظمهم من البحارة الهنود، لمدة خمسة أشهر قبل أن تساعد وساطة عمان في تأمين إطلاق سراحهم.

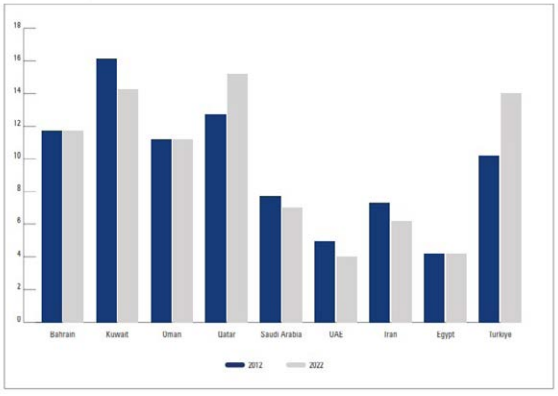

يوضح الشكل أفراد البحرية كنسبة مئوية من إجمالي الأفراد العسكريين، 2012 و2022

يوضح الشكل أفراد البحرية (العسكريون العاملون)، 2022

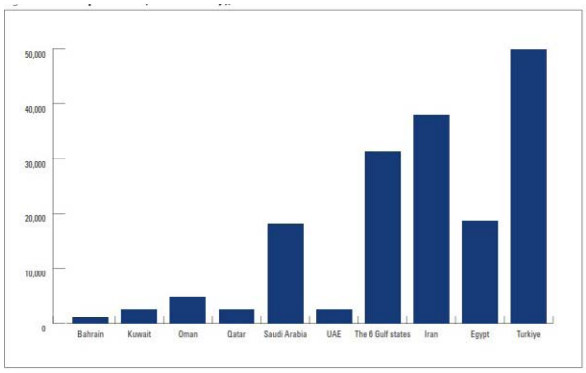

- **وضع نهج إقليمي فعال للأمن البحري:** هناك عدد من العوامل ساهمت في تأخير وضع نهج إقليمي فعال ومستدام للأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، ولا تزال محاولات التعاون الإقليمي محبطة ومنها التنافس الجيوسياسي، وتباين المصالح والأولويات بين الدول، وانعدام الثقة. وتساهم هذه العوامل بشكل أساسي في اتخاذ دول المنطقة مواقف مختلفة بشأن تعريف الأمن البحري وتهديداته بشكل مختلف، مما يدفع معظم الدول إلى تفضيل المقاربات الثنائية على التعاون والمشاركة الجماعية. يشير التناقض بين الوجود العسكري الأجنبي الكبير في المنطقة والمستوى المنخفض نسبياً للتعاون الإقليمي إلى الاعتماد المفرط على القوات الخارجية لتأمين طرق الملاحة البحرية الدولية.

ومثال ذلك إن أهم ما يمكن استخلاصه من التصعيد البحري المستمر ومحاولات ردع هجمات الحوثيين هو أن آليات وهياكل الأمن البحري المرتبطة بمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن لم تكن مصممة للتصدي لأنواع التهديدات التي تشكلها هجمات الحوثيين التي تعتمد على قدرات الدولة، بل اقتصرت على التصدي للتهديدات غير المتماثلة مثل القرصنة وأنشطة المنظمات الإجرامية التقليدية. وهذا يكشف أن هذه الهياكل والمبادرات غير متزامنة مع الديناميكيات المتغيرة في المنطقة وتفتقر إلى التخطيط الفعال للتعامل مع الأزمة الأوسع نطاقاً. وبالتالي، فإن التصعيد في البحر الأحمر يطرح مجموعة من

من المرجح أن ينمو دور إيران لكن تطوير ميزان القوى الخليجي يحقق توازن القوى الإقليمي في مياه الخليج

التهديدات، وتقف المعادلة الأمنية القائمة في المنطقة على عتبة إعادة الهيكلة، لمواجهة القصور والثغرات في هياكل الأمن البحري ومقارباته في المنطقة.

وفي هذا السياق هناك خياران نظريان لمعالجة هذا الوضع. إما تطوير الهياكل القائمة وتوسيع نطاقها، أو العمل على تشكيل هياكل أمنية جديدة تلبي الاحتياجات الأمنية لدول المنطقة.

وختامًا، تستخلص ورقة البحث هذه ثلاثة استنتاجات رئيسية. أولاً، من المرجح أن تظل بنية الأمن البحري الإقليمي معتمدة على الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، وإن كان ذلك أقل احتمالاً. ثانياً، إما ستكون متعاونة بشكل متزايد، حيث تحث واشنطن شركاءها على تقاسم العبء كجزء من استراتيجية "الردع المتكامل". ثالثًا، أو من المرجح أن ينمو دور إيران على الرغم من أنه يبقى أن نرى كيف سيؤثر هذا التطور على توازن القوى الإقليمي في مياه الخليج.

* مدرس العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الصين وإيران والأمن الإقليمي في الخليج العربي

أزمة البحر الأحمر قدمت للصين دليلاً على أن التغيير في السياسة الإيرانية ليس له حدود على الأرض

تكتسب قضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي أهمية وزخماً خاصاً لدى العديد من القوى الدولية، وفي مقدمتها الصين، وذلك لاعتبارات ثلاثة رئيسية: أولها، أن لدى الصين مصالح استراتيجية كبيرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تحولت لتكون أكبر شريك تجاري لدول المجلس، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة البينية بين الصين ودول المجلس وصل في عام ٢٠٢٢ إلى ٣١٥ مليار دولار.

وقد انعكس اهتمام الصين بتوسيع نطاق التعاون الثنائي مع دول المجلس في سعيها إلى تأسيس منطقة تجارة حرة مع الأخيرة، إذ أجريت جولات عديدة من المفاوضات بين الجانبين، وعقد الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة في الصين ودول المجلس في مدينة جوانزو الصينية في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث تم إنجاز نحو ٩٠٪ من البنود الخاصة بالاتفاقية.

د. محمد عباس ناجي

اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي بدا جلياً في مؤشرات عديدة، من أهمها حرص الرئيس الصيني شي شين بينج على زيارة المملكة العربية السعودية، خلال المرتين اللتين قام فيهما بزيارة منطقة الشرق الأوسط، في يناير ٢٠١٦م، وديسمبر ٢٠٢٢م، إذ بدأ بزيارة المملكة في ١٩ يناير ٢٠١٦م، في مستهل الجولة الإقليمية التي شملت كلاً من إيران ومصر. فيما شارك في الزيارة الثانية في ثلاث قمم سعودية وخليجية وعربية خلال الفترة من ٧ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢٢م.

وثانيها، أن الصين ترى أن استقرار منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج العربي، يحظى بأولوية خاصة لديها، لاسيما في ظل الأزمات العديدة التي تعصف بالمنطقة، والتي يمكن أن يفرض استمرارها تداعيات سلبية خطيرة على مصالحها وأمنها. وقد بدا ذلك جلياً في الارتدادات التي فرضتها الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، التي بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، على خلفية عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها "كتائب القسام"-الذراع العسكرية لحركة حماس-في اليوم نفسه، داخل مستوطنات غلاف غزة.

فعلى خلفية استمرار تلك الحرب، انفتحت جبهات عديدة للتصعيد العسكري، في لبنان وسوريا والعراق، واليمن، وبدا أن الجبهة الأخيرة تحديداً باتت تنتج تداعيات سلبية خطيرة على الاقتصاد الإقليمي والعالمي، بعد أن أثرت بشكل مباشر وملموس على حركة التجارة في البحر الأحمر وباب المندب وقناة السويس. إذ قامت ميليشيا الحوثيين باستهداف السفن المارة بتلك المنطقة بداية من ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، وادعت أن هدفها الأساسي هو عرقلة حركة الملاحة المتجهة إلى إسرائيل أو الصادرة منها، إلا أن الهجمات التي شنتها في المنطقة ساهمت في دفع شركات الشحن إلى البحث عن بدائل للمرور عبر البحر الأحمر وقناة السويس، على غرار طريق رأس الرجاء الصالح، بكل ما يفرضه ذلك من تأثيرات مباشرة على طول مدة الرحلة التي تزيد لفترات تتراوح بين ٩ و١٤ يوماً حسب نقطة الانطلاق، وارتفاع أسعار التأمين، وبالتالي تهديد سلاسل الإمداد التي تنعكس مباشرة في ارتفاع أسعار السلع على مستوى العالم.

وكان ذلك دافعاً للعديد من الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تشكيل قوة بحرية جديدة تحت مسمى "حارس الازدهار" في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، ثم الاستناد إلى قرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر في ١٠ يناير ٢٠٢٤م، والذي يدين الهجمات التي تشنها الميليشيا الحوثية ويطالب بوقفها فوراً، لشن ضربات عسكرية ضد مواقع الميليشيا داخل اليمن، بداية من ١٢ من الشهر نفسه، بهدف ممارسة ضغوط قوية على الأخيرة لوقف تلك الهجمات.

وثالثها، أن سعي الصين إلى تنفيذ مشروع "الحزام والطريق" يدفعها دوماً إلى دعم الجهود التي تبذل بهدف الوصول إلى تسويات لبعض الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتفرض تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي، ولا سيما في منطقة الخليج العربي. ومن هنا، قامت الصين برعاية اتفاق بكين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، في ١٠ مارس ٢٠٢٣م، واستضافت على مدى عام، منذ توقيع الاتفاق، مسؤولين سعوديين وإيرانيين لدعم فرص البناء على الاتفاق من أجل تطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين وتسوية الخلافات العالقة. كما دعمت الجهود التي تبذل من أجل الوصول إلى تسويات سياسية للأزمات الإقليمية المختلفة، بداية من أزمة البرنامج النووي الإيراني، مروراً بالأزمات السورية والليبية واليمنية، وانتهاءً بالقضية الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، أبدت بكين اهتماماً خاصاً بالحرب ضد الإرهاب ومكافحة القرصنة، حيث افتتحت، في أول أغسطس ٢٠١٧م، قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهي أول قاعدة عسكرية لها في الخارج، حيث استخدمتها في دعم وتموين القطع البحرية الصينية المشاركة في عمليات حفظ السلام والمهمات الإنسانية أمام السواحل اليمنية والصومالية. وأشارت تقارير عديدة، في ٦ ديسمبر ٢٠٢١م، إلى أن الصين تقيم قاعدة عسكرية أخرى في غينيا الاستوائية على سواحل المحيط الأطلنطي.

سياسة التوازن الاستراتيجي

تجدر الإشارة هنا إلى أن اهتمام الصين بدعم الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج العربي، يتوازى مع جهود تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل توسيع هامش الخيارات وحرية الحركة المتاح أمامها على المستوى الدولي، للتعامل مع التطورات العديدة التي طرأت سواء على صعيد التوازنات الدولية نفسها، أو على مستوى التحولات الملحوظة في السياسات التي تتبناها تلك القوى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر فاعلاً رئيسياً في المنطقة، في ظل انخراطها في كثير من الملفات الرئيسية فيها. إلا أنها بدأت في إجراء تغيير في تلك السياسة، عبر الانسحاب من بعض الأزمات، على نحو بدا جلياً في الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان، في أغسطس ٢٠٢١م، ونقل الاهتمام إلى مناطق أخرى مثل منطقة الإندوباسيفيك.

هذه التحركات التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي بدت جلية في مؤشرات عديدة. فقد تبنت دول المجلس سياسة متوازنة إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية، التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، وما زالت مستمرة حتى الآن. وبدا ذلك جلياً في تنظيم اجتماعين مشتركين لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا في الرياض في أول يونيو ٢٠٢٢م، ثم في موسكو

إصرار إيران على التمدد الإقليمي بآليات سياسية واقتصادية وعسكرية وأيديولوجية فرضت تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي

في ١٠ يوليو ٢٠٢٣م، فضلاً عن قيام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة المملكة العربية السعودية والإمارات في ٦ و٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

كما اتخذت دول المجلس قرارات عديدة خالفت توقعات بعض القوى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بتحديد مستوى إنتاج النفط، للتأثير على أسعاره، خاصة في مرحلة ما بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وما ارتبط بها من قطع إمدادات الطاقة الروسية عن الدول الغربية كرد على العقوبات التي فرضتها الأخيرة على موسكو بسبب الحرب.

واستضافت المملكة العربية السعودية ثلاث قمم شارك فيها الرئيس الصيني شي شين بينج، في الفترة من ٧ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢٢م، بعد أن كانت قد استضافت في ١٥ يوليو من العام نفسه قمة جدة للأمن والتنمية التي شارك فيها الرئيس الأمريكي جو بايدن وقادة دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى مصر والأردن والعراق.

حسابات معقدة

هذه السياسة المتوازنة كانت أحد المتغيرات التي ساهمت في تحسن العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على مدار عام تقريباً، وكان ذلك من ضمن الرسائل الواضحة التي وجهتها تلك الدول وسعت من خلالها إلى تأكيد أنها تدير علاقاتها مع الأطراف المختلفة وسياستها إزاء الملفات التي تحظى بأهمية خاصة من جانبها، بما يتوافق مع حساباتها ومصالحها ورؤيتها لاعتبارات أمنها القومي، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتوافق أو يتباين مع مصالح وحسابات القوى الدولية المنخرطة في تلك الملفات.

ففي هذا الإطار، وقعت المملكة العربية السعودية وإيران على اتفاق بكين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. كما قام أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني السابق علي شمخاني (الذي أعلنت استقالته من منصبه وتعيين العميد في الحرس الثوري علي أكبر أحمديان مكانه في ٢٢ مايو ٢٠٢٣م) بزيارة الإمارات، في ١٦ مارس ٢٠٢٣م، وقبل ذلك، أعادت الكويت سفيرها إلى طهران في ١٤ أغسطس ٢٠٢٢م.

وبالتوازي مع ذلك، بدأت إيران في توجيه رسائل متعددة تفيد أنها معنية بمواصلة تطوير العلاقات مع دول الجوار، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، بناءً على محددات رئيسية تتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار. بل إنها بدأت في تبني الدعوة إلى تشكيل "تحالف" بحري لضمان الأمن في منطقة الخليج العربي، بالتوازي مع دعوتها المستمرة لخروج القوات الأجنبية من المنطقة، ولاسيما القوات الأمريكية. ففي هذا السياق، قال قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني شهرام إيراني، في ٣ يونيو ٢٠٢٣م، أن "إيران والسعودية وأربع دول خليجية أخرى تخطط لتشكيل تحالف بحري يضم الهند وباكستان أيضاً"، مضيفاً أن "دول المنطقة توصلت إلى نتيجة مفادها أنه إذا أريد الحفاظ على الأمن في المنطقة، فيجب أن يتم ذلك من خلال التآزر والتعاون المتبادل".

هذه الخطوات في مجملها حظيت بدعم خاص من جانب الصين، التي اعتبرت أنها تساعد في تعزيز الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وتساهم في دعم الجهود التي تبذل للوصول إلى تسويات للأزمات الإقليمية التي تهدد هذا الأمن بشكل مباشر، خاصة فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، فضلاً عن أزمة الملف النووي الإيراني.

وقد عبّرت الصين عن ذلك بتأكيدها على لسان وزير الخارجية وانج يي، في ٣١ أغسطس ٢٠٢٣م، أن "اتفاق المصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيران أدى إلى إطلاق موجة مصالحة في منطقة الشرق الأوسط"، مضيفاً أن "بكين ستواصل دعم دول الشرق الأوسط في استكشاف سبل التنمية وفقاً لما يتماشى مع ظروفها المحلية وتقوية التواصل والحوار والالتزام بالوحدة وتحسين الذات، وتحقيق حسن الجوار والصداقة".

لكن على الأرض، بدا جلياً أن هناك فارقاً شاسعاً بين أقوال إيران وأفعالها. إذ لم تثبت إيران أنها تستطيع الانخراط في التزامات صارمة إقليمية أو دولية، بل إن التحركات التي تقوم بها في المنطقة، والخطوات التي تتخذها إزاء الملفات الرئيسية ما زالت تعد أحد المصادر الأساسية لتهديد الأمن الإقليمي، لاسيما في منطقة الخليج العربي.

فعلى صعيد البرنامج النووي، لم تعر إيران اهتماماً للدعوات التي وجهت لها بتقليص مستوى أنشطتها النووية، بل إنها حرصت على مراكمة مزيد من المواد الانشطارية، لدرجة ساهمت في اقترابها من مرحلة إنتاج القنبلة النووية. فحسب التقرير الذي أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م، فإن كمية اليورانيوم المخصب بنسب مختلفة

الصين تولي أهمية كبيرة للأمن في منطقة الخليج لثلاثة اعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية ولمصالحها في المنطقة والعالم

التي أنتجتها إيران وصلت إلى ٥٥٢٥,٥ كيلوجرام، بما يعني أنه أصبح لدى إيران كمية تعادل ٢٧ ضعف ما هو منصوص عليه في الاتفاق النووي (٢٠٢,٨ كيلوجرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٦٧٪). وأوضح التقرير أن كمية اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪ وصلت إلى ١٢١,٥ كيلوجرام. في حين بلغت كمية اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪، نحو ٧١٢,٢ كيلوجرام.

وتوازى ذلك مع تلميح مسؤولين في إيران إلى إمكانية الانتقال إلى مرحلة أخطر في البرنامج النووي، عبر رفع مستوى التخصيب إلى ٩٠٪، وهي الدرجة اللازمة لإنتاج القنبلة النووية، وذلك في سياق استعداد إيران إلى احتمال عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جديد في حالة فوزه في الانتخابات الرئاسية التي سوف تجرى في ٥ نوفمبر المقبل.

إذ قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي، في ١١ فبراير ٢٠٢٤م: "لدينا كل مكونات العلوم والتكنولوجيا النووية. دعوني أضرب مثالاً، ماذا تحتاج السيارة؟، إنها تحتاج إلى هيكل، وتحتاج إلى محرك، وتحتاج إلى عجلة قيادة، وتحتاج إلى صندوق تروس. هل صنعنا صندوق التروس؟ أقول نعم، وكذلك محرك؟ ولكن لكل منهما غرضه الخاص".

وهنا، فإن المعنى المباشر لذلك هو أن إيران لديها كل القدرات التقنية التي تستطيع من خلالها الوصول إلى مرحلة امتلاك القنبلة النووية، مع استمرار الأبحاث والتطوير حول مكونات أخرى لازمة مثل المفجر النووي. وبعبارة أخرى، فإن المسألة بالنسبة لإيران لم تعد مسألة إمكانيات وإنما باتت مسألة وقت، الذي يرتبط بوجود "إرادة سياسية"، أو قرار استراتيجي بالعمل على إنتاج القنبلة.

هذا المعنى تحديداً هو الذي دفع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رفاييل جروسي إلى التعليق على تصريحات صالحي بقوله إن إيران لا تتعامل بشفافية فيما يتعلق بالبرنامج النووي، مضيفاً: "إن هناك حديثاً فضفاضاً عن الأسلحة النووية على نحو متزايد، بما اشتمل على إيران مؤخراً. قال مسؤول إيراني رفيع المستوى للغاية (في إشارة إلى صالحي) في الواقع إن لدينا كل شيء في حالة تفكيك. حسناً، من فضلك أخبرني بما لديكم".

ومن دون شك، فإن هذا الملف يفرض تأثيرات مباشرة على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، ففضلاً عن وجود مخاطر مستمرة لاحتمال حدوث تسرب إشعاعي في مياه الخليج العربي، في ظل عدم التزام إيران بمعايير الأمن والسلامة في بعض المنشآت النووية الإيرانية فضلاً عن إمعانها في تخفيض مستوى التزاماتها في الاتفاق النووي، فإن إيران رفضت الدعوة التي وجهتها بعض دول المجلس بالمشاركة في المفاوضات التي تجري مع القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، حول البرنامج النووي، وهى دعوة تكتسب مشروعية ووجاهة خاصة، باعتبار أن دول المجلس سوف تتأثر بالمسارات المحتملة التي يمكن أن يتجه إليها هذا الملف تحديداً.

هذه السياسة المتشددة التي تتبعها إيران وتفرض تداعيات سلبية على الأمن الإقليمي في الخليج كانت محط اهتمام من جانب الصين، التي دعت خلال جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي لمناقشة القضية النووية الإيرانية، في ٧ يوليو ٢٠٢٣م، جميع الأطراف إلى الالتزام بتعهداتها في الاتفاق. ورغم أنها لم تحدد إيران بشكل واضح، فإن هذه الدعوة تكشف أنها ترى أن تخفيض إيران مستوى التزاماتها في الاتفاق النووي يقوض هذا الاتفاق، ومن ثم يؤثر سلبياً على الأمن الإقليمي في الخليج العربي.

وعلى مستوى برنامج الصواريخ الباليستية، ما زالت إيران حريصة على تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية، خاصة بعد أن تم رفع الحظر الأممي المفروض على الأنشطة الخاصة بهذا البرنامج في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، وفقاً للاتفاق النووي. وقد استغلت إيران ذلك في الإعلان عن خطوات جديدة في هذا البرنامج، على غرار إنتاج صاروخ "فرط صوتي" باسم "فتاح"، في ٦ يونيو ٢٠٢٣م، والذي يصل مداه إلى ١٤٠٠ كيلومتر. كما أجرت تجربة لإطلاق صاروخين باليستيين على متن سفينة في خليج عمان في ٢٤ فبراير ٢٠٢٤م. واستخدمت هذه الصواريخ بالفعل في الهجمات التي شنتها في ١٦ يناير ٢٠٢٤م، واستهدفت

تحركات دول مجلس التعاون للتهدئة على الساحة العالمية عديدة وتبنت سياسة متوازنة إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية

السياسة المتوازنة ساهمت في تحسن العلاقات بين بعض دول الخليج وإيران بما يتوافق مع مصالحها ورؤيتها لاعتبارات أمنها القومي

فيها مواقع في كل من العراق وسوريا وباكستان.

ورغم أن إيران تركز خلال عمليات إطلاق تلك الصواريخ على توجيه رسائل تصعيدية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإنها سبق أن استندت إلى قدراتها العسكرية، لاسيما الصاروخية، في الترويج إلى أنها القوة الرئيسية في منطقة الخليج العربي، وأنها تستطيع استهداف مصالح القوى المناوئة لها في تلك المنطقة.

أما على صعيد التدخلات الإقليمية، فقد بدا لافتاً أنها لم تتراجع حتى بعد التحسن الملحوظ في العلاقات بين إيران والعديد من دول الجوار. فقد حرصت إيران على افتعال الخلاف حول حقل "الدرة"-الذي تطلق عليه حقل آرش"-والذي يمثل ملكية مشتركة بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت. كما تجدد باستمرار موقفها من قضية الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، حيث تدعي أن "تلك الجزر جزء لا يتجزأ من أراضيها"، وأنها "غير قابلة للتفاوض". بل إنها أبدت ردود فعل متشددة عندما نجحت الإمارات في استقطاب دعم العديد من القوى الدولية لمقاربتها إزاء تلك القضية، على غرار الصين وروسيا واليابان، التي أيدت دعوة إيران إلى الاستجابة لجهود تسوية القضية إما عبر التحكيم الدولي أو حلها بالمفاوضات الثنائية.

حرص إيران على مواصلة افتعال وتجديد الحديث عن تلك الخلافات يمثل رسالة من جانبها إلى دول الجوار بأن التحسن الملحوظ في العلاقات الثنائية لن يدفعها إلى إجراء تغيير في المحددات الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية.

وقد بدا ذلك جلياً في أعقاب اندلاع الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م. فرغم أن إيران سارعت إلى نفى ضلوعها في عملية "طوفان الأقصى"، من أجل تجنب الانخراط في حرب مباشرة مع إسرائيل، إلا أنها منحت الضوء الأخضر للميليشيات الموالية لها بالانخراط في تلك الحرب بمستويات مختلفة. بل إنها لم تكن بعيدة، في الغالب، عن التهديدات التي أطلقتها بعض تلك الميليشيات، مثل "ألوية الوعد الحق"-القريبة من "كتائب حزب الله العراق"-ضد دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أصدرت تلك الميليشيا بياناً، في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣م. هددت فيه باستهداف القواعد الأمريكية في الإمارات والكويت في حالة استمرار الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.

وانخرطت الميليشيا الحوثية بدورها في الحرب، عندما بدأت في استهداف السفن العابرة في باب المندب، منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، على نحو تسبب في تحول كثير من شركات الشحن العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح، كخيار اضطراري بعد أن أصبح المرور في البحر الأحمر "غير آمن".

ورغم أن السفن الصينية لم تتعرض لاستهداف مباشر من جانب ميليشيا الحوثيين، إلا أن التهديدات التي تفرضها تحركات الأخيرة أنتجت في النهاية تداعيات سلبية عليها، باعتبار أنها لجأت بدورها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بكل ما يعنيه ذلك من رفع تكلفة الشحن وإطالة زمن الرحلة.

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت، بالتعاون مع بريطانيا، في شن ضربات عسكرية ضد مواقع الميليشيا، في ١٢ يناير ٢٠٢٤م، إلا أنها لم تنجح في وقف تلك الهجمات، على نحو دفعها إلى البحث عن خيارات أخرى، كان من بينها مطالبة الصين بالتدخل لدى إيران من أجل ممارسة ضغوط على ميليشيا الحوثيين لوقف تلك الهجمات. وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن الصين تدخلت بالفعل لدى إيران، إلا أنه لم تتضح بعد مدى مصداقية ذلك، خاصة أن الهجمات ما زالت مستمرة في البحر الأحمر.

لكن في النهاية، يمكن القول أن هذه الأزمة تحديداً التي فرضتها التهديدات الحوثية في البحر الأحمر قدمت دليلاً إلى الصين على أن التعويل على احتمال حدوث تغير في السياسة الإيرانية له حدود على الأرض، يفرضها إصرار إيران على المضي قدماً في التمدد على المستوى الإقليمي باستخدام آليات مختلفة، سياسية واقتصادية وعسكرية وأيديولوجية، بكل ما يفرضه ذلك من تداعيات مباشرة وقوية على الأمن الإقليمي خاصة في منطقة الخليج العربي.

* خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أبعاد تصاعد أنماط "الحروب بالوكالة" بالشرق الأوسط

تفعيل (الوكلاء) و "وحدة الساحات" للتنصل من النتائج و"المقايضة" بين إيران والغرب

اتساقًا مع الإطار العسكري لفرضية "الحروب بالوكالة"، إذ في مضمونها تشكل جاذبية استراتيجية للدولة الطامعة في توسيع نفوذها وهيمنتها سواء على مستوى الإقليم أو النظام الدولي ككل. حيث أن تشابك المصالح والنفوذ في مناطق جغرافية معينة يحفز الدول بأن تخوض حروبًا عبر تطويع وكلاءها بالمنطقة لتحقيق مصالحها كونها تمتاز بعدد من الأهداف، وذلك على النحو التالي:

د. إيمان زهران

١. تحقيق أهداف سياسية بأقل التكاليف وبأعلى العوائد الممكنة، ومن دون تحمل المسؤولية المباشرة لأوجه الصراع وارتداداته.

٢. انخفاض تكلفة الحروب بالوكالة مقارنة بتكلفة الحروب التقليدية. كما أنها تُعد بمثابة "أداة استثنائية" في السياسة الخارجية للدول ذات الثقل لإنجاز أهدافهم الخاصة عبر توظيف مبررات الحرب القائمة فعلى سبيل المثال: يتم توظيف سياقات الصراع بكونها تهدف لـ "حماية الأقليات، خلق مناطق آمنة، حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ..إلخ".

٣. توسيع قاعدة النزاعات المسلحة على مستوى العالم واستثمارها في مجالات غير مشروعة مثل: "تجارة الأسلحة".

٤. تأجيج النزاعات الإقليمية في مناطق فرعية ذات ثقل جيوسياسي بما يسهم في تحقيق مكاسب دولية لإعادة ترسيم صراع النفوذ بين الأقطاب الدولية التقليدية والصاعدة.

٥. اختبار مدى استعداد الطرف المنافس نفسياً واقتصادياً وعسكرياً في خوض المعارك.

٦. نشر أيديولوجيات معينة وتوسيع نطاق نفوذها والتأثير في موازين القوى الإقليمية والعالمية.

وبالنظر لتطورات القضية الفلسطينية وارتدادات الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، فثمة تصاعد في نشاط في حركة الفاعلين في الشرق الأوسط -خاصة من دون الدول- في إطار ما تم الترويج له من مبدأ "وحدة الساحات"، ليؤسس بدوره لما يُعرف بـ "الحروب بالوكالة"، وذلك بالنظر إلى النقاط التالية:

أولًا -ماهية "الحروب بالوكالة":

تُعد الحروب بالوكالة أحد أنماط حروب الجيل الرابع والتي تُعرف بـ "الحروب اللا متماثلة"، وذلك بالنظر إلى خصائصها وآليات استهدافها. إذ بفضل التطورات المتسارعة للبيئة الدولية، وتزايد الصراعات في مختلف مناطق العالم، أصبح مفهوم الحروب بالوكالة واحدًا من أكثر المفاهيم الأمنية الأكثر تداولاً خلال الآونة الأخيرة كمحاولة لاستخلاص "ماهية المفهوم"، والذى يُعرف بشكل موجز بكونه "المشاركة غير المباشرة في نزاع من قبل أطراف ثلاثة ترغب في التأثير على نتيجة الصراع الاستراتيجية"، ويمكن أن تشتمل تلك المشاركة على توفير الأسلحة والمال وأشكال المساعدات الأخرى، ولكن بشكل

يعفي الطرف المُوكل من الاضطرار للقيام بتدخل عسكري مباشر عن طريق الاستعانة بوكلاء محليين يرغبون في حماية/ أو تمدد مصالحهم بالدولة. فعلى سبيل المثال: تقوم الدولة A بتوظيف بعض الوكلاء في الدولة B للقيام بعمليات مسلحة بالنيابة عنها، ويمكن أن تدخل في خانة التخريب وذلك لتحقيق بعض المصالح والأهداف الخاصة بالدولة A.

تأسيسًا على "ماهية الحروب بالوكالة"، فثمة أسباب رئيسية داعمة لذلك التوجه، أبرزها

- **تحييد المخاطر:** من أحد أهم الأسباب ما يتعلق بخفض التكلفة ونبذ المخاطر، وذلك عبر استخدام قوات الوكيل لاسيما في الحالات التي تفرض عليها بعض القيود السياسية حول العمل العسكري المباشر، مثل: الإدانة الدولية، أو التكاليف المالية للحرب المباشرة، أو احتمالية وجود خسائر كبيرة.

- **استغلال المكاسب:** من بين الأسباب ما يتعلق بـ "المصالح الاستراتيجية"، فواحدة من هذه المصالح قد تكون الرغبة في الحفاظ على مجالات التأثير أو تعزيزها، وقد تسمح استراتيجية الوكيل بتحقيق ذلك دون الالتزام بالمواجهة المباشرة. وبالمثل، قد يشعر المُوكل بالقلق من أن تهدد الدولة المستهدفة الاستقرار في المنطقة. أو ما يتعلق بتبني قراره الدخول بتلك الحرب لاعتبارات أمنية.

- **دعم الأيديولوجية:** سبب آخر يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين الوكيل والموكل استنادًا إلى أسس أيديولوجية أو دينية أو عرقية، أو أن يكون هناك توجه نحو حماية الأقليات من اضطهاد دولة ما. وعلى أثر ذلك يتم إنشاء ودعم الوكلاء والاستعانة بهم.

الجدير بالذكر، ثمة اختلاف واضح ما بين ميكانزيم الحروب التقليدية، وتلك المُتعلقة بالحروب بالوكالة. إذ تمثل الأولى استراتيجية رئيسية لتعزيز المصالح والأهداف الوطنية للقوى العظمى الوطنية، فيما تشكل الحروب بالوكالة استراتيجية لإدارة الصراع غير المباشر بين القوى الكبرى عن طريق إدارة الصراع بين الجهات الفاعلة الإقليمية أو المحلية، حيث يتم استخدامه بشكل أساس لمنع وقوع الصراع المباشر والحرب الكبرى بين هذه القوى، وساهمت بالفعل في أمثلة كثيرة بتقليل احتماليات اندلاع الحرب الشاملة بمفهومها التقليدي. وذلك عبر دعم الوكلاء بما يلي:

- توفير القوات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك العتاد مثل الأسلحة والذخيرة وغيرها من أدوات التكنولوجيا العسكرية من قبل الموكلين للوكلاء.
- تقديم المساعدات المالية إلى فصيل ما بعد الحرب القائمة لضمان الديمومة.
- تقديم المساعدات غير العسكرية، وهي تلك التي أشار

٦ أسباب رئيسية للحرب بالوكالة وتشكل استراتيجية لإدارة الصراع غير المباشر بين القوى الكبرى عبر الجهات الفاعلة الإقليمية أو المحلية

إليها جوزيف ناي بمصطلح "القوة الناعمة" على اعتبارها تُشكل القدرة على الحصول على ما تريد من خلال "عنصر الجذب" للقيم السياسية الخاصة بالدولة الوطنية محل الوكلاء.

ثانيًا -ارتدادات "طوفان الأقصى":

لطالما كانت الحروب بالوكالة جزءًا من المشهد الإقليمي للشرق الأوسط، لكنها اكتسبت أهمية مضاعفة بالوقت الحالي نظراً لعدد من التفاعلات المتشابكة التي انطوت على جيوسياسية المنطقة، خاصة منذ اندلاع فوضى "الربيع العربي" وما تبعها من سيطرة للجماعات المُسلحة والفواعل من دون الدول على مرتكزات الدول الوطنية بالشرق الأوسط. مما دفع بتصاعد الحديث حول تطويع آليات "الحروب بالوكالة" المشار إليها أعلاه من قبل العديد من الأطراف الدولية والإقليمية – ذات الثقل–وذلك لعدد من الأسباب، أبرزها، تجنب المسؤولية القانونية لعواقب التدخلات العسكرية، أو التعرض لانتقادات دولية أو من قبل الأطراف المعارضة لحكومات هذه الدول.

وبالنظر لحالة الارتدادات المتباينة لعملية "طوفان الأقصى"، وما تلاها من هجمات إسرائيلية ممتدة على قطاع غزة، فثمة إعادة تقييم لنمط "الحروب بالوكالة" وذلك اتساقًا مع الحديث حول اتساع الجبهات الصراعية بعدد من المناطق الجيوسياسية عبر أدوات الفاعلين من دون الدول والميليشيات المُسلحة المدعومة من النظام الإيراني، على نحو ما قد يُعيد تعريف أبعاد الصراع الدائر والانتقال من مجرد صراع "فلسطيني – إسرائيلي"، إلى صراع مُستتر "إيراني– أمريكي" عبر استنزاف المقدرات الحيوية لوكلاء كلا الطرفين على نحو ما قد يُعيد ترسيم المشهد الميداني بالمنطقة فيما بعد عملية "طوفان الأقصى".

اتساقًا مع ذلك، يبدو أن مستقبل المشهد الأمني بالمنطقة وتفعيل ورقة "الوكلاء" يُبنى على عدد من الفرضيات، أبرزها: تفعيل مبدأ "وحدة الساحات" الذي تم الإعلان عنه في أعقاب أحداث ٧ أكتوبر ودعم حركة المقاومة حماس في تحركاتها ضد جيش الاحتلال مثل حالة حزب الله في لبنان، كذلك ما يتعلق بمقايضة تحركات الفواعل من دون الدول مقابل أجندتها الخاصة مثل حالة الحوثيين وطلب الاندماج في عملية التسوية السياسية باليمن. فضلاً عن التخوف الإيراني من فرض واشنطن لعقوبات جديدة بتهمة دعمها لعملية "طوفان الأقصى"، ومن ثم، المقايضة بورقة "الوكلاء" لدفع الولايات المتحدة والكتلة الغربية إبداء بعض المرونة مع إيران، مقابل تضييق نطاق الجبهات الصراعية بالمنطقة واحتواء ارتداداتها المتباينة خارج المنطقة خاصة على المستوى الاقتصادي–وذلك بالإشارة إلى ورقة مضيق هرمز"، وذلك تزامناً مع الارتدادات السلبية للحرب الروسية / الأوكرانية على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والتنموية عالميًا. وهو ما يتضح بالنظر إلى النقاط التالية

- **الساحة اللبنانية:** كإحدى أهم الارتدادات الأمنية لعملية طوفان الأقصى، ما يتعلق بحجم الاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل على الحدود المشتركة جنوب لبنان، وذلك في إطار ما يُعرف بـ "وحدة الساحات ودعم حركة المقاومة حماس"، وذلك وفقًا لتصريحات "حزب الله". بالمقابل، شهدت العمليات الإسرائيلية تطورًا نوعيًا تجاوز التراشق بالمدفعية واستهداف الضاحية الجنوبية إلى توجيه عملياتها إلى العمق اللبناني حيث أبرزها اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري.

- **الساحة العراقية:** تنامت العديد من الهجمات المسلحة على القواعد الأجنبية بالعراق، وفى مقدمتها القواعد الأمريكية. بالمقابل، قامت واشنطن باستهداف عدد من مقرات الحشد الشعبي في العراق، وكذلك استهداف قادة عسكريين في فصائل متباينة، في مقدمتهم: جماعتي كتائب حزب الله العراقي، وحركة النجباء بالعراق التي قادت هجمات الفصائل ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا، إذ أعلنت تلك الفصائل أن توقف الهجمات مرهون بتوقف هجمات جيش الاحتلال الإسرائيلي على غزة.

- **الساحة السورية:** ثمة تحركات غير مباشرة رامية لتحول منطقة شمال وشرق سوريا لساحة صراع مفتوحة بين الولايات المتحدة وإيران، وذلك بالنظر لتعرض القواعد الأمريكية ومصالحها للقصف، بما يدفع واشنطن لزيادة دعمها للحليف المحلي "قوات سوريا الديمقراطية"، بالمقابل، قد تستغل تركيا أيضًا هذه الأوضاع لشن المزيد من الهجمات، سواء بشكل مباشر أو عبر الفصائل الموالية لها بمنطقة شمال وشرق سوريا. بالإضافة لذلك، قد يستغل تنظيم داعش انصراف قوات

الحروب بالوكالة أحد أنماط حروب الجيل الرابع وتُعرف بـ "الحروب اللا متماثلة" بالنظر إلى خصائصها وآليات استهدافه

التحالف الدولي لصد هجمات الميليشيات الإيرانية، وزيادة نشاطه في شمال وشرق سوريا وذلك على نحو ما يؤسس لمزيد من الاضطرابات الأمنية بالمنطقة.

- **الساحة اليمنية**: ففي إطار التعبير الحوثي عن دعمهم لحركة حماس، واحتجاجاً على الحرب الإسرائيلية في غزة، فقد كثفت الجماعة منذ نوفمبر الماضي هجمات موسعة على سفن دولية في البحر الأحمر، فضلاً عن مهاجمة السفن الحربية الأمريكية، واختطاف ومهاجمة السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر، عبر استخدام طائرات بدون طيار وصواريخ مضادة للسفن، على نحو ما يزيد من حجم التهديدات المتلاحقة لحركة التجارة العالمية، فضلاً عما تُشكله تلك التحركات الحوثية من نافذة لاتساع خريطة الجبهات الصراعية كارتدادات مباشرة للحرب على غزة.

ثالثًا -مسارات مُحتملة:

إحدى أهم النتائج المُرتبطة بإشكالية "الحروب بالوكالة" واتساع نطاق الجبهات الصراعية ما يتعلق بالفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف المُعلنة من الحرب في غزة، فضلاً عن زج المنطقة نحو مزيد من الاضطرابات الصراعية على نحو ما قد يضفي مزيدًا من التهديدات الأمنية، ليس فقط بالإطار الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، ولكن بالإزاحة للخارج نحو العمق الأوروبي والأمريكي بالتزامن مع التهديدات القائمة بالفعل جراء الحرب الروسية الأوكرانية. وهو ما قد يدفع بعدد من المسارات المُحتملة، أبرزها:

- **المسار الأول - تقويض التصعيد**: تُبنى تلك الفرضية على عدد من المُحددات، أبرزها، أولاً: توقف إسرائيل عن هجماتها المتباينة والتمدد الميداني/ العسكري بالأراضي الفلسطينية وذلك مقابل استكمالها لمشاريع الاندماج السياسي والاقتصادي التنموي بالمنطقة، فعلى سبيل المثال استكمال التفاضل حول إبرام اتفاقية تطبيع مع المملكة العربية السعودية وكذلك ما يتعلق بالاندماج بالمشروعات الاقتصادية والتنموية وفى مقدمتها "الممر الاقتصادي الهندي"، وثانيًا: ممارسة مزيد من الضغوط من جانب المجتمع الدولي في ظل التحلل الأمريكي من الدعم المطلق لإسرائيل على نحو ما قد يقوض تحركات جيش الاحتلال بالقطاع ، ثالثًا: التعويل على ما يمكن البناء عليه من نتائج القضية المرفوعة ضد الممارسات الإسرائيلية بمحكمة العدل الدولية، وما يلى ذلك من خطوات مُحتملة قد تدفع بالانتقال من مجرد "تدابير مؤقتة" إلى "قرارات إلزامية"، وذلك وفقًا لثلاثة مسارات:

١. أن تخطر المحكمة الأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير المؤقتة التي أقرتها "فورًا" ليحيله بدوره إلى مجلس الأمن وفقًا للفقرة الثانية من المادة ٤١ من النظام الأساسي للمحكمة، بغية وضع مجلس الأمن أمام مسؤولياته الإنسانية والسياسية.

٢. التوسع في تفسير الفقرة الثانية من المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه "إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ومن ثم، فالمجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم".

٣. تفعيل آلية المبادرات السياسية من أعضاء مجلس الأمن، وبالأخص المؤثرين منهم، لتبني قرارات بفرض التدابير المؤقتة أو الاستشهاد بها مباشرة، أسوة بالخبرة التاريخية في مشهدين، الأول في قضية الرهائن المحتجزين لدى طهران في ١٩٧٩م، والثاني عبر إدانة انتهاكات الصرب وتأكيد سيادة البوسنة في عام ١٩٩٣م.

- **المسار الثاني -استمرار التصعيد**: تُبنى تلك الفرضية على معادلة سياسية قائمة على رهانات متبادلة ما بين استمرار الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، وما يقابلها من استمرار الاضطرابات الأمنية والتمدد الصراعي بأغلب الجبهات المأزومة سياسيًا بالشرق الأوسط (سوريا – العراق – لبنان – اليمن). وذلك حال فشل جهود الوساطة العربية والأممية في احتواء التصعيد القائم وفرض الهدنة والعودة إلى المسار التفاوضي.

* باحثة متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي - القاهرة

مكافحة انتشار الإرهاب في إطار الرؤية الأمنية الخليجية

ضرورة إيجاد إطار قانوني ملزم لتوظيف التنظيمات الإرهابية منصات التواصل الاجتماعي

رغم ما تتمتع به منطقة الخليج من قدر من الاستقرار على المستويات السياسية والأمنية، إلا أنَّ البيئة الأمنية المُحيطة وما تشهده من قدّر كبير من الاضطراب وعدم الاستقرار على العديد من المستويات، تفرض على دول الخليج العديد من التحديات والتهديدات الأمنية؛ إذ تُحاط دول الخليج ببيئة جيواستراتيجية شديدة التعقيد والتقلب لتفرض تداعياتها على طبيعة التهديدات وكذلك السياسات الأمنية لدول المنطقة ككل، كما فرضت التطورات في البيئة الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة تهديدات أمنية متزايدة؛ إذ أصبحت التهديدات الأمنية شديدة التعقيد – حيث أثرت جملة من المتغيرات والعوامل التكنولوجية وغيرها على التهديدات الأمنية – عابرة للحدود مع صعوبة الفصل بين الداخل والخارج، بحيث لا يمكن لأي دولة عند وضع سياستها الأمنية تجاهل التهديدات النابعة من البيئة الخارجية. كما تراجع دور القوى العسكرية في تحقيق الأمن الذي أصبح أكثر ارتباطًا بتنوع وتعدد مصادر التهديد.

د. خديجة عرفة

أحد التحديات الأمنية يتمثل في انتشار الإرهاب وما يفرضه من تهديدات خطيرة تؤثر على أمن واستقرار المنطقة؛ إذ شكلت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمرة والمتزايدة في السياق الإقليمي المحيط بمنطقة الخليج بيئة خصبة لانتشار الإرهاب، بشكل أصبح يفرض تهديدات على دول المنطقة، وهي التهديدات التي ازدادت تعقيدًا في ظل التطورات التي طرأت على ظاهرة الإرهاب ليصبح عابرًا للحدود أكثر قدرة على الاستفادة وتوظيفًا للتطورات التكنولوجية المتلاحقة.

وتلعب دول الخليج دورًا محوريًا في جهود مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي. ورغم وجود تباينات فيما يتعلق بتحركات الدول الخليجية في هذا الشأن، وذلك في إطار الاختلافات فيما يتعلق بطبيعة مصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، إلا أنَّ هناك درجة كبيرة من التوافق بشأن الرؤية الخليجية فيما يخص مواجهة الإرهاب؛ وهي الرؤية التي تقوم على ضرورة معالجة جذور ظاهرة الإرهاب من خلال التركيز على العوامل التي قادت لانتشار الإرهاب وعدم التركيز على الجوانب الأمنية فقط في المواجهة، بالإضافة إلى العمل على تجفيف منابع تمويل الإرهاب. كما تركز الرؤية الخليجية على ضرورة مكافحة الفكر الإرهابي، انطلاقًا من أنَّ الإرهاب لا يمكن محاربته بالوسائل الأمنية فقط، وأن الاقتراب الأمني الأوسع يتطلب التركيز على الأمن الفكري والثقافي.

ونناقش فيما يلي طبيعة الرؤية الأمنية الخليجية فيما يخص مكافحة انتشار الإرهاب الدولي، بالتركيز على طبيعة التطورات التي طرأت على ظاهرة الإرهاب خلال السنوات الأخيرة وكذلك أبرز المخاطر المحيطة بدول الخليج، والرؤية الخليجية في مجال مكافحة الإرهاب.

الإرهاب وما يفرضه من تحديات للأمن الإقليمي:

شهدت البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة جُملّة من التطورات والتي انعكست على كل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية، وهو ما كان له انعكاسه على ظاهرة الإرهاب التي استفادت بشدة من العديد من التطورات ليصبح لدينا ما أُطلق عليه "الإرهاب الجديد" New Terrorism، لتشهد ظاهرة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية تغييرات مهمة على مستويات عدة شملت الفكر والتنظيم والأهداف وكذلك الأدوات.

على مستوى الفكر، أفرزت تلك التحولات جيلاً جديدًا من الإرهابيين مختلفًا من حيث الفكر، بحيث لم تعد تجمعهم قضية قومية كما كان في السابق؛ إذ يمكن القول أنَّ الأهداف السياسية أو الأيديولوجية أصبحت هي الجامع لهم.

تنظيميًا، أصبح الإرهاب عبارة عن جماعات عابرة

للجنسـيات، كمـا لـم تعد التنظيمـات القائمـة ترتبـط تنظيميًا أو فكريًـا بتنظيـم القاعدة، وظهـرت مفاهيم مثل الإرهـاب بلا قيادة Leaderless Terrorism حيـث يقـوم فيـه أفـراد أو خلايـا متناهيـة الصغـر بارتـكاب أعمـال إرهابيـة دون أي تعليمـات من قيـادة أو أي تحكـم هيراركي مسـبق وهو مـا يخلق صعوبـة كبيرة في مواجهتهـا. وبالتالـي تكـون التهديـدات أكثر خطـورة على أمن الأفـراد. كمـا بدأنـا نشـهد أنمـاط جديـدة مـن الإرهـابين مثـل الذئـاب المنفـردة Lone Wolf وغيرهـا.

أمـا مـن حيـث الأهـداف فلـم يعد لفـت الانتبـاه إلـى قضية بعينهـا والدفـاع عن تلـك القضية هـدف تلك الجماعـات بقدر ما أصبـح الهـدف إيقاع أكبر عدد من الخسـائر. وتجربـة داعش وما خلقتـه مـن حالة مـن الهلـع نتيجة ممارسـة العنف الشـديد تؤكد ذلك.

يوضح الجدول وضع مجموعة من دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2023م، والصادر في مارس 2024م.

الدولة	الدرجة	الترتيب	التغيير ما بين ٢٠١٣-٢٠٢٣
إسرائيل	٨,١٤٣	٢	٣,٧٦٧
سوريا	٧,٨٩٠	٥	-٠,١٣٧
العراق	٧,٠٧٨	١١	-٢,٦١١
مصر	٥,٢٢١	٢٠	-٠,٨٧٧
فلسطين	٤,٩٦٦	٢٢	١,٥٧٧
اليمن	٤,٩٥١	٢٣	-٢,٥٣٤
إيران	٤,٤٦٤	٢٦	-٠,٠٨٧
تونس	٢,٩١٤	٣٦	-١,٠١٠
الجزائر	٢,١٩٧	٤٤	-٣,٥١٩
لبنان	١,٥٦٢	٥٦	-٣,٨٥٨
المملكة العربية السُّعُوديَّة	١,٣٦٦	٦٠	-٠,٤٤٣
الأردن	٠,٤٥٥	٧٥	-٠,٤٠٣
الإمارات	٠,٢٣٣	٧٩	٠,٢٣٣
البحرين	٠,١٢٣	٨٤	-٣,٣١٢
الكويت	٠٠	٨٩	-٠,٢٥٧
المغرب	٠٠	٨٩	-٢,٢٧١
سلطنة عمان	٠٠	٨٩	-٠,٠٥٩
قطر	٠٠	٨٩	٠٠
السودان	٠٠	٨٩	-٤,٠٧٠

Source: Global Terrorism Index 2024, Institute for Economics & Peace, March 2024.

وقـد اسـتفادت التنظيمـات الإرهابيـة مـن التطـورات التكنولوجيـة بشـكل كبيـر. فمـن ناحيـة، وظفت وسـائل التواصل الاجتماعي في نشـر أفكارها وجذب قطاعات واسـعة من الشـباب للانضمـام إلـى صفوفهـا، مما أسـهم في تزايـد ظاهـرة المقاتلين الأجانـب، وتُشـير المصـادر إلى أنـه خلال الفترة مـن ١٩٧٠ وحتى عـام ٢٠١٨م، فـإن ٦٠٪ من الهجمـات اليمينيـة المتطرفة تمت من قبـل أفـراد غير منتسـبين. يُضـاف لذلك أنـه لم تعـد الاعتبارات الخاصة بتـردي الأوضاع الاقتصادية الدافـع الرئيس وراء انضمام الشـباب للتنظيمـات الإرهابيـة، لتشـهد التنظيمـات الإرهابيـة قـدرة أكبر علـى اسـتقطاب مجموعات من الشـباب المتعلـم جيدًا والمثقـف. فقـد أكـدت الدراسـات تغيـر في طبيعـة العلاقـة بين المسـتوى التعليمـي والاسـتقطاب الفكـري، بحيث لم يعـد الأميون

المشهد الأمني يتطلب نظامًا إقليميًا خليجيًا قادرًا على مواجهة التحديات الأمنية المُصاحبة لانتشار الإرهاب الدولي

هم الأكثر استقطابا. فنحو ٦٩٪ من الذين انضموا لتنظيم داعش خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤م، حاصلين على التعليم الثانوي والجامعي. ويبلغ متوسط أعمار المجندين الأجانب في تنظيم داعش ٢٧,٤ عامًا. لتُشكل اعتبارات مثل الرغبة في البحث عن نموذج المغامرة عوامل محفزة وراء دفع الشباب للانضمام لتلك التنظيمات.

توظيف التكنولوجيا لم يقتصر على توظيف الإرهاب التقليدي للأدوات التكنولوجية فحسب، وإنما ظهرت أنماط جديدة من الإرهاب القائم على التكنولوجية وهنا برز مفهوم الإرهاب الإليكتروني cyberterrorist. ليصبح الإرهاب أكثر ارتباطًا بالجريمة بدلا من كونه مرتبط باعتبارات سياسية أو إيديولوجية. كما مكنت العولمة المنظمات الإرهابية من الوصول إلى كافة حدود العالم، وفي نفس الوقت ربط تلك المنظمات ببعضها البعض. وحدث تغير في مصادر الدعم والتمويل حيث استطاعت المنظمات الإرهابية أنَّ توسع من وصولها إلى الموارد المالية لتمويل العمليات الخاصة بها.

يُضاف لذلك المخاوف المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية، وفي هذا السياق بدأت التحليلات تتحدث عما يُسمى " الربوتات القاتلة"، والتي ستكون في حال توظيفها من قبل الجماعات الإرهابية ذات أثرًا مدمرًا، حيث ستُشكل نقلة نوعية في طبيعة العمليات الإرهابية. وبذلك تزداد المخاوف من قدرة التنظيمات الإرهابية على توظيف الذكاء الاصطناعي في عملياتها. خاصة في ظل غياب أطر دولية يمكنها وضع الضوابط الخاصة بتلك العمليات.

الجهود الخليجية فيما يخص ملف الإرهاب

ومع التأكيد على ما تحظى به دول الخليج بوضع متميز فيما يتعلق بالترتيب على مستوى الشرق الأوسط والعالم، وكذلك من خلال تحسن أوضاعها خلال السنوات العشر الأخيرة وذلك بعد ما عانته دول خليجية من أحداث إرهابية في فترات سابقة. فهناك ٣ دول من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تأتي في ذيل القائمة من حيث الترتيب حيث لم تشهد حوادث إرهابية خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر تتراوح ما بين (٠ -١٠) حيث تعد القيمة ١٠ هي الدرجة الأعلى في وضع الدول فيما يتعلق بانتشار الإرهاب. ويتسند المؤشر في حسابه إلى أربعة مؤشرات فرعية لقياس أثر الإرهاب وهي: إجمالي عدد الحوادث الإرهابية، وإجمالي عدد الوفيات نتيجة للحوادث الإرهابية، وإجمالي عدد المصابين نتيجة للحوادث الإرهابية، ومستوى الأضرار الكلية الحادثة في الممتلكات نتيجة للحوادث الإرهابية.

إلا أنه بالنظر إلى الجوار الإقليمي يتضح حجم انتشار التهديد الإرهابي. وهي تهديدات ترتبط بتوازنات إقليمية ودولية مما يجعل من الصعب إيجاد حلول جذرية لها دون المزيد من التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي. كما أن جزءًا كبيرًا منها يرتبط بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تُعانيه العديد من دول المنطقة والتي تعود في بعض الحالات لعقود سابقة مع صعوبة التنبؤ، في بعض الحالات، بإيجاد حلول لها والخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المستقبل القريب. خاصة في ظل وجود مصالح لأطراف إقليمية ودولية في استمرار تلك الحالة من عدم الاستقرار ومن ثم تعمل على تغذيتها.

ورغم أنَّ المنطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعًا في التهديدات النابعة من التنظيمات الإرهابية المتطرفة خاصة بعد هزيمة داعش في العراق وسوريا. وتراجع تنظيم القاعدة في العراق، إلا أنَّ خطر الإرهاب ما زال يؤثر على أمن المنطقة ويمتد تأثيره في بعض الأحيان خارج النطاق الإقليمي. وفي هذا السياق تُشكل محاولات تهديدات الملاحة البحرية أحد مصادر التهديد للاستقرار والأمن الإقليمي. وهي تهديدات لا تقتصر في تداعياتها على المنطقة فحسب، فما يحدث من تهديدات للممرات البحرية يتجاوز في تأثيره المصالح الاقتصادية والأمنية لدول المنطقة فحسب، بل يمتد ليؤثر على العديد من دول العالم.

وبذلك يتضح أن تأثيرات الإرهاب على منطقة الخليج ترتبط بجوار إقليمي تُعاني بعض دوله من حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني الممتد لسنوات، مع وجود مصالح لقوى إقليمية ودولية في استمرار حالة عدم الاستقرار ومن ثم تعمل على تغذية تلك الحالة. يُضاف لذلك حدوث تطورات في طبيعة الظاهرة ذاتها على مستوى الفكر والتنظيم والتوظيف للأدوات التكنولوجية المتقدمة، مما يضفي مزيدًا من التعقيد على المشهد الأمني. وهو ما جعل ملف الإرهاب يفرض ضغطًا متزايدًا على الحكومات الخليجية ويحظى بترتيب متقدم ضمن الأولويات الأمنية.

ركزت السُّعوديّة على النواحي الثقافية والدينية من خلال استراتيجية لينة بإقامة حوار مع المتطرفين للمحاربة الفكرية للإرهاب

فطبيعة تلك التهديدات وتشابكاتها الإقليمية والدولية دفعت دول الخليج للعمل على تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب. فعلى المستوى الإقليمي، كان هناك تنسيق خليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى التنسيق على مستوى جامعة الدول العربية، فقد أقرت دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢م، "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب"، كما صدر في العام ذاته "إعلان مسقط لمكافحة الإرهاب"، وفي عام ٢٠٠٤م، تم التوقيع على اتفاقية "دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب". وفيما يخص ما نصت عليه الاتفاقية في المادة التاسعة بشأن ضرورة الإبلاغ عن العناصر الإرهابية فقد تم إنشاء اللجنة الخليجية الدائمة للقائمة الإرهابية الموحدة. وتُعنى بدراسة إدراج/ رفع أسماء بعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات المنتمية للمنظمات الإرهابية.

وقد حددت رؤية دول الخليج للأمن الإقليمي والتي اعتمدها المجلس الوزاري الخليجي في دروته رقم (١٥٨) ثلاثة أهداف وهي الحفاظ على: الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة، وازدهار الدول وشعوبها، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وحددت الرؤية عدة محاور ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتهديدات الإرهابية وهي: حل الخلافات عبر التفاوض وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب، ودعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره وتجفيف منابعه ومحاصرة تمويله، وإيجاد الحلول الفاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

وعلى مستوى الجهود الدولية، يوجد تنسيق خليجي على العديد من المستويات الدولية، فهناك مجموعة عمل الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي الخاصة بمكافحة الإرهاب، وهي مجموعة عمل تشاورية تتم بمشاركة عدد من المسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين، والتي عقدت اجتماعها الأخير في فبراير ٢٠٢٣م، في الرياض، والتي أكدت على أهمية الشراكة بين الجانبين في تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، من خلال مناقشة أبرز التهديدات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط مُمثّلة في سلوك إيران في المنطقة من خلال وكلائها في كل من لبنان، والعراق، وسوريا، واليمن. وهو الأمر الذي من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين. وكذلك تم التأكيد على أهمية بذل الجهود من أجل تقليص خطر عودة داعش في العراق وسوريا، من خلال بذل الجهود من خلال قيادة مدنية للمساعدة في محاربة روايات داعش، ومواصلة جهود دعم الحكومة العراقية. وفيما يخص تمويل الإرهاب، تم التأكيد على أهمية تعزيز العمل المشترك في مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز المرونة في مواجهة الإرهاب.

وفي مايو ٢٠١٧م، تم إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف وذلك لنشر ثقافة الاعتدال الفكري. وذلك خلال انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، وهو أمر مركز مهتم بنشر ثقافة الاعتدال الفكري، حيث يُعنى بتعزيز التسامح والتعايش بين الشعوب، والعمل على مكافحة التطرف واجتثاثه من المجتمعات.

على الجانب الآخر، ترى الولايات المتحدة أنَّ لدول الخليجي دورًا مهمًا فيما يخص جهود مكافحة الإرهاب، ومن المهم التنسيق معها لتنفيذ الأهداف الأمريكية في المنطقة وفي مقدمتها محاربة تنظيم داعش وضمان عدم عودته للظهور مرة أخرى، وكذلك التصدي للسياسات الإيرانية المزعزعة للاستقرار. حيث تنظر الولايات المتحدة للدول الخليجية كشركاء أقوياء في مجال مكافحة الإرهاب خاصة على مستويات العمليات على الأرض.

التنسيق الإقليمي والدولي ترافق مع جهود قوية على المستوى الداخلي على العديد من المستويات التشريعية والإجرائية لمعالجة الأسباب وراء انتشار الإرهاب وخاصة العوامل الفكرية من خلال العديد من التحركات على المستويات التعليمية والإصلاحية وعدم الاكتفاء بالنهج الأمني. كما كانت هناك تحركات مهمة فيما يخص محاربة مصادر تمويل الإرهاب؛ ففي المملكة العربية السُّعُوديَّة صدر في نوفمبر عام ٢٠١٧م، "نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله"، والذي وضع الضوابط الخاصة بضبط وتعقب مراقبة الإرهابيين، مع أهمية مراعاة حقوق الإنسان ومبادئ الشريعة الإسلامية وبما يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث لم تعن فقط نصوص القانون بالإجراءات العقابية

وإنما ركزت بشكل مهم على مساعدة المتورطين في جرائم الإرهاب من خلال إنشاء مراكز متخصصة لتوفير التوعية التربوية لهؤلاء الأشخاص، وكذلك إنشاء دور للإصلاح والتأهيل للاهتمام بهؤلاء الأشخاص وتسهيل اندماجهم في المجتمع بعد إنهاء فترة العقوبة بالتركيز على تعميق الانتماء وتصحيح المفاهيم المغلوطة لديهم.

وفي إطار التركيز على المحاربة الفكرية للإرهاب، ركزت المملكة العربية السُّعُوديَّة على الاعتبارات الثقافية والدينية من خلال تبني الاستراتيجية اللينة التي تعتمد على رجال الدين ذوي الثقة في إقامة حوار مع المعتقلين والمتطرفين. كما تم إنشاء مركزًا للمناصحة والرعاية ويهدف إلى تعزيز الأمن الفكري، وترسيخ الاعتدال الفكري والانتماء الوطني، والبناء المعرفي والسلوكي للمستفيدين، وتعزيز فرص اندماج المستفيدين في المجتمع، وكذلك بناء المعرفة والممارسة الأفضل بقضايا التطرف الفكري.

كما تم تنفيذ برنامج يهدف إلى الوقاية والتأهيل والرعاية في مرحلة ما بعد الإفراج عن المعتقلين. وتكثيف وزارة الشؤون الإسلامية عقد المحاضرات والدروس الدعوية والتوعوية في المساجد لبيان خطأ الفكر التكفيري وتحريمه وتجريم من يعتنقونه. وإصدار فتوى تحظر على الشباب السُّعُوديَّين الانضمام إلى الحركات الجهادية في الخارج. مع التركيز على الاهتمام بتوعية النشء بمخاطر التطرف والإرهاب، من خلال برنامج "فطن"، وإدراج برامج الوقاية في المناهج المدرسية، التي تركز على التعريف بالإسلام الراديكالي وتقديم بدائل للتطرف.

ختامًا، شهدت السنوات الأخيرة جهودًا مهمة من قبل الدول الخليجية فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، والتي انعكست على التحسن في المؤشرات الدولية في هذا الشأن. فإضافة إلى التركيز على الإجراءات الإصلاحية في الداخل، كانت هناك تحركات مهمة على المستويات الإقليمية والدولية. ورغم ذلك فإن المشهد الإقليمي الأمني الراهن يوضح حجم المخاطر المُحيطة بالمنطقة والتي من شأنها التأثير على المصالح الخليجية بشكل كبير. وهو ما يتطلب نظام إقليمي خليجي قادر على مواجهة التحديات الأمنية المُصاحبة لانتشار الإرهاب الدولي، من خلال التحرك على العديد من المسارات، فمن المهم إشراك الجميع في حوار فاعل، ويؤكد ذلك تأثير المصالحة السُّعُوديَّة الإيرانية على الأوضاع في اليمن لذا من المهم تبني هذا النهج في العديد من الأزمات.

كما يتطلب تجفيف منابع التمويل الربط بين الداخل والخارج، ففي أحيان كثيرة تكون هناك قيود داخلية في ظل الارتباطات بين تنظيمات إرهابية وجماعات محافظة بالداخل، وعلى المستوى الخارجي تكون الحاجة لتنسيق معلوماتي حتى يمكن وضع الآليات الكفيلة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب.

يُضاف لذلك أهمية إيجاد إطار قانوني على المستوى الدولي فيما يخص توظيف التنظيمات الإرهابية لمنصات التواصل الاجتماعي، بحيث لا يُترك المجال أمام كل منصة لتطبيق السياسات الخاصة بها، دون وجود إطار قانوني دولي ملزم لتلك الجماعات.

* رئيس محور التواصل المجتمعي ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ـ مصر

تطوير القدرات الذاتية لصون الأمن البحري ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

تطمح دول الخليج في بناء نموذج أمني يعتمد زيادة التنسيق بين الحلفاء والثقة في الدفاع الجوي

اتفق مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استراتيجية دفاعية تمهد لبناء منظومة مشتركة في إطار رؤية واضحة للتنسيق وتعزيز التكامل والترابط فيما بينها، وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث. وعلى رأس التحديات أمام دول الخليج يأتي التعامل مع التهديدات التقليدية والناشئة، والتهديدات المتغيرة غير المتماثلة. وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ميزانيات عسكرية كبيرة، ينبغي للحكومات توجيهها لبناء وتطوير صناعة الدفاع المحلية من خلال الحوار الهادف والشراكات المتضامنة، والتحول من الاعتماد على المُورِّد إلى الشريك في التخطيط والبحوث والتطوير والإنتاج، وحتى مراحل التصدير.

لواء د. محمد علام سيد

القدرات الدفاعية الإقليمية الحالية

ما تم تحقيقه من دفاعات صاروخية في الشرق الأوسط بُنِي على مستوى دول منفصلة، بدلاً من أن يكون جزءًا من إطار إقليمي. ولا تمثل أي منها أنساقًا متتالية من الدفاعات تجعلها فعالة ضد مجموعة التهديدات الجوية والصاروخية. ومن الملاحظ أن الدفاعات الجوية والصاروخية لدول الخليج ليست متعددة الطبقات. وتتكون عادة من صواريخ باتريوت للتغطية ضد التهديدات الجوية والصاروخية، وصواريخ أرض جو لتوفير الحماية ضد صواريخ كروز والمسيَّرات. ولا توجد اتفاقية رسمية للاستخبارات أو تبادل المعلومات بين دول الخليج للسماح بإعادة توجيه الأنظمة ضد الهجمات القادمة التي تكتشفها دولة ما. وليس لدى بعضها أنظمة باتريوت أو غيرها من أنظمة الدفاع أرض/ جو، مما يترك فجوات كبيرة في أي دفاعات. ولا توجد شبكة من الدفاعات أرض/ جو، ولا آليات لتنسيق القتال الجوي وتبادل المعلومات الاستخبارية والمراقبة والاستطلاع (Intelligence, surveillance, and reconnaissance ISR). اشترت قطر والسعودية والإمارات نظام الدفاع الصاروخي للارتفاعات العالية ثاد (Terminal High Altitude Area Defense, THAAD)، لكن هذه لا تمثل جزءًا من بنية متكاملة. تستثمر دول الخليج في مجموعة متنوعة من أنظمة الدفاع الجوي، وتحديداً باتريوت Patriot، وآي هوك I-Hawk، وميسترال Mistral، وبانتسير Pantsir، وثاد THAAD، وفولكان Vulcan، لكن لا يزال من غير الواضح كيف سيتم إعطاء الأولوية لهذه الأنظمة كجزء من دفاعاتها الجوية. وفي ٢٠٢٢م، أعلن عن بيع نظام القبة الحديدية الإسرائيلي للإمارات، مما أضاف نظامًا آخر إلى مزيج خيارات الدفاع الجوي لدول الخليج.

يتم نشر أنظمة الدفاع الجوي الخليجية في المقام الأول في "نقطة دفاع" لحماية بنية تحتية حيوية واحدة معقدة أو منفصلة. ويتم ذلك لتوجيه وتعظيم القدرة ضد التهديدات الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإن هذا النهج، وهو مكلف، ليس فعالاً ضد المُسَيَّرات وصواريخ كروز التي يمكنها تنفيذ ضربات متنوعة وتترك مناطق واسعة مثل المراكز السكانية دون حماية. وقد بدأت الاستثمارات العربية المتزايدة في تنويع هذه الأنظمة لتتناسب مع التهديدات الناشئة.

مساعي تطوير القدرات الذاتية

إن الدعوات إلى تكامل الأمن الإقليمي في الخليج ليست جديدة. ومع توقيع اتفاقيات أبراهام في ٢٠٢٠م، بين الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ومن ثم البحرين، أُضيفت دول الخليج إلى إطار الدفاع الجوي من خلال ربط

جميع أجهزة الاستشعار والأصول في الدول المشاركة. كما جرت مناقشات رفيعة المستوى بين الأطراف في شرم الشيخ/مصر في ٢٠٢٢م. ودعا تشريع مقترح في الولايات المتحدة إلى التعاون مع الحلفاء والشركاء في الشرق الأوسط، ومنهم دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عن وسائل تعزيز الدفاعات الجماعية، من خلال تمكينهم من بناء قدرات دفاعية جوية وصاروخية متكاملة لحمايتهم من أية هجمات معادية من صواريخ كروز والصواريخ البالستية، والأنظمة الجوية المأهولة وغير المأهولة.

تطمح دول الخليج إلى بناء نموذج أمني جديد في المنطقة يعتمد آليات لزيادة التنسيق بين الحلفاء، والتكامل الهادف بين عمليات تبادل المعلومات وقابلية التشغيل البيني، وتوليد الثقة في دفاع جوي وصاروخي وبحري متكامل جديد. وسيكون التحدي الذي تواجهه دول الخليج هو تأمين المجالين الجوي والبحري ضد التهديدات التقليدية والناشئة مع التعامل مع التهديدات المتغيرة غير المتماثلة (asymmetric). وسوف تتمثل المفاتيح الرئيسية في كيفية توفير المعدات العسكرية القابلة للتشغيل البيني، ونظام التدريبات على المدى الطويل. ولابد من التدقيق في اختيار الشريك الأجنبي الذي يتحقق معه ضمان الوصول إلى الأهداف المرجوَّة بأعلى مستويات الجودة في الزمن المناسب وبالتكلفة المعقولة، خاصة وأن هناك منافسات ضارية بين الدول العارضة تقوم على المصلحة والسياسة، وتتصدر هذا المشهد الولايات المتحدة والغرب في جانب والصين وروسيا في الجانب المقابل.

بيئة الأمن البحري في الخليج والبحر الأحمر

خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٤م و٢٠٢٠م، كان يتدفق ما معدله ثمانية عشر مليون برميل، أو ما يقرب من ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية، عبر مضيق هرمز. إن أي انقطاع في إمدادات الطاقة العالمية سيكون له تداعيات جيوسياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. يمتد الخط الساحلي حول شبه الجزيرة العربية لمسافة ٥٤٧٠ ميلاً، مع ستة أساطيل بحرية مختلفة، بالإضافة إلى قوة متعددة الجنسيات تحاول حماية الممرات المائية. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ٤١٦ سفينة دورية مشتركة بين قواتها البحرية وخفر السواحل وتكون كل سفينة دورية مسؤولة عن مراقبة وإنفاذ القوانين عبر شريط ساحلي كبير يبلغ طوله ٤١ ميلاً.

في ٢٠١٥م، أنشأ مجلس التعاون الخليجي فرقة العمل TF-٨١ كقوة بحرية مشتركة تقوم بدوريات في المياه الدولية للخليج وخليج عمان وبحر العرب وخليج عدن، ولكن الخلافات أعاقت من نشاطه. وتقود الولايات المتحدة من مقرها الرئيسي في البحرين، القوات البحرية المشتركة (CMF) المعنية بالأمن البحري في الخليج والمياه القريبة. تأسس منتدى القوات البحرية المشتركة مع اثنتي عشرة دولة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد نما على مدى العقدين الماضيين ليشمل أربعة وثلاثين دولة. تم تشكيل فرق عمل تابعة للقوات البحرية المشتركة في ٢٠٠١م، و٢٠٠٤م، و٢٠٠٩م، وأنشأت في ٢٠٢٢م، فرقة العمل ١٥٣ لمعالجة الأمن البحري في البحر الأحمر بشكل أفضل.

على رأس التحديات أمام دول الخليج يأتي التعامل مع التهديدات التقليدية والناشئة والتهديدات المتغيرة غير المتماثلة

نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل وتحسين الأمن الجماعي

يتطلب الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل استخدام الدول لنظام مشترك ضد التهديدات الجوية التقليدية -مثل الطائرات والمروحيات والمُسَيَّرات -بالإضافة إلى الحماية ضد الصواريخ البالستية وصواريخ كروز. ومع تزايد المَدَيات والأعداد وتنوع أشكال الهجوم وتطور القدرات المعتدية، تواجه الأنظمة الدفاعية الوطنية قصورًا يتطلب ترتيبات دفاعية أوسع، تتعلق بالتغطية الجغرافية والفجوات في المعلومات والاستخبارات. من شأن النظام المتكامل أن يجعل دول المنطقة أكثر فعالية ضد أية هجمات محتملة.

إن التضامن الدبلوماسي لمثل هذه البنية يمكن أن يساعد في ردع الهجمات. ستواجه أي دولة معتدية نظاماً دفاعياً لشبكة إقليمية تعتمد فيه دول الخليج على بعضها البعض ويتضمن أجهزة إنذار أفضل وأكثر حداثة، واستخبارات متطورة، وقدرات للدفاع ضد أي هجوم. وستعمل مثل هذه الشبكة المتكاملة أيضًا على الإعداد لحماية مواطنيها والبنية التحتية الحيوية بشكل أفضل حال نشوب صراع مستقبلي في المنطقة.

غالبًا ما تبلغ التكلفة التي يتحملها الخصوم للهجوم باستخدام مُسَيَّرات منخفضة التكلفة نسبيًا آلاف الدولارات، مقارنة بإسقاط المُسَيَّرة بصاروخ باتريوت تكلفته حوالي ١-٦ مليون دولار. عند النظر إلى هذا الفارق الهائل، جنبًا إلى جنب مع الفجوات الحالية في التغطية، فإن ذلك يفرض حافزًا آخر لتطوير نهج جديد ومستدام للدفاع الجوي والصاروخي الحديث، تتعدد طبقاته وتتكامل عناصره في المنطقة.

الكثير من المعدات اللازمة لتحقيق القدرة التشغيلية الأولية للشبكة الإقليمية (نظام الدفاع الصاروخي الجوي المتكامل Integrated Air Missile Defence IAMD) موجودة بالفعل في مسرح العمليات. وتدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن تحديث أنظمة الدفاع الجوي بأحدث التقنيات يمثل أولوية، استناداً إلى المقابلات التي أجريت مع فرقة العمل وشراء ودمج نظام شاد مؤخراً، ولا سيما من قبل الإماراتيين. ومع ذلك، لتحسين فعالية أنظمة الدفاع الجوي، تحتاج دول الخليج الراغبة في نظام متعدد الطبقات إلى التكامل، لإزالة الفجوات الكبيرة في تغطية أجهزة الاستشعار والصواريخ الاعتراضية، وتوفير إطار مشترك للإنذار المبكر، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية. علاوة على ذلك، يجب على كل دولة في المنطقة أن تراعي مستوى الاعتماد على بعضها البعض.

تعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إن أي استراتيجية أمنية فعالة تهدف إلى مكافحة التهديدات البحرية المعتدية ستتطلب استثمارًا إضافيًا في الموارد البحرية والتكامل الوثيق للموارد المحدودة المتاحة في أي وقت. ولدى مسؤولي الأمن والدفاع في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي دافع قوي لتعزيز قدرتها على الدفاع عن مصالحها البحرية. وبالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة المنصات البحرية ودمجها بشكل أفضل، سيكون من المفيد إنشاء منتدى لتنسيق جهود إنفاذ القانون والتحليلات في جميع أنحاء المنطقة، على غرار الإنتربول للتعامل مع انتهاكات القانون الدولي والجوانب الإجرامية المرتبطة بالإمداد البحري بالأسلحة والقدرات الأخرى للجهات المعتدية. ومن شأن مثل هذا المنتدى أن يتيح زيادة التواصل بين أجهزة الأمن الداخلي، ويسمح لها بتبادل المعلومات، والمساعدة في تحديد اتجاهات الجريمة المنظمة، وخلق سبل للتدريب لتحقيق معايير مهنية أعلى في مجال إنفاذ القانون. إن ذلك سيضع المنطقة في وضع أفضل لمواجهة التهديد الذي تفرضه أنشطة الانتشار النووي المعتدية. ويتيح هذا التعاون بناء الوعي بالمجال البحري من خلال منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المتكاملة، وتبادل المعلومات، وتركيز الأصول في المواقع لمواجهة أي انتشار مُعادٍ.

أهمية وحجم ما تحقق من بناء القدرات الذاتية

حظي العمل العسكري المشترك باهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انطلاقًا من قناعة راسخة بوحدة الهدف

تمتلك دول الخليج ميزانيات عسكرية كبيرة ينبغي توجيهها لبناء وتطوير صناعة الدفاع المحلية بالشراكات في التخطيط والبحوث والإنتاج

بيع نظام القبة الحديدية للإمارات أضاف نظامًا آخر إلى مزيج خيارات الدفاع الجوي لدول الخليج

والمصير، إضافة إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ المشترك. ومن أبرز إنجازات العمل العسكري الخليجي المشترك: (١) اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون في ديسمبر ٢٠٠٠م، وقد حددت العديد من مرتكزات الدفاع المشترك ومنطلقاته وأسسه وأولوياته، لتعزيز العمل العسكري المشترك، ورفع القدرات الذاتية الجماعية. (٢) استراتيجية دفاعية لدول مجلس التعاون في ديسمبر ٢٠٠٩م بلورت رؤية واضحة لتنسيق وتعزيز تكاملها وترابطها وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان وتقييم التهديدات الاستراتيجية والتحديات والمخاطر بصفة دورية. (٣) تطوير قوات درع الجزيرة في ديسمبر ٢٠١٣م، تحت قيادة موحدة ومواصلة استكمال مرتباتها من القوى البشرية والتسليح، وإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية في أبو ظبي لمواكبة التطور المتسارع في مجال العلوم والمعارف العسكرية والأمنية. (٤) افتتاح مركز العمليات البحري الموحد في فبراير ٢٠١٦م، ومقره مملكة البحرين. (٥) تنفيذ شبكة الاتصالات المؤمنة ومشروع المسار المكمل لها، واستخدام خدمة الاتصالات الفضائية كوسيلة بديلة في حالة انقطاع الخدمة. (٦) ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المجلس من خلال منظومة "حزام التعاون"، وتطويرها المستمر لتمثل درجة جاهزية عملياتية وفنية عالية. (٧) تنفيذ التدريبات المشتركة بصورة دورية ووفقاً لبرامج زمنية محددة، لجعل القوات بدول المجلس أكثر تجانساً وتوافقاً خلال تنفيذ العمليات المشتركة. (٨) توحيد ووضع آليات عمل مشتركة لتبادل المساندة الفنية في مجالات الإمداد والتموين والصيانة والدعم الفني.

الخطوات القادمة على صعيد تطوير القدرات العسكرية الذاتية

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ميزانيات عسكرية كبيرة، وينبغي للحكومات بناء صناعة الدفاع المحلية من خلال الحوار والشراكات. ينطوي هذا النهج على تحويل صناعة الدفاع المحلية من الاعتماد على المُورِّد إلى الشريك في التخطيط، مما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في نجاح المهمة من خلال تحسين الاستعداد والاستدامة. وفي حال الاعتماد الكلي على الشركات الأجنبية في توريد السلاح، فقد تفضي التوترات الجيوسياسية إلى تعطيل الإمدادات وجعل الأصول المهمة غير صالحة للعمل. ويتأسس بناء القدرات الصناعية الدفاعية المحلية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية على دعائم رئيسية هي التخطيط المتكامل، وتقييم احتياجات الصناعة، وتطوير الخيارات والتحسين المستمر، والمراقبة.

تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي أنظمة جاهزة off-the-shelf لعملياتها التنظيمية، وكانت لديها دائمًا مخاوف أمنية بشأن سلامة البيانات واضطرت إلى اللجوء إلى عزل بياناتها فعليًا عن الشبكات الخارجية. ينبغي تطبيق عملية تخطيط متكاملة للقوات المسلحة تشمل الشركات المحلية المصنعة للدفاعات. إن الحوار بين وزارات الدفاع وصناعة الدفاع المحلية يثري معرفة كل جانب باحتياجات الطرف الآخر، ويسمح لكل منهما ببناء قدراته بطريقة تساهم في نجاح المهمة. وبتطبيق مفهوم التكامل المدني العسكري، سيتيح نظامًا بيئيًا أقوى للبحث والتطوير، وخفضًا لتكاليف التصنيع، ووضعًا أكثر مرونة.

وفي دول الخليج، من شأن مشاركة الحكومات ووزارات الدفاع والقوات المسلحة مع صناعاتها الدفاعية في القدرات التي ترغب في بنائها، والتحديات التي تحتاج إلى التغلب عليها، على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة أن تعزز النظام البيئي الدفاعي ليتمكن من إنتاج منصات رفيعة المستوى تستحق الفخر الدفاعي الوطني. عندما يكون المسؤولون في صناعة الدفاع شركاء مبكرين في عملية التخطيط، ومن خلال حوار تعاوني سيمكنهم تحديد القدرات التي يمكن إنجازها من خلال التصنيع المحلي وتلك التي تتطلب الاستيراد. وسينعكس ذلك على تحفيز جهود البحث والتطوير المشتركة. من أجل التغيير يجب أن يأتي هذا التوجيه من أعلى المستويات الحكومية -وإلا فإن القادة العسكريين و"المستخدمين" سيستمرون في استيراد أدواتهم".

بمجرد أن تحدد وزارة الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي قدراتها العسكرية ذات الأولوية على المدى الطويل، يجب عليها تحديد المكونات الصناعية اللازمة لاستدامتها. الأصول المختلفة

يتم نشر أنظمة الدفاع الجوي الخليجية في المقام الأول في "نقطة دفاع" لحماية بنية تحتية حيوية واحدة معقدة أو منفصلة

مثل المركبات المدرعة الخفيفة أو الطائرات المقاتلة لها متطلبات مادية مختلفة، بما في ذلك قطع الغيار والوقود. في المقابل، تتطلب الأصول مثل الدفاعات السيبرانية تحديثات مستمرة للبرامج وأجهزة مرنة مثل الخوادم. وبغض النظر عن التركيز على تطوير وتنمية القدرات العسكرية، يجب مراعاة متطلبات الاستدامة عبر المنصات والأنظمة بشكل شامل. ومن خلال التخطيط المتكامل والفهم الواضح للاحتياجات الصناعية الدفاعية، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تعميق الإنتاج الدفاعي المحلي بما يتماشى مع المتطلبات التشغيلية ونجاح المهمة، والابتعاد عن دوافع التنمية الاقتصادية البحتة.

إن الاعتراف بمركزية الصناعة المحلية في القدرات الدفاعية يمثل تحولاً عن الاعتماد السائد على الشركات الأجنبية المصنعة للمعدات الأصلية. ونظراً لميزانيات المشتريات الدفاعية الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن توجيه قدر متواضع من الأموال نحو الصناعة المحلية يمكن أن يولد عائداً وفيراً. ويجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن تلعب دوراً نشطاً في مراقبة وتحسين صناعاتها الدفاعية. وتعد المراقبة المستمرة أمرًا ضروريًا، حيث تقوم القوات المسلحة وأصحاب المصلحة في الصناعة بتقييم أداء الصناعة بشكل مشترك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية والمعالم الرئيسية القابلة للقياس.

كيفية الحفاظ على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

أدى انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وزيادة مشاركة روسيا والصين إلى تغيير الديناميكيات الإقليمية، ولا يزال التهديد النووي، والقدرات غير المتكافئة، والتزامات عدم الانتشار يمثل قضية مهمة. ومع ذلك، في ظل المناخ الجيوسياسي والأمني الحالي، ربما من غير المرجح أن تنضم إيران عن طيب خاطر إلى مبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج ما لم تتم معالجة تغيير جوهري في ديناميكيات الأمن الإقليمي، مثل الغموض النووي الإسرائيلي.

خلق التحسن الأخير في العلاقات بين طهران والرياض فرصة لإجراء مناقشات حول التعاون النووي المحتمل بين هاتين القوتين الإقليميتين. مثل هذا التعاون لديه القدرة على تعزيز تدابير بناء الثقة ليس فقط بين السعودية وإيران ولكن أيضًا بين الدول الأخرى داخل منطقة الخليج لتحرير الأسلحة النووية. وقد تشمل تدابير بناء الثقة هذه جوانب مختلفة، بما في ذلك الحوارات العسكرية فيما يتعلق بتقاسم المسؤوليات المرتبطة بالتخصيب النووي، وإنشاء آليات المراقبة، بدعم وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الممكن أن يؤدي هذا النهج التعاوني إلى تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين بشكل كبير من خلال تعزيز الثقة المتبادلة والشفافية في المجال النووي.

ملاحظات ختامية

هناك في الولايات المتحدة من يحثون قادة الخليج على الالتزام علناً بمستقبل تظل فيه الولايات المتحدة شريكهم الأمني الأساسي، والتوقف عن تهديداتهم المتكررة بالتوجه إلى الصين أو روسيا لملء الفراغات الأمنية المتصورة. وهؤلاء يتطلعون إلى إصدار رؤية ٢٠٤٠م، بمشاركة أمريكية / خليجية، وتستهدف "أمن الخليج المتكامل"، ورسم خطة طموحة لبناء نظام مترابط تمامًا للدفاعات الجوية والصاروخية، وتحقيق تعاون متعدد الأطراف ضمن هياكل الأمن البحري القائمة. وبذلك تصبح المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشركائها أوثق أماناً وأضمن استدامة.

طورت دول الخليج علاقاتها مع الدول المنافسة للولايات المتحدة، وأهمها الصين وروسيا من أجل حماية أمنها من التهديدات المحتملة. وكانت زيارة الرئيس الصيني للسعودية في ٢٠٢٢م، من المحطات الهامة في العلاقات السعودية-الصينية. ومثلت المصالح المشتركة بين بكين والخليج دافعاً للتعاون في مجالات منها الطاقة النووية والأقمار الصناعية والطاقة المتجددة. وباعتبار الصين هي المستورد الرئيسي للنفط من دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أصبح تأمين إمدادات النفط من أولويات الصين. لم تضع الصين أي اشتراطات لشراء الأسلحة أو استخدامها من قِبَل السعودية أو الإمارات، خاصة بالنسبة للمُسَيَّرات، بل إن سعرها منخفض مقارنة بالأسلحة الأمريكية. وعقدت صفقات هامة منها طائرات F-35 ، ومُسَيَّرات وينج لونج ٢، وطائرات تدريب قتالية L-15. أعلنت شركات سعودية وصينية توقيع اتفاق مشترك لصناعة مُسَيَّرات عسكرية في السعودية. وأشارت تقارير أنه يتم تطوير صواريخ بالستية في السعودية بمساعدة الصين. كما اتفقت الإمارات مع الصين لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة. وظهرت أيضًا مؤشرات لبداية تعاون عسكري في مجال الأقمار الصناعية، حيث وقعت السعودية مع الصين مذكرة تفاهم في ٢٠١٩م، للتعاون في استخدام نظام بايدو للملاحة بالأقمار الصناعية. وتسعى الرياض لإنشاء مشروع نووي سلمي في إطار خطتها لتغطية احتياجاتها من الكهرباء. وقعت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية مذكرات تفاهم مع مؤسسات صينية؛ لتطوير مشاريع الطاقة النووية السلمية في الإمارات. وقامت موسكو بعرض أسلحتها للبيع في معرض للسلاح بأبو ظبي. وأشارت تقارير متعددة إلى أن الرياض تتجه لإبرام اتفاقيات لاقتناء منظومة الدفاع الروسية المضادة للصواريخ "إس-٤٠٠".

لابد من اختيار الشراكات الآمنة والمفيدة التي تساعد على تأمين البحار والممرات، ويجدر الانتباه جيدًا إلى دروس التاريخ، عند التعامل مع الغير في التطوير التكنولوجي، في الغرب ينظرون إلى تكنولوجيات "حرجة" ولن يسمحوا إلا بنقل التكنولوجيا إلى مرحلة أعلى درجة واحدة مما يمتلك الشريك، وربما يمدونه بمعلومات خاطئة ليتعثر ولا يستمر، لأن مصلحتهم فوق كل اعتبار، ولهم أهداف معلنة.

* أكاديمي ـ جمهورية مصر العربية

رؤى وتطور القدرات الذاتية الخليجية وأمن الممرات المائية ومحاربة الإرهاب

الجغرافيا السياسية والقوة الصلبة والناعمة الخليجية والشراكات و تطوير القدرات.. دعائم الأمن الإقليمي

تبرز أهمية الرؤى الخليجية الاستراتيجية من تعدد مستوى رصدها وتقييم تفاعلها مع وعلى المستويات الثلاثة، الدولية والإقليمية والخليجية العربية. وخاصة في المنطقة البحرية الحيوية للبحر الأحمر والخليجين العربي وعدن، وينعكس ذلك جليًا من تشابك الموقف الإقليمي الإيراني مع الموقف اليمني الحوثي، فإيران تستخدم الحوثيين ضد دول الخليج وخاصة السعودية والإمارات، وبالمقابل يستخدم الحوثيون الإمكانات الإيرانية ضد إسرائيل لمحاولة العزف على وتر تسجيل موقف داعم لغزة وبالتالي للقضية الفلسطينية.

لواء اح د. محمد قشقوش

وفي هذا الإطار تظهر أهمية الشراكات والتحالفات المرنة أو المؤقتة، وخاصة في المجال البحري الدولي والإقليمي كما في القيادة المركزية البحرية الأمريكية، كما في القيادة البحرية المتعددة لمجابهة الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن فيما عرف بعملية (حارس الازدهار) مما يستلزم مجابهة وردع الإرهاب وخاصة الإيراني والحوثي، وهو ما أفرز إعادة تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كفصيل إرهابي .. ومن جهة أخرى ظهرت أهمية تطوير القوى الذاتية الخليجية، كقيمة مضافة لقواها الشاملة الصلبة والناعمة ودعم للأمن القومي الخليجي والعربي.

المحتويات: سوف يتم تناول أُطروحتنا من خلال (الشراكات والتحالفات البحرية، ومنها حارس الازدهار -الأمن الخليجي والقدرات الذاتية -الأمن البحري والممرات المائية -مكافحة الإرهاب وخاصة في المجال البحري – وأخيرًا تفاعلات الأمن القومي الخليجي مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية).

أولًا: الشراكات والتحالفات البحرية الحيوية (البحر الأحمر-الخليج العربي-خليج عدن)

ويقصد بها تجمعات بحرية إقليمية متجانسة في شكل تحالفات مستقرة أو شبه مستقرة أو شراكات (مرنة) قابلة للتَشكلُ والتطور، لتحقيق هدف استراتيجي رئيسي يحوي مجموعة أهداف فرعية، لتكون المحصلة هي الارتقاء والتطوير للأمن البحري العام، مع التركيز على البحار الداخلية والممرات المائية الاستراتيجية، والتحسب للأنشطة البحرية العدائية، مع استخدام وتوظيف كافة وسائل القتال والمعاونة البحرية، بما فيها الوسائل الحديثة من المسيرات البحرية والجوية والحرب الإلكترونية والسيبرانية.

وهنا سنتعرض إلى مستويين من المواجهة البحرية، الأول وهو المستوى الاستراتيجي البحري للقيادة المركزية البحرية، ضمن القيادة المركزية العامة في إقليم الشرق الأوسط، والثاني هو مستوى التعرض البحري الدولي وخاصة الغربي ضد القوات الحوثية في البحر الأحمر وخليج عدن وامتداده، فيما عُرف بعملية (تحالف حارس الازدهار).

القوات البحرية الأمريكية المشارِكة في الخليج والبحر الأحمر:
Combined maritime forces.

وتتمركز قيادتها ضمن القياد المركزية الأمريكية (البحرية) في قاعدة العُديد القطرية، وتتكون تشكلاتها المقاتلة من ثلاث فرق عمل بحرية مشترَكة، أرقام ١٥٠،١٥١،١٥٣ بالإضافة إلى فرقتي عمل مختلطتان هما رقمي ٩٩، ٥٩ وتغطي فرقة العمل

المشترَكة ١٥٣(الأرجوانية) ومعها فرقاطة مصرية-منطقة البحر الأحمر وجزءًا مشتركًا (أرجواني/ أزرق) بين باب المندب وخليج عدن، بينما تغطي فرقة العمل المشترَكة ١٥٠ منطقة بحر عُمان (الزرقاء)وذات الجزء المشترك الأزرق/ الأرجواني. أما فرقة العمل المشتركة ١٥١ فتغطي منطقة الخليج العربي (الخضراء). وأخيرًا فرقتي العمل المختلطتان (الجوي والبحري) فتتولى أولاهما الفرقة ٩٩ جناح الاستطلاع الجوي الأمريكي المتمركزة بالكويت، مهام القوات الجوية (غير المأهولة-الدرونز الجوي) أرقام ٣٨٦ و ٣٩٧.. بينما تتولى ثانيتهما الفرقة ٥٩ مهام نشرحتى١٠٠ سفينة (غير مأهولة-الدرونز البحري) ولعل أهمها- sail drone explorer&t38 devil day- مع ومراقبة السفن التي يمكن أن تنقل أسلحة وذخائر إلى البحر الأحمر وخليج عدن، مع تدريبات مشتركة لتجمع مشترك لمدة ١٨ يوم للعديد من الدول منها البحرين والأردن بالإضافة إلى إسرائيل.

ثانيًا: تحالف قوات حارس الازدهار:

هو تحالف دولي بحري متعدد الجنسيات، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف القيام بعمليات عسكرية مضادة ،للرد على الهجمات التي تقوم بها قوات الميليشيات الحوثية اليمنية (أنصار الله) ضد السفن الإسرائيلية (المملوكة أو المتجهة إليها أو المرتبطة بها) وبعض السفن الأخرى، في منطقة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن إلى بحر العرب، وهو ما أعلن عنه وزير الدفاع الأمريكي لويد اوستين في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، حيث أعلن أن التحالف قد تشكل تحت قيادة القوات البحرية المشتركة للقيادة المركزية البحرية في قطر(العُديد)،وتحت قيادة قوة المهام المشتركة رقم ١٥٣ المنوطة بمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن (المنطقة الأرجوانية السابق الإشارة إليها).

وتهدف القوات الحوثية-كما تروج للهجمات ضد السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر وبحر العرب-إلى وقف الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في قطاع غزة، مع العمل على دخول الاحتياجات إلى قطاع غزة، خاصة الغذاء والدواء. كما اعتبرت القيادة الحوثية، أن العملية حارس الازدهار هي بمثابة جزء من العدوان على الشعب الفلسطيني وغزة والأمة العربية والإسلامية، وإن عمليات اعتراض السفن الإسرائيلية والموجهة من الحوثيين، هي بهدف فك الحصار عن قطاع غزة، كما هددت البوارج والمصالح والملاحة الأمريكية، حيث أن الهدف

تطوير القدرات الذاتية الخليجية يتبعه تطور موازٍ للأمن الخليجي ووحداته الفرعية والموقف الاستراتيجي

الأمريكي هو حماية إسرائيل، وأن التهديدات الأمريكية لن تغير الموقف الحوثي من العملية حارس الازدهار التي تهدف إلى حماية إسرائيل، على حد قولهم.

مكونات عناصر التحالف البحري (حارس الازدهار): حيث يتكون من عدد غير محدد من القطع البحرية الحليفة، وينقسم إلى أربعة عناصر قتال رئيسية، الأول: عنصر القيادة والسيطرة الامريكي، الذي يقود السفن الأمريكية وغير الأمريكية (عدا السفن الفرنسية). والثاني: عنصر القيادة والسيطرة والقتال الفرنسي. والثالث: عنصر من ضباط الأركان البحريين والمشكل من عدة دول لا تمتلك سفن قتال أو قوات بحرية.
وتتكون قطع القتال البحرية الرئيسية من المدمرات والفرقاطات، أهمها ٣ أمريكية هي (يو إس إس لايون-وكاربي-وماسون)، ومدمرة بريطانية فئة ٤٥ دفاع جوى، وفرقاطة يونانية، وسفينة سيريلانكية، بالإضافة لبعض السفن التي تقوم بجمع المعلومات كما في سنغافورة، أو التعاون مع سفن تجارية كإيطاليا، بالإضافة إلى مقرات القيادة البحرية العربية، في البحرين للأسطول السادس، ومقر القيادة البحرية اليمنية في عدن. كما يشارك ضباط أركان بحريون من كل من كندا-والدانمارك-والنرويج-وهولاندا-وجزر سيشيل، كما أضاف وزير الدفاع الأمريكي، أن هذا التحالف ومكوناته المختلفة قابل للزيادة طبقًا للموقف.

ثالثًا: الأمن الخليجي وتطور القدرات الذاتية الخليجية:

من المسلم به أن تكون العلاقة طردية بين مدى تحقُّق الأمن الخليجي من جهة، ومدى تطور قدرات مكوناته ومحصلته الذاتية من جهة أخرى. وبالتالي فإن التطور الموجب للقدرات الذاتية سوف يستتبعه تطور موازٍ للأمن الخليجي ووحداته الفرعية صعودًا أو هبوطًا وبنسبٍ متفاوتة ارتباطًا بالموقف الاستراتيجي وخاصة عند تقييم القوى الشاملة لمكونات ومفردات النسق الخليجي لدُوَلِه سواء القوى (الصلبة) وخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، أو القوى(الناعمة) في العديد من المجالات غير المادية، وخاصة ما يتعلق بالسياسة والإ وقيم ومعنويات المجتمع.

القوة الخليجية الشاملة (الصلبة -العسكرية)

البيان	قوة بشرية مليون	قوة عمل مليون	قوة عسكرية عاملة.م	قوة عسكرية احتياط.م	قوات شبه.ع الف	طائرات مقاتلة	طائرات هجوم	طائرات هيل	طائرات هيل هجومى
السعودية	٣٦	١٨,٧	٢٥٧	...	١٥٠	٢٨٣	٨١	٢٦٢	٣٤
الإمارات	١٠	٥,٧٨	٦٥	١٣٠	١٢	٩٩	١٨	٢٤٦	٣٠
قطر	٢,٥٣	٦٣٣.	٦٧	١٥	٥,٥	٩٢	٧	٦٧	٢٤
الكويت	٣,١١	١,٧١	٧٢	٢٤	٧,٥	٣٦	...	٦٠	١٦
عمان	٣,٨٣	١,٤٦	٤٢	١٠٠	١٠	٢٩	١٠	٣١	...
البحرين	١,٤٦	٨٤.	١٨,٤	١١٠	١,٥	١٨	...	٧٤	٢٨

-**القوة البشرية العسكرية:** وتتراوح بين السعودية والبحرين، ارتباطًا بالقوى الديموغرافية للدُّول الخليجية الست، وتشمل كلها قوات عاملة وأخرى شبه عسكرية كالحرس الوطني، وتخلو السعودية فقط من وجود قوات احتياطية نظرًا للاعتماد على نظام قوات التطوع، وتتدرج التشكيلات المقاتلة حتى مستوى الألوية. Brigade-Ragement

القوة الجوية الخليجية:
تشكل قوة الردع الضاربة اعتمادًا على نوعيات متطورة من الطائرات متعددة المهام من الجيل الرابع وربما الخامس، مع قوة من المروحيات الهجومية، وأسطول من النقل الجوي المتنوع وطائرات التزود بالوقود وطائرات المهام الخاصة كالحرب الإلكترونية والسيبرانية. مع تنظيمات عضوية من عناصر الدفاع الجوي المختلفة.

القـوات الجويـة الخليجيـة قـوة الـردع الضاربـة بطائـرات متطـورة متعـددة المهـام مـن الجيـل الرابـع والخامـس ومروحيـات هجوميـة

القوة البرية الخليجية:

وتتكون أساسًا من دبابات القتال الرئيسية لحلف الأطلنطي المتطورة، وكذلك مركبات القتال المدرعة وعناصر المدفعية سواء ذاتية الحركة أو المجرورة، مع العديد من نظم صواريخ الميدان المتحركة.

القوات البحرية الخليجية:

أدى وجود الأسطول الأمريكي الخامس في الخليج العربي(البحرين) والعدائيات الإيرانية البحرية في الخليج، إلى عدم وجود قطع بحرية خليجية كبيرة، كحاملات الطائرات بأنواعها العامة أو المروحية، والغواصات والمدمرات، بل الاعتماد على عدد محدود من الفرقاطات والقرويطات وكاسحات الألغام، مع عدد أكبر من زوارق المرور السريعة المسلحة.

البيان	طائرات نقل	دبابات	ناقلات مدرعة	مدفعيات ذاتية اوجر	نظم صواريخ متحركة	فرقاطة	قرويطة	زوارق مرور	موازنة عسكرية $مليار
السعودية	٤٩	١٤٨٥	٢٠٦٩٤	٣٢٥٣	٤٩٠	٧	٤	٣٩	٧١,٧٢
الإمارات	٣٧	٣٥٤	١٢٢٥٣	٢٨٢	١٦٢	...	٩	٣٨	١٥,٥٠
قطر	١٢	٩٩	٥٥٤٤	٥٨	١٦	...	٤	٢٠	١٤,٠٧
الكويت	٢	٣٦٧	٤٤٠٩	٧٤	٢٧	...	...	١٠٦	٩,٥٠
عمان	٩	١٥٤	٥٠١٩	١٦٥	...	...	٥	١٢	٧,٨٨
البحرين	٣	١٨٠	٢٨٦٨	٦٤	١٧	١	٢	٥٠	١,٥٤

القوة الخليجية الشاملة (الصلبة -الاقتصادية)

البيان	جغرافيا ألف كم مربع	جغرافيا ساحل كم	مطارات	موانئ	ارصفة	بترول مليون ب/يوم	ح بترول ترليون	غاز مليون يوم	ح غاز تريليون
السعودية	م ٢٠٠٠,١٥	٢٦٤٠	٢١٤	٤١٣	٥	١٠,٨٢	٢٦٠	١٣٣,٧٨	٩٤٢٣
الإمارات	٨٣,٦ ألف	١٣١٨	٤٣	٦٣٦	٨	٣,٧٧	١٠٠	٧٣,٧٥	٦٠٩١
قطر	١١,٦ ألف	٥٦٣	٦	١٢٣	٣	١,٨٢	٢٥,٢٥	١٦٧,٤٦	٢٣٨٦١
الكويت	١٧,٨ ألف	٤٩٩	٧	١٦٦	٥	٢,٧٢	١٠١,٥	١٩,٥١	١٧٣٤
عمان	٣٠٩,٥ ألف	٢٠٩٢	١٣٢	٥٧	٥	٩٨.	٥,٣٨	٣٦,٦٠	٦٥١,٢٩
البحرين	٧٦٠.	١٦١	٤	١٩٠	٢	١٩.	١٨٧.	١٨,٢٧	٨١,٣٨

القوة الخليجية الاقتصادية (الجيواستراتيجية)

يشكل إقليم الخليج العربي وحدة جغرافية متماسكة ومتكاملة مع شبه الجزرة العربية وامتداد البحر الأحمر إلى خليج العقبة وبحر العرب إلى خليج عدن، كما تطل جميع دول الخليج العربي على سواحل بحر أو أكثر (دون دول حبيسة) مع تعدد الحدود المشتركة البرية والبحرية، مما يعطي قوة جيو استراتيجية للإقليم.

القوة الخليجية الاقتصادية (البُنى التحتية):

حيث العديد من الموانئ البحرية والأرصفة المتنوعة، وكذلك المطارات المختلفة، وشبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية والكباري والأنفاق، وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، وغيرها.

القوة الخليجية الاقتصادية (الطاقة):

الطاقة ثروة كبيرة حبا بها الله دول معظم إقليم الخليج العربي، وتتمثل في الطاقة الاستخراجية النفطية لمنظمتي (أوبك وأوابك) البترولية والغازية، سواء معدل إنتاج يومي، او إجمالي احتياطي مؤكد، مع نسبة محدودة لبعض الدول الخليجية لاستخراج الفحم. وأيضًا مصادر الطاقة غير خليجية عربية في كل من إيران والعراق.

القوة الخليجية الاقتصادية (الإنفاق العسكري):

يشكل هذا الإنفاق العسكري المتنامي الذي تتحمله (الخزانة العسكرية)، يشكل مجازًا، ثمن تكلفة الأمن العسكري الخليجي، وبالتالي جزء رئيسي من عائد الأمن القومي الخليجي العربي.

رابعًا: الأمن البحري ودعم الممرات المائية:

ويرتبط ذلك المفهوم بمثلث البحار وممراتها المائية، ثم الأساطيل التجارية وعلاقتها بالمجال الاقتصادي، وأخيرًا الأساطيل القتالية وعلاقتها بالمجال العسكري.

١ -البحار وممراتها المائية: وتشكل المساحة المائية البحرية العالمية، قرابة ثلثي الكرة الأرضية، وتتشكل من قارات العالم القديم، أوروبا وإفريقيا وآسيا، وقارات العالم الجديد من الأمريكيتين واستراليا، وأرخبيل ضخم يضم أقاليم من جنوب شرق آسيا (الاندوباسيفيك)بالإضافة إلى القطبين (القارتين) المتجمدتين شمالاً وجنوبًا.

ويتخلل قارات العالم القديم عدة بحار داخلية ذات أهمية استراتيجية لعل أهمها (المتوسط والأحمر والخليج العربي والبلطيق) ثم يليها البحر الأسود كبحر شبه مغلق، ثم بحر البلطيق كبحر مغلق.

وتتحكم بعض الممرات والمضايق المائية الطبيعية والصناعية في مسارات تلك البحار مثل (هرمز-باب المندب-قناة السويس -جبل طارق-الدنمارك -قناة بنما (مع عقارب الساعة)

٢ -الأساطيل التجارية والمجال الاقتصادي: قوامها الأساسي من حاويات البضائع وناقلات الطاقة سواء البترول/ النفط أو الغاز وخاصة الغاز المسال، وتنتشر الحركة التجارية الاقتصادية وخاصة الحاويات على مساحة دولية تغطي أركان العالم، بينما تتركز الحركة التجارية الاقتصادية لناقلات الطاقة في منطقة الخليج العربي التي تضم مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، وتؤثر على زيادة كثافة التحركات عبر الممرات المائية الاستراتيجية وخاصة هرمز وعدن وباب المندب وقناة السويس. بالإضافة إلى حركة الطاقة من روسيا والولايات المتحدة وغرب المتوسط (ليبيا والجزائر) وبعض الدول الإفريقية. حيث تتأثر حركة نقل الطاقة باستخدام الأنابيب، كما في روسيا الاتحادية كمثال.

٣ -الأساطيل القتالية والمجال العسكري: ترتبط بالتواجد والسيطرة البحرية، وعلاقة الموقع الجيواستراتيجي بطول السواحل وقوة العناصر والتشكيلات والقيادات البحرية المقاتلة، التي تتدرج من وحدات وتشكيلات، إلى مستوى الأساطيل البحرية. ونأخذ منها الولايات المتحدة الأمريكية كمثال حيث تأتي في مقدمة القوى البحرية، وتتمركز قيادتها ضمن القياد المركزية الأمريكية (البحرية) في قاعدة العديد بقطر بامتلاك ١٠ قيادات بحرية و٧ أساطيل. موزعة حول الولايات المتحدة (الثاني شرقا/ فرجينيا-الثالث غربا/ سان دييجو -الرابع جنوبا/فلوريدا -الخامس بالخليج العربي/البحرين -السادس في البحر المتوسط/إيطاليا – السابع في المحيط الهادي/ اليابان) أما العاشر/ ميريلاند، فهو أسطول خاص لدعم باقي الأساطيل اليكترونيًا وسيبرانيًا ضمن حرب الشبكات البحرية.

كما يمكن أخذ مصر كمثال إقليمي بحري حيث تأتي في مقدمة الدول الشرق أوسطية والإفريقية بامتلاك أسطولين فرعيين في البحرين المتوسط والأحمر، والمناورة بينهما عبر قناة السويس، وبما يحتويان من حاملتي مروحيات بهما قوى مقاتلة task force وسفن سطح رئيسية وغواصات ألمانية. ليتشكل مع بحرية مجلس التعاون، أُسطول مصري / خليجي يُعتد به خاصة في منطقة البحر الأحمر وخلج عدن.

خامسًا: مكافحة الإرهاب وخاصة البحري:

توجد مساحة رمادية بين الإرهاب البحري من جهة، والقرصنة البحرية من جهة أخرى، فنقاط الاشتراك الرئيسية هي أن كلاهما تنشآن من عمل بحري عنيف وغير مشروع، ولكن يبقى الاختلاف الرئيسي، أن الإرهاب البحري غالبًا ذو هدف سياسي، بينما القرصنة البحرية غالبًا ذات هدف اقتصادي.

ومن حيث الجغرافيا المكانية، التي نخص بها مناطق جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، حيث مناطق العمل البحري الحوثي، بينما تقع معظم مناطق القرصنة(السابقة)في القرن الإفريقي الصومالي، وامتداده في إقليم أرض الصومال المنشق عن الصومال وغير المعترف بميناءه البحري في بربرة إلا من إثيوبيا. التي لا تمتلك شواطئ كدولة حبيسة. مما يزيد التأزم في القرن الإفريقي وخليج عدن، حيث يعتبر تهديد وعدم استقرار إضافي لمنطقة جنوب البحر الأحمر وخاصة باب المندب. ويرتبط الإرهاب البحري في إقليم شبه الجزيرة العربية ومحيطه البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والخليج العربي، ارتباطًا كبيرًا بنتاج الانقسام اليمني والانشقاق الحوثي وما يواكبه من دعم إيراني كبير ونوعي ومتصاعد، طال وهدد دول خليجية محورية وهامة، وخاصة السعودية والإمارات. كما يحاول الحوثيون أن يضعوا أنفسهم ضمن فصيل النضال القومي الفلسطيني بدعم إيراني ضد إسرائيل، ولكنهم لم يقوموا بعمل عسكري مؤثر ضد إسرائيل، بل أضروا بالاقتصاد الدولي والعربي والخليجي.

سادسًا: نجاحات وعقبات تفاعل الأمن القومي الخليجي مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية:

الخليج أفقيًا	الولايات المتحدة	روسيا الاتحادية	الصين الشعبية	حلف الأطلنطي	الأمم المتحدة	إيران
الخليج سياسيًا	تقارب كبير	تقارب	تقارب	حليف	ميثاق دولي	مصدر قلق
الخليج عسكريًا	حليف قوى	صديق	صديق	حليف قوى	إخلاء من أسلحة الدمار الشامل	تهديد مباشر وبالوكالة
الخليج اقتصاديًا	تعاون كبير	تعاون عدا الطاقة	تعاون عام وطاقة	تعاون اقتصادي/ عسكري	تعاون مع المنظمات النوعية منافس	
الخليج اجتماعيًا	...	...	...	...	تعاون مع المنظمات الإنسانية	تفوق ديموغرافي عدا السعودية

يتم قراءة الجدول من اتجاه دول الخليج أفقيًا، إلى اتجاه الدول الكبرى والأمم المتحدة. وتم إضافة إيران رغم كونها دولة إقليمية وليست قوة دولية، لتقاطعها مع الدول الخليجية، وسلبية علاقتها مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA)، رغم علاقاتها الإيجابية أو المحايدة تجاه كل من روسيا والصين.

رؤى وتفاعلات الأمن القومي الخليجي والعلاقات الاستراتيجية تجاه الدول الكبرى

١ -تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر علاقة استراتيجية موجبة في المجمل، ومتكافئة سياسيًا، وذات مصالح متبادلة اقتصادية، مع دعم عسكري نوعي للخليج وخاصة بوسائل الردع، والتكنولوجيا المتقدمة.

٢ -تجاه روسيا الاتحادية:

تعتبر علاقة استراتيجية مستقرة في المجمل، سياسيًا وعسكريًا، مع تنافس اقتصادي في مجال الطاقة

خاصة مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) مع تعاطف روسي متبادل تجاه إيران رغم العقوبات الاقتصادية على إيران، مقابل دعم الأخيرة للحرب الروسية على أوكرانيا.

٣-تجاه الصين الشعبية:

تعتبر علاقة استراتيجية مستقرة في المجمل، ولا يوجد موقف أو تأثير سياسي فعال من الصين تجاه القضية الخليجية / العربية / الفلسطينية، كما لا توجد علاقات عسكرية تسليحية صينية تجاه الخليج، عدا اليسير مثل بعض أجيال الصواريخ الباليستية للسعودية (Silk worms)، مع تنامي اقتصادي صيني متسارع في معظم المجالات التجارية تجاه الخليج، في مقابل تنامي خليجي كبير عكسي في مجال الطاقة، رغم التنافس الروسي / الصيني.

القـوة البريـة الخليجيـة تتكـون مـن دبابـات حلـف الأطلنطـي المتطـورة ومركبـات مدرعـة مـع نظـم صواريـخ الميـدان المتحركة

٤ -تجاه المنظمات الدولية:

تعتبر علاقة استراتيجية خاصة، بدأت مع قيام الأمم المتحدة بتوقيع الدول الخمسة دائمة العضوية على ميثاقها في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، ثم العديد من دول العالم بما فيها العربية الخليجية تباعًا، حيث تشكل مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو١٩٨١م، لتبقى معضلة استخدام حق النقض (Veto) في تنافس شرقي / غربي كما مع روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية، ومع الولايات المتحدة تجاه أزمة غزة.

كما أن هناك جهود دولية ضمنها جهود عربية وخليجية لدعم الأمم المتحدة في مجالات متعددة مثل، دعم الأمن والسلم الدوليين-والإخلاء والتخلص من أسلحة الدمار الشامل-وإيجاد أكبر مساحات ممكنة لتكون خالية من الأسلحة النووية. هذا بالإضافة إلى ما تقدمه دول العالم -ومنها الخليجية -من الأعمال الإنسانية ودعم وحماية المناخ والبيئة.

خاتمة:

برهنت الجغرافيا الاستراتيجية والسياسية لإقليم الخليج العربي، على أهمية ذلك الإقليم، ومكوناته المؤثرة على مدى قدراته الذاتية، وقوته الشاملة الصلبة والناعمة، وارتباط ذلك بالأمن القومي للإقليم. وكيف أثر وتأثر بالتحالفات والشراكات الدولية والإقليمية النوعية والعسكرية وخاصة البحرية، ارتباطًا بأهمية الممرات البحرية الحيوية في الإقليم لكل من البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي. وما نتج عن ذلك من تهديدات وصراعات دولية وإقليمية أضرت بمنطقة الخليج، نتيجة السياسات الإيرانية والإرهاب الحوثي المباشر ضد بعض الدول الخليجية، كما أضرت بالتجارة العالمية، ولم يعط الإرهاب الحوثي دعم يذكر للقضية الفلسطينية وخاصة في غزة، وهو ما يستلزم متابعة وتقييم نتائج التفاعلات الخليجية الإقليمية والدولية.

* مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ عضو اللجنة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ـ مستشار المجلس المصري للشؤون الخارجية

الحوار مع "الآخر" في الرؤية الخليجية لتحقيق الأمن

إيران مدعوة لخطاب إيجابي منسجم مع سلوك يثبت مصداقيته لتجاوز التاريخ السلبي

أعلنت وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية في ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي، التي أقرها المجلس الوزاري الخليجي في دورته رقم (١٥٨) بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٣م ووفقاً لما كشفت عنه الرياض من ملامح تلك الرؤية، فإنها تستند إلى عدة أسس ومجموعة من الأهداف. فتنطلق من أسس قيمية وأخلاقية، مُتزجة بدوافع واقعية براجماتية. وهو ما ينعكس في أهدافها ذات النظرة الشمولية للأمن، إذ تعتبره محصلة لحزمة متكاملة تجتمع فيها المقومات المادية والمعنوية معاً. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، تربط الرؤية الخليجية بين التنمية الشاملة والاستقرار المجتمعي وحل الخلافات بالحوار كمداخل لتحقيق السلام الإقليمي، والتعايش بين الشعوب والدول كنهج ضروري من أجل حاضر مزدهر ومستقبل آمن للجميع.

سامح راشد

أولاً: دوافع واقعية وأهداف أخلاقية:

تبحث شعوب العالم منذ بدء التاريخ عن الأمن كغاية جوهرية. فضلاً عن كونه شرطاً ضرورياً لبقاء الإنسان وتمكينه من الإعمار والانتشار في الأرض. وعلى تعدد التهديدات والتحديات التي واجهت البشر وتنوعها، إلا أنها جميعاً تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين: أولاهما هي التحديات والتهديدات الطبيعية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتطورات البيئية التي لا دخل للبشر فيها، على الأقل بشكل مباشر. والمجموعة الثانية هي التهديدات المرتبطة بالسلوك الإنساني والنوازع البشرية. وتضم هذه التهديدات الحروب والمواجهات المسلحة بسبب التنازع على الأرض والحدود والموارد، والتنافس على النفوذ والمكانة. ولخدمة هذه النزعات، بالتبعية، يجري تسخير إمكانات الدول ومقدرات الشعوب واستهلاك مواردها الطبيعية والبشرية، في سباقات التسلح والتكنولوجيا والاختراعات العلمية، وغير ذلك من مظاهر التدافع والتضاغط بين الشعوب والمجتمعات.

في هذا السياق، وكرد فعل طبيعي، بات من الطبيعي بل والضروري أن تحافظ الشعوب على أمنها وتحمي مقدراتها وتسعى إلى تعظيم قدراتها وتحصيل مختلف أشكال ومظاهر القوة، أو بعبارة موجزة "بمراكمة القوة الشاملة للدولة".

وكما أن للأوجه المادية في القوة ضرورتها كمكون جوهري، فإن الطبقات الناعمة في القوة لا تقل أهمية أو ضرورة. وإحدى هذه الطبقات هي القدرة على التواصل والتفاعل مع الأطراف الأخرى في المجتمع الدولي من خلال قنوات ووسائل سلمية وباستخدام أدوات غير خشنة، أهمها على الإطلاق الحوار والتفاوض. أي أن الحوار والتواصل المباشر السلمي تجسيد مباشر لعملية مزدوجة تصب في صالح أمن الشعوب والدول. فهو من ناحية يعكس امتلاك الدولة لذلك الوجه الناعم من القوة الذي يتضمن خبرات بشرية ورصيد تاريخي ودبلوماسية رصينة، بما يتيح عملياً القدرة على إدارة الحوار ومباشرة التفاوض الفعال والناجح. وفي الاتجاه المعاكس، يصب توافر تلك القدرات في تقوية وتعزيز أمن ومصالح الدولة أو الدول التي تتمتع بها. فببساطة، الحرب ليست غاية نهائية واستخدام القوة المسلحة أو غيرها من أوجه القوة الخشنة، ليست هدفاً بذاتها. وتحقيق المصالح والأهداف، ولو جزئياً، بالحوار والتفاوض، هو مكسب محدد التكلفة. إذ تنتفي معه الخسائر والموارد التي تتكبدها الشعوب حال اللجوء إلى القوة الخشنة.

ثانياً: مداخل وأدوات:

إنتاج المبادرات السلمية:

لدول مجلس التعاون تاريخ من المبادأة بمساعي إرساء

الاستقرار الإقليمي بالشرق الأوسط. وذلك منذ تأسيسه قبل أكثر من أربعة عقود. حيث كانت المبادرات السلمية، ولا تزال، جزءًا أصيلاً من السياسة الخارجية الخليجية على المستويين الجماعي والفردي. وقد كان لذلك مردوده الإيجابي على تجاوز دول الخليج العربية تحديات صعبة خلال تلك الحقب الحافلة بالتطورات والاختبارات إقليمياً وعالمياً. ويسجل التاريخ مواقف دول الخليج في هذا الاتجاه، بدءًا من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٩م. ثم أزمة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١م، وكان لدول الخليج مبادرات إيجابية فعالة بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وفي ٢٠٠٢ أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة غير مسبوقة خليجياً، تفتح باب السلام العادل والشامل مع إسرائيل، لتتبناها الدول العربية رسمياً وتصبح "المبادرة العربية للسلام".

وخلال الألفية الثالثة، اتسع نطاق مبادرات دول الخليج ليضم إلى جانب المشكلات السياسية والصراعات، قضايا عالمية ومجتمعية. وذلك في استجابة لتقاطع الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي مع القضايا "المعولمة"، كتلوث البيئة وتغير المناخ والتصحر. قبل أن يبدأ العقد الثالث من الألفية بكارثة وبائية هي جائحة كوفيد-١٩، والتي تعاطت دول الخليج معها بحزمة من التحركات والمبادرات الفعالة على مستوى البحوث العلمية وتوفير المستلزمات العلاجية والوقائية. وقد أثبتت تلك الجائحة أهمية وصواب المنظور الشامل الذي يربط الأمن والاستقرار والتنمية، بمواجهة التحديات النوعية، بعد أن تحولت إلى تهديدات غير تقليدية لأمن وأمان الشعوب دون استثناء، ودون تحديد جغرافي أو تصنيف سياسي أو أي معيار للتمييز.

في كل ذلك دليل عملي على ما توفره المبادرات والتحركات الإيجابية من تعزيز لمقومات الأمن، كما لو كانت خطوات استباقية لتحصين الدول من الوقوع في شرك الأزمات والانزلاق إلى النزاعات والصراعات القريبة منها، سواء كطرف مباشر فيها أو بشكل غير مباشر.

ومن ثم، فمن الضروري طرح واستحداث مبادرات متنوعة إنسانياً في مختلف المجالات، لتستهدف في النهاية تعزيز الحوار والتواصل السلمي والتفاعل التعاوني بين الشعوب في البيئتين الإقليمية والعالمية. ومما يزيد فرص نجاح دول الخليج العربية في هذا التوجه، مبادرتها في الأعوام الأخيرة إلى تنويع دائرة شراكاتها وفتح مسارات جديدة للتعاون مع مختلف دول العالم.

تنويع الشراكات:

حصد العالم العربي ككل، ودول الخليج العربية بصفة خاصة، نتائج غير إيجابية لحصر التحالفات والشراكات الدولية في عدد محدود من الدول ذات التوجهات المتشابهة، أو على أساس اتساق السياسات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتناغم الثقافي والحضاري.

هذا فضلاً عن الانغلاق في توجيه بوصلة الحركة السياسية

أثبتت التجارب أن الأمن والتنمية يتطلبان عدم الانحياز لتحالفات مغلقة وفشل الرهانات الأحادية والتعويل على تكتلات ذات توجهات واحدة

وحوار التعاون والتحالف، على الدول التي كان يُعتقد أنها تقود العالم وتهيمن على تدفقاته وتفاعلاته السياسية والاقتصادية، وبالتالي مقومات الأمن فيه.

وقد أثبتت تلك التجارب، خصوصاً في الأعوام القليلة الماضية، أن تحقيق الأمن المستقر واستيفاء شروط التنمية المستدامة، يتطلب بالضرورة عدم الانحياز أو الانضمام إلى تحالفات مغلقة. بعد أن ثبت مراراً خلال محطات تاريخية مهمة، فشل الرهانات الأحادية والتعويل المطلق على طرف واحد أو أطراف وتكتلات ذات توجهات وسياسات واحدة.

ولم تكن دول الخليج العربية وحدها التي انتبهت إلى ضرورة تصحيح هذا الميزان المختل، ففضلاً عن غيرها من الدول العربية، باتت دول كثيرة في العالم تدرك أهمية التوازن في علاقاتها الخارجية وتنويع شبكات التعاون ودوائر التنسيق إقليمياً وعالمياً.

وبعد أن كانت "العولمة" هي الباب الواسع لدمج معظم شعوب العالم في بوتقة واحدة ثقافية واقتصادية وإلى حد ما سياسية، كشفت التطورات العالمية وخصوصاً الأزمات والكوارث الطبيعية، أن "العولمة" لم تُفض إلى اندماج كافة الشعوب والدول معاً بشكل متكافئ ومتوازن بين الثقافات والخصائص والأهداف والمصالح والاعتبارات الخاصة بكل منها، وجمعها معاً. وإنما كان هدفها تفريغ تلك الخصوصيات من مضمونها، ودفع الشعوب والدول إلى الانغماس ثم الذوبان في نموذج حضاري واحد، يفرض على الجميع منظومته بمقتضياتها، قيماً ومبادئ وآليات.

ولذا اتجهت كثير من دول العالم ومن بينها دول الخليج العربية، إلى تعديل معايير الشراكة وتوسيع محددات بوصلة التوجهات الخارجية. باعتماد القيم المشتركة ذات البعد العالمي سواء الدينية أو الأخلاقية. ووضع مصلحة المجتمعات ورفاهتها غاية نهائية ومستدامة في الوقت ذاته.

وفي هذا السياق، جاء انفتاح دول الخليج على دوائر اهتمام كانت مستبعدة أو ذات أولوية متأخرة على قائمة علاقاتها الخارجية. وشملت هذه الدوائر الجديدة دولاً ذات ثقل في المنظومة العالمية، مثل الصين وروسيا. وكذلك تجمعات مختلفة عن تلك التقليدية، مثل "بريكس".

وعلى التوازي، قامت دول الخليج بتحديث مسارات التعاون والتواصل مع دوائر الاهتمام التقليدية، فمثلاً، جرى توسيع نطاق التشاور مع الاتحاد الأوروبي ليتجاوز القضايا السياسية والاقتصادية، وليعطي اهتماماً أكبر لمجالات أخرى مؤثرة ومشتركة. ومن أحدث الأمثلة على ذلك، انعقاد حوار الأمن الإقليمي بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي، في يناير الماضي، والاتفاق على عقد منتدى رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليمي، في لوكسمبورج، في ٢٢ أبريل الجاري.

تعظيم المشتركات:

أحد أهم المداخل لتعزيز الأمن من خلال الحوار والتفاهم، التركيز في قنوات التواصل وصيغ التعاون السلمي، على المساحات المشتركة. ومن شأن الحوار المفتوح ووضع الهواجس والمصالح على مائدة التباحث، أنه يكشف وجود مساحات ونقاط كثيرة مشتركة تجمع أطراف الحوار، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي/ القُطري. الأمر الذي يتيح بدوره رفع مستوى التنسيق والتفاهم لينعكس على مضمون العلاقات بين أطراف الحوار ومجالاتها. على أن يكون مفهوم "المشتركات" من الاتساع والشمول، بحيث يتضمن المصالح والهواجس معاً، ويراعي ما يبحث عنه الطرفان من مكاسب ومنافع، كما يأخذ في الاعتبار التهديدات والتحديات التي يخشاها كل طرف.

ولما كانت مقومات الأمن ومثلها المصالح الحيوية، ذات خصوصية وتتسم بالحساسية بالنسبة لكل دولة، أو لكل مجموعة متشابهة من الدول مثل دول الخليج العربية، فإن استكشاف المساحات المشتركة في مسارات الحوار والتواصل مع الدول الأخرى، من شأنه تفكيك المسائل الأمنية واستعراض جوانبها. بما يفضي بدوره إلى تشكيل رؤى مشتركة بين كل الأطراف، أو على الأقل تكون الهواجس الأمنية ومصادر القلق، قابلة للتفهم المتبادل.

من ناحية أخرى، كثيراً ما يكون هناك ارتباط بدرجة ما أو تماس بين مساحات المخاوف ومناطق الثقة في القضايا الأمنية والتفاعلات الاستراتيجية بين الدول. وعادة ما تشهد تلك المساحات والمناطق انحساراً وامتداداً متزامناً، فيما يشبه حركة السوائل في الأواني المستطرقة. بمعنى أن زيادة مساحات المخاوف ينتقص غالباً من مناطق الاطمئنان إلى مقومات الأمن والثقة. وكلما اتسع نطاق تلك المقومات وجرت تقوية مقتضيات الأمن والاستقرار، تقلصت مساحات التهديد وانحسرت المخاوف الأمنية. ولا تسري تلك المتقابلة على مستوى الدولة ذاتها وحسب، بل أيضاً على العلاقات بين الدول وبعضها البعض،

خصوصاً حين تكون قنوات التواصل والحوار مفتوحة بين دولتي أو أكثر ليست العلاقات بينهما تحالفية، أو ربما تشوبها تجارب سابقة غير إيجابية. فهنا يكون توجيه الاهتمام إلى المشتركات ومساحات التقاطع، مدخلاً فعالاً من مداخل تصفية الأجواء وربما حل المشكلات العالقة، أو الاتفاق على تحييدها. ما يصب في النهاية باتجاه تدعيم الأمن وتعزيز مقومات الاستقرار، على الأقل في المدى المتوسط.

مأسسة الحوار والتواصل:

كان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مدخلاً تنظيمياً لمواجهة تحديات واستحقاقات فرضت على دوله الأعضاء الاجتماع والتكامل والانتظام في صيغة مؤسسية جامعة. بهدف تجميع المصالح والتنسيق في مواجهة التحديات. وطوال العقود الأربعة الماضية، قدم المجلس نموذجاً مثالياً للعمل الجماعي المشترك، ولالتزام المؤسسية كإطار لذلك العمل. وثمة نماذج عدة جسدت ذلك التوجه، خصوصاً خلال العقود الماضية.

وبما أن دول المجلس باتت تسعى إلى تنويع شراكاتها وتوسيع نطاقات التعاون مع مختلف دول العالم، فمن المهم تعزيز المؤسسية في تلك الشراكات. وذلك في اتجاهي الطرفين. بالحرص على الجماعية الخليجية في التحرك، وكذلك تأطير التعاون والشراكة مع الأطراف الأخرى في صيغة منتظمة وثابتة.

ومن ثم، هناك حاجة إلى تطوير الاقتراب الحواري لتعزيز الأمن والاستقرار في الخليج والمنطقة ككل. وذلك بتعميمه على نطاق أوسع من الشراكات مع مختلف دول العالم. ومن شأن هذا التوجه أن يساعد في إنجاح التوجه الخليجي الشامل نحو التوازن والتنويع في علاقاتها الخارجية. خاصة أن كثيراً من الاتفاقات والبروتوكولات وغيرها من الصيغ التعاونية في السابق، كانت تكاد تنحصر في مجموعة محددة من الدول والمجموعات الدولية، وهي تحديداً الدول الغربية، وبصفة خاصة القوى الكبرى منها. وتقدم اتفاقات التجارة الحرة بين دول المجلس وبعض تلك الدول، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، مثالاً واضحاً على ذلك. حيث دخلت دول المجلس، كل على حدة، في مسارات تفاوض لإقامة منطقة تجارية حرة لكل منها منفردة مع واشنطن.

ومن دواعي التفاؤل في هذا الصدد، أن دول الخليج العربية تملك بالفعل الهياكل التنظيمية الجماعية التي تكفل تحقيق "المأسسة" الضرورية لمسارات تعاونها مع الأطراف الأخرى. فلدى مجلس التعاون الخليجي مجموعة من المؤسسات والمنظمات الفرعية التي يمكنها بسهولة توفير إطاراً مؤسسياً لكل مسار وفي كل مجالات وقضايا العلاقات الخليجية مع مختلف دول العالم. فضلاً بالطبع عن المستوى البيني (الخليجي-الخليجي) ذاته.

ولما كانت دول الخليج جزءاً من إطار إقليمي أوسع هو المنطقة العربية، فإن جامعة الدول العربية تمثل بدورها إطاراً تنظيمياً يفترض أنه المظلة العربية الجامعة لتفاعلات وعلاقات الدول العربية ككل بما فيها دول الخليج. ويمكن أن تكون الجامعة ظهيراً مؤسسياً لمجلس التعاون الخليجي، في مسارات ومستويات العلاقات الخليجية مع الدول والتجمعات والتكتلات خارج المنطقة العربية. الأمر الذي يمنح زخماً مؤسسياً إضافياً إلى التوجه التعاوني والسلمي الخليجي، سواء نحو القوى الإقليمية غير العربية أو نحو القوى العالمية خارج الشرق الأوسط.

طيلة العقود الأربعة الماضية قدم مجلس التعاون نموذجًا مثاليًا للعمل الجماعي المشترك والالتزام بالمؤسسية كإطار للعمل

ثالثاً: متطلبات للمستقبل:

١- تعبئة القوة الشاملة:

من منظور تقليدي، قد لا يبدو متوقعاً بل ربما ولا مستساغاً، أن يتطلب إرساء أسلوب الحوار والتفاهم السلمي، تعبئة مختلف أشكال القوة الشاملة. لكن هذا هو الواقع الذي تؤكده الأحداث وأثبتته التطورات على مر التاريخ. إذ لا يمكن الحفاظ على السلام من دون قوة تحميه. ولا بد أن يكون اتباع نهج الحوار والتفاهم والتفاوض، مدعوماً بظهير من القوة الشاملة، حتى يكتسب مصداقية فعلية وظاهرية.

٢- **التنسيق والتكامل:**

لا يمكن تطبيق نهج الحوار والتفاهم والتعايش السلمي، من طرف واحد. فجوهر الحوار والتفاهم أنه يجري بين طرفين أو أكثر. كما أنه لا يعني بالضرورة أن يكون الطرف المنخرط في عملية التفاوض جزءاً من المشكلة أو طرفاً أصيلاً فيها. ومن هنا جاءت أشكال التدخل السلمي في الخلافات، بدءاً من المساعي الحميدة والوساطة، وصولاً إلى التحكيم الذي يعد بدوره أحد الأشكال السلمية لحل الخلافات، لكن من مدخل قانوني. وفي كل من هذه الأشكال، يكون للأطراف غير المباشرة دور مهم في نجاح التفاوض والحوار.

وفي حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد لا ينطبق مفهوم "الأطراف الثلاثة" بدقة، حيث ترتبط دول المجلس معاً بروابط ووشائج عضوية، تاريخ مشترك وقيم متطابقة وتقاليد ثقافية واجتماعية واحدة ونسق سياسي واقتصادي متناغم.

ومن ثم فإن التنسيق والتواصل فيما بينها، له أهمية قصوى في تقوية مواقف كل منها في مواجهة أي أطراف أخرى بالإقليم أو خارجه.

فرغم التمايز والاختلاف الطبيعي وخصوصية كل دولة في المصالح والأهداف والتحديات والمخاوف، إلا أن القواسم المشتركة حاضرة بقوة في كل ذلك. بما يجعل التنسيق الخليجي/ الخليجي ليس فقط مفيداً على المستوى الجماعي، بل هو ضروري لكل دولة على حدة. فضلاً عما يعنيه التآزر والاستقواء المتبادل من تعزيز وتدعيم للموقف التفاوضي ولتموضع كل دولة في مسار الحوار والتفاهم مع أي أطراف أخرى.

٣- **قنوات جديدة للحوار:**

طوال العقود الثمانية الماضية، شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية تأسيس منظمات وكيانات وأحلاف متعددة. منها منظمات عالمية النطاق والتخصص مثل منظمة الأمم المتحدة، وبعضها إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً). وبعضها الآخر منظمات نوعية متخصصة مثل اليونسكو، وحلفي الأطلنطي ووارسو (قبل تفكيكه). فضلاً عن تجمعات دولية ليست تنظيمية وإنما لأغراض تشاورية محددة، اقتصادية غالباً. ومنها مجموعة السبعين ومجموعة العشرين ومجموعة الثمانية.

وبعد أن واجهت معظم تلك التنظيمات والتجمعات تحديات كثيرة ومختلفة خلال تلك العقود الثمانية. بدأت بعض دول العالم تشكيل كيانات دولية جديدة، من أحدثها وأكثرها دلالة، تجمع "بريكس" الذي ربما يمثل نواة تنظيمية لتجديد وتحديث أسس وآليات وربما طبيعة النظام العالمي.

ولما كانت مراجعة القواعد الحاكمة للنظام العالمي وآليات إدارة العلاقات داخله، تفتح احتمالات تغيير جذري فيه، ففي ذلك مدعاة لأن تراجع بعض الدول مسارات وأشكال تواصلها مع العالم، بما فيه محيطها القريب.

ومن ثم، يمكن لدول الخليج العربية استحداث آليات جديدة للحوار والتباحث مع الدول الأخرى، سواء الإقليمية بالمنطقة، أو الخارجية. ولا يتعارض هذا مع فكرة المأسسة والعمل الجماعي تحت مظلة الكيانات والمؤسسات القائمة.

المعنى، أن المراجعات الجارية على مستويات كثيرة بفعل المستجدات المتلاحقة على المنطقة والعالم، تجعل من شق قنوات جديدة للحوار والتواصل المباشر أمراً مطلوباً، بل وضروري كجزء من تنشيط وتفعيل نهج الحوار المباشر على أسس من صدق النوايا وحسن الجوار والحرص على التعايش السلمي.

ويمكن للمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإ، فضلاً عن منصات التواصل الاجتماعي، أن تلعب دوراً مهماً وفعالاً في هذا السياق. وذلك على مستوى دول الخليج، وكذلك بالنسبة للدول الأخرى بالمنطقة. حيث يمكن لتلك المؤسسات غير

الرسمية تدشين أشكالاً متنوعة ونشطة من القنوات للتواصل بين الشعوب. حيث يشكل التفاعل والاحتكاك الإيجابي المباشر على المستوى الشعبي، جسوراً تقلص المسافات وترفع مستويات حوار وتوسع آفاق الفهم المتبادل ليس فقط على المستوى الشعبي، لكن أيضاً في المستويات الرسمية.

هذا على مستوى المؤسسات والكيانات، بينما على مستوى المجالات والقطاعات، ثمة أنشطة وفعاليات يمكن استحداثها وعميقة التأثير الإيجابي في اتجاه التعايش وبناء الثقة على كافة المستويات. ومنها الرياضة والفن وتواصل الأجيال الشبابية. فضلاً عن المنتديات والفعاليات الفكرية والأدبية. إن تنشيط التفاعل المتبادل في تلك المجالات واستحداث منافذ وقنوات جديدة فيها، كفيل بتجسير الفجوات وإقامة روابط شعبية ومجتمعية، أشد أثراً وإيجابية في ترسيخ ثقافة قبول الآخر وتعميق التفاهم الإنساني. ومن ثم تكريس المقومات الناعمة للأمن، ليس فقط على المستوى الإقليمي أو حتى الخليجي فقط، بل أيضاً داخل المجتمعات نفسها، الخليجية والعربية والإقليمية.

٤- واجب الأطراف الأخرى:

العلاقات الدولية بطبيعتها، سواء كانت في مسار ثنائي أو متعدد، تعتمد على مواقف وسياسات ورؤى أطرافها جميعاً، وليس طرفاً واحداً. وبالتالي فإن تبني نهج الحوار واتباع أسلوب التفاهم والتواصل السلمي، لا يمكن أن ينجح ويؤتي ثماره ما لم يكن متبادلاً. بل وأن يكون محملاً بنفس الروح الإيجابية والصدق في مساعي تحقيق أهدافه من الجانبين.

ومن ثم، فإن تضمين دول الخليج العربية للتفاهم والحوار كأحد المحاور الأساسية في رؤيتها لتحقيق الأمن الخليجي، تعد بادرة إيجابية ينبغي تثمينها. على أن التعاطي المطلوب معها يكون بتجسيدها عملياً من الأطراف الأخرى.

ويجب التذكير هنا بأن ثمة إشارات إيجابية متكررة من دول تبدي رغبتها في إقامة علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي. والتوصل إلى منظومة أمنية مشتركة للحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج. وكذلك ما يتصل بتعاون إقليمي واسع النطاق على مستوى الشرق الأوسط ككل.

واقع الحال إلى دول في الشرق الأوسط تعلن دائماً رغبتها في التعاون والحوار والتواؤم الإقليمي، وتصدر هذه الإشارات بصورة متواترة عن إيران وإسرائيل بصفة خاصة. حيث تتبنى كل منهما هذا الخطاب تجاه بقية دول المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.

وثمة مفارقة هنا جديرة بالتسجيل، وهي أن ذلك الخطاب الثابت لتل أبيب وطهران، يستهدف كل دول الشرق الأوسط، باستثناء الدولتين ذاتيهما. وإن كان من دلالة لذلك، فهي طبيعة التفكير البراجماتي الذي يغلب على العقل الإيراني ونظيره الإسرائيلي. بما يحول دون الجمع في المسار الثنائي للعلاقات، بين خطاب إيجابي وسلوك سلبي. بينما الوضع مختلف تجاه بقية دول المنطقة. إذ تتمسك إيران بخطاب إيجابي يتضمن الحرص على علاقات ثنائية جيدة وحسن الجوار والمصير المشترك والأمن الجماعي لمنطقة الخليج. بينما يفتقد هذا الخطاب شواهد عملية تؤكده بالسلوك والتحركات، أو حتى بتدشين مسارات للحوار والتفاهم، سواء حول الأزمات والتطورات الإقليمية، أو بشأن الدور الإيراني المتنامي في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية. بالتالي، إيران مدعوة إلى إرفاق الخطاب الإيجابي بسلوك منسجم معه ويثبت مصداقيته. خاصة في ظل وجود مشكلات وتاريخ سلبي لإيران مع دول الخليج العربية.

من ناحية أخرى، ظلت القضية الفلسطينية مصدراً رئيساً للنزاع مع الدول العربية. وفيما تحاول إسرائيل منذ عقود إقامة علاقات ثنائية جيدة مع دول المنطقة ككل، وبصفة خاصة مع دول الخليج العربية، لا تزال القضية الفلسطينية نفسها عقبة عملية وأخلاقية أمام إمكانية إرساء أجواء إيجابية تعاونية بين تل أبيب والعواصم الخليجية.

وبينما كانت السعودية صاحبة أول مبادرة خليجية للسلام في الشرق الأوسط، وهو النهج التعايشي والسلمي الذي طالما أقره مجلس التعاون الخليجي وتمسك به جماعياً وفردياً، شريطة تطبيقه وفق أسس عادلة، إلا أن استجابة الطرف الآخر (إسرائيل) لهذا التوجه السلمي الثابت، ظلت منحصرة في نطاق الخطاب والدعاية. ولم تنتقل إلى مستوى الترجمة الفعلية في سلوك وإجراءات عملية تعكس مصداقية الرغبة في السلام الإقليمي العادل والجدية في تحمل مسؤولياته والوفاء بمتطلباته.

* خبير في الشؤون الإقليمية، الأهرام ـ مصر

فرص التعاون التركي/ الإيراني / الإثيوبي مع الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي

الرؤية الخليجية فرصة تاريخية إقليمية والمطلوب التفاهم لتثبيت مبدأ التفاوض في تسوية الخلافات

حققت تجربة دول الخليج الست باتجاه التنسيق والتكامل تحت سقف " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " الكثير من الأهداف المعلنة في نظامها الأساسي عام ١٩٨١م. ولعبت خصوصيات السمات المشتركة وأنظمة الحكم المتشابهة والمتقاربة والعلاقات الخاصة دورًا أساسيًا في بناء هذه الصيغة التعاونية على طريق الوحدة التي هي بين أهداف الدول الأعضاء إلى جانب تفعيل خطط التوسعة الجغرافية التي إنطلقت باتجاه ٤ دول مجاورة حتى الآن.

إلى جانب ذلك يشكل هدف " مواجهة الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي " مادة أساسية بين مواد الانفتاح والتعاون داخل هذه الصيغة التوافقية التي نجحت في توحيد الكثير من استراتيجياتها بعيدة المدى وتثبيت دورها كمركز ثقل سياسي وأمني واقتصادي إقليمي ودولي، وسط الكثير من التحولات الإقليمية والتوازنات القائمة

أ . د . سمير صالحة

القائمة في منطقة الخليج والدوائر المحيطة بها، وحيث تجتهد العديد من الدول المؤثرة لتفعيل دورها في هذه البقعة الجغرافية المهمة.

توصف رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لمفهومي الأمن الوطني والإقليمي بأنها كانت دائمًا متداخلة مترابطة وعلى دراية كاملة بأهمية التوازنات والمعادلات الدولية التي تتفاعل معها وتحيط بها. وتضع هذه الرؤية أسس ومعالم سياساتها وتطرح استراتيجيات التعاون العسكري والأمني بأكثر من اتجاه ثنائي ومتعدد الأطراف. فعلى ماذا تقوم الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي؟ وما هو دور الدول المحيطة أو المجاورة في دعم أحد أبرز تطلعاتها الاستراتيجية باتجاه حل الخلافات عبر التفاوض والحوار بين دول الإقليم في إطار الطرح والتبني الخليجي؟ وما هي أبرز الخلافات الواجب التعامل معها في هذه المرحلة؟ وما مدى استعداد إيران وتركيا وإثيوبيا كدول شريكة أو مجاورة أو فاعلة في منطقة الخليج العربي وإمتداداته الجيو سياسية للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الأزمات والأخطار المحدقة؟ وكيف يمكن صياغة آليات التجاوب مع الرؤية الخليجية في تحقيق مبدأ التعايش السلمي وإيقاف التوترات والصراعات والحروب والتفرغ للتعاون من أجل التنمية والبناء وتحقيق طموحات الشعوب؟

١ -الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي:

تجهد دول الخليج العربي مثل غيرها من التكتلات الإقليمية والدولية لتحديث رؤيتها للأمن الإقليمي وسط الكثير من الصراعات والمشاكل المحدقة بمنطقة الخليج وحوض البحر الأحمر وامتداداتهما الجيوسياسية والجيو استراتيجية.

أكدت الدول الخليجية دائما تمسكها بمواقفها المعلنة منذ تاريخ تأسيس مجلس التعاون وحتى اليوم بأن "أمنها كل لا يتجزأ" وأنها دعمت باستمرار خيار حل الخلافات عبر التفاوض والحوار انطلاقا من تكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب. هي تجتهد اليوم أيضًا وسط كل هذا الحراك السياسي والأمني والاقتصادي لتثبيت هذه الرؤية وتوسيع رقعتها في الإقليم عبر الحوار والتفاوض كما فعلت منذ عقود وحتى اليوم، رغم صعوبة المرحلة بسبب ما يدور في منطقة الخليج وحولها من أزمات قابلة للتحول السريع إلى تهديدات ومخاطر وانفجار أمني وعسكري واسع.

انطلاقًا من ذلك طرحت الدول الخليجية أكثر من اقتراح ومشروع تعاون أمني سداسي توج بما كشفت عنه مؤخرًا وزارة الخارجية السعودية حول أن مجلس التعاون الخليجي وصل إلى رؤية خليجية موحدة للأمن الإقليمي خلال دورته الـ ١٥٨،

تقوم على تحقيق عدة أسس تضمنت مجموعة أهداف وقناعات سياسية وأمنية واقتصادية تنتظر التنفيذ في المرحلة المقبلة وأهمها: تكثيف جهود المحافظة على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. والتمسك بمبدأ الدفاع عن كيان مجلس التعاون وتحقيق أمنه الجماعي. وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة على كافة المستويات. وتوسيع مجالات التكامل الدفاعي

وتنويع مصادر شراء الأسلحة ومكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره. والسعي الدائم لتحقيق أهداف أشمل باتجاه الاستقرار والازدهار في المنطقة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

خصوصية الطرح الخليجي والسعودي الاستراتيجي الجديد تحديدًا هنا أيضًا هي الدعوة للتحرك باتجاه توسيع رقعة التعاون بين دول المنظومة الخليجية في إطار رؤية سياسية وأمنية واقتصادية تستند إلى مبدأ "حل الخلافات عبر التفاوض والحوار، وتكثيف الجهود لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب" ومرجعيات النظام الأساسي لدول مجلس التعاون، واتفاقية الدفاع المشترك، ومبدأ المصير المشترك، وأن أمن دول الخليج الست كل لا يتجزأ، وبحسب تاريخ طويل من التجارب والجهود التي تحمي مصالح المنظومة الخليجية وأمن واستقرار الإقليم. لكن الرؤية السعودية تهدف أيضًا لفتح الأبواب والطريق أمام الراغبين في المنطقة الانفتاح على هذه الطروحات وإشراك الدول التي تدعم هذا التصور الاستراتيجي الإقليمي الذي يحتاجه الإقليم اليوم، بعيدًا عن مواصلة البعض لمحاولات تأجيج النزاعات وصب الزيت فوق نار التوتر والتردد المتعمد في الاستجابة لمتطلبات المرحلة.

٢ – عقبات تنتظر الحلول

دفعت التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية ودخول أكثر من لاعب إقليمي من خارج المنطقة على خط التوازنات الحساسة القائمة، لتغير قواعد اللعبة في الإقليم المتداخل والمتشابك المصالح والجغرافيا والثروات. هناك أكثر من سبب ودافع سياسي وأمني واقتصادي قاد إلى ذلك يتقدمه سياسات إسرائيل وإيران في الإقليم وتقديم حساباتهما ومصالحهما على حساب ومصالح الأمن الإقليمي واستقراره.

بقدر ما رفضت إسرائيل جهود الوساطات والتهدئة وطروحات إنهاء الصراع الفلسطيني وتبني الحلول والقرارات الدولية، تورطت إيران بعد عام ١٩٧٩م، في ملفات تسخين الأجواء في الخليج والشرق الأوسط التي كان لها ارتداداتها السلبية والخطيرة على التوازنات الإقليمية الحساسة، كما أثارت تدخلاتها في شؤون دول المنطقة العربية والخليجية تحديدًا حالة من الانقسام والعداء الطائفي الذي أشعل أكثر من صراع ما زالت إرتداداته تتفاعل بعد حروب الخليج الثلاث. إلى جانب

رؤية دول الخليج لمفهومي الأمن الوطني والإقليمي مترابطة وعلى دراية بالتوازنات الدولية التي تتفاعل معها وتحيط بها

الخسائر والأضرار البشرية والمادية والاقتصادية التي تسببت بها هذه الممارسات. من هنا تبرز أهمية أمن الخليج العربي والدور الخليجي في المعادلة الإقليمية وضرورة وضع وتبني رؤية خليجية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمصالح الأمنية المشتركة لدول المنظومة، وتفتح الطريق أمام دعوة الراغبين من دول المنطقة وعلى رأسهم إيران وإثيوبيا وتركيا للمشاركة في مواجهة التهديدات والأخطار المحدقة.

تستدعي متطلبات المرحلة حراك إقليمي بطابع شمولي جديد وهذا ما قررت الرياض فعله كما يبدو. هذا ما تفعله على أكثر من جبهة إقليمية ساخنة ومع العديد من العواصم بهدف تبريد الأجواء وتفعيل حراك سياسي ودبلوماسي يجنب المنطقة المزيد من المخاطر والأعباء، وتكون ترجماته العملية محادثات استكشافية وتفاهمات إنهاء الخصومة بأكثر من اتجاه وتشمل إيران، وإنهاء حالة الاستقطابات السياسية والعسكرية ، والاستفادة من الفرص الاقتصادية بعد التهدئة الإقليمية المصحوبة بوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للصراعات، وفتح الطريق أمام قناعات سياسية جديدة حول تقاسم الفرص والأعباء فيما يخص ترتيبات "اليوم التالي" والتجاوب مع رغبات وطموحات الرؤية الخليجية من قبل دول الجوار ومن بينها تركيا وإيران وإثيوبيا بهدف الوصول إلى تحقيق مبدأ التعايش السلمي وإيقاف التوترات والصراعات والحروب والتفرغ للتعاون من أجل التنمية والبناء وتحقيق طموحات الشعوب.

٣ -سبل وفرص الدعم التركي والإيراني والإثيوبي للرؤية الخليجية

تستطيع دول الخليج بما تملكه من مقومات وقدرات اقتصادية سياسية مؤثرة في السياسة الإقليمية وعملية التوازنات الدولية أن تلعب دورًا محوريًا في إيجاد حلول لكثير من الأزمات والمشاكل التي تعصف بالإقليم. العقبة هي دفع إيران وإسرائيل لتبديل سياساتهما الإقليمية وقبول مبادىء وأسس الحوار والتنسيق الحقيقي في المواقف وتقديم متطلبات الأمن والتعاون والازدهار على حسابات تأجيج الصراعات والنزاعات وتغذية بؤر التوتر في المنطقة. فما هو مدى استعداد إيران وإثيوبيا وتركيا مثلاً للانفتاح على الرؤية الخليجية والدخول في مراجعة العديد من المواقف والسياسات.

إيران والخليج

تردد القيادات العسكرية الإيرانية أنها جاهزة للحوار ومنفتحة على دول الإقليم وأن طهران لن تكون البادئة في أية حرب تندلع في المنطقة وأنها جاهزة للتنسيق الأمني والعسكري. لكن الممارسات على الأرض كما رأينا مؤخرًا في حوض البحر الأحمر تذهب باتجاه معاكس مغاير. هي تواصل جولات التفقد الاستفزازية والتواجد العسكري والاستيطان الإيراني في الجزر الإماراتية المحتلة، وإرسال السلاح والدعم لمجموعات الحوثي في اليمن. تقول طهران أنها تقبل بوجود تباعد في الرؤى بينها وبين جيرانها في الإقليم الذين يولون الاهتمام للبناء الداخلي وتنمية الموارد وتوسيع رقعة التعاون الإقليمي والدولي، لكنها بدل التحرك باتجاه الحوار والتهدئة تواصل خطط استهداف بنية دول المنطقة عبر دعم تشكيل الميليشيات والجماعات المسلحة المتطرفة لخدمة أهدافها.

دون ذهاب إيران باتجاه مراجعة جذرية في سياساتها الإقليمية والتخلي عن عقيدة التسلح النووي وقبول احترام سيادة الدول في المنطقة، وتبني القوانين الدولية التي تكفل حرية الملاحة والتجارة في الممرات البحرية لن تذهب الكثير من دول المنطقة وخارجها باتجاه تفعيل الحوار الحقيقي والانفتاح السياسي عليها.

تركيا والخليج

شهدت العلاقات التركية الخليجية رغم حالة الجمود والتوتر التي عاشتها قبل سنوات، جملة من خطوات التعاون والتنسيق، ونجح المسار الجديد في تسجيل اختراقات سياسية واقتصادية وعسكرية على طريق تعزيز فرص التقارب والانفتاح الذي فتح الأبواب أمام تحول نوعي بطابع استراتيجي في العلاقات بين الجانبين. وتعكس الزيارات المتبادلة بين القيادات التركية والخليجية حجم هذا التقارب خصوصًا في الملفات الثنائية والإقليمية بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمملكة العربية السعودية ومشاركته في أعمال قمة مجلس التعاون الأخيرة في الدوحة وحضوره كضيف شرف على قمة المناخ العالمي "كوب ٢٨" بدبي.

القناعة القائمة اليوم هي أن التفاهمات بين الجانبين حول قضايا المنطقة والتهديدات المحتملة تعزز من التقارب والانفتاح، وتسهل إيجاد نواة جديدة للتعاون، لا سيما في المجالات الاستراتيجية، بالنظر إلى تكامل القدرات الخليجية/ التركية

التي تكمل بعضها في العديد من الحقول الاقتصادية والعسكرية والتنموية.

القناعات الجديدة في أنقرة والعواصم الخليجية مصدرها أيضًا متطلبات المرحلة القائمة في المنطقة وضرورات انتهاج سياسات مغايرة في التعامل مع الأخطار والتهديدات المحدقة.

أرقام التبادل التجاري المتزايد وخطط التعاون الأمني والعسكري وتنسيق المواقف السياسية حيال ما يجري في غزة وتفعيل التعاون في القارة السمراء وضرورة تسريع إنهاء الحرب الروسية / الأوكرانية لما لها من ارتدادات إقليمية ودولية بين أهداف التقارب والتنسيق الاستراتيجي التركي الخليجي اليوم.

بين ما سهل الوصول إلى المشهد القائم في العلاقات التركية / الخليجية واحتمال انفتاح أنقرة الواسع على الرؤية السعودية هو الانعطافة في سياسة تركيا الخارجية قبل ٣ أعوام باتجاه التهدئة وفتح أبواب مسارات الحوار والتعاون مع الدول العربية ودور عامل الاقتصاد والتجارة وخطط وبرامج الاستثمارات والفرص المتاحة، فضلاً عن متطلبات القراءات الواقعية والعملية في مواجهة العديد من الأزمات المتفاعلة في الإقليم.

إثيوبيا والخليج

وقفت الدول الخليجية إلى جانب إثيوبيا في مساعدتها على التعامل مع الكثير من أزماتها السياسية والأمنية والاقتصادية، فضلاً عن علاقات سياسية قوية أفضت لإنهاء حرب تفاعلت لسنوات طويلة بين أديس أبابا وجارتها إرتيريا. وتدرك إثيوبيا حجم الحضور الاقتصادي الخليجي في العلاقات بين الجانبين خصوصًا وأن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هما بين كبار المستثمرين في إثيوبيا منذ سنوات. ولا يمكن هنا إغفال دخول العواصم الخليجية أكثر من مرة على خط التهدئة والوساطة بين إثيوبيا ومصر في ملف سد النهضة لكن ذلك لم يحل دون تبني المنظومة الخليجية موقف الجامعة العربية ككل في دعوة مجلس الأمن الدولي للتدخل في أزمة السد وإيجاد حل يراعي مصالح الأطراف الثلاثة المصرية والسودانية والإثيوبية ويضمن تنفيذ القانون الدولي منعاً للتوترات.

تدرك أديس أبابا أهمية تحسين وتعزيز علاقاتها السياسية مع المنظومة الخليجية وأن مسار هذا الانفتاح مرتبط أيضًا بإنهاء الخلافات المائية مع مصر تحديدًا، وتجنب تحويل حاجتها لحماية مصالحها التجارية التي تعتمد على استقرار سلاسل الإمداد الغذائي والممرات الملاحية إلى سبب من أسباب الخلاف والتباعد في إفريقيا وفي منطقة حوض البحر الأحمر. البحث عن فرص مواجهة أزماتها الغذائية والتجارية والوصول إلى موانىء بحرية، لا يمكن أن يكون على حساب الأمن في إفريقيا والبحر الأحمر.

خلال الحديث عن التعاون السياسي والأمني والرؤى المشتركة لا يمكن تجاهل حقيقة أن

خيارات إثيوبيا ما زالت تتعارض مع خيارات العديد من الدول المجاورة لها، وأن الخطوة الأولى قد تكون باتجاه مراجعتها لسياسة اعتبار القرن الإفريقي وحوض النيل والبحيرات العظمى، مناطق نفوذ إقليمي تسعى لإبراز هيمنتها عليها. إلى جانب التخلي عن رؤيتها الاستراتيجية في الوصول إلى جميع الموانئ البحرية في منطقة القرن الإفريقي ضمن المشروع الإقليمي الذي يقوم على ضمان التقدم الاقتصادي والخروج من معضلة كونها دولة حبيسة، على حساب بقية الدول المجاورة وفي مقدمتها مصر. فرص أديس أبابا الإقليمية ستكون أكبر وأقوى بعد إنهاء الخلافات مع جيرانها والاستفادة من الدور الخليجي وتجييره لوساطات تنهي حالة التوتر وعدم الاستقرار وتحول دون المزيد من التصعيد. المنتظر أيضًا هو قراءة إثيوبية أكثر واقعية بعيدًا عن تعريض التوازنات الحساسة للخطر والتعويل على بناء إصطفافات تحاول من خلالها حماية مصالحها على حساب الأمن الإفريقي المائي والتجاري.

خاتمة

أثبتت خطوات التصعيد الإقليمي الأخيرة في قطاع غزة وحوض البحر الأحمر وإفريقيا حاجة المنطقة إلى صناعة إنفتاح سياسي وأمني عاجل يحول دون المزيد من التصعيد.

الرؤية الخليجية قد تكون هنا فرصة تاريخية لأكثر من لاعب إقليمي. المطلوب هو التفاهم حول طرق وخطط الوصول إلى تحقيق هذا الهدف وترجمته عمليًا على الأرض تحت شعار تثبيت مبدأ التفاوض في تسوية الخلافات، وإبعاد مبدأ استخدام القوة في حلها. ومن أجل ذلك وعلى طريق الأولويات من الممكن إنشاء وتفعيل عمل لجان وهيئات تنسيق وتعاون استراتيجي رفيع المستوى، وتسريع تشكيل مجالس مؤسسات العمل الاقتصادي والتجاري المشترك. والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة، والفصل بين الملفات بشقها السياسي والأمني والاقتصادي وطرح الحلول لمعالجتها بشكل مدروس ومبرمج. مدعوم بوجود الرغبة والثقة للذهاب بهذا الاتجاه.

الرؤية السعودية تفتح الأبواب للراغبين وإشراك الدول الداعمة للتصور الاستراتيجي الإقليمي بعيدًا عن تأجيج النزاعات

ركزت دول الخليج العربي في كل مبادرتها الإقليمية على ضرورة تدعيم أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والدعوة للاستفادة القصوى من فرص التقارب والانفتاح وتقديمها على أسباب التباعد والخلاف، وضرورة إقامة علاقات سياسية وأمنية تبعد تعريض الأمن الإقليمي للخطر وذلك من خلال ترتيبات أمنية جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة وحل الخلافات بما يستدعي حماية مصالح دول المنطقة وشعوبها على حساب مصالح اللاعب الخارجي الذي قد لا تكون التهدئة بين أولوياته. تجربة التصعيد الأخير في البحر الأحمر إثر تعرض السفن للهجمات الحوثية و طرحت أمريكا خيار الرد الجماعي العسكري الذي لم يلق القبول والدعم وتمسك دول المنطقة بتبني خيار دعم جهود إنهاء التصعيد بشكل سياسي ودبلوماسي. إلى جانب إحترام مبدأ السيادة الوطنية لجميع الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والابتعاد عن التحريض الإي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها لفض المنازعات، بين أفضل الخيارات الممكن اعتمادها وتحريكها للتقريب بين دول المنطقة وهو ما تدعو إليه وتدعمه دول الخليج منذ سنوات.

بقدر ما تسعى العديد من العواصم الغربية لحماية مصالحها التجارية في الممرات المائية الخليجية والشرق أوسطية عبر عدم قطع الخيط الرفيع في علاقاتها بإيران رغم انحيازها لإسرائيل في المنطقة، فإن متطلبات حماية مصالح دول المنطقة تستدعي الوصول إلى قناعة مشابهة تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لمصالحها في الأحواض والممرات المائية وضرورة حماية إمدادات النفط والملاحة البحرية والحؤول دون التسبب في أزمات مالية واقتصادية أكبر.

واضح على ضوء الحراك السياسي الخليجي الإقليمي الأخير أن هذه الدول لن تتريث كثيرًا وهي تبحث عن خطط ومشاريع حماية أمنها والدفاع عن مصالحها، فهناك ما يحتم الانتقال ببنيتها السياسية والأمنية والاقتصادية إلى مراحل توثق التعاون والتلاحم أكثر فأكثر في الأشهر القادمة. العواصم الخليجية لن تنتظر البعض طويلاً ليحسم موقفه ويحدد خياراته باتجاه تبني متطلبات المرحلة المقبلة في الإقليم إذا ما كانت راغبة فعلاً في تجنيب شعوبها المزيد من الويلات والكوارث، وفتح الطريق أمام جهود التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة الأخطار المهددة.

يعول البعض على قوته العسكرية لحماية مصالحه غير عابئ بأية معايير سياسية وقانونية وأولويات دبلوماسية تستدعي قبول وجود محددات إقليمية ودولية ينبغي احترامها. وهذه هي الخطوة الأولى على طريق مراجعة المواقف والسياسات الواجب اعتمادها من قبل العديد من الدول التي تقول إنها تبحث عن فرص للتنسيق والتعاون مع الإقليم.

الطريق الأقصر والأسهل في استراتيجية التقارب والانفتاح الإقليمي على العواصم الخليجية يمر عبر تجنيب المنطقة المزيد من الإنزلاق في مستنقع حرب إقليمية أوسع بسبب التعنت الإسرائيلي في مواصلة الحرب على قطاع غزة بعد الهجوم الذي نفذته مجموعات حماس في السابع من أكتوبر المنصرم، وتمسك إيران عبر وكلائها في المنطقة باستغلال مثل هذه الفرص للتصعيد أكثر فأكثر ، والاستفادة من دروس التقارب التركي / العربي الأخير واستعداد إثيوبيا لقراءة التحولات في القارة السمراء وحوض البحر الأحمر بواقعية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع في المكانين .

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية ـ العميد المؤسس لكلية القانون بجامعة غازي عنتاب ـ تركيا

الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون وسبل تحقيقه

إعادة صياغة أدوار القطاع الحكومي والعائلي والمنشآت من ركائز الأمن الاقتصادي الخليجي

بات الأمن الاقتصادي في صدارة المناقشات حول السياسات في الوقت الذي أدت فيه مجموعة من الأزمات – جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة – إلى انقطاعات في سلاسل الإمداد العالمية، وتعكف الحكومات حول العالم على تحري السبل لجعل البلدان أقل عرضة لتلك الانقطاعات، لا سيما في الوقت الحالي الذي تضيف فيه الاضطرابات الجغرافية-السياسية المتصاعدة بعدًا جديدًا إلى حالة عدم اليقين السائدة، وفي هذا الصدد، أصبحت إعادة توطين الأنشطة والتوريد من الدول الصديقة من التوصيات الشائعة على مستوى السياسات، وزاد الحديث عن التفكك العالمي، مع تصاعد الانتقادات الموجهة لقواعد منظمة التجارة العالمية القائمة على نظام متعدد الأطراف، وظهرت الدعوات لمزيد من التعاون الإقليمي على حساب النظام متعدد الأطراف

أ.د. محمد البنا

يتسع مفهوم الأمن الاقتصادي للأمن المائي والأمن الغذائي، وهما من القضايا الهامة بالنسبة لدول مجلس التعاون نظرًا لشح المياه عمومًا في المنطقة، ومن ثم ضعف إمكانات الزراعة، ويحتاج كلاهما معالجات خاصة، أما الأمن الاقتصادي بمفهومه الضيق فينصرف إلى توفر قدرات ذاتية في شكل أصول إنتاجية متجددة ومتراكمة ذاتيا (مشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية تضم آلات ومعدات وتجهيزات رأسمالية مادية وبشرية) قادرة على تخريج قيمة مضافة، وتوليد الدخل والثروة بشكل مستمر، تتراكم مع مرور الزمن وتتسع، وتزيد قدراتها على إنتاج قيمة مضافة في شكل سلع وخدمات منتجة وتوليد الدخل والثروة.

لذا سنتناول هنا أبعاد الأمن الاقتصادي، ثم نعرض لعدد من التهديات الاقتصادية التي تواجه دول المنطقة، وسبل تحقيق الأمن الاقتصادي بدول مجلس التعاون

أولًا: أبعاد الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون

رغم حتمية تحقيق الأمن الوطني جيو-سياسيًا، وحماية حدود البلاد وسلامة أراضيها ومواطنيها من التهديدات والأخطار الداخلية والخارجية، وتحقيق السيادة والاستقرار، إلا أن تحقيق الأمن الاقتصادي، وتوفير الحماية للبلدان من التهديدات والأخطار الاقتصادية الخارجية، أصبحت تحظى باهتمام الدول والمنظمات العالمية، مع تعدد مصادر الأخطار الاقتصادية.

وقد عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي بأنه الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم، وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم، وينصرف هذا المفهوم إلى تأمين الفئات الهشة في أي مجتمع، ويدخل في اهتمام الحكومات ووظائفها الأساسية لحماية هذه الطبقات، وتوفير حياة كريمة لهم.

وتحت عنوان الأمن الاقتصادي مطلب حيوي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء صدر أول تقرير عن مكتب العمل الدولي عام ٢٠٠٤م، وتطرق إلى تأثير العولمة على الأمن الاقتصادي، وكان من اللافت للنظر أن القوة الاقتصادية للدول لا تضمن مراكز متقدمة في عناصر الأمن الاقتصادي التي شملت ٩٠ دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من ٤٨ ألف عامل يمثلون ٨٦٪ من سكان العالم، حيث أتت الولايات المتحدة في المركز ٢٥ تسبقها ١٩ دولة أوروبية، و٣ دول من أوروبا الشرقية، واحتلت تونس المركز ٤٩ سابقة الجزائر ثم لبنان في المرتبة ٥٤.

وتمثلت عناصر الأمن الاقتصادي، في تأمين الدخل الفردي، والعنصر الثاني يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها في تقديم فرص عمل وفقًا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعًا لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى، والعنصر الثالث هو التكوين المهني أو ما أشار إليه تقرير مكتب العمل بظاهرة "الفقر التربوي" وهي ظاهرة تمنع قسمًا هامًا من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي.

أما صندوق النقد الدولي وفي عدد يونيو ٢٠٢٣م، من مجلة التمويل والتنمية وفي مقالة تحت عنوان ركائز الأمن الاقتصادي، فقد ركز على الأخطار التي نجمت عن الانقطاعات الأخيرة في سلاسل الإمداد، وأشارت إلى أن الأمن الاقتصادي بات في صدارة المناقشات حول السياسات في الوقت الذي أدت فيه مجموعة من الأزمات – جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة – إلى انقطاعات في سلاسل الإمداد العالمية، وجعل الحكومات حول العالم تعكف على تحري السبل لجعل البلدان أقل عرضة لتلك الانقطاعات، لا سيما في الوقت الحالي الذي تضيف فيه الاضطرابات الجيو-سياسية المتصاعدة بعدًا جديدًا إلى حالة عدم اليقين السائدة.

ثانيًا: التهديدات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون

١- أخطار لعنة الموارد الطبيعية أو المرض الهولندي

لا يزال ارتكاز اقتصادات دول مجلس التعاون على النفط والغاز أكبر التحديات التي تواجهها داخليًا و يعرضها للصدمات الخارجية، كما حدث في التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي نتج عن جائحة كوفيد -١٩ وما ادت إليه من انخفاض أسعار خام برنت من ٦٤ دولاراً للبرميل في بداية العام ٢٠٢٠ إلى ٢٣ دولارًا في أبريل ٢٠٢٠م، وقد ترتب على ذلك ضغوطًا كبيرة على الأوضاع المالية لدول المنطقة وأثرت سلبًا على الموازنات العامة وتسببت في تحقيق عجوزات مالية، كان على الحكومات مواجهتها، من خلال الاستعانة بأصول مالية بقيمة ألف مليار دولار كفوائض متراكمة على مدى عقود واستثمرتها في صناديق الثروة السيادية للأجيال المقبلة لمقابلة هذه العجوزات.

ومن ثم فإن أكبر الأخطار الداخلية التي تواجه اقتصاديات المنطقة تكمن في مدى استدامة عائداتها من النفط والغاز، فعلى المدى الطويل، ستنفد احتياطات النفط والغاز في نهاية الأمر، وتعتبر البحرين وعمان الأقرب إلى ذلك، حيث تشير توقعات البنك الدولي أن تنفد الاحتياطات في غضون العقد المقبل لدى البحرين وفي غضون ٢٥ سنة لدى عمان.

ولا تتوقف التهديدات عند عملية النفاذ بل من المتوقع على المدى المتوسط أن تنخفض العائدات من النفط إزاء التراجعات في الطلب العالمي ابتداء من العام ٢٠٤٠م، تقريبًا، بسبب ارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود

ضرورة تطوير الأسواق المحلية مع الأسواق التصديرية للتحول من اقتصاد مرتكز على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة

الأحفوري (النفط والغاز)، والتحسينات في كفاءة الطاقة وتخزينها في الدول الصناعية المتقدمة التي لا تألوا جهدًا في ذلك، وقد قدر صندوق النقد الدولي قبل الجائحة منتصف العقد القادم كنقطة تحول في عوائد النفط والغاز، ما لم تطبق دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات مالية واقتصادية جوهرية، وتتحول إلى اقتصادات قادرة على توليد قيمة مضافة بعيدًا عن الثروة النفطية .

ومن هنا صارت عملية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون هدفًا استراتيجيًا تسعى لتحقيقة ، ويعني ذلك، ببساطة، أن يتم إفساح المجال وتحفيز القطاع الخاص أفرادًا ومنشآت، بإقامة طاقات وأصول إنتاجية في مجالات النشاط الاقتصادي بعيدًا عن قطاع الهيدركربون، وتوفير فرص عمل عالية الإنتاجية، وتوليد قيمة مضافة، وتحقيق مستويات دخل عالية للعمالة عالية المعرفة والمهارات، بعيدًا عن التدخل الحكومي المباشر، بحيث تتنوع مصادر الدخل والثروة بعيدًا عن النفط والغاز، ويمكن للحكومة أن تجد مصادر للإيرادات العامة، بعيدًا عن الفوائض البترولية، في المستقبل، بفرض ضرائب سواء على الدخل أو الإنفاق والثروة عندما تنضب مواردها من النفط والغاز .

٢-المخاطر والتهديدات الاقتصادية الخارجية

تتميز دول مجلس التعاون بارتفاع درجة انفتاحها على العالم الخارجي، مما يعرضها لعدد من الأخطار الاقتصادية الخارجية الناشئة عن تصدع نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف، تحكمه قواعد منظمة التجارة العالمية، وفيما يلي نعرض لعدد من تلك التهديدات التي لها انعكاسات على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة .

هناك ما لا يقل عن ثلاثة أسباب تفسر الدور الحيوي لحرية التجارة، في تحقيق الرخاء العالمي وفق قواعد منظمة التجارة العالمية متعدد الأطراف، أولاً، تساهم التجارة في زيادة الإنتاجية من خلال التوسع في توزيع العمل بين البلدان، وثانيًا، تتيح التجارة نمو الاقتصاد المدفوع بالتصدير من خلال التمكين من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، وثالثًا، تؤدي التجارة إلى تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال إتاحة خيارات خارجية قيمة للشركات وقطاع العائلات حال وقوع صدمات سلبية .

ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه عام نحو التشتت الجغرافي-الاقتصادي بعيدًا عن قواعد التجارة متعددة الأطراف هو ما يشكل تحديًا كبيرًا سيكون له عواقب اقتصادية بعيدة الأثر على البلدان في جميع أنحاء العالم ويهدد بحدوث خسائر في مستويات المعيشة العالمية لا تقل حدة عما أحدثته جائحة كوفيد-١٩، وحرب روسيا وأوكرانيا، لذلك تبرز تعزيز نظام التجارة العالمي وتحديثه، حيث سيكون بمقدورنا التغلب على هذه التحديات والحفاظ على المكاسب الكبيرة التي تتحقق من التكامل الاقتصادي.

وقد تعرض الاقتصاد العالمي برمته لآثارها السلبية، فبسبب الغزو الذي أدى إلى تعطيل الإنتاج في أوكرانيا، وفرض بلدان الغرب عقوبات على روسيا، تقلصت الإمدادات العالمية من السلع الأولية الرئيسية، وفي غضون أيام قليلة، بلغت أسعار الطاقة والأغذية وبعض المعادن مستويات غير مسبوقة، تسببت البيئة الجغرافية-السياسية الحالية في إحداث تغيير سريع في مشهد التجارة العالمية، أما البيئة السياسية التي كانت سائدة منذ عقود قليلة مضت فتبدو وكأنها ذكرى بعيدة، فخلال فترة الإصلاح في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فتحت الاقتصادات النامية واقتصادات التحول أسواقها وتبنت العولمة، وشهدت تلك الفترة إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإنشاء نظام للتجارة غير التمييزية قائم على قواعد، وتميزت هذه الفترة أيضًا بغياب التوترات الجغرافية-السياسية حيث ركزت الصين على النمو وكافحت روسيا من أجل تحقيق الاستقرار .

يواجه العالم بعد عدة عقود من التكامل الاقتصادي العالمي المتزايد، خطر التفتت الجيو - اقتصادي المدفوع بممارسات تخرج عن قواعد النظام متعدد الأطراف، ويمكن القول أن خطر التفتت الاقتصادي أصبح واقعًا، والتي يمكن أن تكون لها عواقب بعيدة المدى على العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن التوترات التجارية آخذة في الزيادة، وتظهر أولى ات التفتت في أن نظام التجارة يعاد صياغته تدريجيًا على أسس جيوسياسية، وتباطأت تجارة السلع وفق الاتفاقات متعددة الأطراف بنسبة ٤-٦ ٪ مما كانت عليه منذ بداية الحرب في أوكرانيا، مما يشير إلى تحول نحو التجارة البينية للتكتلات الإقليمية (أو ما يعرف بدعم الأصدقاء)

وعمدت العديد من الدول لإقامة نظم الدفع الثنائية والإقليمية لتعزيز التجارة الإقليمية والحد من التعرض لتقلبات أسعار الصرف، وارتبطت في معظمها باتحادات جمركية وأنظمة

دفع تستهدف خفض تكاليف المعاملات (أمريكا اللاتينية)، وتنسيق سياسات أسعار الصرف الرامية إلى وقف التقلبات الكبيرة في أسعار العملات وسياسات إفقار الجار، واستهدفت بعض الآليات إنشاء عملة موحدة أوسياسات موحدة لأسعار الصرف فيما بين البلدان الأعضاء (إفريقيا)، ومع ذلك فقد ظلت هذه المحاولات إلى حد كبير في مرحلة ما قبل التنفيذ، كما يعتبر التوسع في دعوى الانضمام إلى مجموعة البريكس، ذروة الدعوات للاستقطاب العالمي بعيدًا عن النظام الاقتصادي العالمي ومنظمات بريتون وودز، حيث لا تقتصر الأهداف على التعاون التجاري الإقليمي بل تمتد لإنشاء مؤسسات مناظرة، ولا نقول حتى الأن بديلة، لمؤسسات بريتون وودز خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن اقتراح أسس بديلة للتبادل التجاري وخلق عملة موحدة لتسوية المدفوعات البينية، أو اقتراح طرق للتسويات الثنائية واعتماد العملات الوطنية في التعامل.

ويخلق عدم مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف وعدم التزام الدول الكبرى بالسياسات التي تتوافق مع متطلبات قواعد نظام التجارة متعدد الأطراف أضرارًا بالدول النامية والصاعدة التي تضع استراتيجيتها على أساس من التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويخلق حالة من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتقويض التدفقات التجارية.

مما لا شك فيه أن هناك تحول معاكس لفكرة التعاضد الاقتصادي والتجارة الدولية، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ازدادت القيود وإعانات الدعم التجارية، كما اشتد تصاعد التوترات نتيجة تدافع الحكومات لتأمين سلاسل الإمداد الاستراتيجية وتنفيذ سياسات عاجلة أدت إلى تشويه التجارة في مواجهة الجائحة والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد تنشأ عن المغالاة في تنفيذ هذه الإجراءات سياسات قائمة على التحالفات من شأنها تقويض كفاءة الاقتصاد وتفكيك النظام التجاري العالمي، بل وربما أتت هذه الإجراءات بنتائج عكسية إذا ما أصبحت سلاسل الإمداد القصيرة أكثر عرضة لتداعيات الصدمات المحلية. وقد ازداد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بالفعل بين البلدان التي تربطها تحالفات جغرافية-سياسية.

وفي هذا السياق، يمكن أن يتكبد الاقتصاد العالمي تكلفة هائلة من جراء التفكك، فحسب الأبحاث الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، قد يؤدي سيناريو ينقسم فيه العالم إلى كتلتين تجاريتين منفصلتين إلى تراجع قدره ٥٪ في إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي الوقت نفسه، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الخسائر العالمية من جراء التفكك التجاري قد تتراوح بين ٠,٢٪ و٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد تزداد التكلفة نتيجة التباعد التكنولوجي، ويقع الخطر الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل نتيجة فقدان المنافع المتأتية من انتقال المعرفة.

ولن يتوقف مدى سوء الأمور على حجم القيود المفروضة على التجارة ومدى انقسام البلدان إلى تكتلات فحسب، فعملية تصحيح الأوضاع نفسها يمكن أن تنطوي على صعوبات بالغة،

تحقيق الأمن الاقتصادي والحماية من التهديدات الخارجية تحظى باهتمام الدول والمنظمات العالمية مع تعدد مصادر الأخطار

ففي حالة حدوث تشتت بشكل سريع، فسيكون تكيف سلاسل الإمداد معه ذا تكلفة باهظة. وسيعني هذا الأمر أيضًا خسائر أكبر في إجمالي الناتج المحلي العالمي، تبلغ نحو ٧٪ إذا كانت تكاليف عملية التصحيح كبيرة إلى حد بعيد.

إن الاتجاه العام نحو التشتت الجغرافي-الاقتصادي يشكل تحديًا كبيرًا سيكون له عواقب اقتصادية بعيدة الأثر على البلدان في جميع أنحاء العالم. إلا أنه بتعزيز نظام التجارة العالمي وتحديثه، سيكون بمقدور العالم التغلب على هذه التحديات والحفاظ على المكاسب الكبيرة التي تتحقق من التكامل الاقتصادي.

ثالثًا: سبل تحقيق الأمن الاقتصادي بدول مجلس التعاون

استقر الفكر الاقتصادي بأن البلدان التي لديها إيرادات وفيرة من النفط والموارد الطبيعية الأخرى غالبًا ما تحقق مستويات أقل من النمو الاقتصادي وتعاني من مشكلات اجتماعية أكبر بالمقارنة مع البلدان التي تتمتع بموارد أقل – وهي الظاهرة التي عُرفت باسم لعنة الموارد.

وتركز فرضية لعنة الموارد على الآثار السلبية طويلة الأجل على الاقتصادات الناجمة عن فوائض تصدير الموارد الطبيعية. وعلى سبيل المثال، يشير ما يطلق عليه المرض الهولندي إلى حدوث طفرة في قطاع النفط والغاز تؤدي إلى إزاحة قطاع الصناعات التحويلية وخفض نمو الإنتاجية في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، وقد يؤدي تقلب حصيلة التصدير والفوائض المتأتية من الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالماليات العامة.

يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي التحول من الاعتماد في توليد الدخل وتكوين الثروة على الفوائض البترولية، والتي يعتبرها الاقتصاديون دخولاً ريعية، ناتجة من وفرة من الموارد متمثلة في النفط والغاز، ومع ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، ترتب فوائض مالية، تمكن الحكومات من القيام بوظائفها التقليدية من الدفاع والأمن والعدالة، وتوفير عناصر حديثة من البنية الأساسية، والمرافق العامة من مطارات وموانيء وطرق وجسور، واتصالات، وتوفير مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان من تعليم وصحة، ورعاية اجتماعية.

التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة

ويعتمد جوهر نجاح استراتيجية بناء قطاعات مستقلة فعلاً عن النفط والغاز، وابتعادها عن القطاعات المعومة بالهيدروكربون، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة القطاع الخاص، فنيًا وماليًا، بحيث يعتمد على التمويل الذاتي من فوائض أعمال الشركات، وأن يلج مجالات للتصنيع للتصدير، وليس مجرد الإحلال محال الواردات، حتى لا يستكين للسياسات الحمائية تحت دعاوى الصناعات الناشئة، ودعمها بقوة عمل معرفية عالية المهارات، بجانب سياسة تشغيل تربط بين الأجر والإنتاجية، ودعم رواد الأعمال، وربط الجامعات بالصناعة للمزج بين القدرة على الابتكار في المراكز البحثية والقدرة على التنفيذ من رواد الأعمال

وكما يشير تقرير البنك الدولي عن تحول الاقتصادات العربية World Bank, ٢٠١٣ فإن النموذج الاقتصادي الذي يقوم على المعرفة والابتكار يمكن أن يستجيب مباشرة وبشكل متزامن مع التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، وعلى رأسها التنافسية والولوج إلى سلاسل القيمة المضافة العالمية.

ويقوم ذلك على أساس ما يتسم به ذلك النموذج من سمات، فالعمليات الديناميكية للمعرفة وخلق فرص عمل عالية الإنتاجية والدخل، تخلق إمكانات جيدة لتحسين عمليات النمو وزيادة التنافسية في نفس الوقت، من خلال زيادة المدخلات من العمالة عالية التقنية، وتوفير جانب من المحاور الأساسية في متطلبات التنافسية العالمية.

ونظرًا لارتكاز الاقتصادات الوطنية في دول مجلس التعاون على عدد محدود من السلع المصدرة، هي بالأساس موارد طبيعية أو منتجات لا تحتاج عمليات تحويلية واسعة، فإنه يصعب عليها أن تقيم استراتيجية النمو والتنمية بها على الصادرات وحدها كما فعلت دول شرق آسيا في وقت سابق، وبالتالي يصبح من الضروري تطوير الأسواق المحلية جنباً إلى جنب مع الأسواق التصديرية. وحيث تسعى دول المنطقة نحو التحول من اقتصاد مرتكز على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة لخلق فرص تشغيل وإعادة للداخلين الجدد من الشباب، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، ومن ثم تحتاج إلى استراتيجية عملية للاقتصاد المعرفي وإصلاح القطاعات ذات العلاقات خاصة التعليم وقطاعات الأعمال من أجل تحقق ذلك النمو.

وهناك إدراك واسع بين الدول على أن أهم متطلبات

الاقتصاد القائم على المعرفة يتمثل في توفير نسبة عالية من قوة العمل الحاصلين على التعليم الجامعي، والذين لديهم الفرصة للحصول على التعليم مدى الحياة Lifelong Learning، مما يؤثر على معدلات القيد والمشاركة في التعليم الجامعي. وقد توسعت العديد من الدول في التعليم العالي، وشمل ذلك دول منظمة OECD، وكانت كندا أول دولة تحقق هدف الوصول إلى نسبة ٥٠٪ من السكان في سن ٢٥-٣٤ سنة ممن يدخلون سوق العمل ولديهم شهادات جامعية، تليها كوريا، التي حققت معدلات نمو غير مسبوقة في خريجي الجامعات المؤهلين بالمعرفة والمهارات منذ عام ١٩٩١م.

إقامة دولة الرفاه الاجتماعي

ينصرف مفهوم دولة الرفاه إلى قيام الحكومات بدور أساسي في حماية الفئات الهشة، والمعرضة لخطر الفقر، من خلال تخصيص قدر مناسب لا يقل عن ٢٥٪ من الناتج المحلي سنويًا لأغراض شبكة الحماية الاجتماعية. والتي تتمثل في نظم متطورة لدعم الفقراء، حيث توجد دائمًا فئات تحتاج لمساعدات مجتمعية من اليتامى والأرامل والعجزة، والمعدمين وكبار السن، والمرضى بأمراض مزمنة، وغيرهم، ووضع نظام للتأمين الصحي الشامل، يساهم في تمويله العاملون، وأرباب الأعمال، فضلاً عن نظام التأمينات الاجتماعية لمقابلة أخطار الوفاة أثناء العمل، والمرض، والعجز، والتقاعد.

ولعل من أهم ركائز الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، إعادة صياغة أدوار القطاعات الرئيسية في النشاط الاقتصادي وتوليد الثروة، من خلال إعادة صياغة ادوار القطاع الحكومي، والقطاع العائلي، وقطاع المنشآت، وفي ظل اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، يجب إفساح المجال للقطاع العائلي وقطاع المنشآت، وإشراك المواطنين في جهود توليد الثروات وتنوع الهيكل الاقتصادي، والقيام بعمليات الادخار والاستثمار على المستوى الفردي والمؤسسي، وتكوين أصول إنتاجية في أنشطة إنتاجية توفر فرص عمل للأجيال الداخلة لسوق العمل، وتنتج سلعًا وخدمات وتولد قيمة مضافة ودخول، مع تغيير النظرة للقطاع الحكومي ليقوم بدوره في توفير السلع العامة التقليدية من الدفاع والأمن والعدالة وحفظ الحقوق وإنفاذ القانون، وتوفير شبكة أمان اجتماعي عصرية، يقتصر فيها الدعم على الفقراء، مع توفير نظام متطور للتأمينات الاجتماعية، والتأمين الصحي.

* أستاذ الاقتصاد ـ جامعة المنوفية ـ المستشار الاقتصادي سابقًا لجامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

تقييم الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي من واقع المؤشرات الدولية

ارتقاء ترتيب السعودية في مؤشر السلام العالمي ٢٠٢٥ لإجراءات الأمن والاستقرار داخليًا وخارجيًا

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات الدولية التي تُعنى بالقضايا الأمنية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقييم الأداء الأمني للحكومات، خصوصاً إذا ما علمنا بأن هذه المؤشرات تمثل المرآة التي تعكس الواقع الأمني للدول. وتهتم مختلف دول العالم بضمنها دول مجلس التعاون الخليجي بالتقارير الدولية الخاصة بالمؤشرات الأمنية بسبب أهميتها لمتخذي القرار والقيادات العليا في وزارات الداخلية وأجهزة الدولة الأمنية الأخرى، وواضعي الخطط والبرامج الحكومية الهادفة إلى تحقيق التقدم في المجال الأمني المنشود، إذ تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التقدم ومكامن الخلل في مختلف الجوانب ذات الصلة بالأداء الأمني.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

سنتناول في هذا المقال بالتحليل واقع دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات الدولية الأمنية، موضحين جوانب الضعف في كل مؤشر من هذه المؤشرات ونقاط القوة، وتقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تُسهم في الارتقاء بترتيب دول مجلس التعاون في المؤشرات الأمنية الدولية، علاوة على إجراء المقارنات وقياس فجوة الأداء في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي والدولة الأفضل عالمياً في المؤشر.

أولاً-مؤشر السلام العالمي Global Pease Index:

يُعد مؤشر السلام العالمي الذي يصدر سنوياً عن معهد الاقتصاد والسلام، التحليل الرائد للأمم وذلك وفقاً لحالة السلم فيها، فهو مقياس للسلم في مختلف دول العالم، يقيس حجم الصراعات المحلية والدولية الجارية، والسلام والأمن الاجتماعي، علاوة على حجم التسلح العسكري، وذلك من خلال النظر في (٢٣) معياراً كمياً ونوعياً يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة تجمع بين عوامل داخلية وخارجية من بينها عدد الجرائم في المجتمع، وعدد القتلى لكل مائة ألف من السكان، وعدد السجناء، وعدد ضباط الشرطة والأمن، ومستوى الصراع الداخلي المُنظم، والعلاقة مع الدول المجاورة، ومستوى عدم احترام حقوق الإنسان، واحتمال وقوع مظاهرات عنيفة، والإنفاق العسكري.

ويتم ترتيب الدول في مؤشر السلام العالمي على مقياس يتكون من (١-٥) درجات، بحيث تكون الدولة الأكثر استقراراً هي الحاصلة على درجة (١)، والدول الأقل استقراراً تحصل على (٥) درجات. ويشير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) إلى وجود ثمانية مواقف وأطر ضرورية لإقامة مجتمعات مسالمة قادرة على التغلب على مشاكلها ومستقرة اجتماعياً تتمثل بالآتي

- الأداء الحكومي الجيد والمتماسك.
- سلامة بيئة الأعمال.
- التوزيع العادل للموارد.
- قبول حقوق الغير.
- علاقات حسن الجوار.
- التدفق الحر للمعلومات.
- مستويات التعليم العالية.
- مستويات الفساد المنخفضة.

وقد تصدرت دولة قطر دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣م، حيث جاءت بالمرتبة (٢١) على الصعيد العالمي، تليها الكويت بالمرتبة الثانية خليجياً والمرتبة (٣٥) عالمياً، ثم عُمان بالمرتبة الثالثة خليجياً و(٤٨) عالمياً، فالإمارات

بالمرتبـة الرابعة خليجيـاً والمرتبة (٧٥) عالمياً، ثـم البحرين بالمرتبة الخامسـة خليجياً والمرتبـة (١٠٨)، تليها المملكة العربية السـعودية التـي جـاءت بالمرتبة (١١٩) على الصعيـد العالمي وقد صنفت قطر والكويـت وعُمـان ضمـن مجموعـة الدول التـي تتمتع بأمن وسـلم مرتفـع، بينمـا صنفت كل من الإمارات والبحرين والسـعودية ضمن مجموعـة الدول التي تتمتع بأمن وسـلم متوسـط.

جدول (1) ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤشر السلام العالمي للعام 2023

الدول	الرصيد	التغيير	الترتيب عالمياً	التصنيف
قطر	١,٥٢٤	+١	٢١	أمن وسلم مرتفع
الكويت	١,٦٦٩	+٣	٣٥	أمن وسلم مرتفع
عُمان	١,٧٩٤	+١٨	٤٨	أمن وسلم مرتفع
الإمارات	١,٩٧٩	+٣	٧٥	أمن وسلم متوسط
البحرين	٢,١٤٥	+١	١٠٨	أمن وسلم متوسط
السعودية	٢,٢٦٠	+٥	١١٩	أمن وسلم ومتوسط

Source: Institute for Economics &Peace, Global Peace Index 2023, Sydney ,2023

وتجدر الإشـارة إلى تأخر ترتيـب كل من دولة الإمارات العربية المتحـدة والمملكـة العربية السـعودية وتصنيفهما كـدول تتمتع بأمن متوسـط يرجع بالدرجة الأسـاس الـى اعتداءات ميليشـيا الحوثي علـى المنشـآت الاقتصادية والمطـارات في كل البلديـن التي حصلت عامـي ٢٠٢٢و٢٠٢٣م. وتتفـاوت قيمـة مؤشـر الـسلام العالمي بين دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـا بين (١,٥٢٤) نقطـة في دولـة قطـر كحـد أدنى و(٢,٢٦٠) نقطـة المملكة العربية السـعودية كحد أعلـى ومـن المتوقع أن يرتقـي ترتيب المملكة العربية السـعودية في مؤشـر الـسلام العالمـي للعـام ٢٠٢٥م، كنتيجة لقيـام وزارة الدفاع ووزارة الداخليـة باتخـاذ العديـد مـن الإجراءات التي سـاهمت في تحقيـق الأمن والاسـتقرار للمملكـة داخلياً وخارجيـاً خلال الفترة الماضيـة نذكـر منها حماية الحدود ومنع تسـلل العابثين إلى المملكة مـن الـدول المجاورة ومحاربـة التطـرف والإرهـاب داخـل وخارج المملكة العربية السـعودية.

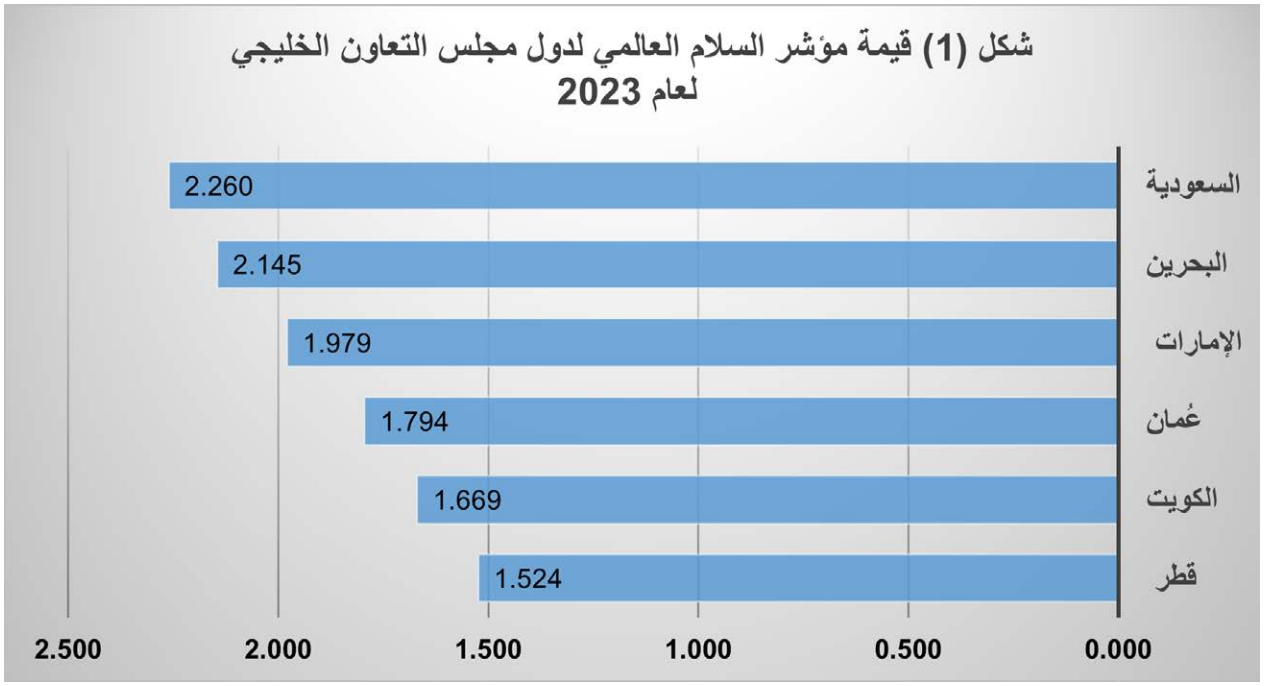

Source: Institute for Economics &Peace, Global Peace Index 2023, Sydney ,2023

ثانياً-مؤشر الأمن السيبراني Global Cyber security Index:

يصدر مؤشر الأمن السيبراني العالمي "جي سي آي (GSI) عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة (ITU)، ويقيس هذا المؤشر الذي شمل (١٧٥) دولة مدى التزام البلدان في مجال الأمن السيبراني طبقاً للدعائم الخمس للبرنامج العالمي للأمن السيبراني وهي التدابير القانونية والتقنية والتنظيمية وبناء القدرات والتعاون ومدى وجود استراتيجيات وسياسات للأمن السيبراني، ومدى وجود خطط ومعايير وطنية يتم تنفيذها على أرض الواقع مثل توافر التدريب والتأهيل للكوادر في مجال الأمن السيبراني والجهود والمبادرات المبذولة في هذا الشأن، كما يشير إلى أحد أهم العوامل، وهو وجود بنية تشريعية وقانونية تدعم الأمن السيبراني.

صنّف المؤشر العالمي للأمن السيبراني لعام ٢٠٢١م، خمس دول خليجية في المستوى المرتفع. وتصدرت دول السعودية وقطر والإمارات والبحرين وعُمان الجهود في تحقيق الأمن السيبراني عربياً وعالمياً، حيث جاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عربياً والخامسة عالمياً والشكل التالي يُبين ذلك.

شكل (2) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الأمن السيبراني

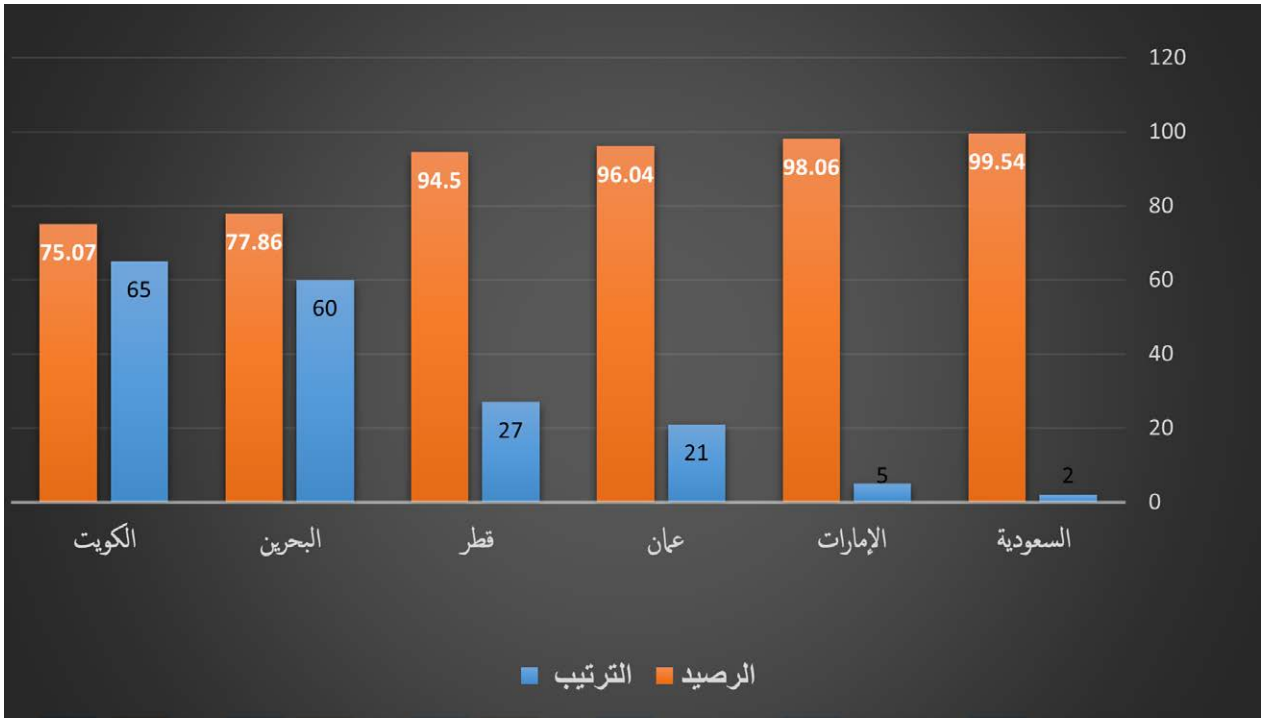

Source: International Telecommunication Union, Global Cybersecurity Index 2020: Measuring commitment to cybersecurity, Geneva,2021, P.25-26

ويمكن القول بأن الموقع العالي الذي احتلته السعودية في مؤشر الأمن السيبراني جاء انعكاسا لسياسة الدعم الذي تقدمه القيادة الرشيدة للمملكة لقطاع الأمن السيبراني، ما أكسبه دفعة قوية في طريق الريادة العالمية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتجسيداً لتفوق "النموذج السعودي في الأمن السيبراني" عالمياً ومواصلته تحقيق القفزات النوعية في المؤشرات الرقمية الدولية، حيث يُعد نموذجاً رائداً ويحتذى به دولياً.

إن المكانة العالمية المرموقة في مؤشر الأمن السيبراني التي حصلت عليها المملكة العربية السعودية هي ثمرة عمل متواصل ودؤوب تمثل في مخرجات فريدة منها إنشاء الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني، وتنفيذ التمارين السيبرانية المتقدمة على الصعيد الوطني، وطرح المبادرات الهادفة إلى تعزيز تنافسية القطاع محلياً وتأسيس شركات ناشئة وواعدة في قطاع الأمن السيبراني ورعايتها طبقاً لأفضل الممارسات العالمية. ومن أهم هذه المبادرات إطلاق البوابة الوطنية لخدمات الأمن السيبراني

"حصين" لتقديم خدمات وحلول سيبرانية مبتكرة، وتوفير برامج نوعية لبناء القدرات البشرية الوطنية وتعزيز تنافسيتها محليًا وعالميًا، وتمكين رواد الأعمال والمبتكرين في سوق الأمن السيبراني، وإصدار تنظيمات لتعزيز الأمن السيبراني، ومتابعة التزام الجهات الوطنية بها، وإطلاق مبادرات دولية لدعم الجهود وتوحيد المساعي المشتركة في مجال الأمن السيبراني.

وجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تفوقت في المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي للأمن السيبراني بشكل جماعي على العديد من الدول الغربية الأخرى والبلدان الأكثر تقدماً اقتصادياً من حيث قدراتها الأمنية السيبرانية واستدامة البنى التحتية البشرية وغيرها، بالإضافة إلى التدابير التعاونية لخلق بيئة تقنية آمنة.

جدول (2) المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي للأمن السيبراني لدول مجلس التعاون الخليجي

المؤشرات	السعودية	الإمارات	عُمان	قطر	البحرين	الكويت
التدابير القانونية	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٧,٧٤
التدابير التقنية	١٩,٥٤	١٩,٠٨	١٦,٦٤	١٦,٦٤	١٢,١٢	١٤,٢٥
التدابير التنظيمية	٢٠,٠٠	١٨,٩٨	٢٠,٠٠	١٨,٤٦	١٥,١١	١١,١٣
بناء القدرات	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٦,٧٧	١٦,٠٥
تدابير التعاون	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٩,٤١	١٩,٤١	١٣,٨٦	١٥,٩٠
الرصيد الكلي	٩٩,٥٤	٩٨,٠٦	٩٦,٠٤	٩٤,٥	٧٧,٨٦	٧٥,٠٧

Source: International Telecommunication Union, Global Cybersecurity Index 2020: Measuring commitment to cybersecurity, Geneva,2021, P.72-79

ثالثاً-مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index

يُعد تقرير مؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدر سنوياً عن معهد دراسات الاقتصاد والسلام منذ عام ٢٠١٢م، من التقارير الرئيسة التي يتم الاستناد إليها لتحديد أبعاد ظاهرة الإرهاب في العالم، حيث يهتم التقرير بتحليلها في (١٦٣) دولة بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب في العالم المعروفة اختصاراً باسم (GTD)، ويتم تحديثها بصفة دورية خلال العام الواحد بالاعتماد على مصادر متعددة. ويعتمد التقرير في تصنيفه للدول على أربعة مؤشرات رئيسة هي

- العدد الإجمالي للحوادث الإرهابية في سنة معينة.
- مجموع الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية.
- مجموع عدد الإصابات الناجمة عن العمليات الإرهابية خلال سنة معينة.
- الأضرار المادية التي خلفتها الحوادث الإرهابية.

ويتم تصنيف الدول وفق هذا المؤشر إلى خمسة مجموعات وفق احتساب الدرجات المستحقة على مقياس من عشر درجات (٠-١٠)، حيث تعني الدرجة (١٠) أن الدولة أكثر عرضة للإرهاب، بينما الدرجة صفر تعني أن الدولة أقل عرضة للإرهاب، والمجموعات هي

جدول (3) تصنيف الدول وفق مؤشر الإرهاب

	التصنيف	رصيد الدرجات (٠-١٠)
١	مجموعة الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب	٨-١٠
٢	مجموعة الدول ذات الخطر الإرهابي المرتفع	٦-٨
٣	مجموعة الدول ذات الخطر الإرهابي المتوسط	٤-٦
٤	مجموعة الدول الخطر الإرهابي المنخفض	٢-٤
٥	مجموعة الدول التي لا يوجد فيها أي تأثير للإرهاب	٠-٢

Source: Institute for Economics &Peace, Global Terrorism Index 2023: Measuring The Impact of Terrorism, Sydney ,2023

ويشير تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٣م، بأن كل من قطر وعُمان والكويت احتلت المرتبة الأولى (٩٣) عالمياً من بين (١٦٣) دولة، وصنفت ضمن مجموعة الدول التي لا يوجد أي أثر للإرهاب فيها، بينما جاءت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة (٧٦) والبحرين بالمرتبة (٧٩) وصنفت كليهما ضمن مجموعة الدول ذات الخطر الإرهابي المنخفض. وجاءت المملكة العربية السعودية (٦٣) عالمياً وصنفت ضمن مجموعة الدول ذات الأثر الإرهابي المتوسط.

جدول (4) ترتيب مجلس التعاون الخليجي وفق مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2023

الدول	الرصيد	التغيير	الترتيب عالمياً	التصنيف
قطر	٠,٠٠٠	ثبات	٩٣	لا يوجد فيها أي تأثير للإرهاب
عُمان	٠,٠٠٠	ثبات	٩٣	لا يوجد فيها أي تأثير للإرهاب
الكويت	٠,٠٠٠	ثبات	٩٣	لا يوجد فيها أي تأثير للإرهاب
الإمارات	١,٢٤١	-٢٠	٧٦	خطر إرهابي منخفض
البحرين	٠,٨٢٤	+١٤	٧٩	خطر إرهابي منخفض
السعودية	٢,٣٨٧	+٩	٦٣	خطر إرهابي متوسط

Source: Institute for Economics &Peace, Global Terrorism Index 2023: Measuring The Impact of Terrorism, Sydney ,2023

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً في محاربة الإرهاب حيث ارتفع ترتيبها من المرتبة (٥٦) عالمياً عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة (٦٣) عام ٢٠٢٣ وكذلك البحرين التي ارتفع ترتيبها من المرتبة (٦٥) عالمياً عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة (٧٩) عام ٢٠٢٣، بينما انخفض ترتيب دولة الإمارات من المرتبة (٩٦) عالمياً عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة (٧٦) عالمياً عام ٢٠٢٣.

ومن المتوقع أن يرتفع ترتيب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لاسيما مع الجهود التي تبذلها المؤسسات والأجهزة المعنية بمحاربة الإرهاب، علاوة على الجهود التي تبذلها وزارات الداخلية في هذه الدول في تطبيق الاستراتيجيات والخطط الأمنية بهذا الشأن.

رابعاً-قياس فجوة الأداء الأمني

سيتم قياس فجوة الأداء الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي والدولة الأفضل عالمياً في مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام والدولة الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الصادر عن اتحاد الاتصالات العالمية

١-مؤشر السلام:

سيتم قياس الفجوة في الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال المقارنة بين قيمة مؤشر السلام في الدولة الأفضل عالمياً وهي أيسلندا، وفق المعادلة التالية

أ- فجوة الأداء الأمني بين قطر وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في قطر = ١,١٢٤- ١,٥٢٤ X ١٠٠ = -٢٦,٤٪

قيمة المؤشر في قطر ١,٥٢٤

وهذا يعني أن قطر أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣م، بنسبة (-٢٦,٤٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

ب- فجوة الأداء الأمني بين الكويت وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في الكويت = ١,١٢٤- ١,٦٦٩ X ١٠٠ = -٣٢,٧٪

قيمة المؤشر في الكويت ١,٦٦٩

وهذا يعني أن الكويت أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣م،

دول الخليج وضعت استراتيجيات وبرامج لتعزيز الأمن الوطني والإقليمي وتصفير المشكلات مع دول الجوار ما يحقق التنمية والرخاء

بنسبة (-٣٢,٧٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

ج-فجوة الأداء الأمني بين عُمان وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في عُمان = ١,١٢٤- ١,٧٩٤ X ١٠٠ = -٣٧,٣٪

قيمة المؤشر في عُمان ١,٧٩٤

وهذا يعني أن عُمان أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣ بنسبة (-٣٧,٣٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

د-فجوة الأداء الأمني بين الإمارات العربية المتحدة وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في الإمارات = ١,١٢٤- ١,٩٧٩ X ١٠٠ = -٤٣,٢٪

قيمة المؤشر في الإمارات ١,٩٧٩

وهذا يعني أن دولة الإمارات العربية المتحدة أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣ بنسبة (-٤٣,٢٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

ه-فجوة الأداء الأمني بين البحرين وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في البحرين = ١,١٢٤- ٢,١٤٥ X ١٠٠ = -٤٧,٦٪

قيمة المؤشر في البحرين ٢,١٤٥

وهذا يعني أن البحرين أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣ بنسبة (-٤٧,٦٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

و-فجوة الأداء الأمني بين المملكة العربية السعودية وأيسلندا

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أيسلندا – قيمة المؤشر في السعودية = ١,١٢٤- ٢,٢٦٠ X ١٠٠ = -٥٠,٣٪

قيمة المؤشر في السعودية ٢,٢٦٠

وهذا يعني أن المملكة العربية السعودية أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن والسلم الأهلي وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣م، بنسبة (-٥٠,٣٪) عن أيسلندا الأفضل عالمياً.

٢-مؤشر الأمن السيبراني:

سيتم قياس الفجوة في الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال المقارنة مع قيمة مؤشر الأمن السيبراني في الدولة الأفضل عالمياً وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المعادلة التالية

أ-فجوة الأداء الأمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في مجال الأمن السيبراني

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أمريكا– قيمة مؤشر السعودية = ١٠٠- ٩٩,٥٤ X ١٠٠ = -٠,٤٦ ٪

قيمة المؤشر في السعودية ٩٩,٥٤

وهذا يعني أن المملكة العربية السعودية أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن السيبراني وفق مؤشر الأمن السيبراني العالمي بنسبة (-٠,٤٦٪) عن الولايات المتحدة الأفضل عالمياً.

ب-فجوة الأداء الأمني بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة في مجال الأمن السيبراني

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أمريكا – قيمة المؤشر في الإمارات = ١٠٠- ٩٨,٠٦ X ١٠٠ = -١,٠١٪

قيمة المؤشر في الإمارات ٩٨,٠٦

وهذا يعني أن الإمارات العربية المتحدة أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن السيبراني وفق مؤشر الأمن السيبراني العالمي بنسبة (-١,٠١٪) عن الولايات المتحدة الأفضل عالمياً.

ج-فجوة الأداء الأمني بين عُمان والولايات المتحدة الامريكية في مجال الأمن السيبراني

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أمريكا – قيمة المؤشر في عُمان = ١٠٠- ٩٦,٠٤ X ١٠٠ = -٤,١٪

قيمة المؤشر في عُمان ٩٦,٠٤

وهذا يعني أن عُمان أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن السيبراني وفق مؤشر الأمن السيبراني العالمي بنسبة (-٤,١٪) عن الولايات المتحدة الأفضل عالمياً.

د-فجوة الأداء الأمني بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن السيبراني

فجوة الأداء = قيمة المؤشر في أمريكا – قيمة المؤشر في قطر = ١٠٠- ٩٤,٥ X ١٠٠ = -٥,٨٪

قيمة المؤشر في قطر ٩٤,٥

وهذا يعني أن دولة قطر أقل في قدرتها وإمكاناتها في تحقيق الأمن السيبراني وفق مؤشر الأمن السيبراني العالمي بنسبة (-٥,٨٪) عن الولايات المتحدة الأفضل عالمياً.

ه-فجوة الأداء الأمني بين البحرين و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن السيبراني

السعودية الأولى عربيًا والثانية عالميًا والإمارات الثانية عربيًا والخامسة عالميًا وتصدر ٥ دول خليجية الأمن السيبراني عالميًا

السـعودية (٦٣) عالميـاً ضمـن الـدول ذات الأثـر الإرهابـي المتوسـط وقطـر وعُمـان والكويـت (٩٣) عالميًـا بيـن (١٦٣) دولـة

فجـوة الأداء = قيمـة المؤشـر في أمريـكا – قيمـة المؤشـر في البحريـن = ١٠٠- ٧٧,٨٦ X ١٠٠ = -٢٨,٤٪

قيمة المؤشر في البحرين ٧٧,٨٦

وهـذا يعنـي أن البحرين أقـل في قدرتهـا وإمكاناتها في تحقيق الأمـن السـيبراني الأهلـي وفـق مؤشـر الإرهـاب العالمـي بنسـبة (-٢٨,٤٪) عـن الولايـات الأفضـل عالمياً.

و-فجـوة الأداء الأمني بين الكويـت والولايات المتحدة في مجال الأمن السيبراني

فجـوة الأداء = قيمـة المؤشـر في أمريـكا – قيمـة المؤشـر في الكويـت= ١,١٢٤- ٧٥,٠٧ X ١٠٠ = -٣٣,٢٪

قيمة المؤشر في الكويت ٧٥,٠٧

وهـذا يعنـي أن دولـة الكويـت أقـل في قدرتهـا وإمكاناتها في تحقيـق الأمـن السـيبراني وفق مؤشـر الأمـن السـيبراني العالمي بنسـبة (-٣٣,٢٪) عـن الولايـات المتحـدة الأفضـل عالمياً.

وفي الختـام نقـول بـأن جميـع حكومـات دول مجلـس التعاون الخليجـي قـد وضعـت اسـتراتيجيات اشـتملت علـى برامـج ومشـروعات لتعزيـز الأمن الوطني والإقليمي، كمـا عززت جهودها لتصفيـر المشـكلات مـع دول الجـوار، وأبرمـت اتفاقيـات للتعاون والدفاع المشـترك مع بعض الدول الصديقة وهذا سـينعكس إيجاباً علـى الأمن الوطنـي والخليجي الذي يشـكل ركيزة أساسـية لدعم جهـود دول مجلس التعاون لتحقيق التنمية المسـتدامة والاسـتقرار الاقتصـادي والرخاء.

* أستاذ الاقتصاد السياسي-المعهد الدبلوماسي ـ قطر

حلول التعامل مع تحديات التغير المناخي وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري

ضرورة مراجعة استراتيجيات الأمن الغذائي لدول الخليج للانتقال لنظام غذائي أكثر استدامة

يشكل تغير المناخ تهديدًا عالميًا ناشئاً وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، حيث تسببت الأنشطة البشرية في زيادة درجات الحرارة العالمية بمقدار ١,١ درجة مئوية في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ مقارنة بما كانت عليه في الأعوام ١٨٥٠-١٩٠٠، مما أدى إلى خسائر وأضرار واسعة النطاق للطبيعة والبشر. لقد أصبحت الأزمات البيئية، فضلاً عن انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي الناجم عن ارتفاع درجة حرارة المناخ أو المحفز بسببها، حيث تهدد بشكل متزايد الأمن البشري الذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "حق الناس في العيش في حرية وكرامة، وبعد عن الفقر واليأس".

د. محمد عبد الرؤوف

تشير التقديرات إلى أنه عند زيادة درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية، سيرتفع مستوى سطح البحر العالمي ما بين ١,٧ و٣,٢ قدم بحلول نهاية هذا القرن، مما يضع البلدان الجزرية الصغيرة، والعديد من المراكز الاقتصادية الساحلية في آسيا وأمريكا والخليج العربي وثلاثة أرباع العالم في خطر. المدن في أوروبا معرضة لمخاطر هائلة من الغرق. وبدون تدابير التكيف الكافية، فإن الاحترار المناخي الشديد يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل من ٧٪ إلى ٢٣٪، كما يؤدي إلى تفاقم الجوع وعدم الاستقرار الاجتماعي.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية من بين أكثر المناطق عرضة للمناخ في العالم. وصل مؤشر الحرارة The heat index، أي ما تشعر به 'feels like' من درجة الحرارة عند احتساب الرطوبة، في الشرق الأوسط إلى ١٥٢ درجة مئوية في يوليو ٢٠٢٣م، ويمكن اعتبار هذا أعلى مستوى يمكن للبشر تحمله، ومن المتوقع أن تكون درجة الحرارة الفعلية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لمواصلة الارتفاع بمقدار ١-٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠م.

التحديات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل ارتفاع درجة حرارة المناخ

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى خلق ظروف مواتية للأمراض المعدية، وتؤدي إلى تفاقم سوء نوعية الهواء، وزيادة حالات الإصابة المرتبطة بموجات الحر. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أن اتجاه الاحترار سيجعل بعض المناطق غير قابلة للعيش لبعض ناقلات الأمراض والبشر، فإن مناطق أخرى ستصل إلى مستويات درجات الحرارة التي تعزز فيما بعد انتقال مسببات الأمراض.

بالإضافة إلى الأمراض المعدية، يرتبط تغير المناخ بشكل إيجابي بالجسيمات (PM)، حيث تشير الأبحاث إلى أن زيادة درجة مئوية واحدة في الصيف تتوافق مع زيادة قدرها ١,٠٥ ميكروغرام / م ٣ في تركيز PM2,٥. يمكن أن يؤدي تلوث الهواء PM5 إلى النتائج الصحية الضارة مثل أمراض القلب والرئة وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. قد يؤدي مثل هذا التأثير الناجم عن المناخ إلى زيادة تفاقم المستويات العالية من تلوث PM الناجم عن الغبار الطبيعي والانبعاثات الصناعية والمرورية والمنزلية.

يمكن أن يصبح تلوث الهواء مصدر قلق بين دول مجلس التعاون الخليجي لأنه يؤثر بشكل غير متناسب على الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا أكثر من ٥٠٪ من سكان الخليج حاليًا. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي موجات الحر في منطقة الخليج إلى المزيد من المخاطر الصحية المباشرة بما في ذلك ضربات الشمس والوفيات المحتملة.

لقـد أدى تغيـر المناخ إلـى تفاقم نـدرة المياه التي طـال أمدها في منطقة الخليج. أدى النمو السـكاني السـريع والتنمية الصناعية والتوسـع الحضري من الثمانينيات حتى الآن إلى ارتفاع اسـتخدام الميـاه في دول مجلـس التعـاون الخليجي سـتة أضعـاف ليصل إلى ٣٦ مليـار متـر مكعـب. وحتـى عـام ٢٠٢٠م، واجهـت سـتة بلدان الخليجيـة نـدرة شـديدة في المياه، حيث ظـل توافر الميـاه الطبيعية المتجـددة أقل مـن ١٠٠٠ متر مكعب للشـخص الواحد سـنويًا.

يتـم توفيـر الطلـب علـى المياه في المنطقة بشـكل رئيسـي من خلال مـوارد الميـاه الجوفيـة ومحطـات تحلية الميـاه. وفي حين أن المياه الجوفية غير متجددة في معظمها بسـبب قلة هطول الأمطار، فـإن زيـادة التبخـر، والهطـول غيـر الطبيعـي، وفتـرات الجفاف الممتـدة في ظـل مناخ دافئ، أدت إلى تقليل التغذية السـنوية. علاوة علـى ذلـك، بمـا أن تغيـر المناخ يـؤدي إلى ارتفاع مسـتوى سـطح البحـر في المناطق السـاحلية لـدول مجلس التعـاون الخليجي، فإن تسـرب الملوحـة يتفاقـم ويؤدي إلـى تفاقـم نوعية الميـاه الجوفية. وتحظـى تحليـة مياه البحـر بدعم مـن حكومات الخليـج، وبالتالي فهـي ميسـورة التكلفـة على نطـاق واسـع للمسـتهلكين. ومع ذلك، فـإن هـذه التكنولوجيـا تسـتهلك قـدرًا كبيرًا مـن الطاقـة، وتعمل بشـكل رئيسـي بالوقود الأحفـوري، مما يؤدي إلى ارتفـاع انبعاثات الكربون.

يمكـن أن يسـبب تغيـر المناخ أيضًا عدم اسـتقرار في سلاسـل التوريـد العالميـة والنظـام الغذائـي، ممـا يفـرض تهديـدًا كامنًـا للأمـن الغذائـي على المـدى الطويـل في منطقة الخليج. يتـم تلبية مـا يقـرب مـن ٨٥٪ مـن الطلـب الغذائـي في منطقـة الخليج عن طريـق الـواردات، بما في ذلـك حوالي ٩٣٪ من الحبـوب، و٦٢٪ من اللحـوم، و٥٦٪ مـن الخضـروات. وفي حين أن دول مجلـس التعاون الخليجـي لديها احتياطيـات مالية كافية لتأمين إمدادات مسـتمرة مـن الـواردات الغذائية الأساسـية علـى المدى القصيـر، أصبحت الاضطرابـات الناجمـة عن النزاعـات وكذا تغير المنـاخ في الهياكل الغذائيـة العالميـة وأسـعارها وكمياتها أكثـر تواترًا.

يمكـن أن تسـاهم أنشـطة النقـل والخدمـات اللوجسـتية متعـددة الوسـائط المتعلقة بمصادر الغذاء بشـكل كبير في انبعاثات الكربـون، ممـا يخلق حلقـة مفرغة من تسـارع تغير المنـاخ. علاوة علـى ذلـك، يمكـن أن يؤدي اتجاه ظاهـرة الاحتباس الحـراري إلى زيـادة تدهور الظـروف الزراعية في دول مجلـس التعاون الخليجي وتحـدي ظـروف نقل الـواردات الغذائيـة. وفي هذا الصـدد، قالت جوانا رالسـتون، الرئيس التنفيذي للاتحاد العالمي للسـمنة، في يوم الصحـة في مؤتمـر تغير المنـاخ لعـام ٢٠٢٣ (COP28) إن تفضيل اسـتيراد الأغذية فائقة المعالجة والتي يسـهل الوصـول إليها وأكثر قابليـة للنقـل مقارنـة بالأغذيـة الطازجـة والأكثر تغذيـة لقد أدى الغذاء إلى تفاقم مشـكلة السـمنة الموجودة مسـبقًا في منطقة دول مجلـس التعاون الخليجـي. لذلك، هناك حاجة ملحـة إلى مراجعة

استراتيجيات الأمن الغذائي وإزالة الكربون من سلسلة الإمداد الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي للانتقال نحو نظام غذائي أكثر استدامة واعتمادًا على الذات.

أمثلة للحلول لوقف تغير المناخ

هناك العديد من الطرق والحلول لوقف تغير المناخ والتي يمكن للأفراد والأعمال والحكومات القيام بها من أجل وقف تغير المناخ منها ما يلي

الاستثمار في الطاقة المتجددة:

إن تغيير مصادر الطاقة الرئيسية لدينا إلى الطاقة النظيفة والمتجددة هو أفضل طريقة للتوقف عن استخدام الوقود الأحفوري. وتشمل هذه التقنيات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج والمد والجزر والطاقة الحرارية الأرضية. وقد اتخذت دول مجلس الخليج العربي خطوات كبيرة في مجال السياسات والمشاريع على أرض الواقع للتحول للطاقات المتجددة تماشياً مع رؤي ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. مثلاً حددت المملكة العربية السعودية الهدف الأكثر طموحًا في الخليج، بهدف توليد ٥٠٪ من الطاقة المتجددة للكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠م، تليها الإمارات العربية المتحدة، التي حددت هدفًا للطاقة النظيفة بنسبة ٤٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠م.

التحول إلى النقل المستدام:

تستخدم المركبات والطائرات والسفن التي تعمل بالبنزين والديزل الوقود الأحفوري. إن تقليل استخدام السيارات، والتحول إلى السيارات الكهربائية وتقليل السفر بالطائرة لن يساعد فقط في وقف تغير المناخ، بل سيقلل من تلوث الهواء أيضًا. وقد اتخذت دول مجلس الخليج العربي خطوات كبيرة في مجال السياسات والمشاريع على آرض الواقع للتحول للطاقات المتجددة تماشياً مع رؤي ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

تحسين الزراعة وتشجيع الأنظمة الغذائية النباتية:

إحدى أفضل الطرق التي يمكن للأفراد من خلالها المساعدة في وقف تغير المناخ هي تقليل استهلاكهم من اللحوم ومنتجات الألبان، أو التحول إلى نظام غذائي نباتي بالكامل. يمكن للشركات وتجار المواد الغذائية تحسين الممارسات الزراعية وتوفير المزيد من المنتجات النباتية لمساعدة الناس على تحقيق هذا التحول. وهناك العديد من البرامج للزراعة المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً.

حماية الغابات:

تلعب الغابات دورًا حاسمًا في مكافحة تغير المناخ، وحمايتها حل مناخي مهم. إن قطع الغابات على نطاق صناعي يؤدي إلى تدمير الأشجار العملاقة التي يمكن أن تمتص كميات هائلة من الكربون. ومع ذلك، تقوم الشركات بتدمير الغابات لإفساح المجال أمام تربية الحيوانات أو مزارع الصويا أو زيت النخيل. ويمكن للحكومات أن توقفهم من خلال سن قوانين أفضل.

حماية المحيطات:

تمتص المحيطات أيضًا كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، مما يساعد في الحفاظ على استقرار مناخنا. لكن الكثير منها يتعرض للصيد الجائر، ويستخدم في التنقيب عن النفط والغاز، أو مهدد بالتعدين في أعماق البحار. إن حماية المحيطات والحياة فيها هي في نهاية المطاف وسيلة لحماية أنفسنا من تغير المناخ.

تقليل الاستهلاك:

إن خيارات النقل والأزياء والطعام وغيرها من خيارات نمط الحياة لدينا جميعها لها تأثيرات مختلفة على المناخ. وغالباً ما يكون ذلك حسب التصميم، فشركات الأزياء والتكنولوجيا، على سبيل المثال، ستطلق منتجات أكثر بكثير مما هو مطلوب واقعياً. ولكن على الرغم من أن تقليل استهلاك هذه المنتجات قد يكون صعبًا، إلا أنه بالتأكيد يستحق ذلك. إن خفض الاستهلاك الإجمالي في البلدان الأكثر ثراء يمكن أن يساعد في تخفيف الضغط على الكوكب.

تقليل البلاستيك:

يُصنع البلاستيك من النفط، ومن المثير للدهشة أن عملية استخراج النفط وتكريره وتحويله إلى بلاستيك (أو حتى بوليستر للملابس) كثيفة الكربون. وهو لا يتحلل بسرعة في الطبيعة، لذلك يتم حرق الكثير من البلاستيك، مما يساهم في الانبعاثات. إن الطلب على البلاستيك يتزايد بسرعة كبيرة بحيث أن تصنيع المواد البلاستيكية والتخلص منها سوف يمثل ١٧٪ من الكربون العالمي بحلول عام ٢٠٥٠م.

استعادة الطبيعة لاستيعاب المزيد من الكربون:

إن العالم الطبيعي جيد جدًا في تنظيف انبعاثاتنا، ولكن علينا أن نعتني به. تعد زراعة الأشجار في الأماكن المناسبة أو إعادة الأرض إلى الطبيعة من خلال مخططات "إعادة الحياة البرية" مكانًا جيدًا للبدء. وذلك لأن نباتات التمثيل الضوئي تسحب ثاني أكسيد الكربون أثناء نموها، مما يحبسه في التربة.

اقتصاد الكربون الدائري

يؤدي ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وظيفة حساسة لاستدامة الحياة على الأرض، ولكن الزيادة الهائلة في الغازات الدفيئة منذ الثورة الصناعية أدت إلى انبعاث الكثير من ثاني أكسيد الكربون إلى غلافنا الجوي. ويُعَد اقتصاد الكربون الدائري مفهومًا مهمًا لإدارة الانبعاثات المفرطة لثاني أكسيد الكربون في العالم.

يستخدم النظام الاقتصادي الدائري الموارد مرارًا وتكرارًا. يعد اقتصاد الكربون الدائري إطارًا لإدارة الانبعاثات وخفضها. إنه نظام حلقة مغلقة يتضمن 4Rs: التخفيض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والإزالة. وقد اعتمدت المملكة العربية السعودية إطار الاقتصاد الدائري للكربون كوسيلة لتقليل البصمة الكربونية لها.

ويشارك البرنامج الوطني لاقتصاد الكربون الدائري في المملكة في مبادرات وأنشطة متعددة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية، على المستوى العالمي وعلى مستوى المملكة.

- حماية المناخ
- التأثير الاجتماعي والاقتصادي
- القيادة العالمية

كما طور مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية بالسعودية مؤشر اقتصاد الكربون الدائري CCE ويهدف لوظيفتين رئيسيتين

أولاً، يهدف المؤشر إلى تمكين المزيد من المناقشات حول طرق تحديد وقياس ومقارنة نقاط القوة والضعف في البلدان فيما يتعلق بـ CCE، وللمساعدة في تحديد المجالات التي يجري فيها التقدم بالفعل بشكل جيد وأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود السياسية أو يمكن أن تكون مفيدة.

ثانيًا، يعزز المؤشر المزيد من الفهم لمفهوم CCE والفكرة الشاملة لاعتماد نهج شامل لإدارة الانبعاثات عبر أنظمة واقتصادات الطاقة وتحقيق دائرية الكربون. ويسعى المشروع أيضًا إلى دعم المناقشات داخل المملكة العربية السعودية حول طرق القياس والتقدم نحو التعليم المستمر للتعليم.

الخلاصة

من السهل أن نشعر بحجم مشكلة تغير المناخ، وأن نشعر بأن تغير المناخ أكبر من أن يتم حله. لكن لدينا الإجابات بالفعل، والآن يتعلق الأمر بتحقيقها. ولكي تنجح كل هذه الحلول، فإنها تحتاج إلى تعاون دولي قوي بين الحكومات والشركات، بما في ذلك القطاعات الأكثر تلويثاً.

ويمكن للأفراد أيضًا أن يلعبوا دورًا من خلال اتخاذ خيارات أفضل بشأن المكان الذي يحصلون فيه على طاقتهم، وكيفية سفرهم، والطعام الذي يتناولونه. لكن أفضل طريقة لأي شخص للمساعدة في وقف تغير المناخ هي اتخاذ إجراءات جماعية. وهذا يعني الضغط على الحكومات والشركات لتغيير سياساتها وممارساتها التجارية.

لا يمكن للشركات البقاء على قيد الحياة بدون عملاء. إن مطالبتهم باتخاذ إجراء هو وسيلة قوية لإحداث التغيير وتقديم حلول ومنتجات صديقة للبيئة وقليلة الانبعاثات.

* مدير برنامج أبحاث الأمن البيئي والاستدامة ـ مركز الخليج للأبحاث

معرض الدفاع بالرياض: مشاركة ٧٧٣جهة من ٧٦ دولة و٤٤١ وفدًا من ١١٦ دولة

تحقيق الأمن الذاتي بالصناعات العسكرية الخليجية هدف استراتيجي ومدخل لتحقيق التوازن

إذا كانت دول الخليج العربي تصنف ضمن الدول الصغرى والمتوسطة فإن معضلتها كانت- ولاتزال- الأمن، وتزداد تلك المعضلة حدة لكونها دولاً نفطية وتشرف على أهم ممرات التجارة العالمية وتقع ضمن محيط إقليمي مضطرب، ولدى دول الخليج العربي خياران للحفاظ على ذلك الأمن،الأول: هو الأمن الذاتي، والثاني:تأسيس شراكات أمنية مع القوى الكبرى وحلف شمال الأطلسي"الناتو"،صحيح أن تلك الشراكات كانت ضامناً لأمن دول الخليج لعقود وخاصة منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١م، إلا أن التطورات الإقليمية والدولية وتغير طبيعة التهديدات الأمنية ذاتها والتي أضحت التكنولوجيا جوهرها قد جعلت تحقيق الأمن الذاتي ذو طبيعة استراتيجية، ولايعني ذلك بالضرورة إنتهاء الشراكات، وضمن هدف الأمن الذاتي يأتي التصنيع العسكري الذي بات يستحوذ على استراتيجيات دول الخليج العربي ومن بينها المملكة العربية السعودية التي أعلنت عن استراتيجية عام ٢٠١٧م

د. أشرف محمد كشك

مفادها أنه بحلول عام ٢٠٣٠م، سوف يتم توطين ٥٠٪ من الصناعات العسكرية، فماذا بعد مرور سبع سنوات من إطلاق تلك الاستراتيجية؟

أولاً: مضمون استراتيجية توطين الصناعات العسكرية وعناصرها

في عام ٢٠١٧م، أعلن صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية عن تأسيس إنشاء شركة صناعات عسكرية وطنية جديدة وهي "الشركة السعودية للصناعات العسكرية" المعروفة اختصاراً باسم (SAMI)، والتي تعد أحد عناصر رؤية المملكة ٢٠٣٠م، في مجال الدفاع، ووفقاً للبيانات الرسمية التي صدرت تزامناً مع تأسيس تلك الشركة فإن التوقعات هي أن تسهم في الناتج المحلي للمملكة بإجمالي ١٤ مليار ريال سعودي وتخصيص ٦ مليارات لغرض البحث والتطوير وتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٣٠ ألف فرصة غير مباشرة وجميعها في مجالات ذات صلة بالصناعات العسكرية،وفي معرض تعليقه على أهداف تلك الشركة قال الأمير محمد بن سلمان وقت تأسيسها "إن الشركة ستكون محفزاً للتحول في الصناعات العسكرية بما يمكن توطين نسبة ٥٠٪ من تلك الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠م، وفي الوقت ذاته أن تكون المملكة شريكاً عالمياً في الصناعات الدفاعية على غرار الشركات العالمية المعروفة في هذا المجال".

وإذا كانت تلك هي الرؤية الطموحة التي تعكس العلاقة الوثيقة بين توطين تلك الصناعات وأهداف التنمية المستدامة كما يراها صانع القرار في المملكة، فماذا عن آليات التنفيذ التي انتهجتها المملكة؟ خلال مشاركته في حوار المنامة الأمني التاسع عشر الذي عقد بمملكة البحرين بتنظيم من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في نوفمبر ٢٠٢٣م، وفي الجلسة الثالثة بعنوان "القدرات الاستراتيجية"، أشار الدكتور خالد البياري مساعد وزير الدفاع للشؤون التنفيذية في المملكة العربية السعودية إلى أن المملكة ارتكزت على مقومات و أسس من أجل تنفيذ تلك الرؤية سواء الموقع الجغرافي الاستراتيجي أو الأهداف الاستثمارية والمقومات الاقتصادية ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم إطلاق حوالي ٣٠٠ مبادرة وحددت خمسة أهدف استراتيجية وتتمثل في تحقيق التفوق العملياتي وتطوير الأداء التنظيمي للوزارة، فضلاً عن تطوير الآداء الفردي وتحسين كفاءة الإنفاق ودعم التصنيع المحلي، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الحوكمة الفعالة لاتخاذ القرارات السريعة،واستحداث قطاعات نوعية متخصصة بما يتلاءم والأهداف التي حددتها تلك الرؤية وكذلك استحداث مؤسسات معنية بالتوطين العسكري وهي الهيئة العامة للصناعات العسكرية والهيئة العامة للتطوير الدفاعي والشركة السعودية للصناعات العسكرية.

ولا شـك أن تلـك الآليـات تعكـس رؤيـة شـاملة، فالأمر ليس مجـرد الانتقـال من المقدمات وهي القـدرات والمقومات إلى النتائج المرجـوة ولكـن ارتبـط علـى نحـو وثيـق بآليـات وطنيـة واضحـة ومحـددة يمكـن من خلالهـا تنفيذ تلك الرؤية، بل ووضع مؤشـرات قابلـة للقيـاس مـن أجـل التقييـم وتعديـل المسـار حـال الضرورة لذلك .

ثانياً: معرض الدفاع العالمي الثاني في الرياض: حصاد سبع سنوات من توطين الصناعات العسكرية

خلال الفتـرة مـن ٤-٨ فبرايـر ٢٠٢٤م، أقيـم معـرض الدفاع العالمي الثاني بالرياض والذي اسـتقبل ١٠٦ آلاف زائر، بمشـاركة ٧٧٣جهـة عارضـة من ٧٦ دولـة وحضور٤٤١ وفد رسـمي من ١١٦ دولـة وكان انعقـاد ذلك المعرض فرصة مهمـة للالتقاء بين أصحاب المصلحـة وممثلـي الشـركات العالميـة المنتجـة للسلاح بمـا يحقق تحديـد الاحتياجـات الأمنية في ظـل التطور السـريع للتكنولوجيا مـن ناحيـة كتحد يواجه كافة الشـركات المصنعة للأسـلحة وكذلك طبيعـة التهديـدات ومن ثـم الاحتياجات الأمنية ذاتهـا، ومن ناحية ثانيـة تزامـن انعقاد المعرض مـع احتدام عدد مـن الصراعات ومن بينهـا تهديـدات الأمـن البحـري ولاشـك أن ذلـك كان من شـأنه تحديـد احتياجـات الـدول المشـاركة في المعـرض في ذلـك المجال، وأخيـراً تم خلال المعـرض الإعلان عـن منجـزات المملكة في مجال تـوطين الصناعـات العسـكرية بعـد مضي سـبع سـنوات على بدء تنفيـذ تلـك الاسـتراتيجية، في مجـال التـوطين وكذلـك عقـود التسـليح كما يأتي

١. خلال افتتـاح المعـرض أشـار محافـظ الهيئـة العامـة للصناعـات العسـكرية المهنـدس أحمـد العوهلي إلـى أن "المملكة بـدأت بالفعـل في حصـاد ثمـار اسـتراتيجية تطويـر القـدرات الصناعيـة العسـكرية وذلـك مـن خلال ارتفاع نسـبة التوطين من ٤٪ إلـى ١٣,٦٪ نهايـة عـام ٢٠٢٢م " وأضـاف" أن عـدد التصاريح التأسيسـية والتراخيـص بلـغ ٤٧٧ تتبـع ٢٦٥ شـركة عاملـة في قطـاع الصناعـات العسـكرية، بالإضافـة إلـى الإعلان عـن ٧٤ فرصـة اسـتثمارية لتوطين سلاسـل الإمداد، مؤكـداً على أن حجم مسـاهمة قطاع الدفـاع المتوقع بحلول عام ٢٠٢٣م، سـوف يبلغ ٢٥ مليـار دولار بإجمالـي فرص وظيفية تبلغ ٤٠ ألف وظيفة مباشـرة و٦٠ ألـف فرصـة عمـل غير مباشـرة.

٢. تمثـل حصـاد المعـرض مـن الاتفاقيـات في توقيـع ٧٣ اتفاقية و٦١ عقد شـراء بقيمة ٢٦ مليار ريال سـعودي، تمثل نصيب وزارة الدفـاع منهـا ٢٧ عقداً،وقد بلغت نسـبة العقـود التي أبرمتها المملكـة حوالـي ٧٦,٩٪ مـن إجمالـي عقـود المعـرض ومـن أهمها توقيـع عقديـن بين المملكة وشـركة لوكهيـد مارتن العالميـة لتصنيع أجـزاء محـددة في نظام الدفـاع الجـوي الصاروخـي للارتفاعات العالية"ثـاد" ، فـضلاً عـن عقـود مـع شـركات "إيربـاص، شـركة

ليوناردو الإيطالية، شركة برزان القابضة القطرية "ولاشك أن تلك الشراكات تعزز من استراتيجية توطين الصناعات من خلال تطوير التصنيع في ذلك المجال بما يدعم الجاهزية العسكرية واستكشاف الفرص الاستثمارية المهمة في هذا القطاع.

٣. تم الإعلان خلال المعرض عن تأسيس عدة شراكات بين الشركات الوطنية السعودية ذات الصلة بالصناعات الدفاعية ونظيرتها العالمية غير الأمريكية حيث شاركت في المعرض شركات صينية وأوروبية وتركية مما ممثل فرصة مهمة لبحث أوجه الشراكة مع تلك الشركات من ناحية، وتنويع الشراكات الدولية في ذلك القطاع من ناحية ثانية.

ثالثاً: مسارات توطين الصناعات العسكرية وتحدياتها

أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الغربية منها على أن هناك ثلاثة مسارات بالنسبة للدول التي تسعى لتوطين الصناعات العسكرية وهي: المسار الأول أن يكون لدى الدولة القدرة على القيام بكافة مراحل التصنيع ابتداءً من إجراء البحوث العلمية الدقيقة التي تحدد كيفية إتمام عملية التصنيع ثم الإنتاج ،بما يعنيه ذلك من امتلاك دورة الإنتاج كاملة وهذا ليس متوافراً حتى الآن سوى لدى الولايات المتحدة وروسيا وكذلك دول أوروبا الشرقية، وذلك بالنظر لمتطلبات ذلك النوع من الصناعات وأولها التكنولوجيا المتقدمة وقاعدة صناعية تشمل حرفيين وأفراد ذو مهارات عالية، وعلماء ومهندسين ذو تخصصات نوعية، أما المسار الثاني فيطلق عليه" الهندسة والهندسة العكسية" ويعني أنه يمكن الإنتاج من التكنولوجيا المتاحة لدى الدولة سواء أسلحة عادية أو تلك المبتكرة التي يمكن إنتاجها من خلال تعديل النماذج من الأسلحة الموجودة للدولة بالفعل وضمن هذا المسار نجحت بعض الدول في تطوير العديد من الأسلحة ومن بينها دول حلف شمال الأطلسي" الناتو" وكذلك البرازيل، أما المسار الثالث فهو أن يكون هناك نظام يتم بموجبه إعفاء قطع الغيار ومتطلبات التصنيع من الرسوم الجمركية بحيث يمكن للشركات الحصول عليها بسهولة وتجميعها وتصنيعها ثم تصدير المنتج النهائي منها ، وضمن ذلك المسار توجد شركات عديدة في دول أمريكا اللاتينية وهو أبسط مسارات التصنيع ، حيث أنه يمكن للدول التي ترغب في تطبيقه اشتراط أن يتم تجميع الأسلحة التي تقوم بشرائها محلياً ،بحيث يتم استيراد مختلف الأجزاء الخارجية و أن تكون المكونات التي يتم إنتاجها محلياً مدرجة في أنظمة الأسلحة التي تقوم بشرائها من دول أخرى وهذا النظام يشبه إلى حد كبير نظام تصنيع السيارات في المكسيك على سبيل المثال حيث تتم الاستفادة من العمالة الرخيصة في تجميع أجزاء السيارات التي يتم استيرادها من الخارج.

وبغض النظر عن المستوى الذي نجحت المملكة في تحقيقه أو الذي لاتزال تطمح إليه فإن عملية توطين الصناعات العسكرية ذاتها تواجه تحديات أشار إليها محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية المهندس أحمد العوهلي في تصريحات له عام ٢٠٢٢م، وهي أولاً: التخطيط طويل الأمد بالنسبة لاحتياجات المملكة من المعدات والخدمات العسكرية في ظل تسارع وتيرة التطور التكنولوجي في تلك الصناعات على المستوى العالمي، وثانياً: الحصول على التقنية اللازمة والملكية الفكرية لتلك الصناعات، وثالثاً: تطوير الكفاءات الوطنية اللازمة للتعامل مع تلك الصناعات.

رابعاً: آليات مواجهة تحديات توطين الصناعات العسكرية

على الرغم من تعدد التحديات التي تواجه الصناعات العسكرية في المملكة وترابطها، فإن هناك تحديان يخرجان عن نطاق سيطرة شركات الصناعات الدفاعية في المملكة الأول: التطور التكنولوجي المذهل وتأثيره على احتياجات المملكة من متطلبات التوطين،بمعنى آخر فإنه لايمكن إبرام عقود تصنيع طويلة الأجل لأن إنتاج الأسلحة بمواصفات معينة يرتبط على نحو وثيق بالتطور التكنولوجي ذاته، والثاني : الحصول على التقنية اللازمة والملكية الفكرية لتلك الصناعات التي لاتزال حكراً على الشركات العالمية الكبرى في هذا المجال، إلا أنه ضمن التحدي الثالث فقد أشار بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي على هامش انعقاد معرض الدفاع الدولي الثاني في الرياض إلى أن المملكة تنتهج عدة استراتيجيات في سبيل النهوض بقطاع الصناعات العسكرية ومنها الإسراع في تأسيس العديد من الصناعات الأساسية التي تعزز من تلك الصناعات،بالإضافة إلى تذليل العقبات أمام الشركات التي لديها الرغبة في الاستثمار في ذلك المجال، مؤكداً على أن خيار المملكة ليس هو التصنيع من خلال التجميع ولكن أن تكون لاعباً أساسياً في صناعة التقنية وهذا يتطلب العمل مع الشركاء الدوليين من خلال بناء الثقة ، فضلاً عن بناء القدرات المستقبلية في مجال البحث والتطوير والابتكار" ، وأضاف "أنه في يوليو ٢٠٢٢م، اعتمد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان استراتيجية البحث والتطوير والابتكار في المملكة، ويتوقع أن يصل الإنفاق السنوي على ذلك القطاع إلى ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤م، ليسهم القطاع في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال إضافة ٦٠ مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام" وكذلك إيجاد التشريعات اللازمة لذلك وحوافز الاستثمار من خلال خطوات عديدة اتخذتها المملكة في هذا الإطار.

خامساً: توطين الصناعات العسكرية في المملكة: رؤية مستقبلية

مع أهمية ما سبق فإنه لابد من مواجهة التحديات التي تواجه توطين تلك الصناعات مستقبلاً بالنظر إلى تطورها وتحديد آليات للتعامل معها بما يتلاءم مع طبيعتها المتغيرة، فعلى صعيد التطور التكنولوجي المتسارع فهو يمثل فرصة وتحد في آن واحد ففي المجال العسكري توجد أربعة قطاعات وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة أو شبه المستقلة، الأسلحة فوق الصوتية، التكنولوجيا الحيوية ذات التطبيقات العسكرية، وجميعها تتيح فرصاً لتطوير القدرات الدفاعية في المملكة ، بل وفي ساحات المعارك ذاتها من خلال نشر أعداد أقل من الجنود وبتكلفة أقل وزيادة القدرة على المناورة وكذلك سهولة التواصل بين الجيوش بشكل سريع وآمن، ولذلك يلاحظ أنها أضحت جوهر الاستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى وكذلك حلف شمال الأطلسي"الناتو" ومن ذلك إعلان ينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف شمال الأطلسي"الناتو" أول استراتيجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع عام ٢٠٢١م، والتي تضمنت إنشاء صندوق الناتو للابتكار، يستهدف العمل والاستثمار على التقنيات الجديدة بقيمة مليار دولار، وعلى صعيد استراتيجيات الشركات الكبرى المصنعة للأسلحة نجد أنها لاتزال تسيطر على الأسواق العالمية بل تحتكرها بشكل كامل ،مما يثير تساؤلات حول جدوى التصنيع، بالإضافة إلى تحفظ بعض الشركات الغربية على تصدير التكنولوجيا الأكثر تطوراً للدول الشريكة ، فعلى الرغم من أن استراتيجية الدفاع الأمريكية الصادرة عام ٢٠٢٢م، قد تضمنت التزامات بشأن تطوير القدرات الدفاعية لدول الخليج العربي فإن تصدير التكنولوجيا عموماً لايزال يرتبط بتوجهات الإدارة الحاكمة ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر معارضة الكونجرس خلال عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب وقف بيع الذخائر الموجهة بدقة والتي كانت تعتبر هي الأداة الأساسية للعمليات الجوية السعودية، بالإضافة إلى إحجام الدول الغربية أيضاً عن بيع الصواريخ أرض أرض والطائرات بدون طيار لبعض دول الخليج العربي ،ولا يقتصر الأمر على دول الخليج العربي بل أنه تم وضع قيود على صادرات الأسلحة الأمريكية لكل من البرازيل وتركيا في ظل إدارة الرئيس جيمي كارتر فقامت هاتان الدولتان بتطوير أسلحة ذاتية انطلاقاً من قناعة مؤداها أنها مسألة سيادة وطنية، وعلى صعيد العنصر البشري فلايزال يعد جوهر استراتيجية توطين الصناعات العسكرية في المملكة والذي أولته اهتماماً بالغاً حيث أن برامج الابتعاث الخارجي في المملكة ترتبط على نحو وثيق بالأهداف التي تضمنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠م، عموماً وقطاع الدفاع على نحو خاص بما يعنيه ذلك من تنمية قدرات الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع تلك الثورة المتسارعة في مجال التكنولوجيا العسكرية، وخاصة التخصصات المطلوبة في مجال الهندسة والرياضيات، وعلى صعيد مواصفات التصنيع العسكري ذاتها .

وعلى صعيد مواصفات الأسلحة وفرص منافستها في الأسواق العالمية، يمكن الإشارة إلى مضمون الكلمة التي ألقاها اللواء الركن طيار إسحاق البلوشي ،رئيس الإدارة التنفيذية للصناعات وتطوير القدرات الدفاعية بوزارة الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة أمام مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط والذي عقد بمملكة البحرين خلال الفترة من

ارتفاع نسبة التوطين من ٤٪ إلى ١٣,٦٪ في الصناعات العسكرية السعودية وبلغ عدد التصاريح التأسيسية ٤٧٧ تتبع ٢٦٥ شركة

٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠١٩م، مؤكداً على أنه بالرغم من أن توطين الصناعات العسكرية هدف مهم ويمكن من خلاله الحصول على تقنيات حديثة بالإضافة إلى عامل الربح وتحسين مهارات أفراد القوات المسلحة وبناء وتعزيز القدرات مع الحلفاء فإنه لايزال هناك تباين بين دول منطقة الشرق الأوسط عموماً بشأن تصنيع الأسلحة محلياً أم استيرادها؟ويرجع سبب تأخر دول المنطقة في مسيرة توطين الصناعات إلى عوامل عديدة منها متطلبات تلك الصناعات ومن بينها الحاجة لبنية تحتية قوية لصناعات الدفاع ، فضلاً عن تحدي التمويل والحاجة إلى الإطار التشريعي وعدم تمكن المنتجين المحليين من تصدير الصناعات العسكرية خارج دولهم في ظل سيادة احتكار السوق" ،مشيراً إلى أن هناك متطلبات لإنجاح التصنيع العسكري المحلي وأهمها أن تكون هناك رؤية استراتيجية لتلك الأسلحة كهدف استراتيجي بعيد المدى يتضمن تطوير البحوث في المؤسسات التعليمية لهذا الغرض، وضرورة إشراك القطاع الخاص في تلك العملية حيث أن الحكومات لايمكنها القيام بذلك بمفردها وبالتالي يجب على الحكومات تهيئة الظروف اللازمة لجذب القطاع الخاص لتلك الصناعات، بالإضافة إلى أهمية الإطار التشريعي القوي الذي يعد متطلباً مهماً لتوفير البيئة الآمنة للمستثمرين وطمأنتهم وتوفير الحماية القانونية لهم، فضلاً عن أهمية أن تكون المنتجات العسكرية وفقاً للمعايير الدولية ليس فقط من حيث الجودة بل في الوقت ذاته عمليات النقل والتخزين التي يجب أن تخضع للمواصفات الدولية، حتى تتمكن الصناعات العسكرية المحلية من المنافسة في الأسواق العالمية.

الخلاصات

١ــ على الرغم من التحديات التي تواجه استراتيجية توطين الصناعات العسكرية في المملكة فإن المؤشرات الأولية تؤكد على أن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح وفقاً لما تحقق في ذلك المجال خلال سبع سنوات انطلاقاً من وجود أرقام مؤكدة ومجالات محددة للتصنيع تضمنها معرض الرياض الدولي الثاني للدفاع سواء ما تحقق بالفعل أو الطموحات التي لاتزال تتطلع إليها المملكة .

٢ــ مع أهمية استراتيجية توطين الصناعات العسكرية التي تبدو متكاملة الأركان فإن الأمر يرتبط برؤية المملكة ٢٠٣٠م، بما يعنيه ذلك من أن نجاح تلك الصناعات يعكس جانباً مهماً من نجاح تلك الرؤية ذاتها ولذلك نجد أن هناك مسارات موازية لتلك الصناعات تعززها وتزيد من فرص نجاحها.

٣ــ في ظل تشابك مصالح الدول وخاصة مع التطور التكنولوجي المتسارع فإنه تظل هناك حاجة لاستمرار الشراكات الدولية وإن كان تنويعها يعد ضرورة استراتيجية على نحو ما تمت الإشارة إليه في الورقة فهناك شركات أوروبية وتركية وصينية أضحت مثار اهتمام من جانب المملكة بشكل مواز للشراكات مع الشركات الغربية المرموقة في مجال التصنيع العسكري.

٤ــ تدرك المملكة التحديات التي يواجهها التصنيع العسكري وخاصة العنصر البشري في التخصصات النوعية والنادرة وهو ما يمكن مواجهته من خلال تطوير نظام التعليم وكذلك تحديد أهداف البعثات التعليمية في المملكة بحيث تضمن مجالات الهندسة والرياضيات ذات الصلة بعملية التصنيع العسكري.

٥. مع أهمية الدور الحكومي في توطين الصناعات العسكرية فإن تحفيز القطاع الخاص على الولوج إلى تلك الصناعات يعد أمراً مهماً بالنظر لخبرة القطاع الخاص في العقود والمناقصات وكذلك القدرة التمويلية والتي يمكن أن تتكامل مع الجهود الحكومية وربما يتطلب الأمر تشريعات إضافية تمثل إطار مهم لعمل القطاع الخاص في تلك الصناعات، بالإضافة لحوافز جذب ذلك القطاع لمجال التصنيع العسكري.

٦ . إذا كان الهدف من توطين تلك الصناعات تحقيق مفهوم الأمن الذاتي وهو هدف استراتيجي لأنه سوف يكون المدخل لتحقيق مفهوم توازن القوى الإقليمي ومن ثم الأمن الإقليمي فإن هناك جانب آخر مهم يتمثل في قدرة تلك الصناعات على المنافسة في الأسواق سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي لأن الإنتاج لن يكون فقط بغرض تحقيق الأمن الذاتي وإنما كمصدر مهم للدخل القومي ضمن خطط تنويع مصادر الدخل بما يعنيه ذلك من ضرورة اتباع قواعد التخزين وغيرها من متطلبات الارتقاء بتلك الصناعات لتكون وفقاً للمواصفات العالمية التي تمكنها من المنافسة مع نظيراتها من منتجات الدول الأخرى.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ومدير تحرير دورية دراسات

الرؤية الخليجية للأمن والاستقرار والبناء

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

في خضم الأحداث التي تعج بها منطقة الشرق الأوسط والعالم، ومع ظهور تحديات ومخاطر جديدة ومتصاعدة، أعادت دول مجلس التعاون الخليجي النظر في ترتيبات الأمن الإقليمي واعتمدت رؤية جديدة لدعم مسيرتها الأمنية التي تنتهجها منذ أن تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، هذه الرؤية نابعة من إدراك دول مجلس التعاون لطبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، والتي طالما واجهتها دول الخليج بطريقة عملية وعقلانية بعيدًا عن الاندفاع أو الانجرار خلف شعارات براقة، واستطاعت بفضل هذه السياسة أن تتجاوز فترات صعبة متتالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر حيث اجتازت مرحلة الحرب الباردة بأقل قدر من الخسائر، ثم تعاملت بحكمة مع حرب الخليج الأولى والثانية ، وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط وضعف المداخيل المالية وزيادة الأعباء جراء التطورات الإقليمية، ونجحت دول المجلس أيضًا في مواجهة ما يسمى بثورات الربيع العربي التي داهمت المنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠م، ومازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن في العديد من الدول العربية التي تحولت إلى دول رخوة وهشة، ثم جاءت مرحلة الحرب الإسرائيلية على غزة وانعكاسها على البحر الأحمر الذي يمثل أهمية كبيرة لدول مجلس التعاون و خاصة السعودية التي تمتلك أطول شاطئ عليه ولها عدة موانئ هامة على هذا الممر الملاحي الحيوي .

وقد انتهجت دول مجلس التعاون حزمة سياسات متكاملة لمواجهة التحديات الأمنية، فإضافة إلى التعقل وضبط النفس إلى أقصى حد، اعتمدت على التسليح الحديث فزودت جيوشها بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا ليكون ذلك معادلاً ووازنًا مع عدد القوات المسلحة الخليجية، والتزمت بسياسة دفاعية فقط للدفاع عن سيادتها وحدودها ومقدراتها وليس الدخول في حروب هجومية. كما انتهجت سياسات عقلانية مع دول الجوار أدت إلى حالة وفاق مع الجار الشرقي المطل على الخليج العربي وهو إيران لإنهاء فترة من التوتر، وبالتوازي مع ذلك وضعت دول الخليج نصب أعينها هدف التنمية والبناء والاستفادة من عائدات النفط والغاز، لبناء اقتصادات قوية وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وإيجاد تنمية حقيقية لخدمة الشعوب بتأهيل الكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على حمل لواء مسيرة النهضة الشاملة التي تعيشها دول الخليج.

وبقدر ما استفادت دول مجلس التعاون من توظيف عائدات النفط لخدمة مصالحها واستراتيجياتها المستقبلية، استفادت أيضًا من تجارب الدول الأخرى التي خاضت حروبًا لم تحقق منها شيئًا سوى إهدار مقوماتها وبعثرة مقدراتها في مغامرات غير محسوبة ، لذلك لم تكرر هذه التجارب الفاشلة، وساعد دول الخليج على تجنب هذه المغامرات قدرتها على تحديد المخاطر والتهديدات التي تواجهها بدقة ومن ثم وضعت أولويات المواجهة بالطرق المناسبة وبما يناسب احتياجاتها وقدراتها على تنفيذ خططها ومشاريعها.

لذلك جاءت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي التي اعتمدها المجلس الوزاري في دورته ١٥٨ بتاريخ ٣ ديسمبر الماضي، وأعلنت عنها وزارة الخارجية السعودية في ٢٦ يناير من العام الحالي، معبرة عن احتياجات دول الخليج من المشروع الأمني ومنسجمة مع مواقفها السياسية تجاه المنطقة والعالم، فهي تضمنت في أولى بنودها حل الخلافات عبر التفاوض والحوار وتجنب تداعيات الحروب، ثم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ودعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وتطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية، وإيجاد الحلول الفاعلة للتغير المناخي، وتعزيز مبادئ التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم. وهذه الأهداف جاءت داعمة للأمن بمعناه الشامل الذي يؤسس للاستقرار وإرساء السلام في المنطقة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل وحل المشكلات بالتفاوض والحوار وليس بالقتال والصراع المسلح ونزع فتيل الصراع الأيديولوجي والصدام بين أتباع الحضارات والديانات والمذاهب لذلك ركزت الرؤية على بندين مهمين في هذا الصدد هما حل الخلافات بالتفاوض والحوار وتعزيز مبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل مع العالم، وهنا يجب على دول الجوار والعالم التعامل مع دول الخليج والمنطقة بالمفهوم الذي تدعو إليه الرؤية، وبدء العمل الجماعي الجاد لإيقاف الحرب على غزة وتفعيل المبادرة العربية للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ما قبل ٥ يونيو عام ١٩٦٧م، وحل المعضلات في اليمن والسودان وليبيا وسوريا، وغيرها، وأن تتعامل إيران بهذه الروح مع دول مجلس التعاون والتخلي عن مشاريعها التي أثبتت عدم جدواها لمسايرة توجه دول المنطقة نحو الاستقرار والسلام والتنمية والبناء.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

آراء حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa